مُعْرَبُهُ عَلَى مِنْ الْمُعْرِينِ الْمُعِينِ الْمُعْرِينِ الْمُعْرِينِ الْمُعْرِينِ الْمُعْرِينِ الْمُعْرِينِ الْمُعْرِينِ الْمُعْرِينِ الْمُعْرِينِ الْمُعْرِينِ الْمُعِينِ الْمُعْرِينِ الْمُعْرِينِ الْمُعْرِينِ الْمُعْرِينِ الْمُعْرِينِ الْمُعْرِينِ الْمُعْرِينِ الْمُعْرِينِ الْمُعْرِينِ الْمُعِينِ الْمُعْرِينِ الْمُعْرِينِ الْمُعْرِينِ الْمُعْرِينِ الْمُعْرِينِ الْمُعْرِينِ الْمُعْرِينِ الْمُعْرِينِ الْمُعْرِينِ الْمُعِينِ الْمُعْرِينِ الْمُعْرِينِ الْمُعْرِينِ الْمُعْرِينِ الْمُعْرِينِ الْمُعْرِينِ الْمُعْرِينِ الْمُعْرِينِ الْمُعْرِينِ الْمُعِينِ الْمُعْرِينِ الْمُعْرِينِ الْمُعْرِينِ الْمُعْرِي الْمُعْمِينِ الْمُعْرِي الْمُعْرِينِ الْمُعْرِينِ الْمُعْرِينِ الْمُعْرِي

فأليف الأستاد الدكنور

المراز (رافيخ في وكان

أستناذ الدِّرَاسَاتِ اللغَوتَية



42 Opera Square - Cairo Tel: (202)23900868

مُحَكِّمَةُ الْأَوْلِدَ - القَامِّعَ - تَدَّهُ وَ ١٣٩٠-٢٩١

# معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية

الأستاذ الذكتور

محهد إبراهيم عُبادة

أستاذ الدراسات اللغوية

العميد السابق لكلية الآداب - جامعة بنها



۲۲ میدان الأوبرا – القاهرة۔ 🕿: ۲۲۹۰۰۸۹۸ e.mail:adabook@hotmail.com



الناشر

مَڪُتَيَّة (لَآكَابُ على حسن

حقوق الطبع محفوظة

.: الطبعة الأولى: ١٤٣٧هـ- ٢٠١١م

#### بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية إدارة الشنون الفنية

عبادة ، محمد إبراهيم

معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية

/ محمد إبراهيم عبادة. - ط١. -

القاهرة: مكتبة الآداب ، ٢٠١١.

٢٥٦ ص ؛ ٢٤ ميم.

تدمك ۳ ۱۱۳ ۱۲۸ ۹۷۷ ۸۷۴

١ – اللغة العربية – الصرف – التحو
 ٢ – اللغة العربية – التحو

أ - العنوان

210,0

عنوان الكتباب: ععجم محطاءات النعو والحرف

تاليــــف: مدمد إبراميم عباحة

رقم الإيساع: ٢٠٢٦ غضة ٢٠١١م

الترقيم النولي: 1.S.B.N. 978 -- 977 -- 468 - 311 -- 3

مَكْتَبَّةُ الْآذَابُ على حسن ١٤ مينان الاوبرا - القاهرة مقد ما ١٨٠٨ - ١٢١ (١٠١١) -

e-mail: adabook@hotmail. com

# بسى إنله الرحمن الرحيم

# مقومة الطبعة الرابعة

كلَّها أعدتُ النظر في هذا المعجم قلتُ لنفسي: لو أنني وضعت كذا مكان كذا لكان أفضل، ولو أنّني فصَّلتُ هنا لكان أوفق، ولو أنني بَسَطتُ القول لكان أيسَر، ولو أنني بَسَطتُ القول لكان أيسَر، ولو أنني عرَّجْتُ على ذكر بعض الخلافات لكان أنفع، ثم قلت لنفسي: لو فعلت كل ذلك لخرج المعجم عن طبيعته، وتحول إلى موسوعة في النحو والصَّرف والعَروض والقافية، واختلف الدَّرْبُ الذي تسلُكُه.

ولكن هذا الحوار الداخليّ لم يقف حائِلًا دون الحرصِ على إضافةٍ ما وقفنا عليه بعد التَّنَقِيرِ بَيْنَ سُطورِ كتب التراثِ من مصطلحات استحقَّتْ إبرازَها، وإلقاء الضوء عليها، مثل: المثلَّث، والاسم التَشَبِّث، والمصدر المبشي للفاعل، والمصدر المبني للفاعل، والمصدر المبني للمفعول، كما لم يمنع من مراعاة تفصيل بعضٍ ما كان عُجُمَلًا، كاسم المصدرِ، وإيضاح ما أحسستُ أنه كان مُسْتَغَلقًا كخَلْعِ الأدلة، والرابط في باب التنازع، مع ذكر مزيد من المراجع التي اشتملت عليها الطبعات السابقة تتميًا للفائِدة؛ إذ يمكن للمستزيد الذي لا ترويه نُغْبَةُ الطَّائرِ الرجوع إليها لِيَعُبَّ منها كيفها يشاء.

والله الموفق

غرة ربيع الآخر ١٤٣٠هـ - ٢٨/ ٣/٢٠١٠م

محمد إبراهيم عبادة

## مقدمة الطبعة الثالثة

كان صدور الطبعة الثانية من هذا المعجم باعثًا على إنجاز الطبعة الثالثة التي بين أيدينا، وهي تضم الآن أكثر من ألف مصطلح، فقد زودتُها بها ناهز المائة من المصطلحات التراثية وما في حكمها، وساعد على ذلك نشر بعض المخطوطات الغنية بمصطلحات تبدو غريبة غير مألوفة؛ كها في كتاب «الضروري في صناعة النحو» لابن رشد، الذي حققه الدكتور منصور على عبد السميع، وفي كتاب «شرح المصباح» لمصنفك (ف) الذي حققه الأستاذ واثل الرومي: كالجمل الأوائل، والجمل الثواني، والاسم المستقيم، والاسم المائل، وأسهاء الأحوال الإضافية، والإعراب الصريح وغير الصريح، والأفعال المنسلخة، والجر الأصلي وغير الأصلي، والجمع الأقصى، والجملة المركبة، والنصب على البينة، وغير ذلك كثير.

وفي ضوء الملاحظات التي أبداها الزملاء، ومَنْ تلقفوا الطبعة الثانية عنيتُ بمزيد من الإيضاح والتفصيل لبعض المصطلحات تحقيقًا للفائدة المرجوة: كمصطلح الرَّوْم، والإشهام، والغايات، والتمييز، وأدوات التعريف، وغيرها كثير بما كان مجمَلًا.

وقد آثرتُ الحرص على تأصيل المصطلح، وعلى سَوْقِ شواهدَ إيضاحيةٍ من القرآن الكريم، ومن الحديث الشريف، ومن الشعر العربي، وأمثلة من النشر، مع شرح يسير وفق مقتضيات صناعة معجهات المصطلحات العلمية الحديثة، كها حرصتُ على ما اتبعتُه في الطبعات السابقة في مجال العروض من تقطيع الأبيات التي أورِدُها شواهدَ للزَّحافات والعِلَل أملًا في زيادة البيان، أمَّا ما أوردتُه من شواهدَ للبحور فقد تركته دون تقطيع اكتفاءً بـذكر أجـزاء كـل بحر، وأعاريضه، وأضرُبه، وبيته. وهذا هو الصنيع المتَّبع في كتب العروض.

 <sup>(•)</sup> هو علي بن محمد بن مسعود الشاهرودي البسطامي، علاء المدين والملة، المعروف بمصنفك، (٣٠٨ – ٨٧٥ هـ). انظر الأعلام للزركلي.

وآملُ أن يكون في هذه الطبعة مزيدٌ من التيسير على الدارسين والباحثين، للوقوف على طلبتهم، وتحقيق رغبتهم. والله ولي التوفيق ،،

محمد إبراهيم عبادة ٢٠٠٢/٩/٢٥

## مقدمة الطبعة الثانية

صدر هذا المعجم منذ خمسة عشر عامًا، وما زلتُ دائمَ التنقير عن مصطلحات أخرى في النحو والصرف متناثرة في كتب التراث: نحوِها، وصرفِها، وتفسيرِها، وموسوعاتها.

ومن البيَّن أن الكثير من تلك المصطلحات لم تكن خاضعة لفكرة توحيد المصطلح؛ إذ لم يكن هناك لجانً لبحث تلك المواضعات والانتقاء من بينها وفق معاييره، معايير محددة، كما هو الحال منذ أن تبلور علم المصطلح، وبرزت أسسه ومعاييره، ولا سيما مصطلحات العلوم المستخدّمة الوافدة من لغات وبيئات غير عربية، وعُدَّ ذلك من أعمال مجامع اللغة العربية، وعُقدت له مؤغرات علمية متعددة.

وقد ذكرتُ في مقدمة الطبعة الأولى أن الذي دفعني إلى جمع تلك المصطلحات هو الرغبة في رصدها، وبيان مدلولاتها، حتى يتسنَّى للباحث في كتب التراث الوقوف على مفهوم تلك المصطلحات التي قد تكون عقبة في كثير من الأحيان؛ لما السمت به من طابع الإقليمية كالبصرة والكوفة تارة، ومن طابع الفردية تارة أخرى، وهي مصطلحات استقرت بين طيّات المصنفات، ويتحكم فيها عواصل الليوع والشيوع المرتبطة بشهرة المصنفات، ومكانة أصحابها، والتتلمُذ لهم، وقلَّها يقف عالم أمام مصطلحين مترادفين فيُؤثر أحدهما لاختصاره ودقته.

ومن اللافت للنظر أن تلك المصطلحات مع كثرتها - لم تصرف بعض المصنفين في النحو والصرف عن الزج بمصطلحات جديدة تضيف عبدًا على ذلك الكم المتراكم من المصطلحات، في أي بالمعريات، والأفاعيل، والمرافيع، والمناصيب، وأسهاء الإضافة، والعدد الأصلي، والعدد الترتيبي، وحرف نصب فرعي، والفعل المعلوم، والفعل المجهول. إلى غير ذلك من العبارات التي تبلبل الفكر، في الوقت الذي يطالبنا فيه علم المصطلح بأن نسعى إلى توحيد المصطلح واستقراره في كتبنا المعاصرة إلى أن يجدًا ما يقتضى إعادة النظر فيه.

وقد ضمَّنتُ الطبعة التي بين يدينا اليوم عـددًا مـن المصطلحات التراثيـة التمي

وقفتُ عليها عبر تلك السنوات، وعمدتُ إلى مزيد في شرح بعض المصطلحات؛ رغبةً في إفادة الباحثين، وأملًا في تحقيق بُغيتهم، وإرواءً لمرتشفي المعرفة.

كما آثرتُ في هذه الطبعة أيضًا عدم ذكر المقابل للمصطلحات العربية باللغة الإنجليزية أمام كل مصطلح بمتن المعجم - على النحو الذي صنعتُه في الطبعة الأولى - مكتفيًا بذكر ذلك المقابل بمشرّد المصطلحات الملحق بالمعجم.

ولا يفوتني أن أشكر الابن والزميل الدكتور/ محمد علي عجيزة؛ لإسهامه في مراجعة هذه الطبعة.

محمد إبراهيم عبادة الإسكندرية ١٥/٢/٢ ٢٠٠١

# مقدمة الطبعة الأولك

هذا معجم لمصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، عكفتُ على إعداده لمّا رأيتُ مصطلحات هذه العلوم شائعة في مصنفات الأوائل في بجال التفسير، والحديث، والأدب بمفهومه الواسع، بالإضافة إلى قيام كتب النحو والمصرف والعروض عليها. ويعض هذه المصطلحات شاع وانتشر، وبعضها لم يُكتب له الشيوع، وهذه وتلك قد تُحتِّل عقبة أمام المطلع غير المتخصص على كتب التراث القديم، تَصْرفُهُ عن متابعة الفكرة وفهمها، أو قد تُحُولُ بين الدراسين والباحثين غير الناطقين بالعربية وبعض الناطقين بها وبين الإدراك الأدبي والتعمق الفكري فيها يتسم به التراث العربي؛ إذ كثيرًا ما يدور نقاشٌ حول مسائل لغوية يتخلله بعض تلك المصطلحات التي قد يدقُّ فهمُها، فينصر ف هؤلاء وأولئك عن يتخلله بعض تلك المصطلحات التي قد يدقُّ فهمُها، فينصر ف هؤلاء وأولئك عن الماضي والحاضر، وتظل كتبه مستغلقة يُتوجس منها خيفةً، ويُتعشَّر في الإفادة منها، الماضي والحاضر، وتطل كتبه مستغلقة يُتوجس منها خيفةً، ويُتعشَّر في الإفادة منها، التراث؛ إسهامًا في إحياثه بتيسير السبل إليه، وتذليل عقباته أمام شبابنا من الباحثين والدارسين وغيرهم.

أضف إلى ذلك أن هذا النوع من المعجمات المتخصصة يسجل دلالات للألفاظ غير الدلالات التي تحفل بها المعجمات العامة؛ إذ تكتسب بعض الألفاظ ويعض التراكيب دلالات خاصة في حقل من حقول المعرفة، وذلك يمثل زادًا ثرًا في علم الدلالة.

وقد حظيت المكتبة العربية بكثير من المعجّات المتخصصة في مجالات متعددة: كالطب، والزراعة، والاقتصاد، والمال، والسياسة، والفنون العسكرية، والاجتباع، والتربية، وعلم النفس، والإدارة، والأعمال، ولم تُحظّ مصطلحات النحو والمصرف والعروض والقافية بمعجم خاص بها، حقًّا نُشر في هذا المجال في العصر الحديث معجم النحو، ومعجم شوارد النحو، ومعجم شواهد النحو، ومعجم الأفعال المتعدية واللازمة، ومعجم الأدوات، وكلها جهود مشكورة لا غنى عنها، لكنها لا تشدُّ مَسَدَّ معجم مصطلحات هذه العلوم.

لكل هذه الأسباب عكفتُ على كثير من أمهات كتب العربية التي صنفها الأوائل والمحدّثون، وكتب التفسير التي شاعت فيها مصطلحات نحوية، وما أعدَّه القدماء مما يشبه المعجات المتخصصة، كمفتاح العلوم للخوارزمي، والحدود للفاكهي، والتعريفات للجرجاني، ومقاليد العلوم المنسوب للسيوطي، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي؛ فجمعت من المصطلحات ما قارب الألف، ثم رتبتُها هجائيًا وفقًا للحروف الأصلية للكلمة الأولى من المصطلح، مع مراعاة الترتيب الهجائي لمجرَّدات الكلمات الثانية والثالثة داخل المصطلح الواحد، وبدأتُ بالكلمة المفردة، ثم الموصوفة، ثم المضافة، ثم المتلوة بحرف جر، مع مراعاة تقديم المجرَّد على المزيد، وذِكْرِ المصدر قبل المشتقات، وصيغة المفرد قبل صيغة الجمع مثل:

الفعل: الفعل المبني للمجهول... فعل الأمر، الأفعال، الفاعل، المفعول به... أفعل... التفعيلة، التفعيلات.

وإذا كاتت الكلمة الأولى من المصطلح حرفًا من حروف المعجم بدأت المدخل به؛ مثل: هاء التأنيث، هاء البدل، هاء الإضيار.

وإذا كان المصطلعُ بختلف مدلوله التفصيلي في فرع عنه في آخر بدأتُ ببيان المراد في النحو، فالصرف، فالعروض والقافية، واضعًا علامة نجم \* عند البدء بكل فرع منها، مثل: الحذف، والنصب، والأمثلة.

وإذا كان للمصطلح أكثرُ من مدلولٍ في الفرع الواحد، أو كان المصطلح غير شائع، وضّحتُ دلالاته المختلفة، ثم أثبتُ بين معقوفين المكان الذي ورد فيه هذا المصطلح بتلك الدلالة، مثل: «الصلة».

وإذا تعددت المصطلحات لمدلول واحد عمدتُ إلى الإيضاح المفصَّل عقب ذكر المصطلح الشائع منها، وأحلتُ غيره إليه، سواء أتقدم أم تأخر، مثل: ضمير الفصل، والعاد، والدعامة.

وتوخيتُ في إيضاح المصطلح أن أجلو دلالاته المباشرة عند أصحابه مع شرح قريب المأخذ، وذكر أمثلةٍ إيضاحية - إن اقتضى الأمر - دون بسط للخلافات، أو خوضٍ في التفريعات؛ حتى لا أخرج بالعمل عن إطار المعجم المتخصص.

وأملي أن أكون بهذا العمل المتواضع قد قدمتُ عونًا للمتخصصين وغيرهم محن قد يُشْكِل أو يستغلق عليهم فهم عبارة في بعض كتب النحو والتفسير والأدب لغموض مصطلح اشتملت عليه. كما أود أن أكون قد قدمت للمكتبة العربية عملًا كانت في حاجة إليه.

محمد إبراهيم عبادة الإسكندرية ١٥/ ١٩٨٣/٢

# إلمصطلح بين يدي المعجم

- ١- ما الراد بالصطلح؟
- ٧- المصطلح بين الحقيقة والمجاز.
- ٣- الصطلح بين المشترك والمترادف.
  - ٤- يناء المصطلح.
  - ٥- المصطلح في المعجمات العربية:
    - ~ أولًا: في المعجبات العامة.
- ثانيًا: في المعجمات المتخصصة المطبوعة والمخطوطة.

# إلهصطلح

الاصطلاح: هو اتفاقُ طائفة مخصوصةٍ على أمير مخصوص، ويقال: اصطلح القوم؟ أي زال ما بينهم من خلاف، واصطلح القوم على الأمر؛ أي تعارفوا عليه".

فالفعل (اصطلح) اللازم يفيد زوال الخلاف، وصفاء النفوس، أما إذا عُدِّي بحرف الجر فإنه يفيد التعارف على أمر، والاتفاق عليه. والاصطلاح مصدرٌ، أما المصطلح فاسم مفعول، وينبغي أن يُذكر بعد اسم المفعول هنا جار ومجرور؛ فنقول المصطلح عليه، كها نقول المتفق عليه، والمتعارّف عليه، ولكن لكرُ، ة الاستعمال وبيان المراد استُغني عن الجار والمجرور، واقتُصر على كلمة المصطلح؛ فنقول: هذا اللفظ مصطلّح؛ أي له دلالة خاصة متفق عليها بين طائفة معينة؛ وعلى هذا فالمصطلحات هي الألفاظ التي تحمل دلالات خاصة لدى طائفة معينة؛ كالرفع، والجر، والهمز، عند النحويين. وقد استُعمِلت صيغة المصدر للدلالة على المراد باسم المفعول؛ فأريد

<sup>(</sup>١) انظر: تاج العروس ٤: ١٨٣، والمعجم الوسيط مادة (صلع).

بالاصطلاحات الألفاظ التي تحمل دلالات خاصة أيضًا. وقد آثر «التهانوي» استعمال صيغة المصدر في مؤلفه المعروف باسم «كشاف اصطلاحات الفنون»، وآثر عَمَّعُ اللغة العربية بالقاهرة استعمال صيغة اسم المفعول فيها أخرجه تحست عنوان: «مجموعة المصطلحات العلمية والفنية».

وعلى هذا فالاصطلاح والمصطلح يُراد بها: اللفظُ ذو الدلالة الخاصة المتعارّف عليها بين طائفة معينة في مجال أو حقل معين؛ إذ يختلف مدلول المصطلح من مجال إلى مجال؛ فكلمة «الإخراج» يختلف مدلولها في مجال العمل المسرحي عنه في عجال علم النفس؛ إذ مشكلة «الإخراج» المسرحي تختلف في دلالتها عن مشكلة «الإخراج» عند الأطفال، و«الابتداء» في مجال العروض يختلف عنه في مجال النحو، و«المندوب» في مجال النحو يختلف عنه في مجال الفقه، و«المضرب» في مجال النحو عنه الرياضيات يختلف عنه في مجال العروض. فلكل علم مصطلحاته التي تعارف عليها المتخصصون فيه. وهذه المصطلحات تمثل لغة خاصة بهم تمكنهم من تحديد العلاقات بين اللغة والأفكار المتصلة بعلومهم وفنونهم؛ حرصًا على الاهتداء أثناء التعامل مع هذا العلم أو الفن، وعلى عدم الانزلاق في مدلولات الألفاظ اللغوية العامة، وكما يقول الجاحظ عن مصطلحات النحو والعروض: «لأنهم لو لم يضعوا العامة، وكما يقول الجاحظ عن مصطلحات النحو والعروض: «لأنهم لو لم يضعوا هذه العلامات لم يستطيعوا تعريف القرويين وأبناء البَلَدَيِّين علمَ العروض والنحو» «.».

## المصطلح بين الحقيقة والجازا

آيُعَدُّ المصطلحُ من قَبيل الحقيقة، أم من قبيل المجاز، أم من قبيل النقل، أم من قبيل النقل، أم من قبيل المُوَلَد؟

الحق أن المصطلح تجتمع له مقومات المجاز، والنقل، والمولد.

أما مقومات المجان فلأنه عُدِلَ باللفظ عيّا يوجبه أصل اللغة؛ ولأنهم جاوزوا به موضعه الأصلي، أو جاوز هو مكانه الذي وُضع فيه؛ فالضمة والكسرة عُدل بهما في

<sup>(</sup>١) البيان والتبيين ج١: ١٣٠ تحقيق السندوبي، الطبعة الثانية، سنه ١٩٣٢.

مجال النحو عمّا يوجبه أصل اللغة إلى الدلالة على رموز صوتية أو خطَّيَّة معينة في كتابة العربية.

أما مقومات المتقل؛ فلأن مِن طرائق النقل أن يَشيع الاستعال المجازي؛ فتنتقل المكلمة إلى ما يسمّى المجاز الراجح "، ثم يصير بغلبة الاستعال منقولًا إلى المعنى الجديد، ومن ذلك إطلاق علماء العروض على حذف الحرف الثاني من «مُتفّاعِلُنّ؟ وَقُصًا، والوقص في الأصل كسرُ العنق؛ كأن حذف الحرف الثاني المتحرك من متفاعلن كسرٌ للعنق الذي هو العضو الثاني بالنسبة إلى الرأس، ويقول ابن منظور: «شمى بذلك لأنه بمنزلة الذي اندقّت عنقه» ".

ومن طرق النقل أن يغلب استعمال الكلمة في معنى جزئي خاص، مع أن الكلمة موضوعة في الأصل لمعنى كلي يتناول هذا الجزئي؛ ومن ذلك كلمة «الحلول والاتحاد» في مصطلحات علمي الكلام والتصوف.

أما مقومات المُوكّد، فتقتضي أن نعرّف من المُولّدون؟ وما المولد؟ يراد بالمولّدين من تعلموا اللغة العربية صناعة، وهم من تنشئوا في أواخر القرن الثاني في الأمسار من الجزيرة العربية وأواسط القرن الرابع الهجري في غير الأمسار من الجزيرة العربية ... ويراد بالملفظ المولد: «ما نقله المولدون بطرق التجوّز والاشتقاق من معناه الوضعي اللغوي الذي عُرف به في الجاهلية وصدر الإسلام، إلى معنى آخر تُعورف عليه؛ إما بين عامة النام، وإما بين خاصة منهم؛ كالنحويين، والعروضيين، والفقهاء، والحاسبين، والمهندسين، وغيرهم» ... ولا شك أن هذه المصطلحات قد وضعت عندما احتاج العلماء إليها، وكان ذلك عن لا يُحتج بهم في الوضع اللغوي؛ لأنهم لم ينشأوا في العصر المُسمّى بعصر الاحتجاج.

<sup>(</sup>١) انظر: المجاز والنقل: بحث الخضر حسين بمجلة مجمع اللغة العربية الملكي، ج١: ٢٩٦.

<sup>(</sup>٢) لسان العرب (وقص) ج١: ٣٧٦.

<sup>(</sup>٣) انظر: جلة بجمع اللغة العربية الملكي ١: ٢٠٢.

<sup>(</sup>٤) انظر: التعريفات للجرجان ص ١٣، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهاتوي ج٤: ٢١٧

فنستطيع أن نقول: إن المصطلح بدأ مجازًا بالنقل، ثم أصبح حقيقة في عُرف أرباب هذا المجال، ويُعد مولدًا في دلالته الجديدة؛ لأن النقل إلى هذا المعنى تم بعد عصر الاحتجاج، ولابد أن تتحقق مناسبة ما بين المعنى اللغوي العام والمعنى الاصطلاحي؛ كالعموم والخصوص، أو مشاركتها في أمرٍ، أو مشابهتها في وصف، أو غير ذلك.

وعلى هذا، فالمصطلحات العلمية والفنية تمثل نوعًا من تطور دلالة الألفاظ.

والفرق بين المصطلحات وغيرها من الألفاظ المتطورة في دلالتها، يمكن أن تلمسه في الجوانب الآتية:

الجانب الأول: يُعَدُّ الاصطلاح من قبيل التطور المقصود بغرض الاتفاق والتعارف إلى دلالة معينة يُحمل اللفظ عليها.

الجانب الثاني، تصبح الدلالة الجديدة دلالة حقيقية ينصرف الذهن إليها مباشرة عند سياع المصطلح، وتُنسَى العلاقة المجازية بين المعنى المنقول منه والمعنى المنقول إليه في نظر أرباب العلم أو الفن المستعملين لهذا المصطلح، ولا مكان للتلوق البلاغي في الدلالة الجديدة؛ فالعروضي عندما يسمع كلمة «الموقوص» ينصرف ذهنه مباشرة إلى الجزء الذي حُدف ثانيه المتحرك، دون أن يخطر بباله الكائن الحي المذي دُقت عنقه، ودون أن يُجري الاستعارة بين الكلمتين في الاستعالين، أما في قوله تعالى: ﴿يَدُاتُو مَوْقَ آيدِيمَم عَ ﴾ [الفتح: ١٠]: فإننا ندرك أن اليد هنا لا يراد بها الجارحة، بل يراد بها الحارحة، وندرك العلاقة التي سمحت بالانتقال من المعنى اللغوي - أي الجارحة - إلى معنى القدرة، ولا تصبح دلالة اليد على القدرة دلالة حقيقية، بل تبقى في دائرة المجاز، وكذلك عندما نقول: «طلب فلانٌ يد فلانة»، فإننا لا نريد باليد المعنى الحقيقي، ولا نريد المعنى المجازي السابق في الآية الكريمة، إنها نريد أن نقول: طلب فلانٌ فلانة، وندرك العلاقة المجازية بين المعنين، وهي إطلاق الجزء وإرادة الكل.

الجائب الثالث: نرى أن الكلمة بعد النقل إلى معنّى اصطلاحي تُعد كالعلّم، أو

من قبيل ما يسمّى عَلَم الجنس؛ إذ هذه المصطلحات غالبًا ما وُضعت للدلالة على حقائق ذهنية، وهذا شأن علم الجنس؛ فاصطلاح «الفاعل» في بجال النحو لا يُراد به محمدٌ، أو عليٌ، أو اسمٌ معينٌ، كها أنه لم يوضع اصطلاحًا ليدل على أفراد شائعة موجودة في الخارج، بل وُضع لنوع من الكلهات تشغل موضعًا معينًا في بناء الجملة مع علاقة عقلية بينه وبين العناصر الأخرى المكونة للجملة، وعا يجعل هذا الرأى سائعًا: ما جاء في شرح الشافية للرضيّ: «وقد أجرى النحاة في اصطلاحهم - من غير أن يقع ذلك في كلام العرب - الأمثلة التي يوزن بها إذا عُبِّر بها عن موزوناتها عجرى الأعلام إذا لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات؛ ككل ورُبٌ، على ما يجيء، فقالوا: فَعلان الذي مؤنثه فعلائة منصر في، فوصفوها بالمعرفة، ونصبوا عنها الحال، كقولهم: لا ينصرف أفعل صفةً الله الأمثلة التي يوزن بها إلا اصطلاحات ترمز إلى القوالب الصرفية لبنية المفردات.

ويؤنسنا أيضًا قول الصبّان في تفضيله اصطلاح «نائب الفاعل» على اصطلاح المفعول الذي لم يُسمّ فاعله: «وإن أُجيبَ بأن المفعول الذي لم يُسم فاعلُه صار كالعلَم بالغلبة على ما ينوب منابَ الفاعل من مفعولٍ وغيره» "، فهو يرى أن الاصطلاح صار علمًا بالغلبة.

## \* المصطلح بين الشترك والمترادف،

نود أن نوضح العلاقة بين الباب والمصطلح والتعريف؛ «فالباب» عبارة عن فكرة مجرَّدة: كالاسمية، والمصدرية، والفاعلية، والمفعولية، والحالية؛ فهذه أفكار مجردة تمثل أبوابًا صرفية ونحوية، تحتاج إلى ألفاظ يُعبَّر بها عنها؛ ليمكن إدراكها وفهمها، وهذه الألفاظ هي المصطلحات؛ فنقول: الاسم، المصدر، الفاعل، المفعول، الحال. ولكن هذه الألفاظ التي اصطلح على دلالتها على الأفكار المجردة

<sup>(</sup>١) شرح الرضي على الكافيه ج٢: ٣٣٣، وانظر الكتاب ج٢: ٥، ٦، وانظر الخصائص لابن جنس ج٢: ١٩٩، وانظر شرح التسهيل ج١: ٣٠٠، (الأنجلو).

<sup>(</sup>٢) حاشية الصبان على الأشموني ج٣: ٣٧، ٣٨.

ما زالت في حاجة إلى تحديد وتعريف ليتبين للدارس المقصود بها، ومن تَمَّ كانت التعريفات؛ فقالوا: الاسم كلمةٌ دلت على معنى في نفسها ليس الزمنُ جزءًا منها، والفاعل هو الاسم المرفوع الصريح أو المُؤوَّل بالصريح اللذي أسند إليه فعلٌ أو شبهه على جهة قيامه به أو وقوعه منه، مقدَّم عليه، أصليُّ المحلِّ والمصيغة. وهكذا تأخذ التعريفات في إيضاح المصطلح لبيان أبعاد دلالته على الفكرة المجردة، وينبغى أن يكون المصطلح قصيرًا ليسهُّل استعماله وتداوله، وأن يكون دالًّا على الفكرة المجردة التي وُضع لها، وأن يختص بدلالة واحدة في الحقل العلميّ أو الفنيّ الواحد. وإذا أردنا البحث عن هذه السيات في مصطلحات النحو والبصرف والعروض والقافية، فإننا نكاد نجدها مطّردة في العَروض والقافية، منضطربة في النحو والصرف، وبخاصة في المراحل الأولى للتأليف؛ فجاء بعض المصطلحات غامضًا أو غير دقيق، وقد يَحْمِلُ المصطلح الواحد أكثرَ من دلالة، فيدخل في نطاق ما يُعرف بالمشترك اللفظي، وهذا معيب، وقد تتعدد المصطلحات لفكرة واحدة فيدخل في نطاق ما يُعرف بالمشترك اللفظي، وهذا معيب أيضًا، ولكنا نقول: إن ذلك كان نتيجةً طبيعية لوضع المصطلح وتطوُّره؛ إذ من المسلَّم أن هذه المصطلحات لم تضعها هيئةٌ تشاوَرَ أفرادُها فيها بينهم واستقر رأيهم على اختيارِ معين، بــل كــان ذلــك رهـنّــا بمن تصدَّر للدرس والتأليف. وكما تحلَّق الدارسون حول سيبويه بمسجد البصرة بعد الخليل بن أحمد تلقفوا كتابه يوم خرج للناس وبه من المصطلحات ما نيَّف على المائة، ولم يأخذ بكل مصطلحات شيوخه، وما كان به أن يقف عند حدودها، المضهار؛ فنوضع مصطلحات قد تتفق وقد تختلف - عن قصدٍ أو غير قصدٍ - مع مــا ساد لدى علماء البصرة، ثم تعاقبت أجيالٌ نَحَتْ منحيي هـ ولاء وأولئـك، وعَـ دَلُوا أحيانًا عن بعض مصطلحات الرعيل الأول من الفريقين، وأضافوا جديدًا ظهر في مؤلفاتهم، وأخذت المصطلحات سمة الاستقرار، واختفت بعض المصطلحات التي بدت في الفترة المبكِّرة للتأليف، وانقرضت بعض مصطلحات علماء الكوفة؛ إذ استقرارُ المصطلح رهنٌ بذيوعه وانتشاره عن طريق التـأليف والـدرس، وقـد كـان اتجاه البصريين أعظمَ سلطانًا، وأسرعَ انتشارًا، وأكثرَ قبولًا.

لقد أدى هذا المناخ الذي نشأ فيه المصطلح النحوي إلى وجود ما يمكن أن نسميه «المشترك» و «المترادف» من المصطلحات، وسنعرض لكلِّ من النوعين: أ

#### \* الشترك:

نويد به اللفظ الذي له أكثر من مدلول في بجال علميٌّ واحد؛ مثل:

١ - الموصف: فقد أريد به النعت، وأريد به الاسم المشتق، وأريد به التأكيد بالضمير.

٢ - الحشو: أريد به الزيادة وجواز الحذف، وأريد به صلة الموصول، وأريد به الحرف الثاني من أصول الكلمة الثلاثية.

٣ - الصوف؛ أريد به التنوين، وأريد به عاملٌ من عوامل نصب الفعل المنضارع عند الكوفيين، وأريد به علمُ الصرف.

٤ - الصلة: أريد به الجملة أو شبه الجملة التي تقع بعد الاسنم الموصول، وأريد به الفعل الواقع بعد الحرف المصدري، والاسمُ المشتق بعد أنْ الموصولة، وأريد به الإلغاءُ والزيادةُ، وأريد به معمولُ الفعل والمتعلق به كالظرف، والمتعلق بالمشتق وبالمصدر، وأريد به النعت بالجملة أو شبه الجملة، كما أريد به الحال.

## ويمكن تفسير هذه الظاهرة بما يأتىء

١ – تلك المصطلحات تمثل مرحلة مبكرة سادها التعميم وعدمُ الدقة أحيانًا؟
 لعدم وضوح المعاني النحوية التي يوضع لها المصطلح.

٢-- اختلافُ وأضع المصطلح كها في «الصرف،، وقد سبق.

- ٣- الاعتباد على السياق، كما في مصطلح «الاسم» يُراد به قسيم الفعل والحرف، ولكن في قولهم: «اسم كان»، «اسم إن» يراد به ما كنان مبتدأ بخلاف، قولهم: «اسم الفاعل»؛ فتختلف الدلالات، ويُفهم المصطلح بقرينة السياق.

#### \* المترادف،

نريد به الألفاظُ التي تُستَعملُ مصطلحاتٍ لمدلول واحدٍ؛ مثل:

١- اسم الفعل، والخالفة.

٢- خبر المعرقة، والحال.

٣- الجَرْيُ على الأول، والإتباع.

٤- الجاري على الفعل والمشتق.

٥- المجاوز، والواقع، والواصل، والمتعدي.

٦- حروف الإضافة، وحروف الجر، وحروف الخفض، وحروف الصفات.

٧- حروف الحشو أو الصلة، وحروف الزيادة.

٨- الأفعال الناقصة، والأفعال الناسخة، وأفعال العبارة.

٩- المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله، ونائب الفاعل.

١٠٠ المنصوب على التفسير عن عدد المرات، والمفعول المطلق المييِّن للعدد. ﴿

## ويمكن تفسير الظاهرة بما يليء

1 - تعدُّد وجهات النظر في الربط بين المدلول واللفظ المنتقى مصطلحًا؟ مشل: الأفعال الناقصة، والأفعال الناسخة، وأفعال العبارة.. فقيل: سميت ناقصة؛ لأنها لا تكتفي بمرفوعها، وقيل: لأنها لا تدل على الحدث، بل تدل على النزمن وحده، والحدث جزء من دلالة الفعل؛ فعدم دلالتها عليه عُندٌ نقصًا فيها؛ ولنذا سميت ناقصة. وسميت ناسخة؛ لأنها تنسخ الحكم الإعرابي للمبتدأ والخبر؛ إذ ترفع المبتدأ على أنه اسمٌ لها، وتنصب الخبر على أنه حبرٌ لها. وسميت أفعال عبارة؛ لأنها أفعال لفظية لا حقيقية؛ لعدم دلالتها على الحدث، فهي أفعالٌ من جهة اللفظ والتصرف.

ومن ذلك البضاء حروف الإضافة، وحروف الجرّ أو الخفض، وحروف الحين فقيل: إنها سميت حروف جر؛ لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسهاء؛ أي توصلها إليها، أو لأنها تعمل الجر، فيكون المرادّ بالجر الإعراب المخصوص، وبهذا تُفسَّر تسميتها حروف الخفض؛ لأن الجر والخفض مصطلحان يدلان على شيء

واحد في الإعراب، وسمّاها الكوفيون حروف إضافة؛ لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسهاء؛ أي توصلها إليها، وسهاها بعضُ الكوفيين حروف صفات؛ لأنها تحدث في الاسم صفة حادثة؛ لأن «في» عندما نقول: «جلست في الدار» تدل على أن الدار وعاء للجلوس، وقيل: سميت كذلك؛ لأنها تقع صفات لما قبلها من نكرات.

٢ = الاختصار ومراعاة الدقة، وذلك كها بين المصطلحين «المفعول الذي لم يُسمّ فاعله» و «نائب الفاعل»؛ إذ عُدِل عن الأول إلى الشاني، يقول السعبان معلّقًا على اصطلاح ابن مالك «نائب الفاعل»: «وهذه العبارة أولى وأخصر من قول كثير «المفعول الذي لم يُسمّ فاعله»؛ لصدقه على (دينارًا) مِن (أُعْطِيَ زيدٌ دينارًا)، وعدم صدقه على الظروف وغيره عما ينوب عن الفاعل».

٣ - إزالة الغموض، كما بين المصطلحين: «الجئريُ على الأول» و«الإتباع»،
 وكذلك بين «الجاري على الفعل» و «المشتق»، وكذلك بين «خبر المعرفة» و «الحال»،
 وبين «المبتدأ والمبني عليه»، و «المبتدأ والخبر».

استعمال كلمة بمعنى كلمة أخرى، كما في «طرح الخافض»، و «نزع الخافض»
 و «فقد الخافض»، وكذلك في «المُعرَب من جهتين» و «المُعرَب من مكانين».

ه - رفض مصطلح وابتكار آخر، كها في «اسم الفعل» و «الخالفة»؛ فقد رفض ابن صابر النحوي اصطلاح «اسم الفعل»، وسمّي ما يطلق عليه اسم الفعل «خالفة»، وجعله قسمًا رابعًا من أقسام الكلمة.

٦ = استقلال الكوفيين بمصطلحات خاصة بهم، ويرى الدكتور شوقي ضيف أن الكوفيين دحاولوا جاهدين أن يميزوا نحوَهُم بمصطلحات تغاير مصطلحات البصريين، ١٥٠٠ ومن ذلك اصطلاح دالفعل الدائم، ويقصدون به اسم الفاعل، واصطلاح دالكني والكناية، ويقصدون به الضمير، واصطلاح دالصفة والمحل،

<sup>(</sup>١) حاشية الصبان على الأشموني ج٢، ص ٢٧.

<sup>(</sup>٢) المدارس التحوية: ص ١٦٥، الطبعة الأولى ١٩٦٨.

ويريدون به الظرف، واصطلاح «الترجمة» يريدون به البدل، واصطلاح «التفسير» يريدون به النافية للجنس، واصطلاح «صطلاح «حروف النافية للجنس، واصطلاح «حروف الزيادة.

ثم يؤكد الدكتور شوقي ضيف رأيه بقوله: «ونما يدل على ذلك أوضّح دلالة موقف هؤلاء النحاة من ألقاب الإعراب والبناء التي وضعتها المدرسة البصرية... وفكّر الكوفيون طويلًا: هل يمكن أن يضعوا لهذه الألقاب أسهاء جديدة؟ حتى إذا أعياهم ذلك لجئوا إلى قلبها، فجعلوا ألقاب الإعراب للمبني من الكلهات، وألقاب البناء للمعرب»...

ولا نريد أن نحمل على علياء الكوفة؛ ولذا نخالف الدكتور شوقي ضيف في أن ذلك كان عن قصد وتَعمَّد من علياء الكوفة؛ لأن المصطلحات في أول العهد بالنحو كانت متعددة، كما كانت غير عددة، ولم تكن ملزمة لكل دارس؛ فهذا خلفُ الأحر البصري - تلميذ أبي عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب، وعيسى بن عمر الثقفي، وحماد بن سلمة، وأبي الخطاب الأخفش، وصاحبُ سيبويه - لا يفرِّق بين علامات الإعراب وعلامات البناء؛ فيجعل الأمرَ مجزومًا؛ فيقول: «والأمر والنهي مجزومان أبدًا» من ويقول: يا زيدُ أقبل، ويقول: فينجالُ أوِّد سَمَدُ في باب النداء المفرد: وهو رفع، تقول: يا زيدُ أقبل، ويقول: فينجالُ أوِّد سَمَدُ في حالة البناء على الضم، كما أنه لا يستعمل كلمة الجر أو المجرور، بل يستعمل دائمًا الخفض والمخفوض، ولم يستعمل كلمة الكسر إلا في قوله: «وتكسرُ الجزمَ إذا لَقِيتُه الألف

وها هو ذا الفراء- حاملً لواء مدرسة الكوفة بعد الكسائي- يستعمل

<sup>(</sup>١) المرجع السابق: ١٦٨.

<sup>(2)</sup> مقدمة في النحو لحلف الأحر: 28.

<sup>(</sup>٣) المرجم السابق: ٤٨، ٤٩، ٧٤.

مصطلحات الضم والفتح والكسر للبناء "والحركات داخل الكلمة، ويستعمل مصطلحات الرفع والنصب والخفض للإعراب"، لا يخالف البصريين في ذلك، فإذا استعمل الكوفيون بعض المصطلحات فلا يلزم بالضرورة أن يكون مَرَدُّ ذلك الاستقلال العصبية، والرغبة في التفرُّد، فقد يكون الاختلاف في الرؤية والانتقاء والتفاوت في الحس اللغوي سببًا للاختلاف في المصطلح، وكثيرًا ما نجد في العصر الحديث اختلافًا بين ما تنتقيه المجامع اللغوية والعلمية من مصطلحات حديثة.

#### \* يتاء المصطلح:

قلنا إن المصطلح، هو اللفظ ذو الدلالة الخاصة المتعارف عليها بين طائفة معينة في مجالي أو حقل معين، بشرط أن يكون بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي مناسبة؛ كالعموم والخصوص، أو لمشاركتها في أمر، أو مشابهتها في وصفي، وقلنا: إن هذا يُعدُّ من قبيل المجاز، والنقل، والمولَّد. ونضيف هنا أنْ ليس المراد التجوز أو النقل أو التوليد في الألفاظ بصيغة معينة، بل تلك الأمور تشمل المادة اللغوية، ولأصحاب المجال الخاص أن يشتقوا من المادة اللغوية ما يحتاجون إليه من صيغ؛ فقالوا: الجرّ، والجارّ، والمجرور. وقالوا: العلة، والاعتلال، والمعتل، والمُعلّ. وقالوا: البناء، والمبني. وقالوا: الإعراب، والمعرب، وأعرب. وقالوا: الجزاء، وما يجازى به. وقد يوصف المصطلح أو يضاف إليه ليتولد منه مصطلح جديد يفي بحاجة المتخصصين؛ فقالوا: البدل، والبدل المطابق، وبدل بعض من كل، وبدل الاشتمال، وبدل الغطط... إلخ. وقالوا: النعت الحقيقي، والنعت السبيّ، والنعت الموافق، الإعراب المعلى.

وعلى هذا، فإن المصطلح قد يتكون من كلمة واحدة، كما هو السائد في

<sup>(</sup>١) معاني القرآن للفراء ج ٢: ١٩٦، ١٧٤، ٢٥١، ٤٠٦.

<sup>(</sup>٢) معاني القُرآن للفراءج ١: ٢٣، ج ٢: ٢٢، ٤٣، ٢٦٣، ٤٤٥، ج ٣: ٥١.

مصطلحات العروض والقافية، وقد يخرج عن ذلك ويصبح وحدة دلالية مكوَّنة من أكثر من كلمة، وتتكون تلك الوحدات من الناذج الآتية:

- ١ موصوف وصفة.
- ٧- مضاف ومضاف إليه.
- ٣- مضاف ومضاف إليه موصوف.
  - ٤ كلمة ومتعلقها النحوي.
    - ٥- اسم موصول وصلة.

وسنعرض لهذه النهاذج بقدر من الإيضاح:

## \* النموذج الأول:

أ - قد يكون الموصوف هو الاصطلاح، والصفة خصصته، وولّدت منه مصطلحًا آخر؛ ومن ذلك: العدلُ التقديريُّ، والعدل التحقيقيُّ، والإعرابُ الظاهرُ، والإعراب المقدَّرُ.

ب- قد يكون كلَّ من الموصوف والصفة اصطلاحًا، ويمكن الاستغناء عن الموصوف مع عدم تغيير الدلالة؛ ومن ذلك: الفعل الأجوف، والفعل المجاوز؛ إذ يكفى: الأجوف، والمجاوز.

ج- قد يكون كلَّ من الموصوف والصفة اصطلاحًا، ولا يمكن الاستغناء عن الموصوف؛ ومن ذلك: الفعل المزيد، والفعل المجرد.

## \* النموذج الثاني،

أ - قد يكون المضاف هو المصطلح، وجيء بالمضاف إليه لتخصيصه؛ ومن ذلك: بدل الاشتمال، وبدل الغلط.

ب - قد يكون المضاف إليه هو الاصطلاح؛ ومن ذلك: «نـزعُ الخافض»، «واو القسم»، «واو الصرف».

ج - قد يكون كلُّ من المضاف والمضاف إليه اصطلاحًا؛ ومن ذلك: «معتل

الفاء،، «معتل العين»، «معتل اللام»، «المثقل الحشو»، الحرف الجر».

د - قد يكون كل من المضاف والمضاف إليه اصطلاحًا مع لزوم الإضافة؟ مثل: «فاء الكلمة»، «عين الكلمة»، «لام الكلمة».

هـ ليس المضاف ولا المضاف إليه مصطلحًا، ولكن اكتسبا صفة الاصطلاح من استعبال هذا المركب الإضاف؛ كقوله: «لغة مّن ينتظر» «ولغة مّن لا ينتظر»، وكذلك: «لغة يتعاقبون فيكم»، «ولغة أكلوني البراغيث». والإضافة في المصطلحين الأخيرين تقديرها لغة القائلين: يتعاقبون فيكم، ولغة القائلين: أكلوني البراغيث.

## \* التموذج الثالث،

يكون المضاف والمضاف إليه هما المصطلح، ثم يأتي الوصف لتخصيصه؛ من ذلك «حرف الجر الزائد»، «حرف الجر الأصلي».

## \* النموذج الرابع،

أ - قد يتكون من مصطلح متلوًّ بمفعولٍ مطلقٍ؛ مثل: المبني بناءً عارضًا، المبني بناء أصيلًا.

ب- قد يتكون من مصطلح متلوَّ بجار ومجرور متعلق به؛ كما في: «المبني للمجهول»، «المبني للمعلوم»، «الجر بالمجاورة»، «الجر على التوهم».

ج- قد يتكون من مصطلح متلوً بجار ومجرور، والمجرور مصطلح، كها في «المنصوب على الخيلاف»، «المبني على فيتح الجزئين».

## \* النموذج الخامس:

يكون المصطلح متضمنًا في جملة الصلة؛ سواء أكان فعلًا أم غيره، أو مضمنًا في المتعلق بجملة الصلة؛ ومن ذلك: «ما لم يُسَمَّ فاعلُه»، «ما يُجازَى به»، «ما بُجِعَ بألفِ وتاءِ مزيدتين»، «ما يُكَفُّ عن التنوين».

## \* المصطلح في المجمات العربية:

سنعرض للمصطلحات في نوعين من المعجهات العربية: الثوع الأول: المعجّمات العامة، والتوع الثاني: المعجهات المتخصصة.

## أولاً: في العجمات العامة:

الشائع أن المعجمات العامة لم تحفل بالمصطلحات العلمية، وهذا الحكم عمّمه بعضُ العلماء؛ فيقول الدكتور محمود فهمي حجازي ((): «كانت المصطلحات خارج إطار المعاجم العربية العامة»، وحاول بعضٌ آخر أن يكون منصفًا فذكر أن الفيروز آبادي كان أول من أثبت بعض اصطلاحات العلوم - وخاصة الفقه والعروض فيقول: «ولكن مُعْجَميًا كالفيروز آبادي (ت٧١٨هـ) حاول في القرن التاسع الهجري كسر تلك القيود بصورة لافتة للنظر عندما أثبت في معجمه الكثير من الألفاظ المولّدة، وكذلك بعض اصطلاحات العلوم، وخاصة الفقه والعروض، حتى أخذ عليه النقاد ذلك) (().

ويقول أيضًا، او لا شك أن إثبات الفيروز آبادي لمثل هذه الألفاظ- وخاصة مصطلحات العلوم- واعتبارها جديرة بالانتهاء إلى الشروة اللغوية هو خروج بالمعجم العربي عن الحدود الضَّيِّقة التي رسمها القدماء للمعاجم باعتبارها لا يجب أن تحتوي إلا على كلام العرب الفصحاء دون المولَّد، ".

والحق الذي لا مراء فيه أن بعض المعجهات العامة أدرجت بعض مصطلحات العلوم في موادها التي تناولتها، أحيانًا بإيجاز، وأحيانًا بتفصيل واستشهاد، مع ذكر أرباب الصناعة أو العلم على النحو الذي سيأتي تفصيله.

وليس صاحب القاموس أول من اقتحم هذا المضمار، بل سبقه ابن منظور

<sup>(</sup>١) أسس علم اللغة العربية: ١٥.

<sup>(</sup>٢) المركد، حلمي خليل ٢٠٦:١.

<sup>(</sup>٣) المرجع السابق: ٦٠٧، ٢٠٧.

صاحب «اللسان» بقرن من الزمان، ومن نقل عنهم، كابن سيده في «المحكم»، كما سنوضح بعد قليل، ليس السبب في عدم تناول جَهْهَرة المعجمات العربية العامة للمصطلحات أنهم تحاموها تحاميهم الألفاظ المولدة، كما ذكر بعض الباحثين ذلك بقوله: «على أن القدماء - كما رأينا في الباب الأول من هذا البحث - كان لهم موقف ظاهر من النوع الثاني من الألفاظ التي كانت تكون جزءًا غير يسير من الشروة اللفظية للغة العربية؛ وأعني بها ألفاظ الحضارة والمصطلحات العلمية والفنية، فكان الاتجاه السائد بينهم هو استبعاد هذه الألفاظ من معجهاتهم باعتبار أنها مولدة» «.

وثنكون منصفين الأصحاب المعجمات العرب اللهن تُحتجُ بهم ويُعوّل في يعمدون إلى جمع المفردات الواردة على ألسنة العرب اللهن يُحتجُ بهم ويُعوّل في الأخذ عنهم، والمصطلحاتُ العلمية وليدة نشأة العلوم والفنون، وقد شاعت بعد عصر الاحتجاج، ومن شم لم تكن المعاني الاصطلاحية للألفاظ مشيرة لاهتمام أصحاب المعجمات؛ إذ تناولها ليس في منهجهم، ولا يمشل غرضًا من أغراضهم المعجمية، ولذلك لم يقوموا بتتبعها وجمعها وتصنيفها، ولا نستطيع أن نطالب أصحاب المعجمات العامة بإدراج جميع المصطلحات في معجماتهم في المراحل الأولى من نشأة العلم ومصطلحاته؛ إذ هذا العمل كان يتطلب منهم رصد كل استعمال جديد للألفاظ في عرف أرباب كل علم ليلاحقوا التطور العلمي ومصطلحاته، ولا نسي أن هذه المعجمات قام بها أفراد، ولم يتولها هيئاتٌ أو لجانٌ يتجرد كلٌ فردٍ فيها لمصطلحات علم أو فن معين. فهذه المصطلحات تتطلب من واضع المعجم أن يكون دارسًا لتلك العلوم المتنوعة، ويقف على دلالات تلك المصطلحات في مظامًّا.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المصطلح غالبًا ما يبدأ عملًا فرديًّا، ثم ينال نـصيبه مـن الإقرار والقبول لدى أرباب الصناعة والعلم، ويشهد لذلك ما روى أن الأصـمعي

<sup>(</sup>١) المرجع السابق: ٣٣٥.

قال: «أخذ عني الخليل معنى الترخيم وذلك أنه لقيني، فقال لي: ما تُسمَّي العربُ السهلَ من الكلام؛ فقلت له: العرب تقول جارية رخيمة. إذا كانت سلهة المنطق، فعمل باب الترخيم على هذا ". ويتمثل إقرار المصطلح بالاستعمال والذيوع، وعندئذ يمكن أن يسجَّل في معجمات متخصصة تتناول علمًا أو فنا معينًا، تمهيدًا لأدراجها في مواد المعاجم العربية العامة.

نعود بعد ذلك إلى تأمل معجهاتٍ ثلاثةٍ من المعجهات العامة، بـاحثين معالجتهـا لمصطلحات النحو والصرف والعروض؛ عسى أن ندفع عن معجهاتنا العربية وعـن أصحابها شبهة لحقت بهم. وهذه المعجهات هي: المحكم لابن سيده (ت ٤٥٨ هـ)، والشاموس المحيط للفيروز آبادي (ت ولسان العرب لابن منظور (ت ٧١١هـ)، والشاموس المحيط للفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ).

## المطلحات في والحكم،

لم يغفل ابن سيده (ت ٤٥٨ هـ) المصطلحات في معجمه، بل أورد بعضها مشيرًا إلى العلم الذي تنتمي إليه، ولن نقف عنده طويلًا؛ إذ كان مصدرًا من مصادر لسان العرب لابن منظور، وقد نقل عنه الكثير على ما سيأتي. وسنكتفي بمقتطفات توضح إدراج بعض المصطلحات في معجمه:

١ - يقول ابن سيده: «العقص» في زحاف الوافر: إسكان الخامس من «مُفَاعَلَتُنْ» فيصير الجزء
 «مُفَاعَلَتُنْ» فيصير «مَفَاعِيلُنْ»، شم حذف النون منه مع الخرم، فيصير الجزء
 «مفعول» كقوله:

لَـوْلا مَلِـكْ رَوُّونْ رَحِـيمْ تَـدَارْكَنِي بِرَحْمَـهِ هَلَكْـتُ

سمي أعقص؛ لأنه بمنزلة التيس الذي ذهب أحد قرنيه مائلًا، كأنه عصص، أي عطف، وهو على التشبيه الأول".

<sup>(</sup>١) لسان العرب، ج ١٥: ١٢٦ (رخم).

<sup>(</sup>٢) المحكم: ج ١: ٨٠.

٢ - والعضب: أن يكون البيت من الوافر أخرم، والأعضب الجزء اللذي لحقه
 العضب، ومنه قوله الحطيئة:

إِنْ نَسِزَل السشَّتاءُ بسدارِ قَسوْمِ تَعِنَّبَ جسارَ بيستهمُ السَّنتاء ١٠٠٠

" - «والعَجُزُ في العَروض: حذفك نون "فاعلاتن"؛ لمعاقبتها ألف "فاعلن". هكذا عبر الخليل عنه، ففسر الجَوْهَر الذي هو العَجُن بالعَرض الذي هو الحذف، وذلك تقريب منه، وإنها الحقيقة أن يقول: العجن النون المحذوفة من "فاعلاتن" لمعاقبة ألف "فاعلن"، أو يقول: التعجيين حذف نون "فاعلاتن" لمعاقبة ألف "فاعلن"، وهذا لافاعلن"، أو يقول: التعجيين حذف نون "فاعلاتن" لمعاقبة ألف "فاعلن"، وهذا كله إنها هو في المديد، وعَجُزبيت الشعر: خلاف صدره".

# ٤ - «والإضجاع في القوافي؛ الإقواء، قال رؤية يصف الشعر: والأعرجُ الضاجعُ من إقواتِها

ويروى: «من إكفائها».

٥ - «وكنى ابن جنّي بالتنفعيل عن تقطيع البيت، لأنه إنها يـزن بـأجزاء مادتهـا
 كلها ف ع ل؛ كقولك: فعولن مفاعيلن، وفاعلاتن فاعلن، ومستفعلن فاعلن، وغير
 ذلك من ضروب مقطعات الشعر»».

فابن سيده وضَّح الصلة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي في النص الأول والثاني، ونَقَل عن الخليل بن أحمد مراده من والعَجُن في مجال العروض، وأبدى ملاحظته على صيغة المصطلح في النصف الثالث، ووضح اصطلاح ابن جنَّي والتضعيل، وين اشتقاق هذا المصطلح.

<sup>(</sup>١) المحكم ج ١: ٢٥٦.

<sup>(</sup>٢) السابق ج ١: ١٧٦.

<sup>(</sup>٣) السابق ج ١: ١٧٩.

<sup>(</sup>٤) السابق ج ٢: ١٦٦.

ولو تتبعنا أجزاء «المحكم» باحثين عن المصطلح لاحتجنا إلى بحث كامل لا يتسع له هذا المقام.

## \* المنطلحات في دلسان العرب:

لقد ضمَّن ابن منظور (ت٧١١هـ) معجمه هذا مصطلحاتٍ علميةً جمعتُ منها مائةً وستةً وثلاثين مصطلحًا في مجال النحو والصرف والعروض والقافية.. وقد يقال: إن هذا عدد قليل بالنسبة لموسوعية لسان العرب، ولكن منهجه في بيانها وتناولها يؤكد أن مجينها في معجمه لم يكن عَرَضًا أو حلية، بل كان التناول مقصودًا ومتعمدًا بناءً على أنها مفردات عربية أصلية لها دلالات خاصة تحتاج إلى إيضاح وبيان وفقًا لما يستعمله أرباب ذلك العلم أو ذاك الفن. ولا يخفي أن ابن منظور جمع مادة المعجمات السابقة عليه، وبخاصة «المحكم» لابن سيده، و «تهذيب اللغة» للأزهري، كما نص على ذلك في مقدمة معجمه، فما يعرض له من مصطلحات، فهو مسبوقٌ أيضًا بتناولها في الإطار المعجمي، ويبقى له منهجه في عرض المصطلحات.

نستطيع أن نحدد ملامح منهج ابن منظور في عـرض المـصطلحات عـلى النحـو الآتي:

i - ذكر المجال الذي استعمل فيه اللفظ بدلالة خاصة؛ كأن يقول: «والنحويون يقولون»، أو «في الإعراب»، أو «في مواضعات النحويين»، أو «في الإعراب»، أو «عند البصريين»، أو «في الشعر»، أو «في العروض»، «في القافية»، أو ما يؤدي هذا الغرض؛ كذكر أسهاء النحويين، أو ما هو معروف في اصطلاحاتهم، ومن أمثلة ذلك قوله:

١ - في مادة دضرع»: «قال الأزهري: والنحويون يقولون للفعل المستقبل مضارعًا لمشاكلة الأسهاء فيها يلحقه من الإعراب، والمضارع من الأفعال ما أشبه الأسهاء، وهو الفعل الآي والحاضر، والمضارع في العروض: مفاعيلن فاع لاتن مفاعيلن فاع لاتن، كقوله:

دمــــان إلى ســـاعاد دوامـــ هــوى سـاعاد

وسمى بذلك؛ لأنه ضارع المجتث.

٢ - في مادة «فصل» «الفصل في العروض.. والفصل عند البصريين.. بمنزلة العهاد عند الكوفيين» ويذكر شاهدًا من القرآن الكريم.

٣ - في مادة: دجرم» (ومنه جزم الحرف، وهنو في الإعبراب كالسكون في البناء».

إلى مادة «وته» «والأوتهاد في السعر على ضربَيْن: إحدهما ورفان متحركان والثالث ساكن؛ نحو «فَعُو» و «عِلُنْ» وهذا الذي يسميه العروضيون المقرون».

ه في مادة عطوفه و الصفات في الكلام تكون مواضع لغيرها تسمى ظروفًا،
 وقال غيره: الخليل يسميها ظروفًا، والكسائي يسميها المَحَالَ، والفَرّاء يسميها الصفات، والمعنى واحد».

٦ - في مادة «عدى» «والمتعدي من الأفعال ما يجاوزها إلى غيره، والمتعدي في القافية... ».

٧ - في مادة «وقع، «وأهل الكوفة يسمون الفعل المتعدي واقعًا».

٨- في مادة «مثل»: قومنه أمثلة الأفعال والأسهاء في باب التصريف».

٩ - في مادة «رفع» «والرفع في الإعراب كالمضم في البناء، وهو من أوضاع النحويين».

١٠ - في مادة «خضض»: دوالخضض والجر واحد، وهما في الإعراب بمنزلة الكسر في البناء في مواضعات النحويين».

١١ - في مادة حرف، ووالحرف؛ الأداة التي تسمى الرابطة؛ لأنها تربط الاسم بالاسم، والفعل بالفعل، كعن وعلى ونحوهما، قال الأزهري: كل كلمة بست أداة عارية في الكلام لتفرقة المعاني، واسمُها حرف، وإن كان بناؤها بحرف أو فوق

ذلك؛ مثل: حتى، وهل، وبل، ولعل».

ب - يعمد إلى بيان الصلة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي؛ كقوله: "قال أبو إسحاق: إنها سمى مخبونًا؛ لأنك كأنك عطفت الجزء، وإن شئت أتممت، كها أنَّ كل ما خبئته من ثوب أمكنك إرساله،".

ج- كثيرًا ما يذهب إلى الاستقصاء والتفصيل والاستشهاد، حتى لنخال أن بين أيدينا كتابًا علميًّا متخصصًا، ويكفي أن نشير في هذا المقام- على سبيل المثال لا الحصر- إلى: الخزم، والأخرم، والابتداء، والخروج، والمخلَّع، والردف، والقافية، والنفاذ، والتوجيه، والإيطاء، والمفعولات.

د - قد يُثْبِتُ مناقشات العلهاء حول بعض المسائل، وذلك مشل قوله في مادة وصوف: «قال ابن جني: وقول البغداديين في قولهم: ما تأتينا فتُحَدِّثنا، تنصب الجواب على الصرف؛ كلامٌ فيه إجمال، بعضه صحيح وبعضه فاسد... إلخ».

كها يعرض في مادة دبدا، للخلاف بين الأخفش والخليل في جعل «فاعلاتن» في أول المديد ابتداء، وفي مادة الخرج، يعرض رأي الخليل والأخفش وابن جنّي في المصطلح العروضي الخروج».

ه - نص على من نقل عنه المعنى الاصطلاحي من أصحاب المعاجم الذين سبقوه كابن سيده والأزهري شوالجوهري شوصن ذلك قوله: «الأحكثُه اسم عروض من أعاريض الشعر، قال ابن سيده: هو من الكامل ما حلف من آخره وتدُّ تام... وزاده الأزهري إيضاحًا، فقال: يكون صورة ثلاثة أجزاء... إلخ» ش.

<sup>(</sup>۱) ج ۱۲: ۲۹٤، مادة اخ ب ن،

<sup>(</sup>٢) انظر ۱۰: ۹۲ مادة فض رع»، و٩: ٤٣١ مادة فخلع».

<sup>(</sup>٣) انظر ١٥: ٩٤٩، ١٥٠ مادة قروم».

<sup>(</sup>٤) انظر ٥: ١٦ (حذذ).

#### \* الصطاحات في والقاموس الحيطاء،

أولاً: يـومئ إلى المعاني الاصطلاحية إيهاء، ولا يميـل إلى الـشرح والتفـصيل والاستشهاد الذي لمسناه في لسان العرب لابن منظور. ويكفي أن نوازن بين تناول كل منها لمصطلح (الخزم»، و (المجرى»، و (الفصل» فيها يلي:

#### \* الخزم:

يقول الفيروز آبادي: «والخزم في الشعر زيادةٌ تكون في أول البيت لا يعتدبها في التقطيع، وتكون بحرفٍ إلى أربعة السلام التقطيع، وتكون بحرفٍ إلى أربعة التقطيع التقطيع، وتكون بحرفٍ إلى أربعة التقطيع التقط

أما ابن منظور، فإنه يعرَّف الخزم في الشعر، ثم يبين أنه قد يقع في أول المصراع الثاني، ويذكر شاهدًا، ثم يبين أنه ربها اعترض في حسو النصف الثاني بين سبب ووتد ويذكر شاهدًا، ثم يبين أنهم قد زادوا ياء، وقد يكون الخزم بالفاء وأنهم قد خزموا بنَحْنُ، ويذكر شواهد لكل من ذلك.

#### \* المجرى

يقول الفيروز آبادي: «والجرى في الشعر حركةُ حرف الرويُّ، والمجاري أواخر الكلم» ٠٠٠.

أما ابن منظور: فيعرض تعريف الأخفش للمجرى، ثم يبين أن ليس في الرويًّ المقيد بحرى، ويذكر السبب، ثم يذكر ما قاله ابن جنِّي في سبب التسمية بالمجرى، ثم يبين مر اد سيبويه بقوله: هذا باب مجاري أواحر الكلم. ويبن أن مراد سيبويه لتيس مقصورًا على ما قصره عليه العروضيون.

<sup>(</sup>١) القاموس المحيط ج ٤: ١٠٥.

<sup>(</sup>٢) السابق ١: ٣١٢.

#### \* القصل:

يقول الفيروز آبادي: «وهو عند البصريين كالعهاد عند الكوفيين»، ثم يقول: «والشصل في القوافي: كل تغير اختص بالعروض، ولم يجز مثله في حشو البيت، وهذا إنها يكون بإسقاط حرف متحرك فصاعدًا».

أما ابن منظور فيقول: «الفصل؛ كل عروضٍ بُنيتُ على ما لا يكون في الحشو؛ إما صحةً، وإما اعتلالًا، ثم يشرح ذلك بتمثيل، ثم ينقل عن أبي إسحاق رأي الخليل، والأخفش، والزجاج.

ثانيًا: قلم يدكر صاحب القاموس الصلة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي؛ كقوله: «وحرف الوصل الذي بعد الرويّ، سُمِّي لأنه وصل حركة حرف الروى» ٣.

ِ ثَالِثًا، كَثِيرًا مَا يَتُصُّ على المجال العلمي الذي يستعمل فيه المعنى الاصطلاحي؛ ومن أمثلة ذلك قوله:

أ - (الأجوف): "الأسد العظيم الجوف... وفي الاصطلاح الصرفي: المعتبل العين».

ب - (الحرف): اوعند النحاة ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعلٍ».

ج - (النصب): النصب في القوافي أن تسلم القافية من السناد، وهو في الإعراب كالفتح في البناء، اصطلاحٌ نحوي،

د - (الفصل): اوعند البصريين كالعاد عند الكوفين).

ه - (الردف): (وفي الشعر حرفٌ ساكن...».

و- (الفاصلة الصغريء: افي العَروض......

<sup>(</sup>١) السابق ٤: ٣٠.

<sup>(</sup>٢) القاموس المحيط ٤: ٦٤.

ز- (الفصل)؛ اوالفصل في القوافي...).

وأحيانًا لا ينصُّ على مجال استعمال المصطلح؛ كما في قوله عن «الوقس» والجمع بين الإضمار والخبن».

ونلاحظ أن جُلَّ المصطلحات التي أوردها ابن سيده، ومِنْ بعده ابن منظور شم الفيروز آبادي؛ من مصطلحات العروض والقافية، ونرى أن السبب في ذلك ما يلي:

١ - غرابة هـذه المصطلحات، وغموض الصلة بين المعنى اللغوي والمعنى
 الاصطلاحي، فدفعهم ذلك إلى إيرادها والعناية بها.

٢ - بناء مصطلحات العروض والقافية على كلمة واحدة، فهي ليست مركبة من مضاف ومضاف إليه، أو من صفة وموصوف، أو نحو ذلك إلا ما ندر والمعجات تقوم على جمع المفردات وبيان معانيها، وقلّما تعرض للمركبات وأشباهها.

وبعد هذه الجولة العَجْلَى في المعجمات الثلاثة، أودُّ أن أكسون قىد أزلست شبهةً علقت بأذهان بعض الباحثين عن المصطلحات في معجاتنا العامة.

وقد تلت هذه المعجاتِ معجاتٌ أخرى تناولت المصطلحات العلمية ضمن مادتها اللغوية؛ ومنها:

- ۱- التاج العروس من جواهر القاموس» للزبيدي (ت١٢٠٥ هـ).
- ٢- «معجم الطالب في المأنوس من متن اللغة العربية والاصطلاحات العلمية»
   لجرجس همام الشويري<sup>(1)</sup>.
  - ٣- «المعجم الوسيط» لمجمع اللغة العربية بالقاهرة (٠٠).
    - ٤ قال اثدا أجران مسعود ".

<sup>(</sup>١) طبع بالمطبعة العثهانية بيروت سنة ١٩٠٧.

<sup>(</sup>٢) طبع بمطابع دار الكتب سنة ١٩٦١ ، ١٩٦١.

<sup>(</sup>٣) طبع بيروت، دار العلم للملايين سنة ١٩٦٥.

٥- المعجم الكبير، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٠٠.

## \* ثانيا، في المجمات المتخصصة،

يراد بالمعجمات المتخصصة: تلك المعجمات التي تعمد إلى تناول مجال معين من مجالات المعرفة، فمنها ما يعمد إلى تناول الأعلام؛ كالأدباء، والمشعراء، أو النحويين، أو المؤلفين، ومنها ما يتناول المدن والبلدان، ومنها ما يتناول مصطلحات علم معين أو مجموعة من العلوم والفنون.

وقد عرف العرب تلك المعجهات المتخصصة بأنواعها. والذي يعنينا منها هنا ما تناول مصطلحات النحو، والصرف، والعروض، والقافية؛ ولـذا سنقـصر حـديثنا عليه، وسنعرض لسبعة من هذه المعجهات وما في حكمها.

## ١ - مفاتيح العلوم للخوارزمي(٢):

يعد هذا الكتاب باكورة الصناعة المعجمية المتخصصة في مجال المصطلحات العلمية، أقبل عليه الخوارزمي (ت ٣٨٧ هـ)، وقد أدرك أن العلماء لهم لغاتهم الخاصة، فاللفظ الواحد يتحمل دلالات مختلفة باختلاف العلوم والفنون، كلفظ الرجعة عند الفقهاء، وعند متكلمي الشيعة، وعند الفلكيين، وأدرك أن جل الكتب الحاصرة لعلم اللغة قد خلت من ذكر المواضعات والمضطلحات الخاصة بالعلوم؛ مما يجعل العالم كثيرًا ما يستغلق عليه مجالً عالم آخر، فأراد أن يقدم عملًا يجلو فيه هذه المواضعات وتلك المصطلحات؛ ليقربهنا إلى راغبي الدرس في تلك العلوم، يقول الخوارزمي في كتابه:

«دعتني نفسي إلى تصنيف كتاب باسمه النابه أعلاه أن يكون جامعًا لمفاتيح العلوم وأوائل الصناعات، متضمنًا ما بين كل طبقة من العلماء من المواضعات والاصطلاحات التي خلت منها أو من جُلِّها الكتب الحاصرة لعلم اللغة؛ حتى إن

<sup>(</sup>١) طبع بمطابع دار الكتب سنة ١٩٧٠ وصدر منه ثهانية أجزاء، آخرها سنة ٢٠٠٨.

<sup>(</sup>٢) حققه المستشرق فان فلوتن ونشر بليدن سنة ١٨٩٥م. وأعيد نشره بمصر سلسلة الذخائر سنة ٢٠٠٤. كما حققه الأستاذ إبراهيم الأبياري: دار الكتاب العربي- بيروت- سنة ١٩٨٤.

اللغوي المبرَّز في الأدب إذا تأمل كتابًا من الكتب التي صُنعت في أبواب العلوم والمحكمة، ولم يكن شَدا صدرًا من تلك الصناعة؛ لم يفهم شيئًا منه، وكان كالأُميُّ الأَغْتَم عند نظره فيه الله الم

واتبع الخوارزمي أسلوبًا منهجيًّا في كتابه الرائد في هذا الميدان، فجعله في مقالتين، تناول في الاولى العلوم الشرعية والعربية، وتناول في الثانية: العلوم الأعجمية والدخيلة. وقسم كل مقالة إلى أبواب، وكل باب إلى فصول، وذكر في مقدمته أنه رغبةً منه في الاختصار والوضوح ترك جانبًا من المصطلحات المشهورة، كما ترك المصطلحات الغربية والغامضة التي تحتاج إلى مزيد من الشرح، وابتعد عن التفريع المفرط وإيراد الحجم والشواهد.

وقد عقد بابًا في النحو- وهو الباب الثالث- وجعله من اثني عشر فصلًا "، على الترتيب الآتي:

- ١ وجوه الإعراب ومبادئ النحو.
- ٢- وجوه الإعراب وما يتبعها على ما يُحكى عن الخليل.
  - ٣- وجوه الإعراب على مذهب الفلاسفة اليونان.
    - ٤- تنزيل الأسماء.
    - ٥- الوجوه التي تُرفع بها الأسياء.
    - ٦- الوجوه التي تُنصب بها الأسهاء.
    - ٧- الوجوه التي تمخفض بها الأسهاء.
- ٨- الوجوه التي يَتُبُع بها الاسم ما قبله في وجوه الإعراب.
  - ٩- تنزيل الأفعال.
  - ١ الحروف التي تنصب الأفعال.
    - ١١ الحروف التي تجزم الأفعال.

<sup>(</sup>١) مفاتيح العلوم للخوارزمي، ٢ الطبعة الأولى. تحقيق إبراهيم الأبياري.

<sup>(</sup>٢) انظر المرجع السابق: ٢٩ -٣٦.

١٢- التوادر.

ومن قبيل النوادر التي ذكرها: الإغراء، التوكيد، الظروف، التبرئة، العماد، جمع التكسير، جمع السلامة، الترخيم في النداء.

وعقد الباب الخامس في الشعر والعَروض، وجعله مكونًا من خمسة فصول؛ هي ١٠٠٠

١ - جوامع هذا العلم، وأسهاء أجناس العَروض، وما يتقدمها وما يتبعها.

٢- ألقاب العلل والزحافات.

٣- ذكر القوافي وألقابها.

٤- في اشتقاق هذه الألقاب.

· ٥- نقد الشعر ومواصفات النقاد.

فالخوارزمي لم يعرض المصطلحات في ترتيب معجمي، ولكنه سبجًل من مصطلحات النحو والصرف ما كان قبل سيبويه ولم يتضمنه كتابه، وهو يوضّح المصطلح بالتمثيل، ويدكر أصحاب المصطلح من بين أرباب العلم؛ كقوله: «المظروف: هي التي يسمّيها أهل الكوفة المَحَال، وهي عند البصريين على نوعين: ظرف زمان، وظرف مكان، وكقوله في موضع آخر: «العماد: عند أهل الكوفة كقولك: زيد هو الظريف، فهو العهاد عندهم، ".

وقد حقق الخوارزمي من كتابه ما قصد إليه، وظل كتابه مرجعًا للمتخصصين، وعونًا لطلاب البحث والدراسة.

## ٢- التعريفات للجرجاني<sup>(1)</sup>:

حاول الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) أن يجمع مصطلحات علوم عصره اللي غلبت

<sup>(</sup>١) انظر: السابق ١٥- ٦٢.

<sup>(</sup>٢) أنظر: المرجع السابق: ٣٦.

<sup>(</sup>٢) انظر: المرجع السابق: ٣٦.

 <sup>(</sup>٤) حققه جوستاف فلوجل ونشرته مكتبة لبنان بيروت سنة ١٩٦٩ م. وحققه إبراهيم الأبياري- دار الريان للتراث سنة ١٤٠٣ هـ.

فيه الدراسات النقلية؛ فألف كتاب «التعريفات». والعلاقة وثيقة بين التعريف والمصطلح كما ذكرنا في مستهل هذه الصفحات، ويُعد كتاب «التعريفات» معجمًا متخصصًا يقع في ٢٣٢ صفحة من الحجم المتوسط، جمع فيه مؤلِّفه من مصطلحات الفقهاء، والمتكلمين، والنحاة، والصرفيين، والمفسرين، وغيرهم ما يقرب من الفقهاء، والمتكلمين وتسعمائة وألف مصطلح؛ من بينها ماثتان في مجال النحو والصرف والعرف والعرف والعروض والقافية.

وقد عول الجرجاني على التلخيص والتركيز، ولم يعرض للخلافات المذهبية إلا في أضيق نطاق، وتتسم تعريفاته بالوضوح وسهولة الحفظ ويسر الاستشهاد.

وقد، رتب الجرجاني المصطلحات التي جمعها ترتيبًا هجائيًّا وفقًا للحرف الأول من الكلمة بعد إسقاط أداة التعريف، دون نظر إلى أصولها، ولم يُفرِّق بين همزة الوصل وهزة القطع؛ فيضع «الإبدال» و «الاستئناف» و «الاسم» في مدخل الهمزة، وقد عدّ الكلمة الأولى من المصطلح معيار الترتيب الهجائي إذا كان المصطلح مكونًا من مضاف ومضاف إليه، أو من صفة وموصوف؛ مثل: «أداة التعريف»، «الظرف المستقر»، «الفعل العلاجي»، وقد أدى عدم الاعتباد على أصول الكلمة في الترتيب الهجائي إلى تباعد المصطلحات المشتقة من مادة لغوية واحدة، وتفرقتها في مداخل المعددة مثل؛ «التصريف» في مدخل التاء، و «الصرف» في مدخل الصاد، و «الإبدال» في مدخل الماء، و «الإسناد» في مدخل الممزة، و «المسند» في مدخل المفرة، و «المسند» في مدخل المفرة، و «المسند» في مدخل المفرة، و «الإسناد» في مدخل المفرة، و «المهنزة، و «المهنزة» و «المهنزة، و «المهنزة» في مدخل المهنزة، و «المهنزة» في مدخل المهنزة الم

وقد أدى اختصار التعريف أحيانا إلى القصور؛ كما في قوله: «الكلام: ما تنضمن كلمتين بإسناد» أ. وأدى أحيانًا إلى عدم تناول المعاني الاصطلاحية التي استعمل فيها اللفظ؛ كما في تعريفه للصرف إذ يقول: «الصرف: علم يُعُرَفُ به أحوالُ الكلم

<sup>(</sup>١) التعريفات: ١٦٢.

من حيث الإعلال، ™؛ فلم يتناول الصرف بمعنى التنوين، ولا الصرف في استعمال الكوفيين في نواصب الفعل المضارع.

ومع ذالك، فقد نال هذا الكتابُ نصيبًا من الذيوع والإقبال عليه من الدارسين والباحثين.

#### ٣ - حدود النجو للضاكهي:

ألف عبد الله بن آحد الفاكهي (ت ٩٧٢ هـ) ٣ كتيبًا بعنوان «حدود النحو»، وهذا الكتيب مكون من ثلاث عشرة صفحة من الحجم الصغير، وبه (١٤٧) سبعة وأربعون ومائة مصطلح، وقد طبع مع كتاب آخر هو «ارشاد القاصد إلى أسنى المقاصد» للشيخ شمس الدين عمد بن إبراهيم ساعد الأنصاري الأكفاني السنجاري المتوفي سنة ٤٤٧هـ، ولم يذكر تاريخ الطبع ولا مكانه.

وبذلك بيَّن أن منهجه قائمٌ على الانتقاء من الاصطلاحات المستعملة كما بـيَّن أن مجاله النحو وما ضم إليه، ويريد به الصرف.

وإيراد الفاكهي لتعريفاته أو حدوده يدلَّ على أنه ساقها على نصط التأليف في كتب النحو؛ إذ كانت على النحو التالي:

١ – ما يتعلق بالكلام وما يتألف منه.

٢- ما يتعلق بأقسام الكلمة.

٣- ما يتعلق بأقسام الاسم من حيث الإفراد والتثنية، والجمع بأنواعه، ومن حيث

<sup>(</sup>١) المرجع السابق: ١١٦.

<sup>(</sup>٢) انظر: ترجمته بشلرات الذهب لابن العباد. ج ٨: ٣٦٦.

<sup>(</sup>٣) حدود النحو: ١.

- المقصور، والمنقوص، والممدود، ومن حيث المنصرف وغير المنصرف، وموانع الصرف، ومن حيث النكرة والمعرفة، وأنواع المعارف.
- ٤- ما يتعلق بالعامل وأنواعه اسم وفعل وحرف، ويدخل تحته الفعل اللازم والمتعدي والمتوسط، واسم الفعل، والمصدر، واسم المصدر، والمشتقات العاملة.
  - ٥- ما يتعلق بالمرفوعات؛ الفاعل ونائبه، والمبتدأ، والخبر.
    - ٦- ما يتعلق بالمنصوبات.
      - ٧~ ما يتعلق بالتوابع.
    - ٨- ما يتعلق بالتنوين وأنواعه.
- ٩- القَـسَم، والعدد، والحكاية، والمصغّر، والمنسوب، والإمالة، والوقف،
   والضرورة، والخط.

ويعتمد الفاكهي على ذكر التعريف موجزًا دون تمثيل أو إيضاح، ولم يخالف هـذا المنهج إلا في تعريف الكلام، إذ قال:

"حد الكلام: قولٌ مفيد مقصودٌ لذاته، وترادفه الجملة عند قوم، والصحيح أنها أعم منه، بل قيل إنه الصواب، وعليه فحدُها القول المركب من الفعل وفاعله أو المبتدأ مع خبره، أو ما نُزِّل منزلة أحدهما؛ كضرب الزيدان، وما قائم الزيدان، ثم الجملة إن صُدِّرت باسم ولو كان مؤوَّلًا – فاسْمِيَّة، أو صُدِّرت بفعل ففعلية، أو صُدِّرت بظرف فظرفية، ثم إن بُنيتُ على مبتدأ: فصغرى، أو أخبر عنها بجملة: فكرى،".

وقد قام الفاكهي بشرح كُتيِّيهِ هذا بعنوان اشرح الحدود النحوية». ومن هذا الشرح نسختان مخطوطتان بالمكتبة الوطنية بتونس "إحداهما تحت رقم ١٨١١٧٥ . والأخرى تحت رقم ١٨٢٨٦ .

<sup>(</sup>١) المرجع السابق:٣.

 <sup>(</sup>٢) انظر: الفهرس العام لمخطوطات المكتبة الوطنية بتونس إعداد عبد الحفيظ منصور، تونس ١٩٧٥.

### أ - كشاف اصطلاحات العلوم والفنون<sup>(١)</sup>:

عكف «محمد على الفاروقي التهانوي» (ت١٥٥١هـ) بضع سنين على وضع معجمه الذي يُعد بحق من أكبر المعجمات العربية المتخصصة، واستهله بمقدمة صنّف فيها العلوم تصنيفًا دقيقًا، وتحدَّث فيها عن كل علم مُبيّنًا موضوعه ومسائله وأهدافه، مما يدل على سعة أفقه الفكري، والعلمي، والثقافي. ويقول في مقدمة كتابه: «لم أجد كتابًا حاويًا لاصطلاحات جميع الفنون المتداولة بين الناس وغيرها، وقد كان يختلج في صدري أوان التحصيل أن أؤلف كتابًا وافيًا لاصطلاحات جميع العلوم، كافيًا للمتعلم من الرجوع إلى الأساتذة العالمين بها» ".

وقد رتب «التهانوي» معجمه ترتيبًا هجائيًّا وفقًا للحرف الأول من أصول الكلمة؛ وجعل في كل باب فصولًا وفقًا للحرف الأخير من أصول الكلمة؛ فيتحدث عن الجملة في باب الجيم فصل اللام، ويتحدث عن الصحيح في باب الصاد فصل الحاء، ويبدأ ببيان المعنى اللغوي، ثم ينتقل إلى الدلالات الاصطلاحية ذاكرًا الدلالة في كل علم.

ويتسم هذا المعجم بالطابع الموسوعي؛ إذ كثيرًا ما يُفيض في العرض، ويبين المذاهب المختلفة، والآراء المتعددة، مشيرًا إلى بعض المصادر التي اعتمد عليها، مثل: الفوائد الضيائية، وغاية التحقيق، والعباب، والإرشاد، والمطوَّل، ذاكرًا أمثلة وشواهد من الشعر والقرآن الكريم. ويكفي لنتبين منهجه أن نرجع إلى حديثه عن شبه الجملة: «وشبه الجملة عندهم (أي عند النحاة) هو اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والمصدر، فإن هذه الأشياء مع فاعلها ليست بجملة، بل مشابهة لها لتضمنُّها النسبة، وكذلك كل ما فيه معنى الفعل؛ نحو: «حسبك» في قولنا: «حسبك زيد رجلًا»، ونحو: «يا لزيد»؛ ففي قولنك: «يا لزيد

<sup>(</sup>١) حققه د. لطفي عبد البديع- الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٩٦٣ - ١٩٧٧. كما حققه أحمد حسن بَسُج- دار الكتب العلمية سنة ١٩٩٨.

<sup>(</sup>٢) كشاف اصطلاحات الفنون ١:١. تحقيق د. لطفى عبد البديم.

فارسًا » هذا استفادة من الفوائد الضيائية وحواشيها، وغاية التحقيق، والعباب، في بحث التمييز، ولا يبعد أن يجعل المنسوب أيضًا من شبه الجملة ؛ لأن حكمه حكم الصفة المشبهة على ما صُرِّح به في العباب» (١٠).

# ه ـ «مقاليد العلوم في الحدود والرسوم» المنسوب للسيوطي:

من بين ما نسب للسيوطي من مؤلفات (ت ٩١١هـ) كتابٌ يعد معجهًا متخصصًا في المصطلحات العلمية، اطلعت على مخطوط منه في مكتبة المتحف البريطاني، وسياه: «مقاليد العلوم في الحدود والرسوم» والكتاب يقع في ثمان وثلاثين ورقة في الحجم المتوسط، وعرض فيه مصطلحات واحد وعشرين عِلْها، وأفرد لكل علم بابا. وتناول مصطلحات النحو في الباب السابع، وذكر منها مشة وأربعين مصطلح، وتناول مصطلحات العرف في الباب الثامن، وذكر منها خسة وأربعين مصطلحًا، كما تناول مصطلحات العروض والقافية في الباب العاشر، وذكر منها مسعة وثانين مصطلحًا، فكان مجموع المصطلحات التي ذكرها في النحو والصرف والعرف والقافية وثانين مصطلحًا، فكان مجموع المصطلحات التي ذكرها في النحو والصرف

وقد قسم باب النحو إلى فصول على غرار كتاب «الكافية في النحو» لابن الحاجب؛ فبدأ بالحديث عن علم النحو والوضع، والمعنى المفرد، والكلام، والإسناد، والاسم، والعامل، وغير المنصرف، والعدل. ثم عقد فصلًا للمرفوعات، وفصلًا للمنصوبات، وفصلًا للمجرورات والتوابع، وفصلًا تناول فيه منوعات؛ كالمبنيات، والمعرفة والنكرة، والمذكر والمؤنث، والمثنى والجمع بأنواعه، والمستقات. ثم عقد فصلًا للفعل، تناول فيه: الأمرَ والنهيّ، وفعل ما لم يُسمّ فاعله، وأفعال القلوب، والأفعال الناقصة، وأفعال المقاربة، وأفعال التعجب، وأفعال المدح والذم. وعقد الفصل الأخير للحرف: حروف الجر، والحروف المشبهة، والحروف

<sup>(</sup>١) المرجع السابق: ١: ٣٥٠.

 <sup>(</sup>٢) لقد انتهينا بعون الله من تحقيقه، ونفينا نسبته لجلال الدين السيوطي، ونـشرته مكتبـة الآداب سـنة
 ٢٠٠٣م بالقاهرة، ثم سنة ٢٠٠٧م.

العاطفة، وحروف الزيادة، وحروف الصلة.

وقسم باب المصرف فصلين: عرض في الفصل الأول بعد تعريف علم الصرف ومعنى الإلحاق إلى تقسيم الفعل إلى صحيح ومعتبل ومثال، والثلاثي والرباعي، وأفعال الطباع، والفعل اللازم والمعتدي. وفي الفصل الثاني: عرض لمتفرقات من أبواب الصرف؛ كالمصغر، والمتسوب، والوقف، والروم، والإشهام، والمقصور، والممدود، والزيادة، والإمالة، والإعلال، والإدغام. ثم عَرَّجَ على صفات الحروف: فالحروف المهجورة، والمهموسة، والرَّخوة، والشديدة، والمطبقة، والمستعلية... إلخ.

وفي ياب المروض، عرض لمصطلحات العروض في فصلين، ولمصطلحات القافية وعيوبها في فصلين آخرين.

ويسدو أن هذا المنهج كمان الغرضُ منه أن يعين الدارسين على الحفظ والاستظهار؛ إذ يصعب أن يجد الباحث فيه طَلبَتُهُ إلا إذا كان عالمًا بموضعها، فلم يرتب المصنف هذه المصطلحات ترتيبًا هجائيًّا، ولم يحدد مجالً كل فصل، بل يكتفي بقوله فصل؛ دون عنوان لما يندرج في هذا الفصل من مصطلحات.

وقد جاء شرح المصطلح موجزًا للغاية، خاليًا من الإيضاح وذِكْرِ الأمثلة، وأحبانًا يكتنفه الغموض كما في قوله: «الأشعال التناقصة، ما وُضعت لتقرير الفاعل صفة» ". وأحيانًا يذكر مصطلحات غير شائعة ؛ كقوله: «الأجوف، ما اعتل عينُه، وذو الثلاثة مثلُه. والتناقص، ما اعتل لامه، وذو الأربعة كذلك» ". «فذو الثلاثة، وذو الأربعة غير شائع استعالها. وأحيانًا يؤدي الاختصار إلى القصور؛ كما في قوله: «الاستثناء غير محرج» "، كما في قوله: «الاستثناء غير محرجه الساكن» ".

<sup>(1)</sup> انظر: معجم مقاليد العلوم: ٨٨.

<sup>(</sup>٢) السابق: ٩٠.

<sup>(</sup>٣) السابق: ٨٣.

<sup>(</sup>٤) السابق: ١١٢.

### ٦ - «تحفة الرب المعبود على تعاريف النحو والحدود» لأحمد بن محمد الجزولي:

من مقدمة الكتاب نتبين أن المؤلف جمع مادته في ضوء المسائل النحوية الواردة بِالمقدمة الآجرومية تلبيةً لطلب بعض أصدقائه؛ إذ يقول: ﴿إِنْ بِعِيضِ ٱلأَحِبِّةِ عِينَ خلص لي ودُّه، وصعبَ عليَّ فيها يطلبه منَّى ردُّه، طلب منى أن أجمع لـه مـا لأنمَّتِنـا أهل العربية من الحدود والتعاريف على بعض المسائل النحوية المودعة في مقدمة الآجر ومية، فأسعفتُه بموادِّه، وتابعته نحو مُر ادٍه، ™.

وتقع المخطوطة التي اطُّلعتُ عليها بمكتبة محافظة الإسكندرية في سبت وستين صفحة من الحجم المتوسط، بخط أندلسي فاسي، وكان الفراغ من كتابتها في أواخــر ذي الحجة سنة ١٠٨٣ هـ.

### وقد قسم المؤلف كتابه إلى أبواب؛ وهي،

١ - باب حدود الكلام.

٢- باب حدود الإعراب.

٣- باب حدود معرفة علامات الإعراب.

٤- باب حدود الأفعال وما يتعلق بها.

٥- باب حدود النواصب.

٦- باب الجوازم،

٧- باب حدود مرفوعات الأسماء وما يتعلق بها.

٨- باب التوابع.

9- باب حدود منصوبات الأسماء وما يتعلق بها.

ويميل المؤلف إلى الاختصار، وعدم ذكر الأمثلة أو الشواهد. وقد يعرض لبيان الآراء كما في بيان حد الكلام؛ إذ يقول: احد الكلام عند المصنف تابعًا لغيره: هو اللفظ المركَّب المفيد بالوضع، وعند ابن هشام: عبارةٌ عهَّا اجتمع فيه أمران: الله ظ

والإفادة، عند ابن مالك وهو أصلح حدود الكلام: ما تـضمن مِـن الكلـم إسـنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته»...

### ٧ - «التعريفات» لابن كمال باشا:

جمع شمس الدين أحمد بن سليان الحنفي الشهير بابن كيال باشا (ت ٩٤هـ) تعريفات واصطلاحات علوم متنوعة، ورتبها على حروف الهجاء أملًا في التيسير لطالبي هذه العلوم والراغبين فيها، كها ذكر ذلك في مقدمته؛ إذ يقول: «وبعد.. فهذه تعريفات جمعتها، واصطلاحات أخذتها من كتب القوم، رتبتُها على حروف الهجاء من الألف والهاء إلى الياء تسهيلًا تناولها للطالبين، وتيسيرًا تَعَاطيَها للراغبين "؛ فمنهجه الانتقاء من كتب القوم في كل من المجالات العلمية.

ولم يخصّص بابًا لكل علم، بل تناول النحو، والصرف، والعروض، والفقة، والحديث، والفرق، والفقة، والحديث، والفرق، والبلاغة، والفلك، والتصوف؛ فنجده يتحدث عن الاستفهام، والاستحسان، والاستحاضة، والاستطاعة، والسحة، والاستدارة، والاستعارة، والاستقامة، والاستعجال، والاستصحاب، والاستيلاد، والإسناد، والإسلام، والاصطوانة.

وقد تضمن الكتابُ ثلاثًا وستين وأربعائة وألف مصطلح (١٤٦٣) مرتبةً على حروف الهجاء، وفقًا للحرف الأول من الكلمة دون نظر إلى أصولها، وكل بابٍ مكوَّن من فصول، وفقًا للحرف الثاني من الكلمة.

وتسم تعريفات ابن كمال باشا بالإيجاز والوضوح غالبًا؛ كما في تعريف لاسم الصوت؛ إذ يقول: «اسم الصوت؛ كل لفظ حُكِي به صوتٌ؛ نحو: «غاق» حكاية صوت الغراب، أو صوت للبهائم؛ نحو: «نَخَ» لإناخة البعير، و«قاع» لزجر

<sup>(</sup>١) تحفة الرب المعبود، الورقة الأولى، مخطوط رقم ٢٥٦٩، د. نحو، مكتبة محافظة الإسكندرية.

<sup>(</sup>٢) انظر ترجته في شذرات الذهب لابن العاد. ٨: ٢٣٨، ٢٣٩.

<sup>(</sup>٣) التعريفات لابن كمال باشا، مخطوط ٣٩٧٦، د. لغة، مكتبة محافظة الإسكندرية.

الغنم"".

ولو نظرنا إلى ما جاء في مقاليد العلوم تعريفًا لاسم الصوت لوجدناه يعد متنًا توقًى شرحه ابن كمال باشا؛ إذ يقول صاحب مقاليد العلوم: «أسماء الأصوات؛ كل لفظ حُكِي به صوت أو صُوِّت به للبهائم».

ويمكن أن نتأمل التعريفات الآتية لكل من ابن كمال باشا وما جاء في مقاليم العلوم:

۱ - اسم الفاعل: يقول ابن كمال باشا: «ما اشتُقَّ من (يَفُعل) بمعنى الحدوث، وبالقيد الأخير خرج عنه الصفة المشبهة، واسم التفضيل؛ لكونها بمعنى الثبوت، «ما اشتق من (فِعْلِ) لمن قام به بمعنى الحدوث، «ما المدوث، «ما المدوث، «ما المعنى الحدوث، «ما المعنى المعنى

٢ - اسم المضول، يقول ابن كيال باشا: «اسم المفعول: ما اشتُقَّ من (يُفْعَلُ) لمن وقع عليه الفعل»(أ) ويقول صاحب المقاليد: «اسم المفعول: ما اشتُقَّ من (فُعِل) لمن وقع عليه الفعل»(أ).

٣- اسم التفضيل، يقول ابن كهال باشا: «اسم التفضيل: ما اشتُقَّ من (يَفْعَل) لموصوف بزيادة على غيره ١٠٠٥، ويقول صاحب المقاليد: «اسم التفضيل: ما اشتُقَّ من فِعْلِ لموصوف ١٠٠٠.

<sup>(</sup>١) التعريفات والاصطلاحات: باب الهمزة.

<sup>(</sup>٢) معجم مقاليد العلوم: ٩٩ ط٢.

<sup>(</sup>٣) التعريفات والاصطلاحات: باب الهمزة.

<sup>(</sup>٤) معجم مقاليد العلوم: ١٠١ ط٢.

<sup>(</sup>٥) النعريفات والاصطلاحات: باب الهمزة.

<sup>(</sup>٦) معجم مقاليد العلوم: ١٠١ ط٢.

<sup>(</sup>٧) التعريفات والاصطلاحات: باب الهمزة.

<sup>(</sup>٨) معجم مقاليد العلوم: ١٠١ ط٢.

٤ - الأفعال الناقصة، يقول ابن كمال باشا: «الأفعال الناقصة: ما وُضِع لتقريس الفاعل على صفقة™، ويقول صاحب المقاليد: «الأفعال الناقصة: ما وُضِعت لتقريس الفاعل على صفقة™.

نستطيع أن نقول: إن ابن كمال باشا أفاد كثيرًا من كتاب مقاليد العلوم أو من كافية الحاجب مباشرة وأضاف إيضاحات لبعض ما كان غامضًا فيه، كما أفاد من غيره، وقد وضّح ذلك بنفسه في مقدمة كتابه - كما ذكرنا.

وبعد، فإن المصطلحات العلمية دليل على ثراء اللغة العربية وغناها، وقدرتها على العطاء، وتوليد المعاني المتنوعة والمتعددة الألفاظها، وقد كان العرب سبّاقين إلى وضع مصطلحات في كل علم وفن، ولم يغفل صانعو المعجهات العامة منهم عن هذه الثروة اللفظية بدلالتها الجديدة، فضمّنوها معجهاتهم، كها أن العلماء العرب سبقوا أينضًا إلى المعجهات المتخصصة على اختلافها، ولم يهملوا معجهات المصطلحات، وإن اختلفت أسهاؤها، وتنوعت دوافعها وأغراضها، وتباينت مناهجها.

AND AND AND

<sup>(</sup>١) التعريفات والاصطلاحات: باب الهمزة.

<sup>(</sup>٢) معجم مقاليد العلوم: ١٠٢ ط٢.

<sup>(</sup>٣) نشير هنا إلى أن مصطلحات النحو الواردة في مقاليـد العلـوم هـي الـواردة بنـصها في كافيـة ابـن الحاجب، وقد يبنًا ذلك في تحقيقنا لمقاليد العلوم.

## الموزة

\* الاستيتاء؛ مصطلح كوفي؛ يُرَادُ به ما يُراد بالإغراء عند البصريين، وهو طلبُ العكوف على شيء محمود؛ مثل: الاجتهاد، الاجتهاد الاجتهاد السبر والمثابرة. وهذه الكلمات منصوبة على أنها مفعول به نفعل محذوف تقديره الزّم، [انظر: مقدمة خلف الأحمر: ٥٣].

\* الأداة: يُرَادُ به: الكلمة التي تربط بين جزئي الجملة، أو بينها وبين الفَضْلة، أو بين جلة وجلة؛ مثل أدوات الشرط والاستفهام، وحروف العطف، والأدوات منها ما هو حرف لا علّ له من الإعراب؛ كحروف الجر والعطف، ومنها ما هو اسم له موقع إعرابي كمعظم أدوات الشرط والاستفهام. والأداة من المصطلحات الواردة عند الخليل وسيبويه؛ قال الخليل: «(ومِنْ) من أدوات الكلام؛ [انظر: العين: ٨: ٣٥٥]. وقال أيضًا: «والثنائي على حرفين؛ نحو: قد، لم، هل، بل، ونحوه من الأدوات». [انظر: العين ١: ٣٥]. وقال سيبويه: «وللقسم والمُقسم به أدوات في حروف الجر، وأكثرها الواو ثم الباء». [انظر: الكتاب: ٣٠ ٢٣].

\* أداة التعريف: يُرَادُ به: «أل» التي تدخل على الاسم النكرة فَتُصبيرَهُ معرفةً؟ فكلمة (رجل) نكرة، وإذا قلنا: (الرجل) صارت معرفة؛ لأننا نعني رجلًا معينًا.

وقد اختلف النحويون في حرف التعريف هذا؛ فقال الخليل: «المعرَّف هـو (أل) برمَّتها، والهمزة همزة قطع، لكنها صارت همزة وصل في الاستعمال تخفيضًا لكشرة الاستعمال». وقال سيبويه: قحرف التعريف اللام وحدها»؛ ولـذلك سماها: (لام المعرفة)، والهمزة همزة وصل اجْتُلبت للنطق بالساكنين.

 وتُدغم لام «أل» وجوبًا في ثلاثة عشر حرفًا نص عليها سيبويه ومَن بعده؛ وهي: النون، والراء، والدال، والتاء، والصاد، والزاي، والسين، والطاء، والظاء، والثاء، والذال، والضاد، والشين. وعلَّل سيبويه وجوب الإدغام هنا بكثرة لام المعرفة في الكلام، وكثرة موافقتها لهذه الحروف. فاللام من طرف اللسان، والحروف الأحد عشر الأول من طرف اللسان، أما الضاد والشين فيخالطانه.

وقد سمَّى المعلمون هذه اللامّ الواجبَ إدغامها اللامّ الشمسية تقريبًا لإدراك أنها لا تنطق. [انظر كتاب سيبويه، ٢: ٤١٦ بولاق، وشرح الـشافية للـرضيِّ ٣: ٢٧٩، والهمع ٢: ٢٣١. وشرح ابن عقيل على الألفية ١: ١٧٧--١٨٧].

\* أدوات الشرط، يُرادُ به: الكلمات التي تفيد تعليق حدوث فعل على حدوث فعل على حدوث فعل آخر، كما في الآية الكريمة: ﴿ وَمَن يَتَّقِ اللَّهِ يَجْعَل لَلْهُ يَخْرَمًا ﴾ [الطلاق: ٢].

وأدوات الشرط منها ما يجزم فعلين مضارعين، ومنها ما لا يجزم.

فها يجزم: مَنْ، ما، إنْ، مهما، إذْما، حيثُها، أين، أينها، أيّان، مَتَى، أيَّ.

وما لا يجزم: لو، لولا، إذا، كلما. وتفصيل هذه الأدوات مدون بنختب النحو.

\* أدوات القسمَه: يُرَّادُ به: حروف جرّ يُقْسَم بها بعدها؛ وهي:

أ أ – الباء: ويدخل على الظاهر والمضمّر.

ب- الواو: وهن مختص بالاسم الظاهر.

ج- التاء: وهو مختص بلفظ ﴿رَبِّ﴾ مضافًا إلى الكعبة؛ مثل: تُرَبُّ الكعبة.

د - اللام: وهو يكون للقسم والتعجب معًا، ويختص باسم الله تعالى؛ كقول مالك بن خالد الحُنّاعي الهللي:

لله يبقسى عسلى الأيسام ذو حِيسان بمُسشَمَخر بسه الظُّسيَّانُ والآسُ

هـ مِن: مكسور الميم، وقد يضم: وهو مختص بلفظ ربي، لا يُقسم به مع غيره. ويقولون: مِن ربي لأفعلن كذا. وقال العرب أيضًا: «مَنَ الله» بفتحتين، و «مِن الله» بكسرتين. وذهب الكوفيون إلى أنْ «مُنْ» بالضم مقصور مـن «أيمُـن الله» و «مِسن»

بالكسر مقصور من «يمين الله».

و – الميم المكسورة: وذلك كها في قولهم: «م الله لأفعلن كذا».

\* الإجارة؛ يُرَادُ به: أن تكون القافية طاءً، والأخرى دالًا، ونحو ذلك، هذا عند الخليل، وغيره يُسمِّيه الإكفاء. [انظر: المُنجَّد في اللغة لكراع: ١١٤، والكافي في المعروض والقوافي للتبريزي: ١٦٠].

\* التناسيس؛ يُرّادُ به: حرفٌ من حروف القافية، وهو ألفٌ يكون بينها وبين الرَّوِيِّ حرف متحرك؛ وذلك كالألف من كلمة «قوائم» في قول المتنبي:

أتسوك يجسرُون الحديسدَ كسأنهم سرَّوا بجيَّسادٍ مسا فسن قسوَائِمُ

وألف التأسيس تكون من جملة الكلمة التي منها الرَّويُّ؛ فإن كانت الألف من كلمة أخرى غير الكلمة التي منها الروي، وليست ضميرًا ولا جزءًا من ضمير؛ لم تكن تأسيسًا؛ وذلك كما في قول عنترة:

الـشَّاتِمَيْ عِـرّضي ولم أشـتمهما والناذرين إذا لم القَّهُـما دمـي

فالألف في «ألقهما» ليست تأسيسًا؛ لأنها في كلمة والروي في كلمة أخرى، والروي ليس ضميرًا، فإن كان الروي ضميرًا أو جزءًا من ضمير جاز أن تكون الألف المنفصلة تأسيسًا، وغير تأسيسٍ؛ أي يجوز أن تُلزَم في القصيدة، ويجوز ألا تلزم؛ ومن أمثلة ذلك قول الشاعر:

ألاليت شِعْري هل يرى الناسُ ما أرى من الأمر أو يبدو لهم ما بدا لِيَا

فجعل ألف (بدا) وإن كانت منفصلة تأسيسًا لمَّا كان الروي اسمًا مضمرًا. وسُمي التأسيس تأسيسًا لأن الألف هنا للمحافظة؛ كأنها أسُّ القافية. [انظر الكافي: ١٥٤].

\* التأكيد؛ يُرَادُ به: اسمٌ يتبع الاسمَ السابق عليه في إعرابه، ويُقصد به كونُ المتبوع على ظاهره، وبه يزول توهُم المجاز، وعدم إرادة الشمول؛ وهو نوعان: تأكيدٌ معنوي، وتأكيدٌ لفظي، وسيأتي ذكرهما:

\* التاكيد المعنوي: يُرَادُ به: استعبال ألفاظ معينة تتبع الأسهاء السابقة عليها في الإعراب؛ لدفع توهم المجاز أو عدم إرادة الشمول، وأشهرُ هذه الألفاظ: النفس، وكِلا، وكِلْتا، وكُلّ، وجميع، وعامَّة.. بشرط إضافة هذه الألفاظ إلى ضمير يعود على الاسم المؤكّد، ويطابقه في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث؛ نقول: قابلتُ الوزيرَ نفسَه، وكافأتُ الفائزَيْنِ كليهها، وقرأتُ الكتابَ كلَّه.

\* التاكيد اللفظى: يُرَادُ به: إعادة اللفظ، ويتبع اللفظ الثاني الأول في إعرابه. ويكون ذلك في الأسهاء، والأفعال، والجمل، وفي الحروف التي تُكتب مستقلة؛ نقول: أقبل الفائزُ الفائزُ، نَجَح نجَحَ المُجِدُّ، سافر محمدٌ سافر محمد، لا لا أقصر في حتَّ الزملاء.

\* التأكيد بالنون، يُرَادُ به: أن يتصل بآخر الفعل المضارع أو الأمر نونٌ مشددة أو مخففة. ويكون تأكيد المضارع بالنون واجبًا، أو جائزًا، أو ممتنعًا، وفقًا لـشروط مفصّلة في كتب النحو؛ ( فتقول فيها يجب تأكيده: والله لأُخلصنَّ في عملي. وتقول فيها يجوز تأكيده: هل تسافرنَّ غدًا؟ وهل تسافر غدًا؟ ومثل الممتنع تأكيده: أنت تسافر، والله لن تسافر. وفعل الأمر يجوز تأكيده بالنون مطلقًا: سافِر، وسافِرَنَّ).

\* ال الجنسية، يُرَادُ به: (أل) التي يُرَادُ بها تعريف الماهية؛ وهي التي لا يمكن أن تحل محلها كلمة «كُلّ» حقيقة ولا مجازًا؛ كها في قولنا: «صنعت تمثالًا من الطين»؛ فإن كلمة «أل» هنا لا يمكن أن يحل محلها كلمة «كُلّ»؛ فلا نقول: صنعت تمثالًا من كُلّ طين.

<sup>\*</sup> أل الزائدة، يراد به: كلمة (أل) التي تدخل على الأعلام؛ مثل: الحسن، المؤيد، الحسين، للمُح الأصل.[انظر شرح ابن عقيل: ١: ١٨٤].

\* أل العهدية ، يُرَادُ به: (أل) التي عُهِدَ مدلولُ مصحوبها بحضور حسّيً بأن يُقدم ذكره لفظًا ؛ فأعيد مصحوبًا بأل ؛ كقوله تعالى: ﴿ أَرْسَلُنّا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿ أَمْسَلُنّا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿ أَمْسَلُنا اللّهِ مُعْمَلُ اللّهِ مَعْمَلُ اللّه مَعْمَلُ اللّه من المعلّم المنا الله فكر ولم يكن مشاهدًا حال ماذا بالحقيبة ؟ أو بحضور علمي، بأن لا يتقدم له ذكر ولم يكن مشاهدًا حال الحطاب؛ كقوله تعالى: ﴿ إِذْ هُمَا فِي آلْفَادٍ ﴾ [التوبة: ٤٠]. [انظر الهمع: ١: الخطاب؛ كقوله تعالى: ﴿ إِذْ هُمَا فِي آلْفَادٍ ﴾ [التوبة: ٤٠].

\* أل الموصولة، يُرَادُ به: (أل) التي تدخل على اسم الفاعل واسم المفعول؟
 كالضارب والمضروب. واختلف في الداخلة على الصفة المشبهة: أهي موصولة أم
 لا. [انظر الهمع: ١: ٨٥].

- \* الألف: يُرَادُ به: (الهمزة)، كما يُطلق على حرف المد المفتوح ما قبله.
- \* الألف الفارقة: يُرَادُ به: الألف التي تقع بين نون النسوة ونون التوكيد؛ مثل: والله لتكرمُنانُّ الضيفَ؛ فالنون الأولى نون النسوة، والنون المشدَّدة هي نون التوكيد، والألف التي بينها هي الألف الفارقة.
- \* الألف المقصورة، يُرادُبه: الألف التي تلزم في آخر الاسم المعرب المفتوح ما قبلها. وهذه الألف على ضربين:
  - ١ ألف منقلبة من واو؛ مثل: «عصاً و«قفاً». أو منقلبة من ياء؛ مثل: «فتى».
    - ٢ ألف مزيدة، وهي على ثلاثة أضرب:
- أ زائدة للإلحاق؛ مثل «أرطّى» ملحق بوزن جعفر، «ومِعّـزَى» ملحق بوزن ورهم، [انظر: ألف الإلحاق، والإلحاق].
- ب- زائدة للتأنيث؛ مثل: «حُبْلَى»، و«جُمادَى». ومؤنث فعلان؛ (كغَضْبَى مؤنث غضبان)، ومؤنث أفعل؛ مثل: «الكُبْرَى» مؤنث الأكبر.
- ج- زائدة لا للإلحاق ولا للتأنيث؛ مثل: كُمثرى، وقبعثرى؛ فليست الألف للتأنيث؛ لأنها منونة، وليست للإلحاق؛ لأنه لا يوجد أصل سداسي فيكون ملحقًا به.

فإذا وقعت ألفٌ من هذه الألفات في آخر الاسم المعرب سُمي مقصورًا، ولا تظهر عليه علامةٌ من علامات الإعراب، ولا يدخله التنوين إذا كانب الألف للتأنيث؛ نحو: حُبْلَى وسَكْرَى، ويدخله التنوين إن كانت الألف لغير التأنيث؛ نحو: أرطى، وكُمثرٌى، وفتى، وعصًا.

\* الألف المدودة: يُرَادُ به: أن تكون الهمزة متطرفة؛ أي واقعة في آخر الاسم وقبلها ألف. وهذه الألف التي قبل الهمزة على ضربين:

١ - أن تكون منقلبة عن واو أو ياء، وهي عين الكلمة، وهذا قليل؛ ومنه: ماء، وشاء، وآء - نوع من النبات واحدته راءة. وقد عدّ الزخشري وتابّعه ابن يعيش هذا النوع من الممدود، والجمهور يشترط كون الألف التي قبل الهمزة زائدة.

٢ - أن تكون زائدة، وهذا هو الأكثر؛ وهو على ثلاثة أضرب:

أ – ما همزته أصلية؛ نحو: قنَّاء، ووضَّاء، وقرَّاء، وابتداء، وإنشاء؛ فالهمزة أصل، والألف قبلها زائدة؛ لقولهم: أقثأت الأرض، ووضُقَ، وتقرَّأ؛ أي: تنسَّك، وابتـدأ، وأنشأ.

ب- ما همزته منقلبة عن ياء زائدة؛ وهو على ضربين:

الأول: منصرف؛ وهو ما كانت همزته للإلحاق؛ نحو: حرّباء؛ وهو ملحق بسِرُداح، وأصل الهمزة فيه الياء.

والثاني: غير منصرف؛ نحو: حمراء وصفراء وبابه، والهمزة فيه بـدلٌ مـن ألـف التأنيث في؛ نحو: حبلي وعطشي.

الشا الجمع: يُرَادُ به: الهمزة في صيغة الجمع الذي على وزن (أفعُل)؛ مثل: أنفُس، أعيُن، وأكلُب.

ويُرَادُ بِه أيضًا الألف الزائدة في صيغة الجمع الذي على وزن (مفاعيل ومفاعل)؛ مثل: مصابيع ومساجد.

- \* الضالاداة الرَّادُ به: الحمزة التي يُبدأ بها بعض الأدوات؛ مثل همزة: «إن، أو، أم».
- \* ألف التخبير؛ يُرادُ به: همزة (أمّا) المفتوحة. [انظر: معاني الحروف للرماني: ١٤٥].
- \* ألف التخييس؛ يُرَادُبه: همزة «إمَّا» المكسورة. [انظر: معاني الحروف للرماني: ١٤٥].
- \* أنف المفاعكة، يُرَادُ به: ألف تُزاد بعد فاء الفعل لتدل على مشاركة الفاعل للمفعول به في إتمام الفعل؛ مثل: جالس محمدٌ عليًّا، وقاتل الوطنيون المحتلين.
- \* ألف الاستفهام: يُرَادُ به: همزة الاستفهام. [انظر: الكتاب لسيبويه ٢: ١٢٢، المقتضب للمبرد ٢: ٣٥٩].
- الف التقريب، يُرَادُ به: همزة الاستفهام الداخلة على «لم» والمراد التقريس؛
   كقوله تعالى: ﴿ أَلَرُ نَفَرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [الشرح: ١].
- \* ألف القطّع، يُرَادُ به: همزة القطع؛ وهي همزة تُنطق وتُكتب في بدء الكلام وعند الوصل؛ مثل: أكرم محمد ضيفه، ومحمدٌ أكرم ضيفه. [انظر: كتاب سيبويه ٢: ٢٧١، والمقتضب للمبرد ٢: ٣٥٩].
- الض النّدُبة. يُرَادُ به: ألف تلحق آخر الاسم المتفجّع عليه، أو المتوجّع منه؛
   لكونه محل ألم أو سببًا له؛ مثل: واعتمراه، وارأساه.
- الله النسب، يُرَادُ به: الألف الرابعة التي تبقى في الكلمة عند النسب في
   مثل: طنطا وبنها، عندما نقول: بنهاوي وطنطاوي.

\* الف النفس؛ يُرَادُ به: همزة المضارعة؛ لأنها تدل على المتكلم؛ مثل: أكتب، وأخرج. [انظر الجمل للخليل: ٢٣٩، والأزهية: ٢٥، وفقه اللغة وسر العربية ٥٤].

\* ألف الإيجاب، يُرَادُ به: همزة الاستفهام الداخلة على اليسا ويُرَادُ به الإثبات؛ كقول معالى: ﴿ أَلَيْسَ اللهُ بِكَانِ عَبْدَهُ ﴾ [الزمر: ٣٦]. [انظر: معاني الحروف للرمّاني: ١٤٤].

\* الف الوصل؛ يُرّادُ به: همزة الوصل؛ وهي همزة لا تُنطق إلا في أول الكلام ولا تكتب مطلقًا. ولها مواضع معينة هي: همزة قأل»، وأمر الفعل الثلاثي؛ مثل: اكتب يا علي، وماضي وأمر الفعل الخاسي والسداسي ومصدرهما؛ مثل: (انطلق، وانطلاق، واستخرج، واستخرج، واستخراج)، واثنان، واثنان، واسم، واست، وامرؤ، وامرأة، وابن، وابنة، وابنم، وايمن. [انظر: الكتاب لسيبويه ٤: واست، ١٥٤، ١٥٤، والمقتضب ٢: ٨٨، ٩٨].

- \* الألف واللام: يُرَادُ به: قأل؛ أداة التعريف. [انظر: الكتاب لسيبويه ١: ٣].
- \* الأمو؛ يُرَادُ به: طلب حصول الفعل؛ مثل: أكرمُ ضيفَك. وأطلقه بعض النحويين على النهي؛ مثل: لا تُهملْ. [انظر: مقدمة في النحو لخلف الأحر: ٤٩].
- \* الأمر المُحض، يُرادُ به: طلب حصول الفعل بصيغة فعل الأمر، أو المضارع المقترن بلام الأمر؛ مثل: أكرم ضيفك. لتُكرِمْ ضيفك.
- \* التأنيث، يُرَادُ به: إلحاق علامة تأنيث لكلمة؛وعلامة التأنيث: التاء المبدَلة هاءً في الوقف، والألف المقصورة، والألف الممدودة؛ مثل: كاتبة، الصغرى، عرجاء.
- \* المؤنث: يُرَادُ به: الاسم الدال على مؤنثٍ في اللفظ والمعنى؛ كفاطمة، أو اللفظ فقط؛ كحمزة وزكرياء، أو المعنى فقط؛ كزينب وسعاد.
- \* المؤقث الرجازي؛ يُرَادُ به: ما لا يلد ولا يتناسل؛ سواء أكان لفظه مختومًا بعلامة

تأنيث ظاهرة؛ كورقة، وسفينة. أم مقدرة؛ مثل: دار، وشمس. ولا سبيل لمعرفة المؤنث المجازي إلا من طريق السباع الوارد عن العرب، ولا يمكن الحكم على كلمة مؤنثة بأنها تدل على التأنيث مجازًا إلا من هذا الطريق اللغوي.

\* المؤنث الحقيقي، يُرَادُ به: ما يلد ويتناسل، ولو كان تناسله من طريق البيض والتفريخ، ولابد في لفظ المؤنث الحقيقي من علامة تأنيث ظاهرة أو مقدرة؛ مشل: فاطمة، وشعدى، وزينب، وعصفورة، وعُقاب.

وله أحكامٌ مختلفة مفصلة في كتب النحو.

\* المؤنث الحكمي، يُرَادُ به: ما كان من الأسهاء بصيغة المذكر، ولكنه أضيف إلى مؤنث فاكتسب التأنيث بسبب الإضافة؛ كها في قوله تعالى: ﴿ وَمَا لَا تَكُلُ فَنْسِ مَهَا سَايَنٌ رَسَبِيدٌ ﴾ [ق: ٢١]؛ فكلمة «كله مذكرة لفظًا مؤنثة حكمًا لإضافتها إلى مؤنث.

\* المؤنث المعتبوي، يُرَادُ به: ما كان مدلوله مؤنثًا حقيقيًّا أو مجازيًّا، ولفظه حاليًا من علامة تأنيث؛ مثل: من علامة تأنيث؛ مثل: رينب، وسعاد، وعُقاب. كما يشمل المؤنث المجازي الخالي منها؛ مثل: عين، وبئر، وأذن.

\* المؤنث اللفظي، يُرَادُ به: الاسم الذي تشتمل صيغته على علامة تأنيث مع أن مدلوله مذكر؛ مثل: حزة، وزكرياء.

\* المؤنث اللفظي والمعنوي: يُرَادُبه: ما كانت صيغته مشتملةً على علامة تأنيث ظاهرة ومدلوله مؤنثًا؛ مثل: فاطمة، عائشة، سلمي، لياء، دجاجة، نحلة.

\* وأنّ الخفضة من الثقيلة: هي التي تعمل عمل الأنّا، وهي خففة منها؟ الأنها بنون واحدة. ويجب أن تُسبق بها يفيد اليقين أو ما ينزل منزلته، ويكون اسمها ضمير الشأن محذوفًا، وحبرها يكون جملة اسمية؛ مثل: علمت أنْ محمدٌ ناجح، أي علمت أن الحال والشأن محمد ناجح، أو يكون خبرها جملة فعلية ويفصل بين أن

والفعل بفاصل؛ كقوله تعالى: ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنكُمْ مَنْ فَيْ اللزمل: ٢٠]؛ أي علم أنه سيكون منكم مرضى. ﴿ وأَنْ عَدْهُ لا يُنصب الفعل المضارع بعدها. وتفصيل ذلك مدوّن في كتب النحو. [انظر شرح ابن عقيل: باب إنَّ وأخواتها، والجنى الدانى: ٢١٧، ٢١٧].

\*أن الزائدة، يسراد (أنَّ) التي لا تكون مصدرية ولا مفسرة ولا مخففة من الثقيلة. وتطرد زيادتها بعد لمَّا كها في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَلَة ٱلْبَشِيرُ ﴾ [يوسف: ٩٦]، وبين القسم و(لو) كها في قول الشاعر:

أَمَا والله، أَنْ لمو كنتَ حُمرًا وما بما لحرِّ أنت ولا العنيق

ولا تعمل (أَنْ) الزائدة شيئًا، وفائدة زيادتها التوكيد خلافًا للأخفيش. [انظر: الجنى الداني: ٢٢٢، ٢٢٣]

\* وأنْ المصدرية هي التي تنصب الفعل المضارع، ويصح أن يحل مصدرً صربحٌ محلَّها هي والفعل؛ مشل: أريد أن أتعلم اللغة العربية، وأريد أن أجيد الحديث بها؛ نقول: أريد تعلَّم اللغة العربية، وأريد إجادة الحديث بها. والفرق بين أن المصدرية وغيرها من أنواع «أن» مفصَّل في كتب النحو.

\* وأنّ المفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروف و والمتأخرة عنها جملة ، ولم تقترن بحرف جر ، وهو تفسير معمول الفعل الذي قبلها ظاهرًا أو مقدّرًا ؛ فالظاهر كقوله تعالى : ﴿ إِذْ أَرْجَيْنَا إِلَى أَيْكَ مَايُوحَى ﴿ أَنِ آفَذِفِهِ فِ ٱلتَّابُوتِ ﴾ مقدّرًا ؛ فالظاهر كقوله تعالى : ﴿ أَنِ آفَذِفِهِ فِ ٱلتَّابُوتِ ﴾ تفسير قوله : ﴿ مَايُوحَى ﴾ والمقدّر كما في قوله تعالى : ﴿ فَأُوحَجُنَا إِلَيْهِ أَنِ المَّنِعِ ٱلْفَلِكَ ﴾ [المؤمنون: ٢٧]، والمقدد كما في قوله تعالى : ﴿ فَأُوحَجُنَا إِلَيْهِ أَنِ المَّنِعِ ٱلْفَلِكَ ﴾ [المؤمنون: ٢٧]، فالمفعول به مقدر ؟ أي أوحينا إليه شيئًا هو اصنع الفلك. فإن قُدَّر قبله حرف جركانت مصدرية ؛ لاختصاص حرف الجر بالأسهاء ولو تأويدًا، ويكون التقدير في هذه الحال: أوحينا إليه بصنع الفلك.

\* وأنْ الناصبة هي أن المصدرية التي تنصبُ الفعلَ المضارع، وقد سبق الحديث عنها. [انظر: أن المصدرية].

\* وإنْ المخفضة من الثقيلة: هي التي تعمل عمل الأنَّ ، وعملُها قليل، فإن أهملت وجبّ اقتران خبرها بلام تسمى اللام الفارقة؛ لأنها تفرق بين الأن المخففة من الثقيلة و إن النافية؛ فنقول في حالة الإعمال: إنْ محمدًا ناجحٌ ، ونقول في حالة الإهمال: إنْ محمدٌ لناجحٌ ، وتفصيل ذلك في كتب النحو. [انظر شرح ابن عقيل: باب إنَّ وأخواتها، والجني الداني: ١٠٨].

\* دان، الشرطية، هي التي تفيد تعليق حصول فعل على حصول فعل آخر،
 وتجزم فعل الشرط وفعل جواب الشرط المضارعين؟ مثل: (إن تجتهد تنجع).

\* «إنْ العازلة: هي (إنْ) التي تقع بعد (ما) النافية؛ كما في قول الشاعر:
 بني غُدانة ما إنْ أنتمُ ذهبًا
 ولا صريفًا ولكن أنتمُ الخَرَفُ

وهي زائدة عند البصريين، نافية عند الكوفيين، ومعنى أنها عازلة أنها تُبطل عمل «ما» النافية التي تعمل عمل ليس عند الحجازيين. وقد جاءت «إن» في هذا البيت غير كافة شذوذًا، وقاس عليه المبرد. وفي غير هذا البيت نقول: ما إن عليًّ مسافرٌ. [انظر: شرح الكافية للرضي ١: ٢١٧، والجنى الداني: ١٠٧، والنحو الوافي: ٤: ٣٣٣].

\* إن التاهية، يراد (إن) التي تفيد النفي وهي نوعان: عاملة وغير عاملة؛ فالعاملة: ترفع المبتدأ وتنصب الخبر؛ مثل ليس وما الحجازية. وفي عملها خلاف، ومنع عملها أكثر البصريين. وغير العاملة: كثير ورودها؛ ومن ذلك قول تعالى: ﴿ إِنِ الْكَثِيرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ( ) ﴾ [الملك: ٢٠]. [انظر الجني الداني: ٢٠٩].

\* إن الوصلينة: يراد (إن) الزائدة التي تصل بعض الكلام ببعض وتقوي معناه، فلا تعمل شيئًا ويمكن الاستغناء عنها. ويكثر ورودها بين ما النافية وما دخلت عليه من جلة فعلية أو اسمية، وتقع بعد (ما) المصدرية، وبعد (ما) الموصولة، وبعد (ألا) الاستفتاحية. [انظر الجني الداني: ٢١٠، والنحو الوافي: ٤: ٣٣٣].

<sup>\*</sup> الاثتناف: يراد به: الاستئناف؛ وهو البدء بكلام جديد بعد الانتهناء من

الكلام السابق. [انظر: تفسير الطبري ١: ٢٤٨]

\* الاستثناف؛ يُرَادُ به البدء بكلام جديد، ولا يلزم أن تكون الكلمة مرفوعة، بل يكفي ألّا تكون معمولة لشيء في الجملة السابقة؛ فقد تكون منصوبة بفعل مقدَّر من جملة جديدة، وقد استعمل الفرّاء الاستثناف بهذا المعنى. [انظر: معماني القرآن للفراء ٢: • ٣٥].

# الباء

\* الباو: مصطلح يرادبه في القافية: تجنب المستحسن من السّناد دون المستقبّح، والمستحسّن وقوع الضم أو الكسر. والمستقبح وقوع الفتح مع المضم أو الكسر. وقد عدَّ بعض علهاء العَروض «البأو» من جملة عيوب الشعر، وقال آخرون: هذا ليس بعيب؛ لأن تجنب العيب لا يكون عيبًا. [انظر: الوافي في العروض والقوافي للتبريزي: ٢٥٠ وما بعدها].

" \* باء النقل: يُرَادُ به: الباء المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولًا؛ فنقول في ذهب زيد: ذهبت بزيد، كما نقول: أذهبت زيدًا. [انظر: مغني اللبيب ١: ٢٠٢].

" باء الصلة: يُرَادُ به: باءُ الجرالتي تصل الفعل بها بعده؛ كها في قول الشاعر: سائل بنبي أسد يِمَقْتَ لِ رَبِّهُمْ حُجْرِ بن أُمَّ قَطَامٍ عَرَّ قَيْلًا

[انظر: شرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر الأنباري: ١١].

"البتر، يُرادُ به: في «العَروض» حذف ساكن الوتد المجموع، وسكون ما قبله، مع حذف السبب الخفيف من آخر التفعيلة؛ أي: اجتماع الحذف مع القطع، وهو من علل النقص، ويدخل البتر بَحْرَيْ «المتقارب» باتفاق، و «المديد» عند قطرب كما قال الخليل - فيصير «فعولن» في المتقارب «فَعْ» بإسكان العين، وفاعلاتن في المديد «فاعِلْ» بإسكان العمن والقطع في بحر المديد «فاعِلْ» بإسكان اللام، وذهب الزجاج إلى أن اجتماع الحذف والقطع في بحر

«المديد» لا يسمى بترًا، وجعل اصطلاح «البتر» خاصًا بالمتقارب. [انظر الحاشية الكبرى: ٤٢، وانظر: اللسان: بتر].

ومثاله من المتقارب:

خَلِيلَ عُوجَا عَلَى رَسْمِ دَادٍ خَلَتْ مِن سُلَيْتَى وَمِنْ مَبَّهُ خَلِيلَ عُوجَا عَلَى رَسْ/ مِلَائِنَ خَلَتْ مِنْ/ سُلَيْتَى/ وَمِنْ مَيْ/ يَهُ فَعَولَنَ/ فعولَنَ/ فعولَنَ/ فعولَنَ/ فعولَنَ/ فعولَنَ/ فعولَنَ/ فعولَنَ/ فعولَنَ/ فعولَنَا/ فعولَنَا فعولَنَا/ فعولَنَا فَعُولَنَا فَعُولَنَا فَعُولُنَا فَعُولُنَا فَعُولُنَا فَعُولُنَا فَعُولُنَا فَعُولُنَا فَعُولُنَا فَعُولُنَا فَالْعَلَانَا فَعُلَنَا فَعُولُنَا فَيْ فَيْ فَيْنَا فَيْكُولُنَا فَيْ فَيْلَانَا فَيْ فَيْ فَيْنَا فَيْ فَيْنَا فَيْ فَيْ فَيْلَنَا فَيْكُولُنَا فَيْكُولُن

\* الأبتر، يُرَادُ به: في «العروض» الجزء الذي سقط ساكنُ وتده، وسكن متحرَّكُه، وقد سقط من آخره سببٌ خفيف؛ ففي بحر «المتقارب عندما يتحول الجزء «فعولن» إلى «فَعْ» يسمى أبتر. [انظر: «البتر»، وانظر: الكافي للتبريزي: ٥٤٥].

\* البحر، يُرَادُ به في «العَروض»: التفاعيل المكرر بعضها بوجه شعري. [انظر الحاشية الكري: ٤٥٥].

### \* الابتداء،

\* يُرَادُ به في «النحو»: تعرية الاسم من العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها للإسناد. وقد يراد به لدى بعض النحويين المبتدأ. [انظر: الواضح في اللغة للزبيدي: ٣٠ وما بعدها].

\* يُرادُبه في «العروض»: كل جزء يعتل في أول البيت بعلةٍ لا تكون في الحشو، وذلك كالخرم. [انظر الكافي: ١٤١]. وهذا مذهب الخليل، وذهب الأخفش إلى أنه كل جزء أول بيت يجوز فيه تغيير لا يجوز في الحشو؛ سواء أغُير بالفعل أم لا. [انظر: الحاشية الكرى ٩٣، ٩٤، ولسان العرب ١: ٢٠ «بدأ»].

\* المُبتَدانُه يُرَادُ به: الاسمُ المجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها مخبرًا عنه، أو وصفًا سابقًا رافعًا لاسم منفصل يُغني عن الخبر؛ مشل: "المُجدُّ ناجخ»؛

«فالمجد»: مبتدأ؛ لأنه اسم مجرد من العوامل اللفظية، وأخبرنا عنه بكلمة «ناجح»، ومثل: أناجح أخوك؟ فكلمة «ناجح» مبتدأ؛ لأنها وصف؛ أي اسمٌ مشتق مجرد من العوامل اللفظية، رافعٌ لما بعده «أخوك» على أنه فاعل له، وهذا الفاعل أغنى عن الخبر.

- \* المبتدأ والمبني عليه: يُرَادُ به: المبتدأ والخبر. [انظر: سيبويه ١: ٧].
- \* الهيدال، يُرَادُ به: التابع المقصود بالحكم بلا وساطة، وهو أنواع سنوردها فيها بعدُ مفصَّلة. والبيدل اصطلاحٌ بيصريٌّ، وسيهاه الكوفيون التبيين أو التكريس أو الترجة. [انظر: الهمع ٢: ١٢٥، والصبان ٣: ٨٣].
- \* البدل المطابق، يُرَادُ به: التابع الذي يكون مساويًا للمتبوع في المعنى تمام المساواة مع اختلاف لفظيها في الأغلب، ويسمى بدل كلَّ من كل، أو بدل المطابقة؛ مثل: عدل الخليفة عمر بين الرعية؛ فعمر بدل من الخليفة بدلَّ مطابق، وقد يقال: بدلُ شيء من شيء وجوده في الأيطلق عليه كلَّ. [انظر: الهمع ٢:
- \* مِدِنُ الْبِعَدَاءِ هو التابع الذي يكون قد بدا للمتكلم في أثناء الكلام بعد تلفظه بالمتبوع وقصّده إياه؛ كأن نقول: كُلْ لحيًا، سمكًا.
- \* بدن البعض من الكل، يُرَادُ به: التابع الذي يكون جزءًا من المتبوع، ويشترط أنْ يتصل التابع بضمير يعود على المتبوع ويطابقه، أو يقترن (بأل) المُغنية عن الضمير؛ فنقول: قرأتُ الكتابَ نصفه، وقبّلُ أباك اليد؛ فنصف الكتاب جزء من الكتاب، واليد جزء من الأب.
- \* بدل الاشتمال، يُرَادُ به: التابع الذي يكون متضمّنًا في المتبوع، لا على سبيل الكل والجزء، ويشترط أن يتصل بالتابع ضميرٌ يعود على المتبوع ويطابقه؛ مثل: أعجبني عليٌّ خلقه.

\* بدل الإضراب، يُرَادُ به: التابع الذي يذكره المتكلم بعد ما يعدل عن المتبوع؛ مثل: سأرسل خطابًا برقية، فقد أضرَبَ المتكلمُ عن إرسال الخطاب إلى إرسال برقية، وأصبح الخطاب مسكوتًا عنه، وقيل: بدل الإضراب هو بدل البداء.

\* بدل الغلط؛ أطلق بعض العلياء بدل الغلط على ثلاثة أقسام؛ هي:

١ - غلط صريع: وذلك إذا أردت أن تقول مثلًا: اشتريت حقيبة، فسبقك لسانك إلى كتاب؛ فتقول: اشتريت كتابًا، ثم ترجع سريعًا فتصلح خطأك فتنطق بكلمة حقيبة، فتكون الجملة على النحو التالى: اشتريت كتابًا، حقيبة.

٢ - غلط نسيان: وذلك إذا نسيتَ المقصود، فتعمد إلى ذكر ما هـ علط، ثـم
 تتداركه وتذكر المقصود.

٣- فلط بداء: وذلك أن تذكر المبدّل منه عن قصد، ثم تُوهِمُ المستمع أنك غالطً فيها ذكرت، فتذكر شيئًا آخر. وشرط ذلك أن ترقى من الأدنى إلى الأعلى؛ كقولك: كأنك تجمّ بدرٌ شمسٌ. كأنك وإن كنت متعمدًا لذكر النجم تُغلِّط نفسك، وترى أنك لا تريد إلا تشبيهًا بالبدر، وكذلك قولك: بدر شمس. وادَّعاءُ الغلط وإظهارُه أبلغ في المعنى من التصريح بكلمة «بلْ». [انظر: حاشية المطول: ٦٣، ١٤٤].

\* الإبدال: يُرَادُ به في «الصرف»: حذف حرف ووضع حرف آخر مكانه؛ بحيث يختفي الأول؛ سواء أكّان الحرفان من أحرف العلة، أم كانا صحيحين أم ختلفين. وأحرف الإبدال ثمانية يجمعها قولك: «طويت دائهًا». وهو أعم من الإعلال؛ مثل: «قال» من «القول» أبدلت الواو ألفًا، و«اتّعد» من «وعد» أبدلت الواو تاءً. ويرى بعض علماء الصرف أن الإبدال خاص بالحرف إذا حل محل آخر صحيح، أو إذا حل محل آخر معتل، أما إحلال حرف علة محمل حرف علة فهو قلب. [انظر: الممتع في التصريف لابن عصفور: ١٤٤٤].

\* الْهَرِيءِ يُرَادُ بِه في «العَروض»: الجزء الذي سَلِمَ من المُعاقَبَة؛ أي إذا لم يُحذف من «مفاعيلن» الياء ولا النون. [انظر: الكافي للتبريزي: ١٤٤]. \* البسيط، يُرَادُ به في «العروض»: بحرٌ من بحور الشعر العربي، وهو على ثانية أجزاء:

مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن

وبيته

يا حَارِ لا أُرْمَيَنْ مِنْكُمْ بأعجُوبةٍ لم يَلْقَهَا سُوقةٌ قبلي ولا مَلِكُ

وسُمي بسيطًا؛ لأن الأسباب انبسطت في أجزائه السباعية؛ ففي أول كمل جزء من أجزائه السباعية سببان؛ فسمي لذلك بسيطًا، وقيل: سمي بسيطًا لانبساط الحركات في عروضه وضربه. وهو يستعمل تامًا ومجزوءًا. ولمه ثلاث أعاريض وستة أضرُّب:

١ – عَروضُه الأولى مخبونةٌ، ووزنها فَعِلُنْ، ولها ضربان:

أ- ضربٌ مخبونٌ ووزنُه فَعِلُن.

ب- ضربٌ مقطوعٌ ووزنُّه فَعُلُنْ.

٣- عَروضه الثانية مجزوءة، ووزئَّها مستفعلن، ولها ثلاثة أضرب:

أ - ضربٌ مذالٌ ووزنُه مستفعلان.

ب- ضربٌ مجزوءٌ ووزنُه مستفعلن.

ج- ضربٌ مقطوعٌ ووزنَّه مفعولن.

٣ عَروضه الثالثة مجزوءة مقطوعة، ووزنها مفعولن، ولها ضربٌ واحدٌ مثلها مجزوءٌ مقطوعٌ ووزنه مفعولن.

البسيط الأول عُرَادُ به: ما كان من الضرب الأول من بحر البسيط، ووزن هذا الضرب (فَعِلُن)؛ كما في قول الشاعر:

ودَّعْ هُريسرة إنَّ الركسب مُرتحسلُ وهل تُطِيستُ وداعًا أيُّها الرجلُ

[انظر: الفصول والغايات: ٢٦٨].

<sup>\*</sup> البسيط الثاني: يُرادُ به: ما كان من الضرب الثاني من بحر البسيط، ووزن

هذا الضرب (فَعُلُن)، كما في قول الشاعر:

بان الخليط ولو طُوِّعْتُ ما بانا وقطعوا من حبال الوصل أقرانا

[انظر: الفصول والغايات: ٢٦٨].

\* البطح: يُرَادُ به: الإمالة، وهي أن تذهب بالفتحة إلى جهة الباء إنه كان بعدها ألفٌ كالفتي، وإلى جهة الكسرة إن لم يكن ذلك، كنعمة وبسحر.

وأصنحابها بنو تميم، وأسد، وقيس، وعامة نجد، ولا يميل أهل الحجاز إليها إلا قليلًا. [انظر: النشر في القراءات العشر ٢: ٣٠. والإمالة].

#### \* العناء:

\* يُرَادُ به في «النحو»: لـزوم آخر الكلمة حركة أو سكونًا لغير عامـلِ، أو اعتلال؛ مثل: كيف، حيث، أمس، هَلْ.

أو ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعبراب، وليس حكايةً، أو إِتباعًا، أو نقلًا، أو تخلصًا من التقاء سكونين. [انظر: الأشموني ١: ٤١].

\* ويراد به في «المصرف»: الوزن أو الصيغة. [انظر: الواضح للزبيدي: ٦٤].

\* بِنَاءِ الأسم على الفصل: يُرَادُ به: أن يكون الاسم معمولًا للفعل. [انظر: سيبويه ١: ٤١].

\* بناء الشعل على الاسم، يُرَادُ به: أن يكون الفعل في موضع الخبر لهذا الاسم. [انظر: سيبويه: ١: ٤١].

\* المُبِقِي، يُرَادُ به: الكلمة التي يلزم آخرَها حركةٌ أو سكونٌ لغير عامل أو اعتلال.

\* ميتي الأصل: اصطلاح مجدَّد من ابن الحاجب، ويريد به: الحرف والفعل الماضي والأمر. [انظر: شرح الرضي على الكافية ١: ١٦].

\* المبنى بناء أصيلاً: يُرَادُ به: الكلمة التي لا تستعمل إلا مبنية، كالضائر،

وأسهاء الإشارة ما عدا المثنى منها، والأسهاء الموصولة ما عدا المثنى منها، وأسماء الاستفهام، وأسهاء الشرط ما عـدا «أي»، والفعـل المـاضي، وفعـل الأمـر، وفعـل التعجب، وأفعال المدح، والذم، وجميع الحروف.

\* المبنى بناء عارضاً: يُرَادُ به: الكلمة التي تستعمل في الأصل معربة، وقد يطرأ عليها ما يقرِّبها من المبنى بناء أصيلًا؛ وذلك كالأعداد المركبة؛ وهي «أحدّ عشرٌ الحتى التسعةَ عشرٌ الله ما عدا اثنى عشر، وما رُكِّب من الظروف مثل: بينَ بـينَ، ٠ وما رُكب من الأحوال مثل: شذرَ مذَرَ، واسم لا النافية للجنس إذا لم يكن مـضافًا ولا شبيهًا بالمضاف؛ فتقول: لا كتابٌ في الحقيقة، والمنادي المفرد العلم، والنكرة المقصودة مثل: يا محمدٌ، ويا رجلُ انظر، والفعل المضارع عند اتصاله بنون التوكيــد اتصالًا مباشرًا، أو عند اتصاله بنون النسوة، تقول: والله لأخلِصنَّ في عملي، وقـال تعالى: ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعَنَ أَوْلَدَهُنَّ ﴾ [البقرة: ٢٣٢].

\* المُبشى على المُبتكأ، يُرَادُ به: الخبر. [انظر: سيبويه ١: ٢٣٠، ٢٧٨].

\* المبنى على فتح الجزئين، يُرَادُ به: ما كان مركّبًا من كلمتين، لا لإسناد ولا لإضافةٍ، وكلُّ من الكلمتين مفتوح الآخر؛ مثل: أحدَ عشرَ، ومثل: بينَ بينَ، وصباح مساءً. [انظر: المبنى بناءً عارضًا].

\* المبنى المجهول؛ يُرَادُ به: الفعل الذي لم يُسندُ إلى فاعله، بل أُسند إلى ما ناب عن الفاعل بعد حذفه، وغُيِّرت حركاته ليعلم أنه لم يسئد إلى فاعله. فإذا كان الفعل ماضيًا ضَّم أوله وكُسر ما قبل آخره، وإذا كان مضارعًا ضَّم أوله وفُتح ما قبل آخره؛ مثل: أُكِلَ الطعامُ، يُؤْكَلُ الطعامُ. [انظر: شرح المقدمة الجزولية لابن بابشاذ: ١٤٢].

\* الْبِنِي للمعلوم: يُرَادُ به: الفعل الذي أسند إلى فاعله؛ مثل: نال الفائزُ جائزة، وينال الفائزُ جائزةً.

\* المبنى للفاعل: يُرَادُ به: الفعل المبني للمعلوم، وهو ما أسند إلى فاعله. [انظر: المبنى للمعلوم].

- \* المبني للمفعول: يُرَادُ به: المبني للمجهول، وقد سبق، فارجع إليه.
- \* المبني لما لم يُسم فاعله: يُرَادُ به المبني للمجهول، وقد سبق فارجع إليه.
- \* الباب، يُرادُ به في الصرف الدني يكون عليه الفعل الماضي مع المضارع، ومن ثم يقولون: أبواب الفعل الماضي مع المضارع ستة: باب فعّل يفعّل بفتح العين فيها ومثل: فتّح يفتّح، وباب فعّل يفعل بفتح عين الماضي وكسرها في المضارع مثل: جلس يجلِس، وباب فعّل يفعُل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع مثل: دخّل يدخُل، وباب فعل يفعِل بكسر العين في الماضي والمضارع مثل: حسِب يحسِب، ولي يلي، وباب فعل يفعُل بضم العين في الماضي والمضارع مثل: حسِب يحسِب، ولي يلي، وباب فعُل يفعُل بضم العين في الماضي والمضارع مثل: كرُم يكرُم وحَسُن يحسُن.
  - \* ياب أفعل منك، يُرّادُ به: اسم التفضيل. [انظر: الكتاب لسيبويه ٢: ٥٥].
- \* البيت: يُرَادُ به في «العَروض»: الكلام الموزون المشتمل على شـطرين، ويُعـد وحدة قائمة بذانها في القصيدة.
  - \* البيت المخنَّث: يُرَادُ به: ما رُكِّب من صدر بيتٍ وعجز بيتٍ آخر.
- \* يَيْنَ بَيَنَ مَرَادُبه: أن تجعل الحمزة من غرج الحمزة وغرج الحرف الذي منه حركة الحمزة: فإذا كانت مفتوحة جعلناها متوسطة في إخراجها بين الحمزة والألف؛ لأن الفتحة من الألف، وإذا كانت مضمومة جعلناها متوسطة بين الحمزة والواو، وإذا كانت مكسورة جعلناها بين الياء والحمزة.
  - \* التبيين: اصطلاحٌ كوفيٌ يريدون به البدل، وقد سبق توضيحه. وقد يراد به: التمييز. [انظر: المقتضب للمبرد ٣: ٣٦].

### التاء

\* الإقباع: يُرادُبه: أن يتبعَ الاسمُ الاسمَ السابق عليه في حركة الإعراب على

أنه بدلٌ منه، أو نعتُ له، أو عطفٌ عليه، أو توكيدٌ له. [انظر: شرح القصائد السبع الطوال: ٩٣، ٩٣، ٣٢٥].

وقد يُطلق على إتباع حركة آخر الكلمة المعربة لحركة الحرف الأول من الكلمة التي بعدها؛ كقراءة من قرأ: «الحمد شه» بكسر الدال إتباعًا لكسرة اللام، وقد ذكر السيوطي ستة عشر نوعًا من الإتباع. [انظر: الأشباه والنظائر النحوية ١: ٩]. وقد يراد به الإتبان بكلمتين على وزن واحد تؤكد ثانيتُها الأولى، والثانية إما أن تكون في معنى الأولى؛ مثل: «هو قسيم وسيم» وإما أن تكون خالية من المعنى؛ مثل: «هو قسيم وسيم» وإما أن تكون خالية من المعنى؛ مثل: «هو قسيم وسيم» وإما أن تكون خالية من المعنى؛ مثل:

\* التنابع، يُرَادُ به: ما شارك ما قبله في إعرابه وعامله مطلقًا، وليس خبرًا. وهو النعت، والبدل، وعطف البيان، وعطف النسق، والتوكيد. [انظر: التسهيل لابن مالك: ١٦٣، والهمم ٢: ١١٥].

\* الترجمة: اصطلاحٌ كوفي يُرادُ به: عطف البيان أو البدل، وقد سبق توضيحه. [انظر: البدل، وتفسير الطبري ٢: ٣٤٠، ٣: ٥٩، ٩٩، ٤٤٠ ٧: ٣٨٢، وحاشية الصبان ٣: ٨٣، وشرح القصائد السبع الطوال: ١١].

\* المترجع: اصطلاحٌ كوفي يُرَادُ به: البدل، وقد سبق. [انظر: معاني القرآن للفراء ٢: ١٧٨].

\* التنام، يُزادُ به في «العَروض»: البيتُ الذي استوفى أجزاء داثرته من العَروض والضرب بلا نقص فيها عن الحشو؛ أي إن العروض والضرب كالحشو فيها يجوز عليه من الزحاف، ويمتنع فيه من العلل، ويكون ذلك في النوع الأول من الكامل، والرجز، والمتدارك. [انظر: الحاشية الكبرى: ٨٦].

\* التام المنضى، يُرَادُ به: كون أسلوب الاستثناء مسبوقًا بنفي، مع ذكر المستثنى منه؛ مثل: ما تخلّف المدعوُّون إلا عليًّا. وهنا يجوز فيها بعد «إلا» النصبُّ على الاستثناء، ويجوز الرفعُ على أنه بدل من المستثنى منه، بدل بعضٍ من كل، ولا يحتاج هنا إلى عائد.

\* المتنامُ الموجّبُ: يُرَادُ به: أن يكون أسلوب الاستثناء مثبتًا ويُلذكر المستثنى منه؟ مثل: حضر المدعوون إلا عليًا. وهنا يجب نصبُ ما بعد إلا.

\* التمام: قد يُرَادُبه: الإغراء، وسيأتي توضحيه. [انظر: مقدمة خلف الأحر: ٥٣].

### الثاء

\* الشرم: يُرَادُ به في «العَروض»: حذف الحرف الأول والخامس من الجزء «فَعُولُن»؛ أي اجتهاع الخرم والقبض في فعولن، وذلك يكون في أول البيت، ويدخل بحر الطويل والمتقارب؛ فتحذف الفاء والنون؛ فتصبح «عُولُ»، فينقل إلى «فَعُلُ»؛ ومثال ذلك:

لأسسياء عقى آيسة المسورُ والقطرُ للسيار أعفق آا/ يبلمو/ رولقطرو فعولن/ مفاعيلن فعولن/ مفاعيلن سسالم/ سسالم/ سسالم/ سسالم/ سسالم/ سسالم/ سسالم

هاجسك ربع دارس الرسسم باللوى هاجه كربع نسلا/ رسررس/ مبللوى فعلى/ مفاعلن فعولن/ مفاعلن أسماله/ مقبسوض

[انظر: الكافي: ٢٧، والحاشية الكبرى: ٤٤].

\* الأشرم، يُرَادُ به في «العَروض»: الجنزء «فعولن» إذا حدّف الحرف الأول والخامس منه، وهو في أول البيت. [انظر: الشرم].

\* المُتُقَلَ ، يُرَادُ به في «النحو»: مانعٌ من موانع ظهور الحركة الإعرابية على آخر الكلمة، وذلك في الكلمات التي آخرها ياءٌ لازمة مسكورٌ ما قبلها ؛ إذ لا تظهر الضمة ولا الكسرة على هذه الياء ؛ نظرًا لثقل النطق بها ؛ فتقول : جاء القاضي، مررت بالقاضي ؛ فالضمة والكسرة مقدرتان منع من ظهورهما الثقل.

\* المتثقيل؛ يُرَادُ به: تشديد الحرف في مثل: عظم، ومدّ. [انظر: ديـوان الأدب للفاراي ١: ٧٨].

وقد يراد به: تحريك الحرف الساكن؛ مثل تحريك حركة العين في نِعْمَ بالكسر؛ فتقول: نِعِم. [انظر: ديوان الأدب للفارابي ١: ٨٠، وتفسير الطبري ٢: ٣٢٤].

الثلم

\* المثقل الحشو؛ يُرَادُ به: الفعل المضعّف العين؛ أي ما كان الحرف الشاني من أصوله مشدّدًا؛ مثل: عظم، وكرَّم. [انظر: ديوان الأدب للفارابي ١: ٧٧].

\* الثلاثي: يُرَادُ به عند الكوفيين: الفعل الثلاثي الأجوف المتصل بتاء الفاصل؛ مثل: قمتُ، وبعتُ؛ لأن التاء اختلطت به فصار معها ثلاثةُ أحرف. [انظر: الممذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: ١: ١٧٧].

\* المثلّث: يراد به الاسم الذي يُرى في الكتابة واحدًا ويصرف على ثلاثة أوجه ويوضح ذلك بأنه أسلوب يتمثل في إيراد ثلاث حركات لثلاث كلمات متشابهة في الأصل والوزن وترتيب الحروف، وتختلف في حركة فاثها أو عينها، مسواء أكانت هذه الكلمات بحركاتها الشلاث متفقة المعنى أم مختلفة؛ مثل: أصببَع، وأصببَع، وإصببَع، الهمزة مختلفة بالحركات الشلاث والباء مفتوجة في جميعها؛ ومن تُممَّ يقولون: أصبع بتثليث الهمزة. [انظر: المثلث لابن السيد البطليوسي: ٤٧، ٤٥ يقولون: أصبع بتثليث الهمزة. [انظر: المثلث لابن السيد البطليوسي: ٤٧، ٤٥ .

\* الثُلُم، يُرَادُ به في «العَروض»: حذف الحرف الأول من الجزء «فَعُولُنَ» في أول البيت، وينقل إلى «فَعُلُنْ»، وذلك يكون في بحري الطويل والمقتضب؛ ومن أمثلته من بحر الطويل:

شاقتك أحداجُ سُليْمى بعاقبل فعيناك للبَسيْنِ تجودانِ بالسدنعِ شاقت/ كأحداج/ سليمى/ بعاقلن فعينا/ كللبين/ تجودا/ نبدد معي فَعُلُن/ مفاعيل/ فعولن/ مفاعيلن فعولن/ مفاعيلن مخفوف/ سالم/ مكفوف/ سالم/ مشهوض سالم/ مكفوف/ سالم/ سالم صحيح

[انظر: الكافي: ٢٧، والحاشية الكبرى: ٤٤].

\* الأثلَم: يُزادُ به: في العَروض الجزء (فعولن) إذا حُذف الحرف الأول منه وهو في أول البيت.

\* التتثنية، يُرَادُ به: ضَمُّ مفردٍ إلى مفردٍ مثله في اللفظ والمعنى؛ مثل: «كتابان». وقد يراد بالتثنية التكرير، أو التكرير للتوكيد؛ مثل: فيها زيد قائبًا فيها». [انظر: الكتاب ١: ٢٧٧ بولاق، وشرح الكافية للرضي ١: ١٥].

\* المُثنَّى، يُرَادُ به: الاسم الدال على اثنين أو اثنتين بزيادة ألف ونونٍ مكسورة في حالة الرفع، وياء مفتوح ما قبلها ونونٍ مكسورة في حالتي النصب والجر على صيغة المفرد. وتُحذف هذه النون عند الإضافة؛ فنقول: فاز المُجِدَّان، وفاز كاتبا البحث.

\* المثنائي، يُرَادُ به: ما كان على حرفين من حروف السلامة؛ سواء أكُرِّرَتْ فاؤه أم عينه، أم يُلحق بالثلاثي أو الرباعي أو الخيامي أو السلامي أو السباعي. فيا يكون الحرفان أصله نحو: «مَنْ»، و«ما»، ومن الحروف نحو: «مِنْ»، و«عَنْ»، ومن الفعل ما كان مضاعفًا؛ نحو: ردَّ، وعدَّ، وإذا دخلته الزوائد؛ نحو: استعد واستمد، وإذا تكرر؛ نحو: «بَرْبَر» و «جَرْجَر»، و فيها أُظهر تضعيفه نحو: الْعَدَد والمدد، وكذلك ما تكرر؛ نحو: «رَيْرَب»، و «بُلْبُل»، و «نِقْنق». ومثل: «جَرْجار، و «رَمْرام»، و «بَسْباس»، و «غَوِضاء»، و «قَطْقَطا» - اسم وادٍ -، و «صَرْصَرافِي» لنضرب من السنك. [انظر: أبنية الأسهاء والأفعال والمصادر، لابن القطاع: ١٠٩ - ١١٦].

وقد عدَّ الفارابي ما تكررت فاؤه وعينه معًا؛ مثل: زلزل مــن الربــاعي، ومثــل: «دَدَن»، و«جَلَل» ســـاه المضاعف الثلاثي؛ ومثــل: «قَلِــقَ» عــدَّهُ صـــحيحًا. [انظــر: ديوان الأدب للفارابي، مقدمة المحقق: ٢٥].

\* الثنائي المضاعف؛ يُرَادُ به: الثلاثي الذي لائمه وعينه من جنسٍ واحدٍ؛ مثل: ردَّ، وكرِّ. [انظِر: الأفعال للسرقسطي: ١: ٥٥، ٥٦].

\* الثنائي الكرر؛ يُرَادُ به: الفعل الرباعي الذي فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس؛ مثل: زلزل، وزعزع، وزحزح. [الأفعال لابن القطاع ١: ٢٠١، ٢٠١].

\* الاستثناء؛ يُرَادُ به: إخراج بعض ما يتناوله اللفظ من الحكم بإحدى أدوات الاستثناء؛ مثل: حضر المسافرون إلا عليًّا. وأدوات الاستثناء هي: إلا، وغير، وسوى، وعدا، وخلا، وحاشا، وليس، ولا يكون.

\* الاستثناء المفرَّغ، يُرَادُ به: أسلوب الاستثناء المنفي الذي لم يُذكر فيه المستثنى منه؛ مثل: ما حضر إلا عليٍّ. وشمي مفرَّغًا؛ لأن العامل الذي قبل (إلا) تفرَّغ للعمل فيها بعدها؛ ففي هذا المثال رُفع ما بعد إلا على أنه فاعل للفعل. وتوضيح ذلك ويبان الخلاف فيه مفصّلٌ في كتب النحو.

\* الاستثناء المنقطع، يُرَادُ به: ما كان المستثنى فيه ليس من جنس المستثنى منه؛ مثل: يعالج الطبيب المرضى إلا الأصحّاء، ومثل: انصرف المدعوون إلا أهل البيت؛ فالأصحاء ليسوا من المرضى، وأهل البيت ليسسوا من المدعوين. وهنا يجب نصب المستثنى.

\* الاستثناء المتصل: يُرَادُ به: ما كان المستثنى فيه من جنس المستثنى منه؛ مثل: نجح الطلبةُ إلا المهملَ. وهنا يجب نصب المستثنى ما لم يُسبق بنفي.

## الجيم

\* اللُجْتَثَثُ: يُرَادُبه في «العَروض»: بحرٌ من بحور الشعر، وأصله في الدائرة العَروضية سنة أجزاء؛ إلا أنه استُعمل مجزوءًا؛ أي أربعة أجزاء بحذف تفعيلة من كل شطر؛ فوزنه مجزوءًا:

مـــستفع لــــن فـــاعلاتن مـــستفع لــــن فـــاعلاتن الـــبطنُ منهـــا خـــيصٌ والوجـــة مثـــلُ الحـــلالِ

وله عروضٌ واحدة وضربٌ واحد، وسُمي مجتثًا؛ لأن لفظ أجزائه يوافق أجزاء الخفيف بعينها؛ وإنها تختلف من جهة الترتيب في الدائرة؛ فكأنه اجتُتُ من بحر الخفيف؛ إذ وزنُ الخفيف:

(فاعلاتن مستفع لن فاعلاتن) مرتين. ووزن المجتث وفقًـا لأصـله في الـدائرة العَروضية: (مستفع لن فاعلاتن فاعلاتن) مرتين، وبيته:

صَدَّتْ ومالت سُليمي، يا خليلي عن عهدنا ليت شِعري، ما دهاها

لكنه استُعمل مجزوءًا كما ذكرنا.

فلهذا التوافق بين أجزائهما في نفس الدائرة قيل: كأنه مقتَطَع من بحر الخفيف، والاجتثاث في اللغة: الاقتطاع.

\* الجَحُدُ: يُرَادُ به: النفيُ؛ أي سلب النسبة. وقيل: هو أخصُّ من النفي؛ لأنه يُراد به الإخبار عن ترك الفعل في الماضي، وقيل: المراد به الفعل المضارع المجزوم بلم التي وُضعت لنفي الماضي في المعنى. [انظر: معاني القرآن للفرَّاء ٢: ١٠١، والواضح للزبيدي: ٥٠، والتعريفات للجرجاني: ٦٥].

\* التجريد، يُرَادُ به في «المصرف»: حدّف الحروف الزائدة على الحروف الأصلية للكلمة؛ ففي كلمة «مستخرج» إذا أردنا تجريدها نحذف الميم والسين والتاء، فيتبقى «خرج».

\* المجرَّد، يُرادُبه: الكلمة التي تكون جميع حروفها أصلية؛ مثل: كتب، زلـزل، دحرج، رجل، قمر. ويقال: مجرد من الزوائد، ومجرد من الزيادة.

\* الحِرَّ، يُرَادُ به: موقعٌ إعرابي للأسهاء أو ما يحلَّ علها، وعلامتُه الكسرة أو ما ينوب عنها، وذلك إذا سُبق الاسمُ بحرفٍ من حروف الجر، أو كان مضافًا إليه، أو تابعًا لمجرور؛ مثل: استمعتُ إلى خطيبِ المسجدِ الجديدِ.

وقد أُطلق الجُرُّ قَديهًا على الكسرة التي تأتي في آخر الفعل للمتخلَّص من التقاء ساكنَيْن؛ مثـل: لم يــذهبِ الرجــل. [انظــر: مفــاتيح العلــوم للخــوارزمي: ٣٠، والواضح للزبيدي: ٤٩].

\* الجرالأصلى: يُرَادُبه: الجربالإضافة المعنوية، أو الجربحرف الجرالأصلي؛ مثل: هذا كتابُ محمد، ومررت بعليّ. [انظر: شرح المصباح: ٩٤٧، ٩٤٨]. \* الجربالجاورة، يُرَادُبه: ظهور الكسرة في آخر الاسم وموقعه الإعرابي لا يقتضيها، إلا أن الاسم السابق عليه مباشرة يكون مجرورًا؛ ومن ذلك قولهم: «هذا مُحترُ ضَبِّ خَرِبِ»، فكلمة «خرب» موقعها الإعرابي رفع؛ لأنها نعتُ لد «جُحر»، وعلامة الرفع الضمة، إلا أن مجاورة «خرب» لـ فضب» المجرورة جعلها مجرورة أيضًا. وقد أثبت الجمهور من البصريين والكوفيين الجر بالمجاورة في النعت والتوكيد، وقد سبق شاهد النعت، أما شاهد التوكيد؛ فقول الشاعر:

يا صاحِ بِلُّغُ ذُويِ الزوجات كلُّهم أنَّ ليس وصلٌ إذا انحلت عرى الذنب

بجر اكل): وهي توكيد للمفعول به اذوي).

وزاد بعضهم عطف النسق؛ كما في قوله تعالى: ﴿ وَامْسَحُوا بِرُهُ وسِكُمُ وَاللَّهُ وَسِكُمُ وَسِكُمُ وَاللَّهُ وَلَّهُ وَاللَّهُ وَاللّالِمُ وَاللَّهُ وَاللّلَّالِمُ وَاللَّهُ وَاللَّالِمُ وَاللَّهُ وَاللَّالِمُ اللَّالِمُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِمُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِمُ وَاللَّهُ وَاللَّالِمُ وَاللَّالِمُ اللَّالِمُ اللَّا لَلّا اللَّهُ وَاللَّالِمُ وَاللَّالِمُ وَاللَّالِمُ اللَّالَّ اللَّا

وزاد ابن هشام عطف البيان، وأنكر الجر بالمجاورة مطلقًا السيرافيُّ وابن جنِّي، وأوّلوا ما ورد من ذلك، وقصره الفرّاء على السهاع، وخصّه قومٌ بالنكرة، وخصّه الحليل بن أحمد بغير المثنى؛ أي المفرد والجمع، وقيل: خاصٌّ بالمفرد فقط، والجمواز في المثنى معزوٌّ إلى سيبويه. [انظر: الكتاب ١: ٢١٧ بولاق، ومعاني القرآن للفرّاء: ٢ ، ٧٥، وارتشاف الضرب: ٤: ١٩١٢، ١٩١٣].

\* اليجر على التوهم؛ يُرَادُ به: أن يكون الاسمُ مجرورًا دون أن يُسبق بعامل جر، لكنه معطوف على اسمٍ يُتوهم دخول حرف جر عليه، من شواهد ذلك قول الشاعر:

بدالي أن لستُ مدركَ ما مضَى ولا سابق شيمًا إذا كان جائيا

فكلمة «سابق» معطوفة على خبر ليس «مدرك»، لكنها مجرورة عبلى توهّم جر مدرك؛ لأن حرف الجر يجوز أن يدخل على خبر ليس؛ وكأنه قبال: لست بمدرك ولا سابق. \* الجرَّ غير الأصلي: يُرَادُ به: الجر بحرف الجر الزائد، أو الجر بالإضافة اللفظية. ومثال الجر بحرف الجر الزائد: بحسبِك كتاب، وليس المذنب بناج من العقاب، ومثال الجر بالإضافة اللفظية: هذا مُكرِمُ النضيف؛ أي مكرمٌ النضيف. [انظر: شرح المصباح: ٩٤٨، ٩٤٧].

\* الجانُ يُرَادُ به: ما يجعل الاسم في موضع جر، فتظهر على آخره الكسرة أو ما ينوب عنها، وهذا الجار قد يكون اسمًا عند إضافته لما بعده، وقد يكون حرفًا من حروف الجر.

الشجرور، يُرَادُ به: الاسم الواقع في موقع جرًّ؛ وذلك بـأن يُسبق بحرف من حروف الجر، أو يكون مضافًا للاسم السابق عليه، أو تابعًا للاسم المجرور.

\* الجاري مجرى الصحيح، يُرَادُ به: الاسم الذي آخره يساءً أو واوَّ متحركان وقبلهم الذي آخره يساءً أو واوَّ متحركان وقبلهم الماكنُّ؛ سواء أكانا مشددين؛ نحو: مَرْمِي، وكرسي، ومعزوّ، أم خففين؛ نحو: ظَيْي، وحُلُو، وذلُو، ويدخل في المشدد ما كان مختومًا بيساء مسددة، للإدغام كما سبق، أو للنسب؛ نحو: مصريّ، أو لغيرهما؛ نحو: كُرُكِيَّ: اسم طائر.

الجاري على الفعل: يُرَادُ به: الأسماءُ المشتقَّة التي تعمل عمل الفعل، وقد يختص باسم الفاعل، وقد يُخلق على المصدر ليفرق بينه وبين اسم المصدر.

\* الإجراء اصطلاحٌ كوفيٌّ يراد به: الصرف والتنوين، ويراد به إتباع اسم لآخر في إعرابه؛ مثل: النعت، والتوكيد، والبدل، والعطف. [انظر: معاني القرآن للفرّاء ٢: ١٩، ٤ . ٣، وشرح القصائد السبع الطوال: ٢٠].

\* الإچراء على الموضع، يُرَادُ به: إتباع اسم اسمًا سابقًا عليه في حركة الإعراب التي يستحقها الموقع الإعراب، لا حَسَب لفظه؛ مثل: اليس الجو بحارٌ ولا باردًا عكلمة الباردًا منصوبة، وهي معطوفة على كلمة «حار»، وهي في موضع نصب خبر ليس وإن كانت مجرورة لفظًا؛ ومن شواهد ذلك:

\* إجراء الوصل مجرى الوقف: يُرَادُ به: معاملة الكلمة عند وصلها بها بعدها معاملة الكلمة عند وصلها بها بعدها معاملة الكلمة عند عدم وصلها بها بعدها في النطق؛ فالوصل يقتضي - نحويًا - ظهور الحركة الإعرابية فتحة أو ضمة أو كسرة، وعدم الوصل - وهو المعروف بالوقف - يكون بتسكين آخر الكلمة، أو بإلحاق هاء تُعرف بهاء السكت.

ومعنى ذلك أننا نصل الكلياتِ ساكنةً دون ظهور علامات إعرابية، وقيل إن هذا خاصٌّ بالشعر؛ ومن شواهد ذلك قول منظور بن حية الأسدي:

لمسا رأى أنْ لا دَعَسه ولا شسيع مال إلى أرطاة حِفْفي فاضطجع

فأبدل من التاء في دعة هاءً وأثبتها في الوصل، وهذا إنها يكون في الوقف، وكذلك قول امرئ القيس:

فاليوم أشرب غير مُستحقِب إثار الله ولا واغسل

\* إجراء اللازم مُجْرى غير اللازم؛ وإجراء غير اللازم مجرى اللازم؛ يُرَادُ بِهِ : تطبيق حكم جائز في حالة كان الحكم فيها واجبًا؛ ومن ذلك فك الإدغام في موضع كان واجبًا فيه الإدغام؛ مثل: قول أبي النجم العجلي:

## \* الحمد لله العليِّ الأجْلَلِ \*

وقوله:

## \* تشكو الوجى من أظلُلٍ وأظلُلٍ \*

والواجب هنا؛ أي السلازم أن يقول: الأجَلّ، ويقول: أظلّ؛ لأن الحرفين المتاثلين وقعا في كلمة واحدة، ولكن عومل الحرفان معاملتها لو كانا في كلمتين مثل: جعل لك، فعدمُ الإدغام هنا جائز؛ إذ يمكن أن نقول جعلّك؛ فالإدغام في المنفصِلَيْن وإن لم يكن واجبًا؛ أي لازمًا، ولكنه نُزُّل وأُجْرِي مجرى السلازم. [انظر: الخصائص ٣: ٨٧].

\* الجري على الأول: يُرادُ به: إتباعُ للامسم السابق عليه في إعرابه. [انظر: الكتاب ١: ٢٤٩].

### \* البُحِرَى:

- \* يُرَادُ به في «النحو»: الاسمُ الذي لم يُمنع من الصرف؛ أي يقبل التنوين، ويُجنُّر الكسرة.
- \* يُرَادُ به في «القافية»: حركةُ الرَّوِيّ فتحةً أو ضمةً أو كسرةً، وسُمَّي بذلك لأن الصوت يبتدئ بالجريان في حروف الوصل منه. [انظر: العقد الفريد ٣: ١٥٢، والعيون الغامزة ٢٤٢، ٢٤٤].

كما شميت هذه الحركة «الإطلاق»؛ لأن الصوت يتطلق بها ولا ينحبس. ومن البديهي أن الرَّويَّ المُقَيِّدُ ليس له مجرى؛ لأنه ساكن أبدًا.

ويكون المجرى فتحة، أو ضمة، أو كسرة، فتُلتزم في القصيدة كلها. وقد عاب العلماء المعاقبة بين هذه الحركات؛ أي: الانتقال من حركة إلى أخرى، وخاصة بين الفتحة وأختيها، ولكن ورد مثل ذلك عن الشعراء القدماء، ولاسيها بين النضمة والكسرة؛ ومن ذلك قول الشاعر:

الحمسة أله السسدي يعفسو ويسشند انتقامُسة فهنساك مجسزاً أن أسبخ مِسن أسامة

فالهاء وصل، والميم رويّ، وقد اختلفت حركته من ضمة إلى فتحة.

\* مجاري أواحر الكلم: يُرَادُ به: علامات الإعراب والبناء. [انظر: الكتاب ١: ٣].

\* الجُزُهِ: يُرَادُ به في العَروض، التفعيلة، وهي تمثل جُزءًا من أجزاء موسيقى البيت، فأجزاء بحر البسيط مثلًا ثهانية، كل جزء منها يسمى تفعيلة:

مستقعلن فاعلن مستفعلن فعلن مستفعلن فاعلن مستفعلن فعلن

ومستفعلن تسمى جزءًا، وكذلك (فاعلنا)، والأجزاء التي تتكون منها البحور

هي: فعولن، مفاعيلن، مفاعلتن، فاعلاتن، فاع لن، فاعلن، مستفعلن، متفاعلن، مفعولات، مستفع لن.

وهي تسمى أجزاءً، وتفعيلاتٍ، وأركانًا، وأمثلةً، وأوزانًا.

\* الجنزء بفتح الجيم، يُرَادُ به في «العَروض»: حذف العَروض (الجُرْء الأخير من النصف الثاني من النصف الأول، من البيت)، وحذف الضرب (الجزء الأخير من النصف الثاني من البيت) الأصليين في الدائرة العروضية. والجزّء تارة يكون واجبًا، وتارة يكون جائزًا، وتارة يكون عتنعًا، فيجب الجزّء في خسة أبحُر؛ هي: الهزج، والمقتضب، والمجتث، والمديد، والمضارع. ويجوز في ثمانية أبحر؛ هي: المتقارب، والمتدارك، والمخفف، والوافر، والرمَل، والبسيط، والكامل، والرجزُ. ويمتنع في ثلاثة أبحر؛ هي: الطويل، والسريع، والمنسرة. [انظر: الحاشية الكبرى: ٨٧].

\* الجَزَاء؛ يُرَادُبه: الشرط؛ أي تعليق شيءٍ بشيءٍ؛ بحيث إذا وُجد الأول وُجـد الثاني. [انظر: الكتاب ١ : ١٨٢].

وقد يُرادُ به: المفعول لأجله؛ أي المصدرُ القلبي الفضلة المعلىل لحـدثٍ شــاركه وقتًا وفاعلًا، وسيأتي توضيحه. [انظر: تفسير الطبري ٢: ٣٤٠].

\* المجزوء، يُرَادُ به في «العَروض»: البيت الـذي حُـذف منه عَروضُه وضَربُه الأصليان. [انظر: الجَزْء، وانظر: الكافي: ١٤٣].

\* الجُزْل: يُرَادُ به في «العَروض»: حذف الحرف الرابع الساكن بعد إسكان الحرف الثاني المتحرك من التفعيلة. وهو من الزّحاف المزدوج، ويُعرف بأنه اجتماع الطي والإضهار؛ فتُحوَّل «متفاعلن» إلى مُفْتَعِلُن». ويدخل الجرَلُ بحرًا واحدًا هو الكامل.

وقد يُطلق عليه الخزل بالخاء. [انظر: الحاشية الكبرى: ٣٦]؛ ومن أمثلته: منزلة صلم صداها وعفت أرسمها إن سُمتات لم تُجب

أرسمها/ إن سئلت/ لم تجبي مفتعلن مفتعلن علي مفتعلن مفتعلن مفتعلن مفتعلن عبرول عبرول

منزلتن/ صممصدا/ هاوعفت مفتعلن/ مفتعلن/ مفتعلن مجسر ول مجسر ول مجسرول

\* المُجنزول، يُرَادُ به في «العَروض»: ما حُدف رابعُه بعد سكون ثانيه من التفعيلات، وذلك منحصر في متفاعلن ببحر الكامل. [انظر: الجزل، وانظر: الكافي ١٤٤، ١٤٤].

\* الجَزْمُ: يُرَادُ به: تسكين آخر الفعل المضارع المعرب الصحيح الآخِر، أو حذف آخر المضارع المعتل، أو حذف النون إذا كان مسئدًا إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة لعامل يقتضي ذلك؛ مشل: لم يكتب، لم يرم، لم يكتب، لم يكتب

وقد يُطلق على السكون في آخر فعل الأمر، أو السكون مطلقًا ولو كان في وسط الكلمة. [انظر: معاني القرآن للفرَّاء ٢: ٣١٥ الآية رقم ٢٠ من سنورة العنكبوت. حيث يقول الفرّاء: «وقوله (النشَّأة) القراء مجمعون على جزم النشين وقصرها إلا الحسن البصري». وانظر: مفاتيح العلوم للخوارزمي: ٣٠].

\* الجزمُ المنبَسِط، يُرَادُ به في «العروض»: الردف إذا كان واوًا أو ياءً مفتوحًا ما قبلها؛ مثل:

ما لك لا تنبح يا كلبَ الدوم بعد هدوء الحيِّ أصوات القوم قد كنت نباحا فها لك اليوم

ومثل:

يمنعها شيخ بخليه السُّيْب لا يحذِر الربب إذا خيف الرَّبب

وروى أبو الخراز العروضي أن سيبويه لا يجيز عجيء الردف «واوًا» أو «ياءً» بعــد حرفي مفتوح. \* الجزم المرسك: يُرَادُ به في «العروض»: الردف إذا كان «واوًا» مضمومًا ما قبلها أو «ياءً» مكسورًا ما قبلها؛ مثل:

وإني لأستهدي الريساح سلامكم إذا أقبلت من نحسوكم بهبسوب

ومثل:

أضحى الننائي بمديلًا من تمدانينا ونماب عمن طيمب لُقيانما تجافينما

\* الجوازم: يُرَادُ به: أدواتٌ إذا سبقت الفعل المضارع سكن آخره إن كان صحيحًا، وإن كان معتل الآخر حُذف حرف العلة، وإن كان من الأفعال الخمسة حُذف النون. [انظر: الجزم].

وهذه الأدوات منها ما يجزم فعلًا واحدًا، ومنها ما يجزم فعلين. فيها يجزم فعلًا واحدًا: لَمْ، لمَّا، ألمَّا، ألمَّا، لام الأمر، لا الناهية. وما يجزم فعلين: إنْ، مَنْ، ما، مهها، إذْما، حيثها، أين، أيّان، أينها، أيّ، مَتَى، إذا استعملت للشرط. وفي كتب النحو تفصيلاتٌ لمعاني هذه الأدوات والفرق بينها في الاستعمال.

\* الجامد، يُرَادُبه: الكلمة التي لم تؤخذ من غيرها؛ مثل: رجل، قمر، والمصادر تُعد جامدةً عند البصريين؛ إذ قالوا هي أصل المشتقات.

\* الجَمْعُ: يُوَادُ به: الاسم الدال على أكثر من اثنين بزيادةٍ معينةٍ في آخر المفرد، أو بتغيير في صورة المفرد. والزيادة المعينة تكون في جمع المذكر السالم وفي جمع المؤنث السالم، أما تغيير صورة المفرد فتكون في جمع التكسير.

وعلى هذا فالجمع ثلاثة أقسام: جمع مذكر سالم، وجمع مؤنث سالم، وجمع تكسير أو تكثير، وسنورد ذلك مفصلًا في مواضعه إن شاء الله.

\* الجمع المبني على صورة واحدة: يُرَادُ به: الجمع السالم؛ أي ما سلمتُ حروف مفرده من التغيير؛ مثل: عُد وعجدُّون وعجدًّات؛ فقد سلمتُ صيغة المفرد من التغيير في الحركات وترتيب الحروف. [انظر: معاني القرآن للفراء ١: ١٣٠].

\* الجمع الأقصى: يُرَادُ به: صيغة منتهى الجموع، والجمنع المتناهي. وسيأتي بيانه. [انظر: شرح المصباح: ٢٩٩].

\* الجمع الذي يكسر عليه الواحد، يُرَادُ به: جمع التكسير، وهو الجمع الذي طرأ على صيغة مفرده تغييرٌ؛ مثل: غصن وغصون، جمل وجمال، حارس وحُرَّاس، صديق وأصدقاء.

\* الجمع الذي على حد التثنية، يُرّادُ به: جمع المذكر السالم، وسيأن توضحيه. [انظر: الواضح للزبيدي: ٦].

\* الجمع الذي لم يُبن على واحدِهِ: يُرَادُ به: جمع التكسير. [انظـر: معـاني القرآن للفراء ١: ١٣٠].

\* الجمع المتناهي: يُرَادُ به: صيغة منتهى الجموع، وهو الجمع الله على وزن مفاعل أو مفاعيل؛ أي كل جمع كان بعد ألف حرفان أو ثلاثة أحرف وسطّها ساكن؛ مثل: مساجد، ومفاتيح. وهذا النوع من الجموع يُمنع من الصرف؛ أي يُجرّ بالفتحة ولا ينوَّن ما لم يكن مقترنًا بأل أو مضافًا؛ ففي هاتين الحالين يُجر بالكسرة.

\* جمع المؤنث السالم: يُرَادُ به: الكلمة الدالة على أكثر من اثنين بزيادة ألف وتاء على صيغة المفرد؛ مثل: هند وهندات، وفاطمة وفاطهات.

ويقاس هذا الجمع فيها يلي:

١ - ما خُتم بالتاء مطلقًا؛ مثل مجدَّة مجدَّات، وفاطمة فاطهات، باستثناء بعض
 الكلهات؛ منها: امرأة، وشاة، وأمّة، وثُلَة، وشفة، وأمَّة، ومِلَّة.

۲- ما خُتم بالف مقصورة أو محدودة؛ مثل ذكرى ذكريات، وحسناء - عَلَيًا - حسناوات، وإعطاء إعطاءات، ويستثنى من ذلك ما كان وصفًا مؤنشًا لأفعل أو لفَعْللان؛ أي غير منقولين للعلمية؛ مشل: صفراء، وغضبى، وكذلك ما كان على وزن فعلاء وليس له مذكر؛ مثل: عَجْزاء ورَتُقاء.

٣- الأعلام المؤنثة التي لا علامة فيها للتأنيث؛ مثل زينب وهند، ويستثنى سن
 هذا ما كان على وزن فَعَالِ؛ مثل: حَذَام.

٤- مصغّر الاسم المذكر غير العاقل؛ مثل: فررّيهم دُرّيهات.

٥- وصف المذكر غير العاقل؛ مثل: أيام معدودات.

٦- أسماء خُروف المعجم؛ مثل: ميمات، وألفات.. إلخ.

٧- أسهاء الشهور؛ مثل: رمضانات، شوالات.

وفيها عدا ذلك يقتصر على السهاع مثل: سموات، أرضات، حمامات، سجلات، ثُبَات، شهالات، أمهات.

ولما كان بعض الأسهاء المذكّرة يُجمع هذا الجمع كها رأينا أطلق بعض النحويين عليه اصطلاحًا آخر هو: ما جُمع بألف وتاء. [انظر: حاشية الصبان على الأشموني ١: ٨١، ٨٢].

\* جمع المنكر السالم؛ يُرَادُ به: الكلمة الدالة على أكثر من اثنين، بزيادة واو ونون مفتوحة في حالة النصب ونون مفتوحة في حالة النصب والجر على مفرده؛ فتقول: فاز المُجِدُّون، وكافأت المُجِدِّين.

ويشترط في المفرد الذي يجمع هذا الجمع إذا كان جامدًا أن يكون علَمَ شخصٍ لا علَم جنسٍ، وأن يكون لمذكر عاقل، وأن يكون خاليًا من تاء التأنيث، وأن يكون خاليًا من التركيب المرتب المرتب المرتب المرتب المفرد على صورة المثنى أو جمع المذكر السالم. أما إذا كان المفرد مشتقًا في شترط فيه أن يكون لمذكر عاقل، وأن يكون خاليًا من التأنيث، وألّا يكون من باب أفعل الذي مؤنثه فعلاء ولا يقال في أحمر: أحمرون، وألّا يكون من باب فعلان الذي مؤنثه فعلى ولا يقال: فلا يقال: غضبانون، وألّا يكون عمل المذكر والمؤنث من الصفات؛ فلا يقال: قضبانون، وألّا يكون عمل المشموني ١ : ٧٢، ٧٣].

\* جمع السلامة؛ يُرَادُ به: الجمع الذي يسلَم فيه بناء الواحد؛ فتكنون حروفه وحركاته مطابقةً لمفرده مع زيادةٍ معينةٍ في آخره. [انظر: الجمع المبني على صورة واحدةٍ، وجم المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم].

\* جمع الشاعلين والمفعولين، يُرَادُ به: التنازع في العمل. وسيأتي تفصيله في «التنازع في العمل». [انظر: الواضح للزبيدي: ١٩١، وانظر: الكتاب لسيبويه: ١: ٣٧].

\* جمع القلَّة: يُرَادُ به: صيغة الجمع التي تدل على عددٍ قليل، وحدّد بعض النحويين القلة بأنها من ثلاثة إلى عشرة، وقالوا: إن له أوزانًا معينة، هي : أَفْعِلَة كَافِطَية، وأَفْعُل كَابِحُر، وأَفعال كَأْقفال، وفِعُلة كَغِلْمَة ووِلْدَة.

\* جمع الكثرة، يُرَادُ به: صيغة الجمع التي تدل على العدد الكثير مقابل جمع القلة.

\* جمع التكثير، يُرَادُ به: الجمع الذي تغيرت فيه صيغة المفرد بزيادة حرف، أو نقصان حرف، أو تغيير حركة؛ مثل: رَجُل ورجال، وكتاب وكُتب، وأسد وأسد. [انظر: تفصيلات أكثر في جمع التكسير، وانظر: الأشموني بهامش المصبان ٤: ٧٧].

\* جمع التكسير، يُرَادُ به: ما أريد بجمع الكشرة، وبجمع القلة، وقد سبق بيانها، إنها سُمي جمع تكسير؛ لما يحدث في صيغة مفرده من تغيير. وزيادةً في الإيضاح نقول:

مِن جَمع التكسير ما هو أصلي، ومنه ما هو ملحق بجمع التكسير؛ فجمع التكسير، وكان على وزن خاص بجمع التكسير، وكان له مفرد حقيقي لا خيالي، وتغيرت صيغة هذا المفرد عند جمعه التكسير، وكان له مفرد حقيقي لا خيالي، وتغيرت صيغة هذا المفرد عند جمعه تغييرًا حتميًّا، واشترك مع جمعه في الحروف الأصلية، ومثل ذلك: رجال؛ فهذه الصيغة تدل على أكثر من اثنين وتختص بالتكسير، ولها مفرد حقيقي هو: رجل، وقد تغير بناء المفرد عند جمعه، والحروف الأصلية ثلاثة مشتركة بين المفرد والجمع مع اختلافهما في الضبط. أما الجمع الملحق بجمع التكسير: فهو ما كان على صيغة من الصيغ الخاصة بالتكسير أو الغالبة فيه، فمن أمثلة الموضوع على صيغة خاصة بالتكسير وليس له مفرد: شياطيط: بمعنى قديم متمزق في الجهات المختلفة. ومن أمثلة المجموع على صيغة غالبة في التكسير ونين له مفرد: شياطيط: بمعنى قديم متمزق في الجهات المختلفة. ومن أمثلة المجموع على صيغة غالبة في التكسير: «أعْرَاب»؛ فإن صيغة «أفعال» شائعة أمثلة المجموع على المفردات غاية الندرة.

\* جُمَاع، يُرَادُ به: الجمع. [انظر: معاني القرآن للفرّاء ٢: ٥].

\* التجميع، يُرَادُ به في «العروض»: أن يكون الشطر الأول متهيئًا للتصريع بقافية ما؛ فيأتي تمام البيت بقافية على خلافها؛ كقول جميل:

يا بُثنُ إنكِ قد ملكتِ فأسجحي وخذي بحظك من كريم واصلِ

فتهيأت له القافية على الحاء، ثم صرفها إلى اللام.

ومثله قول خُميد بن ثور الهلالي:

سل الرَّبْعَ أَنَّي يَممُّتُ أَمُّ سَالَم وهل عادةً للربع أن يستكلُّها

فتهيأت له قافيةٌ مؤسسة لو شاء، ثم أتت في آخر البيت غير مؤسسة. وسُمي بلك تجميعًا، وكأنه من الجمع بين رَويَّين وقافيتين.

وهذا عيبٌ في الشعر، ويكون في ابتداء القصائد موضع التقفية والتصريع، وقد عُدَّ ذلك عيبًا، ومن الشذوذ الذي لا يقاس عليه. [انظر: العمدة لابن رشيق: ١: ١١٠ / ١١، والعيون الغامزة: ١٤١].

\* الجملة، يُرادُ به عند النحويين: ما تضمَّن الإسناد الأصلي؛ سواءً أكانت الجملة مقصودةً لذاتها أم لا؛ كالجملة التي تكون خبرًا لمبتدأ، وجملة الصفة، وجملة الحال، وصلة الموصول، وبهذا لا تُطلق الجملة على المصدر، واسمَّيْ الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، والظرف مع ما أسندت إليه. [انظر: شرح الرضي على الكافية ١: ٨].

ويرى بعض النحويين أن الجملة والكلام مترادفان، وقيل: الجملة أعم من الكلام؛ لأن شرط الكلام الإفادة، بخلاف الجملة. [انظر: الهمع ١: ١٢، ومغني اللبيب ٢: ٤١، ٤١].

\* الجملة المستانضة، يُرادُبه: الجملة المُفتتح بها الكلام، والجملة المنقطعة عممًا قبلها. ومن أمثلة الجمل المفتتح بها الكلام؛ جميع فواتح السور؛ كقوله تعالى: ﴿ الْمَا عَدُدُ مِنْ المُنْ المُنقطعة عما قبلها: فإما أَن تكون منقطعة عما قبلها لفظًا أو معنى، ومثال المنقطعة لفظًا: مات فلانٌ رحمه

الله؛ فجملة رحمه الله جملة مستأنفة تفيد الدعاء، وهي متعلقة بها قبلها في المعنى دون اللفظ؛ أي ليست معمولة لشيء في الجملة السابقة عليها، ومشال المنقطعة معنى قوله تعالى: ﴿ أُولَمْ يَرُوا كَيْفَ يُبْدِئُ اللهُ ٱلْخَلِقُ ثُمَّ يَبُيدُهُ ﴾ [العنكبوت: ١٩]، فوله تعالى: ﴿ أُولَمْ يَرُوا كَيْفَ يُبْدِئُ اللهُ الْخَلَقُ ثُمَّ يَبُيدُهُ ﴾ [العنكبوت: ١٩]، فالرابط المعنوي مفقودٌ بين جملة (يعيده) وما قبلها؛ لأن إعادة الخلق لم تقع بعد فيُقِرُّوا برؤيتها، مع أن الرابط اللفظي موجود، وهو حرف العطف؛ ولذلك قال العلماء: إن «ثم» هنا للاستئناف وليست عاطفة، ويُعَدُّ من الاستئناف جملة العامل الملغي لتأخره؛ كما في قولنا: الشمسُ طالعةٌ ظننتُ؛ فجملة ظننت جملة مستأنفة؛ وظن هنا ملغاة؛ أي لا تنصب المبتدأ والخبر السابقين عليها.

والجملة المستأنفة من الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وتسمى أيضًا الجملة الابتدائية، ولكن تسميتها بالجملة المستأنفة أوضح؛ لأن الجملة الابتدائية قد تطلق على الجملة المصدَّرة بالمبتدأ ولو كان لها محل من الإعراب.

\* الجملة الابتداثية: يُرَادُ به: الجملة المستأنفة، وقد سبق بيانها.

وقد يراد به الجملة المصدَّرة بمبتدأ ولو كان لها على من الإعراب؛ فإذا قلنا الشمس طالعة، كانت هذه الجملة ابتدائية بالمعنين: معنى الاستئناف، ومعنى أنها مصدَّرة بمبتدأ، وإذا قُلنا: عاد محمد والشمسُ طالعة، كانت جملة الشمس طالعة ابتدائية بالمعنى الثاني؛ أي إنها مصدَّرة بمبتدأ؛ لكن ليست مستأنفة؛ لأنها في محل نصب حال.

\* الجملة المُحْكِينَة، يُرَادُ به: الجملة التي تعادكما قيلت دون تغيير فيها، وذلك لإزالة الالتباس، وهي تقع بعد القول أو مرادفه. ومن ذلك قول بعمالى: ﴿ قَالَ إِنِّ عَبْدُ أُللَّهِ ءَاتَىٰ إِنَّ الْكِتَابَ ﴾ [مريم: ٣٠]؛ فجملة قاني عبد الله آتانِيَ الكتابَ عملة محكية كما قالها عيسى عليه السلام.

وقوله تعالى: ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَبَنِيَ إِنَّ اللَّهَ أَصَّطُفَى لَكُمُّ الدِينَ ﴾ [البقرة: ١٣٢]؛ فجملة: ﴿ يَا بِنَى إِنَ الله اصطفى لكم الدينِ ﴿ جَمَلَة محكية كم قالها

إبراهيم عليه السلام.

ومِن ذلك أيضًا قول الشاعر:

سمعتُ النباسُ ينتجعون غيشًا فقلت ليصيدح انتجعبي بسلالا

فقال «الناس» بالرفع، كأنه سمع قائلًا يقول: «الناس ينتجعون غيثًا»، فحكى الاسمَ مرفوعًا كما سمع.

ويدخل في الجملة المحكية الجملة التي شمّي بها وصارت علمًا؛ مشل: المسابط شرّا، والمجاد الحقّي»، ومثل هاتين الجملتين عندما يصير علمًا يلزم حالًا واحدة، وهي الحال التي كانت عليها الجملة قبل أن تُنقل إلى العلمية، فقتول: اجاء جاد الحقّ، ورأيت جاد الحقّ ومررت بجاد الحقّ». [انظر: حركة الحكاية]. وقد أراد بعض النحويين بالجملة المحكية الجملة الواقعة صلةً للموصول. [انظر: المقدمة النحوية لابن بابشاذ: ١١٥].

\* الجملة الحالية يُرَادُبه: الجملة التي تقع موقع الحال؛ مثل: أقبل الفائز يبتسم، وأقبل الفائز وهو مبتسم؛ فجملة (يبتسم) وجملة (وهو يبتسم)، كلَّ منها وقعت موقع الحال في قولنا: أقبل على مبتسمًا.

ويُشترط في الجملة الحالية أن تكون خبرية خالية عما يدل على الاستقبال أو التعجب، فلا تقع جملة طلبية، ولا تعجبية، ولا مبدوءة بالسين، أو «سوف»، أو «لن»، أو «لا». وأجاز الفرّاء وقوع جملة الأمر حالًا. وجوَّز بعض النحويين وقوع النهى حالًا، وتحتاج الجملة الحالية إلى رابط. [انظر: الرابط].

\* الجملة الخيرية: يُرَادُ به: الجملة التي تفيد إثباتَ الحكم أو نفيه؛ مشل: العلم نافع، وليس المال باقيًا، وفاز المجدُّ، ولم ينجح المهمل.

\* الجملة ذات الوجه: يُرَادُ به: الجملة الكبرى التي تكنون اسمية الصدر واسمية العجز؛ مثل: ظننتُ واسمية العجز؛ مثل: ظننتُ زيدًا يقوم أبوه. [انظر: مغنى اللبيب ٢: ٣٨٢].

\* الجملة ذات الوجهين، يُرَادُ به: الجملة الكبرى التي تكون اسمية الصدر فعلية العجُز؛ فعلية الصدر اسمية العجُز؛ مثل: زيدًا أبوه قائم، [انظر: مغنى اللبيب ٢: ٣٨٢].

الجملة الشرطية

\* الجملة الاسمية، يُرَادُ به: الجملة المصدَّرة في الأصل باسم؛ مثل: زيدٌ قائمٌ، وهيهاتَ العقيقُ، وقائمٌ الزيدان، عند من جوَّزه وهم الأخفش والكوفيون و في الحقيبة كتاب، ورُبَّ رجل كريم لقيته.

\* الجملة الشرطية: يُرادُ به: الجملة المشتملة على أداة شرط، وللشرط جملتان بمنزلة جملة واحدة؛ الأولى: جملة فعل الشرط، والأخرى: جملة جواب الشرط؛ فإذا قلنا: ﴿إِنْ ينجحْ عليَّ يكافئه أبوه »، كانت جملة شرطية لتنضمنها أداة شرط، وهي مكونة من جملة «يكافئه أبوه»، وجها فعل الشرط، وجملة «يكافئه أبوه»، وهي التي تُسمى جملة جواب الشرط.

والجملة الأولى- وهي المتضمنة لفعل الشرط- لها أحكام، أهمها ما يأتي:

١- لا بد أن تكون جلة فغلية.

٢- يجبُ الترتيب بين أجزائها: فلا يتقدم شيء من معمو لاتها.

٣- لا يكون فعلها ماضيًا حقيقةً.

٤- يمتنع أن يكون الفعل طلبيًّا أو جامدًا.

ه- يمتنع أن يُسبق الفعل بقد، أو بحرف تنفيس؛ أي بالسين أو سوف، أو بشيء له الصدارة: كأدوات الاستفهام والشرط، أو بحرف من حروف النفي الآتية:
 هما»، «لن»، «إن»، ويجوز اقترائه بـ «لم» أو «لا» إن كان مضارعًا واقتضى المعنى نفيه بأحدهما.

٦- وهذه الجملة لا محل لها من الإعراب إلا في حالتين:

أ- أن تكون أداة الشرط (إذا)، فتكون الجملة في محل جر بالإضافة إلى الظرف.
 ب- أن تكون أداة الشرط هي المبتدأ والجملة الشرطية هي الخبر، وقد قيل جملة الشرط والجواب معًا هما الخبر.

أما الجملة الأخرى- وهي جملة جواب الشرط- فلها أحكام، أهمها ما يلي:

١ - يجوز أن تكون جملة فعلية أو جملة اسمية.

٧- لا بدأن تفيد معنى جديدًا لا يُفهم من جملة الشرط.

٣- يجب تأخيرها، فلا يجوز تقديمها، ولا تقديم شيء منها على أداة الشرط، ولا
 على الجملة الشرطية؛ أى الجملة الأولى، إلا في حالتين:

أن يكون الجواب جملة فعلية فعلها مضارع، فيجوز تقديم معمول الجواب على الأداة.

ب- أن يكون المعمولُ هو ﴿إِذَا الشرطية عند من يُعربها ظرفًا لجوابها.

٤- يجب افترانها بالفاء في مواضع سنذكرها في «فاء الجزاء».

إذا كانت أداة الشرط (لو) أو (لولا) جاز اقتران الجواب (باللام) إذا كان مثبتًا أو منفيًّا بـ (ما)؛ كقولـه تعــالى: ﴿ وَلَوْ شَآةً رَيُّكَ لَجَمَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَحِدَةً ﴾ [هــود: او منفيًّا بـ (ما)؛ كقولـه تعــالى: ﴿ وَلَوْ شَآةً رَيُّكَ لَجَمَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَحِدَةً ﴾ [الواقعة: ٧٠]، ونقول: لو اجتهـدت ما تخلفت أو لَمَا تخلفت، وإذا كان النفي بغير (ما) لا يقترن الجواب باللام.

\* الجملة الصغرى، يُرَادُ به: الجملة التي يُخبَر بها عن مبتدأ، أو ما كان في الأصل مبتدأً؛ مثل: المسافر أمتعته كثيرة؛ فجملة «أمتعته كثيرة» هي الجملة الصغرى، ومثل: إنّ المسافر تكثر شواغله؛ فجملة «تكثر شواغله» هي الجملة الصغرى، [انظر: مغنى اللبيب ٢: ٣٨٠].

\* الجملة الطلبية، يُرَادُ به: الجملة التي لم يحصل معناها عند التلفظ بها، وأنواع الطلب هي: الاستفهام، والأمر، والنهبي، والتمني، والترجي، والتحضيض، والعَرْض، وأمثلة ذلك على الترتيب: هل تسافر غدًا؟ أقم الصلاة، لا تقصر في أداء الواجب، ليت الشباب يعود، لعمل الله يرحمنا، هلا تستفيدُ من النصح، ألا تجتهد. والجملة الطلبية نوع من الجمل الإنشائية.

\* الجملة الظرفية: يُرَادُ به: الجملة المصدَّرة بظرف أو بجار وجرور؛ مشل:

أعندك زيد؟ وأفي المسجد عليّ؟ إذا قـدَّرت زيـدًا وعليَّا فـاعلَيْن بـالظرف والجـار والمجـرور لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبرًا عنهما بهما. [انظر: مغني اللبيب ٢: ٣٧٦].

\* الجملة الاعتراضية: يُرادُ به: الجملة التي تتوسط بين أجزاء جملة مستقلة أخرى لتقرير معنى يتعلق بها أو بأحد أجزائها، أو لإفادة الكلام تقوية. وهذه من الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وشرطها أن تكون مناسبة للجملة المقصودة؛ بحيث تكون كالتأكيد أو التنبيه على حال من الأحوال، وألّا تكون معمولة لشيء من أجزاء الجملة المقصودة، وألّا يكون الفصل بها إلا بين الأجزاء المنفصلة بذاتها، بخلاف المضاف والمضاف إليه؛ لأن الثاني كالتتوين من الأول، وقد سُمع الفنصل بينهها؛ نحو: لا أخّا- فاعلم- لزيد، والجملة المعترضة تقع بين ما يلي:

١ – بين الموصول وصلته؛ كقوله جرير:

ذاك الذي- وأبيك- يعرف مالكًـا والحسق يسدفع تُرَّهـاتِ الباطــلِ

٢ - بين أجزاء المصلة؛ كما في قول تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ كَسَبُواْ السَّيَّعَاتِ جَزَاءُ سَيِّتَةِ بِينِ أَجزاء المصلة؛ كما في قول تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ كَسَبُواْ السّيَّعَاتِ جَزَاءُ سَيِّتَةِ بِينِهَا وَتَرَهَقُهُم فِلَةٌ مَا لَمُهُم مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٌ ﴾ [يونس: ٢٧]؛ فإن جملة «وترهقهم» عُطفت على جملة «كسبوا»، فهي من الصلة، وبينها اعتراض بيّن قدر جزائهم، والخبر جملة «ما لهم من الله من عاصم».

- ٣ بين المبتدأ والخبر؛ كما في قول معن بن أوس:
   وفيهن والأيام يعشرن بالفتى نسوادبُ لا يمللنه ونسواتحُ
- ٤ بين ما أصلُه المبتدأ والخبر؛ كما في قول محمد بن بشير الخارجي:
   لعلـك- والموصود حــقٌ لقــاؤه بــدا لــك في تلــك القلــوص بــداءُ
- بين الفعل ومرفوعه؛ كقول جويرية بن زيد:
   وقد أدركتني- والحوادث جَمَّةً أسِنةُ قـومِ لا ضـماف ولا عُـزْل
  - ٦ بين الفاعل ومفعوله؛ كِقول أبي النجم العجلي:

# وبُسدِّلت- والسدهر ذو تَبُسدُّل-

٧ - بين جزأي الشرط؛ أي بين الشرط وجوابه؛ كما في قول تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ
 تَفْعَلُواْ وَإَن تَفْعَلُواْ فَاتَتَعُواْ النَّارَ ﴾ [البقرة: ٢٤].

٨ - بين النعت والمنعوت؛ كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوَ تَعَلَمُونَ عَظِيمً ﴾
 [الم اقعة: ٧٦].

٩ - بين الحرف وتأكيده؛ كقول رؤية بن العجاج:
 ليت - وهمل ينفع شميئًا ليتُ ليمت - وهمل ينفع شميئًا ليتُ -

١٠ بين الحرف الناسخ ومدخوله؛ كقول أبو الغول الطهوي:
 كأنّ وقد أنى حول جديد الثانيه عام الثُمُ مُسول

[انظر: مغني اللبيب ٥: ٥٠- ٩٠ تحقيق د. عبد اللطيف محمد الخطيب].

\* الجملة المفسرة أو التفسيرية: يُرَادُ به: الجملة الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليسه؛ كقول منذا إلا بَشَرُّ مِثْلُكُمُّ اللهِ عَلَى مَنذا إلَّا بَشَرُّ مِثْلُكُمُّ اللهِ اللهِ عَلَى مَنذا إلَّا بَشَرُّ مِثْلُكُمُّ اللهِ اللهِ عَلَى مَنذا إلَّا بَسَدُرُ مِثْلُكُمُّ اللهِ اللهُ ال

فجملة الاستفهام مفسِّرة للنجوى، وهل هنا للنفي؛ ومشل: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ اللهِ كَمَثَلِ عَالَ اللهُ عَن مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ اللهِ كَمَثَلِ عَادَمٌ خَلَقَكُ مِن تُرَابِ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ [آل عمران: ٥٩].

فجملة (خلقه من تراب ثم قال لمه كن فيكون) تفسير لقولمه: (كمثل آدم) والجملة التفسيرية ثلاثة أقسام:

أ- مجرَّدة من حرف التفسير كما سبق.

ب- مقترنة بأي، مثل:

ونرغينني بالطرف أي أنت مننب وتَقْلِينَنِسي لكن إيّساكِ لا أَقْسِلِي

(فأيّ) حرف تفسير، وجملة (أنت مذنب، تفسير لقوله: «ترمينني بالطرف».
 ج-مقرونة بأن؛ كقوله تعالى: ﴿ فَأَوْحَيْــنَا إِلَيْهِ أَنِ اَصْنِعَ ٱلنَّاكَ ﴾ [المؤمنون: ٢٧].

فأنْ مفسّرة؛ وقد سبق الحديث عنها في موضعها، وجملة «اصنع الفلك»، تفسير لما قبلها.

وزعم الشلوبين أن الجملة المفسِّرة لها محل من الإعراب، ومحلها بحسب ما تفسره. [انظر: مغنى اللبيب ٥: ١٢٣ تحقيق د. عبد اللطيف محمد الخطيب].

\* الجملة الفعلية: يُرَادُ به الجملة المبدرءة في الأصل بفعل، ولم يفرق ابن هشام بين الفعل الناقص والفعل التام؛ إذ قال: هي التي صدرُها فعل: كقام زيدٌ، وضُرب اللصُّ، وكان زيدٌ قائهًا، وظننته قائهًا، ويقوم زيد، وقم.

ومن أمثلة الجملة الفعلية: راكبًا جاء عليّ، إيّاك أسأل، في المسجد أُصلّي الجمعة، صباحًا تقلع الطائرة؛ لأن الأصل في هذه الجملة البدء بالفعل، وتقدّم الحال في الأولى، والمفعول به في الثانية، والجار والمجرور في الثالثة، والظرف في الرابعة، وقد تقدم مِن تأخير.

\* الجملة القسمية: يُرَادُ به الجملة المتضمنة القسم والجواب، فجملة القسم جلتان بمنزلة جملة واحدة، وهي تشتمل على ثلاثة أشياء:

١ - جملةً مؤكّدة.

٢- جملةً مؤكّدة، وهي جواب القسم.

٣- اسمُ مقسَم به.

فنقول: أقسم بالله لأتبعنَّ الحق، وأحلفُ بالله لمحمدٌ على حق.

فالجملة الأولى: هي أقسم أو أحلف، ونحوهما مثل: أشهد، وأعلم، وآليت، هي الجملة المؤكّدة للجملة التي بعدها.

والجملة الثانية: وهي المقسّم عليها؛ فإن كانت فعلية وقبع القسم على الفعل كالمثال الأول المذكور، وإن كانت جملة اسمية؛ كالمثال الشاني: فالـذي يقبع عليه القسّم في المعنى هو الخبر.

وأما المقسّم به: فهو كل اسم من أسهاء الله تعالى وصفاته؛ ونحو ذلك مما يعظّم.

والجملة الأولى - تكون فعلية ملفوظًا بها؛ كأقسمت بالله، أو مقدرة مشل: بالله، وتكون إنشائية كما ذكرنا، أو خبرية؛ مشل: أشهد لعمرٌو خارج، وتكون جملة اسمية؛ مثل: الكعمرُك الأفعلن كذاه؛ فاللام للابتداء، والعَمْرُ، مبتدأ، والكاف مضاف إليه، وخبر المبتدأ محذوف تقديره: قسمي أو يميني.

وهذه الجملة تكون مؤكدة لجملة خبرية تالية لها، هي المعروفة بجملة جواب القسّم.

والجملة الثانية - وهي الجملة المؤكّدة المعروفة بجواب القسم - تختلف باختلاف نوعي القسم وهما: الاستعطافي، وغبر الاستعطافي؛ فإن كان القسم استعطافيًا - وهو جملة طلبية أخرى مشتملة على ما يثير الشعور والعاطفة - فلا بدأن يكون جوابه جملة طلبية؛ كقول الشاعر:

بِعَيْشِكِ يا سلمى ارحمي ذا صبابةٍ اَبَى غيرَ ما يُرضيكِ في السرَّ والجهوِ

ولا يكون جواب هذا النوع من القسم إلا جملة إنشائية.

وإن كان القسم غير استعطافي- وهو ما جيء به لتوكيد معنى جملة خبرية وتقوية المراد منها- فلابد له من جواب يكون جملة خبرية تختلف صورتها على النحو الآتى:

- إن كانت جملةُ الجواب فعليةً فعلُها مضارع مثبت، أُكدت باللام والنون معًا؛
   مثل: والله لأكرمنَّ الضيف.
- ٧- إن كانت جملة الجواب فعلية فعلها ماض مثبت متصرف؛ فالغالب أن تُصدَّر. الباللام» و «قله معًا؛ مثل: والله لقد فاز المخلصون. فإن كَان فعلها جامدًا، غير لليس»، فالأكثر تصديرها باللَّام فقط؛ مثل: والله لعسى التوفيق أن يحصحب المخلص، أو: والله لنعم الرجل محمد. فإن كان الماضي الجامد «ليس» لم يقترن بشيء؛ مثل: والله ليس طول العمر بالسنوات ولكن بجلائل الأعمال.
  - ٣- إن كانت الجملة فعلية منفية بالحرف: «ما» أو «لا» أو «إنَّ وجب تجريدها من اللام سواء أكان فعلها ماضيًا أم مضارعًا؛ مثل: والله ما يحتمل العزيزُ النضيمَ،

والله ما يَحْجُبُ ثوبُ الرياء ما تحته، بالله إن تحيا الأمة وأفرادها حياة العزة والقوة إلا بكرائم الأخلاق.

- إن كانت جملة الجواب جملة اسمية مثبتة و فالأغلب تأكيدها (باللام) و (إنّ معّا، ويصح الاكتفاء بأحدهما ومثل: (والله إن محمدًا لعلى حق، والله لمحمد على حق، والله إن محمدًا على حق).
- ٥- إذا كانت جملة الجواب جملة اسمية منفية «بها»، أو «إنْ»، أو «لا» لا تقترن باللام؛ مثل: والله ما السارق بناج من العقاب، والله إن المخلص إلا مثاب، والله لا مهمل ناجع .

وإذا كَان النفيُّ بلا وَقُلِّم الخبرُّ أو كان المخبرُ عنه معرفةً لزم تكرار ﴿لاَ ۚ فِي غَـيرِ الضرورة،؛ مثل: والله لا محمدٌ في المسجد ولا عمليٌّ، والله لا في المسجد رجـلُّ ولا امرأة.

\* الجملة الكبرى: يُرَادُ به: الجملة التي يكون الخبر فيها جملةً، وتكون مصدَّرة باسم؛ مثل: زيد أبوه قائم، ومحمد أخوه ناجح. وتكون مصدَّرة بفعل؛ مثل: ظننت زيدًا أبوه قائم. [انظر: مغنى اللبيب ٢: ٣٨٠].

والجملة الكبرى على ضربين: جملة ذات وجه، وجملة ذات وجهين. وقد سبق توضيحها في موضعيهما.

- \* الجملة التي ثها محل من الإصراب، يُرَادُ به: الجملة التي تحل محل المفرد؛ وذلك في المواقع الآتية:
- ١ موقع الخبر؛ مثل: المسافر تكثر شواغله؛ فجملة اتكثر شواغله، في محل رفع خبر المبتدأ، وتكون في محل نصب إذا كانت خبرًا لفعل ناسخ؛ مثل: كان الصانع يتقن عمله. وكذلك خبر أفعال المقاربة والرجاء والشروع.
- ٢ موقع الحال؛ مثل: (أقبل الـزوّار وحقائبهم معهم)؛ فجملة: (حقائبهم معهم) في محل نصب.

· الجملة التي لها محل من الإعراب ---- ٩٢ --- الجملة التي لها محل من الإعراب

٣ - موقع المفعول به؛ وذلك في ثلاثة أبواب:

أ - باب ظن وأخواتها؛ مثل: الظننتُ الصائع يتقن عمله»؛ فجملة: ايتقن عمله» في محل نصب؛ لأنها مفعولٌ ثانِ لظن؛ حلتْ على المفرد في قولنا. الظننت الصائع متقنًا عمله».

ب- باب التعليق؛ وذلك غير مختص بظن أو علم، بل هـ و جـ اتز في كـل فعـل قلبي؛ ولهذا انقسمت هذه الجملة إلى ثلاثة أقسام:

الأول: أن تكون في موضع مفعولٍ مقيد بالجار؛ نحو: قوله تعالى: ﴿ أُولَمُ يَكُنَّكُوا مَا يِصَالِحِيهِم مِّن حِنَّةً ﴾ [الأعراف: ١٨٤]؛ وكقوله تعالى: ﴿ فَلْكَنَظُرْ أَيُّا اَلْكَا عَلَى الْمُعْلَمُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى معنى ذلك الحرف.

الثاني: أن تكون في موضع المفعول المُسَرِّح- أي غير المقيد بالجار؛ مثل: «عرفت مَن أبوك»؛ وذلك أننا نقول: عرفت عليًّا.

ِ الثالث: أن تكون في موضع المفحولَيْن؛ كقول ه تعالى: ﴿ وَلَنَعْلَمُنَّ آيَّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْغَىٰ ﴾ [طه: ٧١].

ج- باب الحكاية بالقول أو بمرادفه؛ وذلك كها في قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنِّ عَبْدُ اللَّهِ ﴾ [القمر: ١٠] بقراءة أللَّه ﴾ [القمر: ١٠] بقراءة كسر الهمزة"؛ وكقوله تعالى: ﴿ وَوَضَّىٰ بِهَا إِبْرَهِمُ بَنِيهِ وَيَعَقُوبُ يَبَنِي إِنَّ اللَّهَ اَصْطَفَى كسر الهمزة"؛ وكقوله تعالى: ﴿ وَوَضَّىٰ بِهَا إِبْرَهِمُ بَنِيهِ وَيَعَقُوبُ يَبَنِي إِنَّ اللَّهَ اَصْطَفَى لَكُمُ الَّذِينَ ﴾ [البقرة: ١٣٢] فالفعلان «دعا»، و «وضّى» يُعدّان مرادفين للفعل «قال»، والجملة بعدهما في محل نصب اتفاقًا، وقال الكوفيون: النصب بقول مقدّر.

٤ - موقع المضاف إليه: فتكون الجملة في محل جر؛ وذلك في مواضع أهمها:

<sup>(</sup>١) قرأ بكسر الحمزة عبد الله بن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، والأعمش، وزيد بن علي، ورُويت عن عاصم. [البحر: ٨: ١٧٦].

أ - إذا سُبقت باسم زمان؛ كقوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّلَامُ عَلَى يَوْمَ وُلِدتُ ﴾ [مريم: ٣٣]؛ فجملة (ولدَّت، في محل جر بالإضافة لكلمة (يوم».

ب- إذا سُبقت بـ احيث، ولا يشترط كونها ظرفًا؛ مثل قول تعالى: ﴿ اللهُ أَعْلَمُ عَلَمُ مَنْ وَلَهُ تعالى: ﴿ اللهُ أَعْلَمُ عَلَمُ مَنْ يَعْلَ بَعْلَ مِنْ اللهُ أَنْ يَعْلَ جَلَّ مِنْ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى عَلَى عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى عَلَى

ج- إذا سُبقتْ بـ (رَيْثَ) - مصدر عُومل معاملة أسهاء الزمان في الإضافة إلى الجمل- وذلك كها في قول الشاعر:

خليليَّ رفقًا ريثَ أَفضي لُبانـةً مِن العررَصات المذكرات عهـودًا

فجملة (أقضي) في محل جر بالإضافة إلى إريث).

موقع جواب الشرط: وذلك إذا كانت الجملة جوابًا لشرط أداته جازمة والجملة مقترنة بـ (الفاء) أو (إذا)؛ وذلك مشل قوله تعلى: ﴿ وَإِن تُعِبّهُمْ سَيّنَةُ إِما فَدَّمَتَ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ مَنْ مَنْ أَلُوم؛ والمحملة: ﴿ هم يقنطون ﴾ في محل جزم؛ لأنها حلت محل فعل كان يعرب جواب شرط مجزوم؛ والتقدير (وإن تصبهم سيئة يقنطوا). وكقوله تعالى: ﴿ مَن يُعَيلِلِ اللهُ فَكَلا هَادِي لَهُ ﴾ [الأعراف: ١٨٦]؛ فجملة: ﴿ لا هادي له ) في محل جزم أيضًا.

7 - موقع التابع لمفرد؛ كأنْ تكون الجملة نعتًا كها في قوله تعالى: ﴿ وَاَنَّقُواْ يَوْمَا لَرُجُعُوكَ فِيدِإِلَى اللّهِ ﴾ [البقرة: ٢٨١]؛ فجملة: «ترجعون» في محل نصب نعت له «يومًا». وقد تكون الجملة معطوفة على مفرد؛ كقولنا: إن عليًّا مخلصٌ ونصائحه قيمةً؛ فجملة: «نصائحه قيمة» في محل رفع معطوفة على خبر إن. وقد تكون بدلًا من مفرد؛ كها في قوله تعالى: ﴿ مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ فِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ إِنَّ رَبِّكَ لَنُو مَنْ مَفْرِد؛ كها في قوله تعالى: ﴿ مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ فِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ إِنَّ رَبِّكَ لَنُو مَنْ وَاللّهُ عَلَى اللّهُ مِنْ وَاللّهُ عَلَى اللّهُ مِنْ وَلَهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى الل

٧ - موقع التابع لجملة لها محل من الإعراب؛ ويكون ذلك في بابئ عطف النسق
 والبدل خاصة ؟ كها في قولنا: الورد يتفتح ويفوح شذاه في الربيع؛ فجملة «يفوح

شذاه المعطوفة على جملة التفتح التي تقع خبرًا.

وشرط الواقعة بدلًا أن تكون أوفى من الجملة الأولى ببيان المعنى المسراد؛ كما في قول الشاعر:

أقول له ارحَلُ لا تُقيمنُّ عندنا وإلا فكن في السر والجهر مسلما

فإن دلالة جملة «لا تقيمن عندنا» على ما أراده من إظهار الكراهية لإقامته أو في من دلالة الجملة الأولى «ارحل».

فجملة: «لا تقيمن عندنا» في محل نصب؛ لأنها بدل من جملة «ارحل» الواقعة مفعولًا به للفعل «أقول».

\* الجملة التي لا محل لها من الإعراب، يُرّادُ به: الجملة التي لا تحل محل المفرد، والجمل التي لا تحل على المفرد، والجمل التي لا تحل محل المفرد سبم:

١ - الجملة الابتدائية، وتُسمى المستأنفة، وقد سبق الحديث عنها. [انظر الجملة الابتدائية].

٧- الجملة المعترضة، وقد سبق الحديث عنها.

٣ - الجملة المفسرة أو التفسيرية، وقد سبق الحديث عنها.

٤ - الجملة المجابُ بها القسمُ كها في قوله تعالى: ﴿ وَالْقُرْءَانِ ٱلْمَكِيدِ ۚ إِلَّكَ لَينَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [يس: ٢، ٣] فجملة (إنك لمن المرسلين) لا عمل لها من الإعراب؛ لأنها جواب القسم. [انظر: الجملة القسمية].

٥ – الجملة الواقعة جوابًا لشرط غير جازم مطلقًا، أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية؛ فمثال جواب الشرط غير الجازم: «لو تناول المريض الدواء لتحسنت صحته»؛ فجملة: «لتحسنت صحته» لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جواب لشرط أداتُه غير جازمة وهي لو. ومثال جواب الشرط الجازم غير المقترن بالفاء أو إذا: «إنْ يتناول المريض الدواء تتحسن صحته»؛ فجملة: «تتحسن صحته» لا محل لها من الإعراب.

وقال بعض النحويين إن جملة جواب الشرط لا محل لها من الإعراب مطلقًا؟ لأن كل جملة لا تقع موقع المفرد فلا محل لها من الإعراب. وجملة الجواب لا تقع موقع المفرد.

٧ - الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب؛ وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهِنَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُوا الصَّلِحَنْتِ كَانَتَ لَمُمَّ جَنَّتُ الْفِرْدُوسِ نُزُلًا ﴿ ﴾ [الكهف: ١٠٧]؛ فجملة: اعملوا، معطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب وهي جملة «آمنوا»؛ لأنها صلة الموصول؛ ولذلك تعد جملة العملوا» لا محل لها من الإعراب.

\* الجملة الإنشائية، يُرادُبه الجملة التي لا تحتمل صدقًا ولا كذبًا لـ ذاتها؛ أي بغض النظر عن قائلها، والإنشاء نوعان:

أ- إنشاء طلبي: وقد سبق. [انظر: الجملة الطلبية].

ب- إنشاء غير طلبي: وهو ما لا يستلزم مطلوبًا ليس حاصلًا وقت الطلب؛ ومنه: أفعال التعجب؛ وأفعال المدح والذم؛ وأقعال المقود، ورُبَّ، وكم الخبرية. [انظر: الهمع ١: ٨٥].

\* جملة الصلة: يُرَادُ به: الجملة التي تقع بعد الاسم الموصول تُعيِّن مسيّاه؛ كما في قوله تعالى: ﴿ النَّبِعُوا مَن لَا يَسَعُلُكُو أَجُرا ﴾ [يس: ٢١]؛ فجملة: ﴿لا يسألكم هي جملة الصلة، وتُطلق أيضًا على الجملة التي تقع بعد الموصول الحرفي. وهي من الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

ويُشترط في جملة صلة الموصول الاسمي ما يلي:

١ - أن تشتمل على ضمير يطابق الاسم الموصول: إفرادًا، وتثنية، وجعًا،

وتذكيرًا، وتأتيثًا، إذا كان الاسم الموصول مختصًا؛ فنقول: فاز الذي اجتهد، فاز اللذان اجتهدا، فاز الذين اجتهدوا، وهكذا.

أما إذا كان الاسم الموصول مشتركًا فيجوز مراعاة اللفظ، ويجوز مراعاة المعنى؛ فنقول: فاز من اجتهد، في الجمل السابقة. أو تقول: فاز من اجتهدت وفاز من اجتهدتا، وفاز من اجتهدتا، وفاز من اجتهدتا، وفاز من اجتهدتا، وفاز من اجتهدتا،

٢ - أن تكون الجملة خبرية؛ أي تحتمل الصدق والكذب لـذاتها؛ خلافًا للكسائي.

٣ - أن تكون خاليةً من التعجب.

 الا تكون مفتقرة إلى كلام سابق؛ فلا نقول: جاء الذي لكنه يفهم؛ لأن «لكن» تقتضى كلامًا سابقًا.

\* الحِمُلُ الأُوَلِ. يُرَادُ به: الجمل التي تحتوي على قولٍ واحد؛ أي ما رُكِّبت من مسند واحد ومسند إليه واحد. وهي نوعان:

١٠ - يسيطة: وهي المكوِّنة من مبتدأ وخبر، أو من فعلٍ وفاعل، أو من فعل ونائب فاعل فقط.

٢ - مركّبة: وهي التي لا يوجد فيها إلا نوعان من التركيب المفيد بذاته.
 والتركيب المفيد بذاته: هو ما نُسمّيه تركيب تقييد؛ ومثال ذلك: ضرب زيد عمرًا؛ فإن قولنا: ضرب زيد، مقيد؛ لأننا قيدنا مطلق الضرب في المحل الذي وقع فيه. [انظر: الضروري في صناعة النحو لابن رشد: ٢٨].

\* الجُمُل اللُّواني: يُرَادُ به (عند ابن رشد): الجمل المركبة من اثنين: إما البسيطة، وإما المركبة، وهي تتركب على ثلاثة أنحاء؛ هي:

١- أن تكون إحدى الجملتين تلزم الثانية؛ وذلك يكون في الكلام الخبري بحروف الشرط وغيرها من الحروف التي فيها معنى الشرط؛ نحو:

إنْ جاء زيد انصرف عمرو، ويدخل في ذلك القسَم وجوابه مثل: والله لأجتهدن.

٢- أن تقع جملة موقع الاسم المقيد للجملة الأولى البسيطة؛ كأن تقع جملة موقع المفعول، أو الحال، أو موقع الصفة، أو غير ذلك من أنواع الأسماء التي تقع قيودًا.

٣- أن ترتبط الجملتان بحروف العطف؛ نحو: جاء زيد، وعمرو؛ لأن التقدير جاء زيد وجاء عمرو. وكذلك: زيد منطلق وعمرو منطلق. ويقول ابن رشد: «وهاهنا جنس رابع من التركيب؛ وهو أن يتركب الكلام من جملتين مختلفتين بالجنس؛ مثل: الأمر وجوابه، والنهي وجوابه، والاستفهام وجوابه، والعَرض وجوابه، والنفي وجوابه، ودخلت الفاء في تلك الأجوبة». وأمثلتها على الترتيب:

زُرني فأحسِنَ إليك، لا تشتم عمرًا فيسيءَ إليك، أزيدٌ عندك فأزورَك؟، ألا تنزل معنا فنتحدث معك؟، ما تأتينا فتحدثنا. [انظر: الضروري في صناعة النحو لابن رشد: ٦٨، ١٣٢-١٣٤].

\* الجَمَم: يُرَادُبه في «العَروض»: حذف الحرف الأول والحرف الخامس المتحرك من الجزء المُفاعَلَّن، وهو ما يُعرف بالخرم مع العقل، فتُحُذف الميم واللام، فيكون الفاعَتُن، فينقل إلى «فاعلن»؛ وذلك في أول البيت، ويدخل بحر الوافر؛ كقول الشاعر:

أنت خير من ركب المطايسا وأكسر مُهم أبسا واتحسا وأمسا أبن وأخسا وأمسا أبن وأخسا أبن وأخسا أبن وأخسا فأمسا فساعلن مفساعلتن مفساعلتن فعسولن مفساعلتن مفساعلتن فعسولن أجسم الم مقطسوف مسالم مقطسوف

[انظر: الحاشية الكرى: ٤٤].

\* الأجَمُهُ، يُرَادُ به في «العَروض»: الجزء «مفاعلتن» إذا حُدف أوله وخامسه، وهو في أول البيت. [انظر: الجمم].

\* المجهول، يُرادُ به في «النحو»: عند الكوفيين الضمير الذي لم يتقدمه ما يعرد عليه، ويسميه البصريون ضمير الشأن أو القصة أو الحديث.

ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ مَا هِيَ إِلَّا حَيَالُنَا الدُّيْنَا نَتُوتُ وَغَيْمًا ﴾ [الجائية: ٢٤]، وقوله تعالى: ﴿ قُلْ هُو اللَّهُ أَحَدُ ﴾ [الإخالاس: ١]؛ فالنصمير «هي» في الآية الأولى، والضمير «هو» في الآية الثانية يسمى المجهول، أو ضمير الشأن والقصة والحديث. [انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣: ١٢٤].

\* جواب الأمن يُرَادُ به: الفعل المضارع المتربَّب حدوثه على الاستجابة لفعل أمر سابق عليه في الجملة؛ مثل: أخلِصْ في عمليك تَفُرْ، فالفعل الفرا يكون مجزوم في جواب الأمر؛ ويرى ابن هشام أن الصواب أن نقول: إنه جواب شرط مقدَّر؛ لأن المعنى: إن تخلص في عملك تفز.

\* جواب الجزاء: يُسرَادُ به: جواب الشرط؛ وسيأتي مفصَّلًا. [انظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ١٨٧، ١٨٦].

\* جواب الجازاة، يُرَادُ به: جواب الشرط. [انظر: الجمل للخليل: ١٩٥].

\* جواب الشرط، يُرَادُ به الفعل المترتب حدوثه على فعل آخر سابق عليه مقترن بأداة من أدوات الشرط؛ مثل: إن تُخلص تُوفَّق في عملك؛ فالفعل «توفق» جواب الشرط وجزاؤه، ويجب جزَّم هذا الفعل إذا كان مضارعًا وأداة الشرط جازمة. [انظر: أدوات الشرط، وجملة الشرط].

\* جواب الطلب، يُرَادُ به: الفعل المترتب على تحقيق طلب سابق؛ مثل: «لا تُهمل تُوفَّقُ في عملك»؛ ويكون الفعل «توفق» مجزومًا، وإن اقترن بفاء السببية أو واو المعيَّة كان منصوبًا؛ مثل: لا تكذب فيئقَ فيك الناس. وكما في قول الشاعر:

لا تنب عسن خُلُسِ وتسأني مثلبه عسارٌ عليسك إذا فعلست عظيم

[انظر: قاء السببية، وواو المعية].

\* جواب القسم، يُرَادُ به: الجملة المقسَم عليها. [انظر الجملة القسمية].

\* اليجوار، هو أن تتبع كلمة الكلمة السابقة عليها في حركة الإعراب لمجاورتها لها، وهذا يُحدُّث في حالة الجر؛ كقولهم: (هذا جُحرُ ضبِّ خَرِبٍ)؛ فكلمة (خرب، مجرورة لمجاورتها لكلمة اضب، [انظر: الجرعلي الجوار]، وقد أثبت بعض العلماء الرفع بالمجاورة. [انظر: الهمع ١: ١٦٥، وانظر: الجر بالمجاورة].

\* الإجازة، يُرَادُ به في «العَروض»: عيبٌ من عيوب القافية، ويُقال أيضًا الإجارة بالراء، وهو اختلاف حرف الرويَّ في القصيدة الواحدة بحروف متباعدة في خارجها. [انظر: الكافى: ١٦٠].

وأطلقه الخليل بن أحمد على اختلاف حروف الرويِّ بحروف تقاربت مخارجها. وقيل: الإجازة اجتماع الأخوات؛ كالعين والغين، والسين والشين، والتاء والشاء، وهذه نظرةٌ إلى شكل الحروف لا إلى مخارجها. وقيل: الإجازة اختلاف حركة الحرف الذي قبل الرويِّ بالفتح مع الضم أو الكسر؛ كقول امرئ القيس:

فلا، وأبيك، ابنة العامري للايسدّعي القسومُ أن أفِسرّ تمسيم بسن مسر وأشسياعها وكندة حسولي جيمًا صُبرُّ إذا ركيوا الخيسلَ واستلأموا تحرَّقت الأرضُ والبوم قسرٌ

وعن بعض العلماء: اجتماع الفتح مع الضم أو الكسر في القافية، ولا يجوز ذلك إلا فيها كان فيه الوصل هاءً ساكنة؛ كما في قول الشاعر:

فَديتُ مَسن أنصفني في الهوى حسسى إذا أحكمَه مَلَّه مَلَّه في الهوى الهوى المسلم المسل

ثم قال:

ساعدُ بسأرضِ إذا كنتَ بهسا ولا تقسل إنسسي غريب

فعروض الأول «فعولن»، وعروض الثاني «مفتعلن»؛ وبهذا تخرج الإجازة من القافية إلى العَروض. [انظر: القافية في العروض والأدب: ١٨٦.

والإجازة: مأخوذة من إجازة الحبل، وهي المخالفة بين قواه، أو جواز المكان؛ أي تعدِّيه؛ لأن الشاعر تجاوز حرف السروي. أو مسن التجوُّز: وهـ و الإغماض في الشيء والتساهل. [انظر: العقد الفريد ٣: ١٥٥].

- \* المجازاة بالأمر؛ يُرَادُ به: جواب الأمر، وقد سبق توضيحه.
- \* المجاوزة، يُرَادُ به: بُعد الشيء عبًا ذكر بعد اعن السبب ما يتعلق به انحو: رميتُ السهم عن القوس؛ أي جاوز- فارق- السهم القوس بسبب الرمي، وأخل العلم عن فلان اي تجاوز العلم المعلم بسبب الأحذ. [انظر: حاشية السجاعي على ابن عقيل: ١٩٣].
  - \* المجاون يُرَادُ به: الفعل المتعدِّي، وسيأتي بتفصيل.
- \* الأجوف، يُرادُبه: الفعل المعتل العين؛ أي ما كان الحرف الثاني الأصلي به حرف علة، فإن كان حرف العلة أصله «واو» سمي الأجوف الواوي؛ مثل: قال يقول، عام يعوم، خاف يخاف خوفًا، نام ينام نومًا. وإن كان حرف العلة أصله «ياءا، سُمي الأجوف الباثي؛ مثل: باع يبيع، وسار يسير.

### الحاء

\* التّحثيث؛ يُرَادُبه: الإغراء، إلا أن الخليل بن أحمد خلصه بالمصدر المقترن بأل؛ فقال: «أما التحثيث فهو في معنى المصدر، إلا أنك تُلجِقُ ألفًا ولامًا للمعرفة، وتحث عليه؛ نحو قولك: الخروجُ الخروجُ، والسيرَ السير.

[انظر: الجمل في النحو للخليل بن أحمد: ١١٥].

\* الأحداث: يُرّادُ به: المصادر. [انظر: الكتاب ١: ٢].

\* المحدود عن البناء أيراد به: المعدول به عن البناء الأصلي، وهو المعروف في باب الممنوع من الصرف بالعدل، وذلك مثل: مَثنَى وثُلاث ورُباع؛ فإن كلمة مثنى عُدل بها عن قولهم اثنين اثنين، وثلاث عدل بها عن قولهم ثلاث ثلاث، ورباع عدل بها أيضًا عن أربع أربع ولهذا السبب مُنعت هذه الأعداد المعدولة عن صيغتها الأولى من الصرف. وكذلك قالوا في عُمر: معدول عن عامر فمُنع من الصرف. [انظر: الكتاب ٢: ١٤، وانظر: العدل].

\* الحَكَذَة يُرَادُ به في «العَروض»: حذف الوتد المجموع من آخر التفعيلة، ولا يدخل إلا بحر الكامل؛ فتحذف «عِلُنْ» من «متفاعلن» وتنقل إلى «فَعِلُنْ»، وهمو من علل النقص. [انظر: علل النقص].

وقد يقال (الجدّد) بجيم ودالين. ويقال (الحدّد) بحاء ودالين. [انظر: الخاشية الكبرى: ٤٣]، ومن أمثلته:

دِمَــنُ عفــتُ وعــا معالمهـا هطــلٌ أجــشُ وبــارحٌ تــربُ دمــن عفــت/ وعامعــا/ لمهــا هطلن أجش/ شوبارحن/ تربو متفــاعلن/ متفــاعلن/ فعلــن متفــاعلن/ متفــاعلن/ فعلــن متفــاعلن/ أحـــــدٌ ســــــالم/ ســـــالم/ أحــــدٌ

\* الأحكد، يُرَادُ به في «العروض»: الجزء الذي سقط مِن آخِره وتد مجموع. [انظر: الحذذ، وانظر الكافى: ٥٤٥].

#### \* الحذف،

\* يراد به في «النحو»: إسقاط كلمة من بناء الجملة، وقد تكون هذه الكلمة ركنًا
 من أركانها: كالمبتدأ أو الخبر أو الفعل أو الفاعل، وقد تكون حرفًا، وقد تحذف

الجملة: كجملة جواب الشرط أو جملة جواب القسم عند اجتماع شرط وقسم.

\* ويراد به في «الصرف»: إسقاط حرف أو أكثر، أو حركة من الكلمة، وقد شمي إسقاط الحركة إسكانًا، والمشهور في «الصرف» الحذف الإعلالي، ويراد به ما يكون لعلةٍ موجبة للحذف على سبيل الاطراد: كحذف ألف عصا وياء قاضٍ. ومن مواقع الحذف المقيس:

١- ألف ما الاستفهامية إذا سبقت بحرف جر؛ كما في قوله تعملى: ﴿ فِيمَ أَنتَ مِن
 ذِكْرَبَهَا ﴾ [النازعات: ٤٣].

٢- حذف «الواو» فاء لمضارع ثلاثي مكسور العين: كسرة ظاهرة أو مقدرة، فالمكسور كسرة طاهرة أو مقدرة، فالمكسور كسرة مقدرة مثل: يقع، والمكسور كسرة مقدرة مثل: يقع، يسع. وكذلك أمر هذه الأفعال ومصادرها محركة عينها بحركته؛ مثل عِد، وعِدة، وزِنْ وزِنَة، وقع، وسعْ وسِعَة، والأصل فيها وَعَد يؤعِد أوْعد.. إلخ.

٣- همزة أَفْعَلُ في مضارعه واسم الفاعل واسم المفعول منه؛ مثل أكرم نقول: يُكرم ومكرم ومُكرم، والأصل يُؤكرم ومؤكرم، ومؤكرم.

٤ - همزة «أَمَر» و«أَخَذ» و«أَكَل» في صيغة الأمر نقول: مُزْ، وخُذْ، وكُلْ، فإن تقدم
 على «مُرْ» فاءٌ أو واو، فإثبات الهمزة أجود؛ مثل: ﴿ وَأَمْرُ إَهَلَكَ بِالصَّلَوٰةِ ﴾ [طه: 1٣٢].

٥-حذف أحدِ المثلين مِن أحسَّ وظَلَّ إذا اتصل بتاء النضمير أو نونه؛ مثل:
 أحْسَسْتُ أَحَسْتُ، وظلِلْتُ وظِلْتُ، وأحسَسْنَ وأحسَنَ، وظلِلْنَ وظِلْنَ.

و في كتب النحو والصرف تفصيلاتٌ أخرى. [انظر: الهمع ٢: ٢١٧، ٢١٨].

\* ويراد بالحذف في «العَروض»: حذف السبب الخفيف من آخر الجزء؛ أي من آخر الجزء؛ أي من آخر الله والديد، والرمل، آخر التفعيلة، وهو من علل النقص، ويدخل ستة أبحر: الطويل، والمديد، والرمل، والهزج، والخفيف، والمتقارب؛ ومن أمثلة الحذف في ضرب الطويل قوله:

أقيموا بني النعمان عنّا صدوركم وإلا تقيموا صاغرين الرءوسا القيمو/ بنن نعما/ نعن نا/ صدوركم وإللا/ تقيموصا/ غرين ر/ رءوسا سالم/ مسالم/ مسالم/ محسلوف

التحريد

فعولن/ مفاعيلن/ فعولن/ مفاعلن فعولن/ فعولن/ فعولن فعولن فعولن ســـالم/ ســـالم/ ســـالم/ مقبـــوض

[انظر: الكافي: ٢٤، والحاشية الكبرى: ٤٢].

\* الحنث والإيصال، يُرَادُ به: حذف حرف الجر بعد الفعل اللازم ووصلُ الفعل بها كان مجرورًا فينصبه، ويسمَّى النصبُ على نـزع الخافض؛ ومن شـواهده قول الشاعر:

كلامكسم عسليٌّ إذًّا حسرام تمسرون السديار ولم تعوجسوا

والتقدير: تمرون على الديار، فحُذِف حرف الجر ونُصِبَ الاسم الذي بعده مع أن الفعل «تمر» لازم لا ينصب المفعول به بنفسه.

ومن ذلك أيضًا قولهم: «أمرتك الخيرَ»؛ والتقدير: أمرتك بالخير، حُذف حـرف الجر ونُصب ما يعده.

\* المحدوث: يُرَادُ به في «العروض»: التفعيلة؛ أي الجزء الذي سقط من آخره سببٌّ خفيف؛ فمثلًا افعولن، تصبح افعو،؛ والمفاعيلن، تصبح المفاعي، وتنقـل إلى فعولن. [انظر: الحذف].

\* الحدو، يُرَادُ به في «العَروض»: الحركة التي قبل الرِّدف؛ سواء أكانت فتحة أم كسرة أم ضمة؛ وذلك كالفتحة في البُزَار، والكسرة في اتجافِينا، والنضمة في ﴿ هُبُوبٍ ﴾ في الأبيات الآتية:

ولمنزرتُ قسيرك والحبيسبُ بسزارُ لسولا الحيساء لهاجني استعبار ونباب عن طيب لُقيانيا تجافينيا أضحى التنائي بمديلًا مِن تمدانينا إذا أقبلتْ من نَحْوِكُم بِهُبُوبٍ وإن لأستهدى الرياح سالاتكم

وسُمي بذلك؛ لأنها الحركة التي يحتذيها الرَّدْف في الأعمِّ الأكثر.

<sup>\*</sup> المتحريد، يُرَادُ به: اختلاف الضروب في الشعر؛ مثل فَعِلُنْ في ضرب المديد

إذا وقع معها فَعُلُن، وكذلك فَعِلن في تام البسيط إذا استُعمل معها فَعْلُن.

وهذا عيبٌ من عيوب القافية، وسُمِّي تحريدًا أخذًا من الحَرَّد في الرِّجُلين، وهو تقبُّض إحداهما في السير خِلْقَةً. أو أخذًا من الرجُل الحريد؛ أي المنفرد المنعزل، فلما جاء الشعر مخالفًا وبعُد عن النظائر سمى بذلك.

ولا يختص التحريد ببحرٍ معين، وقد حظره العلماء على الشعراء المتأخرين. ومثال التحريد البيتان التاليان من بحر الطويل:

إذا أنت فيضَّلتَ امراً ذا براحة على ناقص كان المديح من النقص ألم تسر أن السيف خيرٌ من العِصِي

فضربُ البيت الأول (مفاعيلن)، وضرب البيت الآخر (مفاعلن).

ومع أن العلماء يمثلون للتحريد بهذين البيتين، فإن أكثرهم يُنَبِّه عملى أن همذين البيتين، فإن أكثرهم يُنَبِّه عملى أن همذين البيتين من قصيدتين مختلفتين، فلا يصح الجمع بينهما، ولا الحكم بأن فيهما عيبًا مما. [انظر: القافية د. نصار: ١٠٥، وانظر: الكافي: ١٦٧].

\* الحرف؛ يُرَادُ به: الكلمة الدالة على معنى في غيرها، وبذلك يكبون الحرف قسيم الاسم والفعل، وقد أطلقه سيبويه على الضيائر. [انظر: الكتباب ١: ٣٩٣]، كما أطلقه على أفعال المقاربة (كاد وأخواتها). [انظر: الكتاب ١: ٤٧٩]، وكأنه يريد بالحرف الكلمة.

وأطلقه خلف الأحر على ما يكون ما بعده مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا، وأحلقه خلف الأحر على ما يكون ما بعده مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا، وأدخل في ذلك بعض الأسهاء وبعض الأفعال؛ من بينها: أين، وحيث، وحيث، وحيث، وظننت. [انظر: مقدمة في النحو لخلف الأحر: ٣٥- ٥٥].

\* حرف الجر الأصلي: يُرَادُ به: حرف الجر الذي لا يُستغنى عنه في الجملة وله متعلق؛ مثل: ذهبت من البيت إلى المسجد وصليت فيه؛ فإن التركيب لا يستغنى عن الحروف «مِنْ»، و «إلى»، و «في»؛ إذ لا يمكن حذفها، و نجد «مِنْ» و «إلى»

\* حرف الجر الزائد؛ يُرَادُبه: حرف الجر الذي يمكن الاستغناء عنه، وليس له متعلق؛ ومن ذلك الباء، ومِنْ، والكاف، بشروط معينة اختلف فيها النحويون، وهي مفصلة في كتبهم.

ومن أمثلة حرف الجر الزائد قوله تعالى: ﴿ مَا جَاءَتَا مِنْ بَشِيرٍ ﴾ [المائدة: ١٩]؛ فحرفُ الجر «من» زائد بلاغيًّا جيء به لتأكيد النفي، ويمكن حذفه من التركيب في غير القرآن، «وبشير» فاعل «جاء».

وكذلك الباء في خبر ليس في قول، تعالى: ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ [الزمر: ٣٦]؛ والكاف في قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَيشُلِهِ شَوَى اللهِ السَّورى: ١١]؛ وليس معنى الزيادة أنه لا فائدة في وجودها.

\* حرف الجر الشبيه بالزائد؛ يُرَادُ به: حرف الجر الذي لا يُستغنى عنه وليس له متعلق، وهو ارُبّ، كها في قولنا: ارُب رجل كريم لقيته».

\* الحرف الحيّ، يُرَادُ به: الحرف المتحرك. [انظر: الكتاب ٢: ١٧ ، والمقتضب ٢: ٥٥٤].

\* حرف الإعراب؛ يُرّادُ به: آخر حرفٍ في الكلمة الذي تظهر عليه علامات الإعراب أو تقدَّر؛ مثل: الدالُ من «محمد»، والياء من «الماضي»، والتاء من «المسلمات». وأريد به أيضًا الحرف الذي يكون علامة للإعراب؛ مثل: الأنف، والياء، والواو، والنون. [انظر: العلامات الفرعية].

\* حرف الاستقبال: يُرَادُ به: السين وسوف؛ لأنها يُخلّصان الفعل المضارع للاستقبال؛ مثل: سأكتب، وسوف أكتب؛ وقد آثر ابن هشام هذا الاصطلاح على حرف التنفيس والتسويف.

<sup>\*</sup> حرف التنفيس؛ [انظر: حرف الاستقبال].

\* الأحرف الدحمسة المشبعة بالفعل: يُرَادُ به: إن وأخواتها؛ وهي: إنّ وأنّ، وكأنّ، ولكنّ، ولعلّ، ولينت. وقد عُدت خمسة؛ لأن «إنّ» و الأنّ حرف واحد والثانية فرعٌ من الأولى. [انظر: الهمع ١: ١٣٢، وانظر: الكتاب ١: ٢٧٩، • ٢٧٩].

\* أحرف المصرف، مصطلح كوفي يُرَادُ به: الواو، والفاء، وأو التي ينتصب الفعل المضارع بعدها مسبوقة بنفي أو طلب محضين، وهي الناصبة للفعل المضارع عند جهور الكوفيين، وعند الفراء الناصب فذا الفعل هو المصرف أو الخلاف، وظاهر كلام ابن هشام أن الصرف خاص بالواو، ومن أمثلة ذلك قول الشاعر:

لا تنبه عن خلق وتان مثله عليه عنارً عليك إذا فعلت عظيم

[انظـر: معـاني القـرآن للفـراء ١: ٣٣، ٣٤، وسر صـناعة الإعـراب ١: ٢٧٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٧: ٢١، ومغني اللبيب ٢: ٣١٦].

\* حروف المبائي: يُرَادُ به: الحروف التي تزاد في الكلم، ويُجعل المجموع دالًا على المعنى المقصود، وهذه الحروف هي: ألف التثنية، وواو الجمع، وياء النسبة، وتاء التأنيث المتحركة، وألفا التأنيث. [انظر: شرح الكافية للرضي ١: ٥].

\* حروف البحرة يُرَادُ به: الحروف التي وُضعت لإيصال الفعل أو ما في معناه إلى الاسم الذي يليه؛ مثل: مررتُ بمحمد، وأنا مارٌ به، وسُميت حروف جر؛ لأنها تجرُّ ما بعدها، وهي: الباء، واللام، والكاف، وواو القسم، وتاء القسم، ومِن، وعن، وفي، وإلى، وعلى، وحتى، ومُل.

\* حروف الحِزاء: يُرَادُ به: أدوات الشرط، وقد سبق توضيحها. [انظر: الكتاب ١: ٤٣٥، ٢: ١٥٢].

\* حروف المحضّض، يُرَادُ به: حروف الجر، وقد سبق توضيحها. ويراد به عند الكوفيين الظروف وحروف الجر. [انظر: الأصول لابن السراج ١: ٢٠٤].

\* حزوف التنذكر؛ المرادبه: الواو، والألف، والباء إذا كن السباعًا للضمة والفتحة والكسرة في آخر الكلمة عندما يتوقف المتكلم ليتذكر الكلمة التي بعدها؛

كأن يريد المتكلم أن يقول: يصلُ محمد غدًا، فنسي اسم محمد؛ فيقول يصلُو .... عمد! فيشبع الضمة في يصلُ حتى يتذكر ما بعدها. فحرف التذكر هذا الواو. وإذا كانت حركة آخر الكلمة الأولى فتحة كان حرف التذكير (ألقًا)؛ مثل: إن عقلا .... معمد متفتح. وإذا كانت حركة آخر الكلمة الأولى كسرة كان حرف التذكر (ياء)؛ مثل: في رأيي .... زيد خطل. [انظر الكتاب لسيبويه ١٢١٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٢١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٩٢٥، ٥٢.

\* حروف الزيادة، يُرَادُ به: حروف المعجم التي يصح زيادتها على أصل الكلمة، وهذه الحروف هي: الهمزة، والتاء، والسين، واللام، والميم، والنون، والحاء، والواو، والألف، والياء، ومن أمثلتها: أخرجَ، انتصرَ، وانكسرَ، واستخرجَ. وحروف الزيادة فيها الهمزة في الأولى، وهمزة الوصل والتاء في الثانية، وهمزة الوصل والنون في الثالثة، وهمزة الوصل والسين والتاء في الرابعة.

وهذه الحروف تُكسِب الكلمة دلالةً جليدة، وهنـاك ضـوابطٌ لمواضـع زيادتهـا مفصلة في كتب الصرف. [انظر شرح التصريف للثمانيني: ٢٢٣- ٢٨٩].

وقد يراد بحروف الزيادة: الأدوات التي يجوز أن تقع زائدة في التراكيب؛ ومنها: إنْ، وأنْ، وما، ولا، ومن، والباء. ويسمى الكوفيون هذه الحروف حروف الصّلة، والحشو، ومن أمثلة استعالها زائدة- على الترتيب- قول الشاعر:

ورَّجٌ الفتى للخبرِ ما إنْ رأيت صلى السنُّ خبرًا لا يـزال يزيـدُ

\* حروف التشريك؛ يُرَادُ به: حروف العطف، وهي: الواو، والفاء، وثم، وبل، ولكن، وأو، وأم، ولا، وحتى. وهي تجعل ما بعدها تابعًا لما قبلها في الإعراب، والحديث عن معانيها واستعالاتها مفصّل في كتب النحو في باب عطف

النسَق. [انظر: الكتاب ١: ٣٢٩، ٤٣٠].

- \* حروف الإشارة، يُرَادُ به: أسهاء الإشارة وضهائر الرفع. [انظر: مقدمة خلف الأحمر: ٦٥].
- \* الحروف المصدورية، بُرَادُ به: الحروف التي تجعل ما بعدها في معنى المصدورية، ويأخذ الموقع الإعرابي الذي لوحل محله مصدرٌ صريعٌ لأخذه؛ وهي: أنْ، وما، وكي، ولو، وأنّ؛ فنقول: "أريد أن أجيد اللغة العربية؛ فأن حرفٌ مصدري؛ لأنه يُقسَّر مع الفعل الذي بعده بمصدر؛ إذ يمكن أن نقول: أريد إجادة اللغة العربية. وكها أن "إجادة» تعرب مفعولًا به، فكذلك "أن أجيد» تُعد مصدرًا مؤوّلًا مفعولًا به للفعل أريد. [انظر: المصدر المؤوّل].
- \* حروف المضارّعة؛ يُرّادُ به: الحروف التي يبدأ الفعل المضارع بأحدها، وهي: الهمزة، والنون، والباء، والتاء، كما في: أكتب، ونكتب، ويكتب، وتكتب.
- \* حروف الإضافة؛ يُرَادُ به: حروف الجر، وقد سبق توضيحها، وسمِّيت حروف الإضافة؛ لأنها تضيف الاسم إلى الفعل؛ أي توصله إليه وتربطه به. [انظر: الهمع ٢: ١٩].
- \* حروف الإضافة إلى الحلوف به: يُرَادُ به: حروف القسم. [انظر: أدوات القسم، والكتاب لسيبويه ٢: ١٤٣].
- \* حروف العلَّة عُرَادُ به: الألف والواو والياء؛ سواء أكانت ساكنة وقبلها حركةً من جنسها، أم ساكنة وقبلها حركة أقول، قرن من جنسها، أم متحركة؛ مشل: قال، أقول، قول، بَيْع، وَعد، عور، حَور، هَيف.
- \* حروف المعاني، يُرَادُ به: الحروف قسيمة الأسهاء والأفعال التي تجيء مع الأسهاء والأفعال التي الجيء مع الأسهاء والأفعال لمعاني، وتكون عوضًا عن جمل، وتفيد معناها بأوجز لفظ، فكل حروف المعاني تفيد فائدتها المعنوية مع الإيجاز والاختصار؛ فحروف العطف جيء بها عوضًا عن أعطف، وحروف الاستفهام جيء بها عوضًا عن أمتفهم، وحروف النفي إنها جيء بها عوضًا عن أجحد أو أنفي، وحروف الاستثناء جاءت عوضًا

عن أستئني أو لا أقصد، وكذلك لام التعريف نابَتْ عن أُعرَّف، وحروف الجر جاءت لتنوب عن الأفعال التي بمعناها؛ فالباء نابت عن أُلصِقُ مثلًا، والكاف نابت عن أُشبِّه، وكذلك سائر حروف المعاني: كأحرف النداء، والتمني، وقد يراد به حروف الجر [انظر: تفسير الطبري ١: ٢٢٩، والهمم ٢: ١٩، وشرح المفصل ٨:

\* حروف اللهن يُرَادُ به: الواو والياء إذا كانتا ساكنتين ولم يكن قبلهما حركة من جنسهما؛ مثل: قوْل، وبيْن، كما يراد به الألف والواو والياء إذا كانت ساكنة وقبلهما حركة من جنسها؛ مثل: قام، أقوم، أُقيم.

\* حروف الله، يُرّادُ به: الواو والياء والألف إذا كانت ساكنة وقبلها حركة من جنسها؛ مثل: قام، أقوم، أقيم، وتسمى أيضًا حروف علة وحروف لين.

\* حروف الصفات؛ يُرَادُ به: حروف الجر، وقد سبق الحديث عنها، وسُمِّيت حروف صفات؛ لأنها تُحدِث في الاسم صفة حادثة؛ لأن (في) عندما نقول: «جلست في الدار» تدل على أن الدار وعاء للجلوس، وقيل سميت كذلك؛ لأنها تقع صفات لما قبلها من نكرات؛ [انظر: الهمع ٢: ١٩، تفسير الطبري ١: ٢٩٩].

وقد أطلقه الخليل بن أحمد على الظروف، وحروف الجر. [انظر: العين للخليـل ابن أحمد ٨: ١٥٧، ٣٥٦، ٩ • ٤].

وقد أطلق خلف الأحمر حروف الصفات على بعض الأسهاء التي تجر ما بعدها مثل: عند، وحذاء، وذو، وإزاء، وذَوا، وكل، وبعض، وغير، وسوى، وحاشا، وأعلى، وأسفل، وأطيب، وأفرس، وأشجع. [انظر: مقدمة في النحو لخلف الأحمر: 20 - 20، وانظر: مصطلح الصفات].

حروف الصلة أو الحشو؛ اصطلاحٌ كوقي يرادبه حروف الزيادة. [انظر:
 حروف الزيادة، وانظر: شرح المفصل ٨: ١٢٨].

الحروف التي للأمر والنهي، يُرَادُ به: اسم فعل الأمر. [انظر: سيبويه ٢:
 ١٥٨ وسيأي الحديث عن اسم الفعل مفصلًا في موضعه.

\* المحركة، يُرَادُ به كيفيةٌ عارضةٌ للصوت، وهي الضم والفتح والكسر، ويقابلها السكون، وهي أبعاض حروف؛ إذ الفتحة بعض الألف، والضمة بعض الواو، والكسرة بعض الياء. [انظر: الهمع ١: ١٩، وكشاف اصطلاحات الفنون ٢: ٩٩].

\* حركة البناء، يُرَادُ به: الحركة التي تظهر على آخر الكليات المبنية؛ مثل: كيف، حيث، أمس.

\* حركة الإتباع، يُرَادُ به: الحركة التي تظهر على آخر الكلمة متأثرة بالحركة التالية لها في الكلمة التي بعدها؛ كما في قراءة من قرأ: ﴿ الْحَسَدُ فِهِ وَلَا الْسَلَمِينَ ﴾ [الفاتحة: ٢] بكسر الدال إتباعًا لحركة اللام بعدها"، وكقراءة من قرأ: ﴿ لِلْمَلَيْكَةِ السّجُدُوا ﴾ [البقرة: ٣٤] بضم الناء من الملائكة إتباعًا لحركة الجيم في اسجدوا".

وهذه الحركة تمنع من ظهور العلامة الإعرابية؛ فنقول في الإعراب «الحمد» مبتدأ مرفوع بضمة مقدَّرة منع من ظهورها حركة الإتباع، ونقول في «للملاثكة» الملائكة مجرور باللام وعلامة الجر الكسرة المقدرة منع من ظهورها حركة الإتباع.

\* حركة الحكاية: يُرّادُ به: الحركة التي تظهر على آخر الكلمة أو أواخر الكلمات في الجملة إذا أريد حكايتها على ما هي عليه في تركيبها الأول.

وحركة الحكاية هذه تمنع من ظهور حركة الإعراب التي تستحقها الكلمة وفقًا لمرقفها في التركيب الثاني، وتوضيح ذلك فيها يلي:

لو قال قائل: أرأيت محمدًا؟ فأقول له: من محمدًا؟ فكلمة محمدًا في الجملة الأولى مفعول به منصوب كما نرى، وفي الجملة الثانية كان ينبغي أن تكون «محمد» مرفوعة لأنها خبر، ولكن لما أردت أن أحكيها على ما هي عليه في الجملة الأولى ظلتْ منصوبة كما هي، وتُعرب خبرًا مرفوعًا بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة

<sup>(</sup>١) انظر: معاني القرآن للقراء ١: ٣، وهي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة، وزيد بن علي، والحسن البصري، وانظر: المحتسب ١: ٣٧، والبحر المحيط ١: ١٥٢.

<sup>(</sup>٢) بضم الناء قرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع وسليان بن مهران. انظر: المحتسب ١: ١٧، والبحر المحيط ١: ١٥٢.

الحكاية، وكذلك إذا سمَّينا شخصًا الجادَ الحقُّ، فإننا نقول: جاء جادَ الحقُّ، ورأيتُ جادَ الحقُّ، ورأيتُ جادَ الحقُّ، ومررت بجادَ الحقُّ. دون تغيير في الحركات، مع أن اجادَ الحقُّ، فاعل في الجملة الأولى، ومفعول به في الجملة الثانية، ومجرور في الجملة الثالثة. ولكن لما كان الجاد الحق، جملة قبل أن تُستعمل علمًا ظلت حركاتها على ما كانت عليه وعُدَّت مما أريد حكايته.

\* حركة التخلّص من التقاء الساكنين، يُرادُبه: الحركة التي يُـوُتي بهـا ليسهل النطق عند التقاء حرفين ساكنين في كلمتين متنابعتين؛ كما في قول تعالى: ﴿ قَالَتِ آمْرَاتُ عِمْرَنَ ﴾ [آل عمران: ٣٥]؛ فالناء في «قالت» ساكنة، والميم في «امرأة» ساكنة؛ ولذلك حُركت التاء بالكسر عند وصل كلمتين، وكما في قول تعالى: ﴿ وَأَقِيرِ السّلَوَةُ لِنِكُرِينَ ﴾ [طه: ١٤]: أقمْ: فعل أمر مبني على السكون؛ فالميم ساكنة، والصاد الأولى من كلمة الصلاة ساكنة؛ ولذلك حُركت الميم بالكسر، فهذه الكسرة تُسمَّى حركة التخلص من التقاء الساكنين.

والأصل في كل ساكنين التقيا أن يُجرك الأول منهما بالكسر. ويرى النحويون أن السبب في اختيار الكسر أمران:

١- أن الكسرة لا تكون إعرابًا إلا ومعها التنوين أو ما يقوم مقامه من ألف ولام أو إضافة، وقد تكون الضمة والفتحة علامة إعراب ولا تنوين يصحب أيًا منها، فإذا اضطر إلى تحريك الساكن حُرِّك بحركة لا توهم أنها إعرابٌ وهي الكسرة.

٢- أنهم رأوا أن الجزم مختص بالأفعال، فصار الجزم نظير الجر من حيث كان كل واحد منها مختصًا بصاحبه، فإذا اضطر إلى تحريك الساكن حُرِّك بحركة نظيره، وهي الكسرة.

ويُعد التنوين حرفًا ساكنًا؛ لأنه نون ساكنة، فإذا تلاه حرفٌ ساكن فالأصل أن تُحرك النون بالكسر أيضًا؛ مثل قولنا: جاء محمدٌ العالم، ولو كُتبتْ كما تنطق لكتبت: جاء محمدُنِ العالم.

فإن كان بعد الساكن حرفٌ مضموم ضمَّا لازمًا، فمن العرب من يضم النون إتباعًا؛ مثل: هذا محمدٌ أُخرُج إليه، وتنطق هكذا: هذا محمدُنُ اخرج إليه. وقد قرئ بضم التاء في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ اخْرُجُ عَلَيْهِ فَ } [يوسف: ٣١] ﴿، والتنوين في قوله: ﴿ قُلِ اَنْظُرُوا ﴾ قوله: ﴿ وَلَا اَنْظُرُوا ﴾ [يونس: ١٠١] ﴿. وَلَا اَنْظُرُوا ﴾ [يونس: ١٠١] ﴿.

والغالب في نون «مِن» أن تفتح مع حرف التعريف وتكسر مع غيره، كما في قوله تعالى: ﴿ قُلُ أُوحِىَ إِلَىٰٓ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌّ مِّنَ ٱلْجِلْنِ ﴾ [الجن: ١]، ووصلتْ إليه رسالة مِنِ ابنه. وقيل العكس.

والغالب في نون (عَنْ) أنها تكسر مطلَقًا مع أداة التعريف ومع غيرها؛ كما في قوله تعالى: ﴿ عَنِ ٱلْيَكِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِنِينَ ﴾ [المعارج: ٣٧] ونقول: لقد سألت عن ابنك أمس.

والغالب في الواو المفتوح ما قبلها الضمُّ إن كانت للجمع مثل: اخشُوُّا الناس، والكسر إن لم تكن للجمع مثل: لو انتبهت لفهمت. وقد يَرِدُ بالعكس؛ كما قسرئ بالضم قوله تعالى: ﴿ أَو اَنفُسُ ﴾ [المزمل: ٣] ، وقد تفتح واو الجمع؛ كما في قبراءة من قرأ: ﴿ آشَتَرُوُ الضَّلَةَ بِاللَّهُ مَن اللَّهُ المُنتَ الواو اللَّهُ الطَّرَ: السبعة لابن عاهد: ١٧٤، ١٧٥، والكتاب ٤: ١٥١-١٥٦].

وقد حركوا نحو: رُدَّ، ولم يَرُدَّ بالحركات الثلاث، ولزموا النضم عند ضمير الغائب والفتح عند ضمير الغائبة فقالوا: رُدُّه، ورُدَّها، ولزموا فيه الكسر عند ساكن يعقَبُه، فقالوا: رُدُّ القوم، ومنهم مَن فتح وهم بنو أسد، كقول جرير:

فَنُ شَنَّ الطرف إنك من نمير فسلاكمبِّا بلغيتَ ولا كلابا

<sup>(</sup>١) قرأ بضم الناء ابن كثير، وابن عامر، والكسائي، ونافع في رواية خارجة، وأبو عمرو في روايــة نــصر ابن علىــ [انظر: السبعة ١٧٥، ٣٤٨].

<sup>(</sup>٢) انظر: النشر ٢: ٢٢٥.

<sup>(</sup>٣) انظر: النشر ٢: ٢٢٥.

<sup>(</sup>٤) انظر: النشر ٢: ٢٢٥.

<sup>(</sup>٥) انظر: المحتسب ١: ٥٤.

وليس في مَلُمَّ إلا الفتح. [انظر: الكتاب ٣: ٥٣٥- ٥٣٥].

\* حركة الإعراب؛ يُرَادُ به: الحركة التي تظهر على آخر الكلمة وتنغير بتغير العوامل السابقة عليها، وتدل على موقعها من التركيب التي هي فيه؛ وذلك مثل: جاء محمدٌ، ورأيت محمدًا، ومررت بمحمدٍ؛ فضمة الدال حركة إعراب دلت على أن الكلمة في موقع رفع، وفتحة الدال في الجملة الثانية حركة إعراب دلت على أن الكلمة في موقع نصب، وكسرة الدال في الجملة الثالثة حركة إعراب دلت على أن الكلمة في موقع نصب، وكسرة الدال في الجملة الثالثة حركة إعراب دلت على أن الكلمة في موقع جر.

\* حركة المناسبة: يُرَادُ به: الحركة التي يُؤتى بها لمناسبة الحرف الذي بعدها؛ كالحركة التي قبل ياء المتكلم في مثل: كتابي جديد، إن كتابي جديد، غلاف كتابي نظيف؛ فالكسرة التي قبل ياء المتكلم في كتابي ليست حركة إعراب؛ لأن كلمة كتاب في الجملة الأولى في موقع رفع مبتداً، وفي الجملة الثانية في موقع نصب مفعول به، وفي الجملة الثالثة في موقع جر.

وهذه الحركة تمنع من ظهور الحركة الإعرابية؛ فتقدَّر النضمة في الجملة الأولى، وتقدَّر الفتحة في الجملة الثانية، وقيل: تقدَّر الكسرة في الجملة الثالثة بناءً على أن الكسرة الموجودة هي حركة المناسَبة.

ويُرادُ أيضًا بحركة المناسبة حركة الجر بحرف الجر الزائد أو الشبيه بالزائد؛ مثل: ليست الشمس بطالعة؛ فكلمة «طالعة» في موقع نصب خبر ليس، ولكن لم تظهر الفتحة نظرًا لوجود الكسرة المناسبة لحرف الجر الزائد، وهو «الباء».

\* حركة النقل: بُرَادُ به: الحركة التي تُنقل من أول الكلمة إلى الحرف الساكن قبلها في آخر الكلمة السابقة عليها؛ كما في قراءة من قرأ: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ﴾ [المؤمنون: ١] بقتح الدال وتسهيل الهمزة؛ ففتحة الدال تُسمَّى حركة النقل؛ لأنها نُقلت من همزة «أفلح» إلى دال «قد»، وكما في قراءة من قرأ: ﴿ أَلَمْ قَمْلَمْ أَنَّ أَلَةَ ﴾ [البقرة:

١٠٦] بنقل حركة همزة ﴿أنَّ» إلى الميم الساكنة قبلها ٠٠٠

\* متحرَّك الحشو، يُرَادُ به: الكلمةُ المكونةُ من ثلاثة أحرُف أصلية: ثانيها متحرك، وهو ما يطلق عليه الثلاثي متحرك الوسط؛ مثل: كتب، قمر. [انظر: ديوان الأدب للفاراي ١: ٧٩].

\* الحشوة وقد يُرَادُ به: الزيادة وجواز الحذف. [انظر: شرح القيصائد السبع الطوال الجاهليات للأنباري ص٢٠ ، وتفسير الطبري ١: ٥٤٩]. وقد يراد به صلة الموصول. [انظر: الكتاب ١: ٢٦٩]. وقد يُراد به في «الصرف»: الحرف الثاني الأصلى من الكلمة. [انظر: ديوان الأدب للفاراي ١: ٧٧].

ويُراد به في «العروضن»: ما ليس عَرُوضًا ولا ضَرْبًا من التفعيلات:

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن حشو صرب

تحقيق الهمزة

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن حشو عروض

\* التحضيض، يُرَادُ به: الطلب في حثّ وعُنف، وأشهر أدواته: هملا، وألا، ولوما، ولولا؛ ومن أمثلة ذلك: هلا أخبرتني، وألا تصنف كتابًا في الزهد، والآية الكريمة: ﴿ لَوْ مَا تَأْيَنَا بِٱلْمَلَتَهِكَةِ ﴾ [الحجر: ٧]، والآية الكريمة: ﴿ لَوَلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهِ الْمَا يَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا مَا بَأَةً ﴾ [البقرة: ١١٨].

\* المتحقير؛ يُرادُ به: التصغير، وسيأتي بيانه. [انظر: الكتاب ٢: ١٩: ١٠٧].

\* التحقيق: يُرَادُ به: التفريغ أو الاستثناء المُفرَّغ، أو ما يسمى بالحصر والقصر؟ كأن يشتمل الكلام على نفي واستثناء؟ مثل: «ما قام إلا علي». ويسميه الكوفيون الإيجاب. [انظر: مقدمة خلف الأحر: • ٨].

وقد يراد بالتحقيق التأكيد والتقوية؛ كقولهم: «قد» حرف تحقيق.

\* تحقيق الهمزة: يُرَادُ بتحقيق الممزة نطقها.

<sup>(</sup>١) انظر في ذلك: الإتحاف ١: ٢١٣، ٢: ٢٨١.

\* الحكاية ، يُرَادُ به: استعبال الجملة أو الكلمة بالطريقة والحركة الإعرابية التي قيلت بها أولًا، وقد سبق الحديث عن الجملة المحكية، فيمكن الرجوع إليها. أما بالنسبة للكلمات؛ فمن العرب من يجيز الحكاية في المعرفة والنكرة، ومن ذلك قول بعضهم وقد قيل له: «عندي تمرتان»: دعني من تمرتان، فأعاد كلمة «تمرتان» كما وردت في الجملة التي سمعها، دون أن يغير العلامة الإعرابية لاختلاف التركيبين.

وأما أهل الحجاز: فيخصَّونها بالاسم العلم أو الكنية؛ فيقولون: إذا قـال قائـلّ: رأيت زيدًا، يقولون: من زيدًا؟ وإذا قال: مررت بزيدٍ، يقولون: مَنْ زيـدٍ؟ [انظر: حركة الحكاية].

أما بنو تميم: فلا يحكون، ويقولون: من زيدٌ؟ بالرفع في جميع الأحوال.

\* المَحَلُّ: يُرَادُ به عند الكوفيين: ظرف المكان. [انظر: مختصر المذكر والمؤنث للمفضل بن سلمة: ٥٩].

وقد أطلقه بعض الكوفيين على ظرف الزمان. [انظر: الإنصاف المسألة ٦، ومفاتيح العلوم للخوارزمي: ٣٥].

ويراد به أيضًا الموقع الإعرابي للكلمة أو الجملة؛ فتقول في «هذا الكتاب»: هذا اسم إشارة مبني في محل رفع مبتدأ، وكذلك نقول في: «القاضي يحكم بالعدل» جملة «يحكم» في محل رفع خبر. [انظر: الإعراب المحلي].

\* المُحَالَّ: يُرَادُّ به عند الفراء: ما يسمى عند البصريين ظروفًا. [انظـر: الأصـول لابن السراج ٢٠٤١].

\* المُحلَّى بِأَلَ، يُرَادُ به: الاسم المقترن بأل؛ سواء أكانت مُعرِّفة أم موصولة أم جنسية، أم زائدة.

\* الحالُ: يُرَادُ به: ما يُبيِّن هيئة الفاعل، أو المفعول به، أو المضاف إليه بـ شروط، عند حصول الفعل، والحال غالبًا ما يكون اسبًا، نكرةً، مـ شتقًا، فَـضْلَةً، ويـ صبح أن يكون جملة اسمية، أو جملة فعلية، أو شبه جملة، والحال منصوب دائمًا، ومـن أمثلة

الحال المفردة أقبل محمد مبتسمًا، وأكل عليُّ الطعام ساخنًا، والآية الكريمة ﴿ وَأَتَّبَعَ مِلْهِ إِلَّا اللهِ عَمد مبتسمًا، وأكل عليُّ الطعام ساخنًا، والآية الكريمة ﴿ وَأَتَّبَعَ

أما بجيء الحال جملة فقد سبق الحديث عنه. [انظر: الجملة الحالية].

أما بجيء الحال شبه جملة فمثل: شاهدت الإمام في المسجد؛ فالجار والمجرور متعلق بمحدوف حال، والتقدير: شاهدت الإمام موجودًا في المسجد.

\* الحال المُؤَسِسَة، يُرَادُ به: الحال التي لا يُستفاد معناها بدون ذكرها؛ مشل: جاء على راكبًا، وتسمى الحال المبيئة أيضًا؛ لأنها تبيّن معنى لم يُفهم من الجملة قبل ذكرها. وهي خمسة أنواع: مقارنة، ومقدرة، ومتداخلة، ومتعددة، وموطئة. وسيأتي الحديث عن كل نوع في موضعه.

\* الحال المؤكّدة بيراد به: الحال التي يُستفاد معناها بدون ذكرها؛ وهي إما مؤكّدة لعاملها؛ كما في الآية الكريمة: ﴿ فَنَبَسَّمَ صَاحِكًا مِن فَرَلِهَا ﴾ [النمل: ١٩]؛ لأن ضاحكًا أكّدت الفعل وهو العامل في الحال، وقد فُهم معنى ضاحكًا من قول تعالى: «فتبسم»، وإما مؤكّدة لمضمون الجملة السابقة عليها؛ كقولنا: علي أبوك عطوفًا، فالأبوة تتضمن العطف، فجاءت عطوفًا حال مؤكدة لمضمون جملة «علي أبوك»، وهي غالبًا ما تلازم صاحبها.

ويشترط في هذه الجملة أن يكون طرفاها معرفتين جامدين كها في المثال المذكور.

\* الحال المبيِّنة: [انظر: الحال المؤسسة].

\* الحال المحكيدة بر الحال التي تبين هيئة صاحبها في الزمن الماضي؛ مثل: جاء علي المس راكبًا.

\* الحال المتداخلة: يُرَادُ به: الحالَ التي يكون صاحبها ضميرًا في كلمة سابقة تُعْرَبُ حالًا أيضًا؛ وذلك مثل: شاهدتُ الأمدَ يأكل الفريسة متأنيًا.

فكلمة «متأنيًا» حالٌ من الضمير المستتر في «يأكل»، وجملة «يأكل» من الفعل والفاعل المستتر في محل نصب حال من الأسد، ومثل: «شاهدت الصبي آكلًا

الحلوى متلذذًا؟؛ فكلمة (متلذذًا) حال من الضمير المستتر في اسم الفاصل (آكلًا) وآكلًا: حال من الصبي.

\* الحال المترادفة: يُرَادُ به: الحال التي تأتي بعد حالٍ وصاحبها واحدٌ؛ وذلك مثل: يُقْبل الطبيب على مرضاه مبتسمًا مستفسرًا عن صحتهم.

فكلمة «مستفسرًا» حال من الطبيب، كما أن «مبتسمًا» حال من الطبيب.

\* الخال المركبة، يُرَادُ به: ألفاظ مسموعة رُكبت تركيب «خسة عشرا؛ فتُبنى على فتح الجزءين، ومن هذه الألفاظ ما أصله العطف؛ نحو: «تفرقوا شَغَرَ بَغَرَا بعني متشرين، و «شذَرَ مذَرَ» – بفتح أولها وكسره – بمعنى متفرقين، و «تركت البلاد حيث بينت الي بحثًا عن أهلها، «وهو جاري بَيْتَ بيْتَ بينت بمعنى مقاربًا، و «لقيتُه كفة كفة بمعنى مواجهًا.

ومنها ما أصله الإضافة مثل «بادئ بدء» بمعنى مبدوء بها، و «تفرقوا أيادي سبأ» بمعنى مثل أيادي سبأ.

\* الحال السببية، يُرَادُ به: الحال التي تتعلق بها بعدها وفيها ضميرٌ يعود على صاحب الحال؛ مثل: سمعتُ الخطيب واضحًا صوتُه؛ فكلمة «واضحًا» ليست حالًا من الخطيب نفسه ولكنها حالً من صوته؛ وهذا يشبه النعت السببي.

\* الحال المتعددة، يُرَادُ به: أن يوجد في الجملة أكثر من حال، ويُتَّبع فيها ما يلي: أ - إذا كان صاحب الحال واحدًا نقول: أقبل عليٌّ راكبًا مبتسبًا، وأبصرتُ العصفور في القفص مغردًا.

ب- إذا كان صاحب الحال متعددًا والحال متفِقٌ في اللفظ والمعنى نثني الحال أو نجمعه؛ فنقول: أقبل عليٌّ ومحمد مبتسمين، وكما في قوله تعالى: ﴿ وَسَخَرَلُكُمُ الشَّمْسَ وَالفَمَرَ وَآيَبَيْنَ ﴾ [إسراهيم: ٣٣]. وكقول أيضًا: ﴿ وَسَخَرَ لَكُمُ الْيَلَ وَالنَّمْسَ وَالفَمَرُ وَالنَّمْسُ وَالفَمَرُ وَالنَّمُومُ مُسَخَرَتُ بِأَمْرِيَّهُ ﴾ [النحل: ١٢] بنصب

ج- إذا كان صاحب الحال متعددًا والحال مختلفٌ فصلنا الحال مِن غير عطف؛ مثل: شاهدت عليًا ماشيًا راكبًا. وهنا يتعين أن يكون «ماشيًا» حالًا من «علي» لقربه منه، و «راكبًا» حال من التاء ضمير الفاعل في «شاهدت»، وإذا أمن اللبس في صاحب الحال؛ نقول: لقيت فاطمة مصعدًا منحدرة، أو لقيت فاطمة منحدرة مصعدًا.

\* الحال غير الدائمة: يُرَادُبه: الحال المشتقة المنتقلة. [انظر: تفسير الطبري 3: ٣٥٦].

\* الحال غير المنتقلة، يُرَادُ به: الحال التي لا تفارق صاحبها؛ كقولنا «دعوت الله سميعًا» فكلمة «سميعًا» حالٌ من لفظ الجلالة، والسمع من صفات ذاته العليا وصفاته قديمة.

\* الدحال المقدرة، يُرَادُ به: الحال التي تتحقق بعد حدوث الفعل؛ وذلك كما في الآية الكريمة: ﴿ فَأَدُخُلُوهَا خَلِايِنَ ﴾ [الزمر: ٧٣]؛ فكلمة «خالدين» حال من الواو فاعل «ادخلوا»، والخلود ليس في وقت الدخول إنها يكون بعده.

\* الرحال المقارِنة؛ يُرَادُ به: الحال التي تقارن الفعل؛ أي تتم معه في نفس الوقت، وهذا هو الخالب في الحال؛ فعندما نقول: «يُقبل عليٌّ مبتسبًا» فإن الابتسام تمَّ في وقت الإقبال، وعندما نقول: «يمشي المريض متكتًا على عصا، فإن الاتكاء يتم في وقت المشي.

ونذكر هنا أن الحال تنقسم بحسب الزمان إلى ثلاثة أقسام: مقارنة، ومقدرة، ومحكية، وقد تم بيانها كلُّها فيها سبق.

\* الحال المنتقلة: يُرَادُ به: الحال التي تفارق صاحبها، وهذا هو الغالب في

<sup>(</sup>١) قرأ بنصب الجميع عطفًا على الليل جهور الفراء، و(مسخرات) منصوبة على الحال. وقرأ ابن عامر برفع الشمس والقمر والنجوم ومسخرات على الابتداء والخبر، وقرأ حفص برفع النجوم على الابتداء ومسخرات خيره. [انظر: البحر المحيطه: ٤٧٩].

الحال؛ مثل: قابلت عليًّا مبتسبًا؛ فالابتسام ليس ملازمًا له في كل وقت.

\* الحال المُوَطَّنِة: يُرَادُ به: الحال الجامدة الموصوفة؛ كما في الآية الكريسة: ﴿ وَنَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سُوِيًا ﴾ [مريم: ١٧]، وتقول: جاءني عليُّ رجلًا محسنًا؛ فالحال «بشرًا» و «رجلًا ليست مقصودة لذاتها بل عهدة للوصف الذي بعدها.

\* الحمل على المعنى، يُرَادُ به: العدول عن متابعة ما يستحقه ظاهر اللفظ، والتعويل على المعنى، وحلُ الكلام عليه من حيث الإعراب، أو المطابقة تـذكيرًا وتأنيثًا، أو إفرادًا وتثنيةً وجعًا.

فمن الحمل على المعنى: تقدير محذوف- سواء أكبان فعلًا أم غيره- مناسب للمعنى بحيث لا ينقص المعنى السابق؛ حتى يستقيم الإعراب والتركيب.

قال سيبويه: «ولو قلت هذا ضاربٌ عبد الله وزيدًا، جاز على إضهار فعل؛ أي وضرب زيدًا، وإنها جاز هذا الإضهار؛ لأن معنى الحديث في قولك: «هذا ضاربُ زيدٍ»، هذا ضَرَبَ زيدًا، وإن كان لا يعمل عمله فحُمِلَ على المعنى». [انظر كتاب سيبويه ١: ٨٧].

ومن الحمل على المعنى أيضًا: معاملة المؤنث معاملة المذكر؛ لأن معناه مذكر، ومعاملة المذكر على المعنى المؤنث؛ لأنه من حيث المعنى مؤنث؛ فمن تأنيث المذكر قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَمَّا الشَّمَّسَ بَازِفَتَهُ قَالَ هَلَذَا رَبّي ﴾ [الأنعام: ٧٨]؛ فالشمس مؤنثة، ومع ذلك جاء اسم الإشارة بعدها مذكرًا حملًا على المعنى، وهو هذا الشخص. [ولمزيد من التفصيلات انظر الخصائص جـ٢: ١١٤ وما بعدها].

### الخاء

\* الإخبار بالذي والألف واللام؛ هذا عنوان باب وضعه النحويون؛ لتدريب الطلاب، وامتحانهم؛ لبيان قدرتهم على صياغة التراكيب، وتحويل تركيبًا آخر.

وظاهر هذا المصطلح أن تجعل (الذي) خبرًا عن اسم معين، لكن الأمر ليس كذلك؛ لأن المجعول خبرًا هو ذلك الاسم المعين، والمخبر عنه هو «الذي»، فقيل: إن الباء هنا بمعنى (عن)؛ وكأنه قيل: أخبر عن الذي. ويتحصر هذا التدريب في تحويل الجملة الفعلية والجملة الاسمية إلى جملة اسمية مصدَّرة بالاسم الموصول (الذي) أو بد(أل) الموصولة. فإذا كانت الجملة: «أكرم محمدٌ عليّا»؛ قال: الشيخ للتلميذ أخبر بالذي عن (عليًا)؛ فيقول التلميذ: الذي أكرمه محمدٌ عليّا، وإذا قال الشيخ أخبر عن (عمد)، قال التلميذ: «الذي أكرم عليّا محمدٌ». وإذا كانت الجملة الكرمت فاطمة الضيفين، قال الشيخ أخبر عن (الضيفين) قال التلميذ: «التي أكرمتها فاطمة الضيفين». وإذا قال الشيخ أخبر عن (فاطمة) قال التلميذ: «التي أكرمت الضيفين فاطمة». وإذا أريد الإخبار بالألف واللام قيل: «الكرمة الضيفين فاطمة».

ولهذا التحويل ضوابط مفصَّلة في كتب النحو. [انظر: الأصول لابن السراج ٢: ٢٦- ٢٧٥، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك جـ٤: ٦١].

\* الدخيس؛ يُرَادُ به الجزء الذي تتم به الفائدة مع مبتدأ غير الاسم المشتق المكتفي بمر فوعه؛ مثل: العلم نور؛ فكلمة «نور» هي الجزء الذي تتم به الفائدة مع المبتدأ «العلم»، أما قولنا: أناجع أخوك؟ فإن كلمة «أخوك» تعد فاعلًا أغنى عن الخبر وليست خبرًا؛ لأن المبتدأ اسمٌ مشتق عَمِلَ عملَ فعله.

وينقسم الخبر إلى مفرد، وجملة، وشبه جملة، والمراد بالمفرد هنا ما لـيس جملةً ولا شبه جملة، فيشمل المفردَ والمثنى والجمع.

ومن أمثلة الخبر المفرد: المجلُّ فائز، والمجلَّان فائزان، والمجدون فائزون، والمجدات فائزات، وحكمُه الإعرابي الرفع.

ومن أمثلة الخبر الواقع جملة فعلية: المجدُّ يفوز آخر العام، والمجدان يفوزان، والمجدون يفوزون، وهكذا؛ فجملة: "يفوز؟ من الفعل والفاعل هي الجرء الذي تتم به الفائدة؛ فهي في موضع رفع.

ومن أمثلة الجملة الاسمية: محمد أخوه ناجح؛ فجملة (أخوه ناجح) المكونة من مبتدأ وخبر وهي الجزء الذي تتم به الفائدة مع المبتدأ الأول (محمد)، فهي في موضع رفع، وتحتاج الجملة الواقعة خبرًا إلى رابط. [انظر: الرابط].

ومن أمثلة شبه الجملة: الكتاب في الحقيبة؛ فالجار والمجرور متعلق بخبر علاوف، والتقدير: الكتاب موجود في الحقيبة، والكتاب فوق المكتب، واللقاء يوم الجمعة؛ فظرف المكان «فوق» وظرف الزمان «يوم» متعلق بخبر محذوف، ويشترط في شبه الجملة أن تكون تامة، وظرف المكان يُخبر به عن كل مبتدأ، سواء أكان اسم ذات أم اسم معنى. وظرف الزمان يخبر به عن اسم المعنى، وقد يخبر به عن اسم المنى، وقد يخبر به عن اسم المنات؛ كقولهم: الليلة الهلال.

ويجب دخولُ الفاء في الخبر الواقع بعد «أشاً»؛ مشل: أمّا عليٌّ فنـاجحٌ، ويجـوز دخول الفاء في الخبر فيها يلي:

أ – بعد «أل» الموصولة بمشتق؛ كها في قوله تعمالى: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّالِي فَأَجَلِدُوا كُلَّ وَجِهرِ مِنْهُمَّا مِائَنَةَ جَلَّدُةً ﴾ [النور: ٢].

ب- أن يكون المبتدأ اسمًا موصولًا، وصلته ظرف أو جار و مجرور؛ مثل: ما عندي مِن مال فهو للفقراء.

ج- أن يكون المبتدأ نكرةً عامة موصوفة بالظرف؛ مثل: رجل عنده حَـزُمٌ فهـ و سعيد.

 د - أن يكون المبتدأ نكرة عامة موصوفة بالجار والمجرور؛ مثل: عهد للكريم فها يضيع.

هـ أن يكون المبتدأ لفظ (كل) مضافًا إلى نكرة موصوفة؛ مثل: كل إنسان يطيع الله فهو سعيد.

وقد يُراد بالخبر جواب الشرط. [انظر: المقتضب للمبرد ٢: ٣٦٤].

\* حُبِر المُجازاة: يُوَادُ به جواب الشرط. [انظر: الجمل للخليل: ١٩٤].

\* الخبر السببي: يُرَادُ به الخبر الواقع وصفًا رافعًا لمعموله؛ مثل: محمدٌ مجدّةً اخته، ومحمد ناجحٌ أخواه.

\* الخبر الموصلَّى: يُرَادُ به: الخبر المكوَّن من صفة وموصوف ولا يصلح الموصوف ولا يصلح الموصوف وحده أن يكون خبرًا؛ كما في قوله تعالى: ﴿ بَلَ أَنتُمُ قَوْمٌ تَجَهَلُونَ ﴾ [النحل: ٥٥].

\* خَبِر الْمُعرِفَّةَ: يُزَادُ به: الحال. [انظر: الكتاب ١: ٣٣٣، ومقدِّمة خلف: ٥٢، ٥٧].

خبر النكرة ، يُرَادُ به: نعت النكرة الواقعة خبرًا للمبتدأ؛ مثل: هذا رجلٌ مقبلٌ. [انظر: مقدَّمة خلف: ٦٦].

\* الخَيْلُ: يُرَادُ به في «العَروض»: حذفُ الحرف الشاني والرابع الساكنين من التفعيلة، وهو زحاف مزدَوجٌ يتألف من اجتهاع الخبن والطيّ، ويدخل أربعة أبحر: البسيط، والرجز، والسريع، والمنسرح، وبه تصبح مُسْتَفْعِلُنُ مُتَعِلُنْ فتنقل إلى فَعَلَتُنْ، ومن أمثلته في بحر البسيط:

وأصل الخبل الفساد؛ نحو: ذَهاب اليد والرَّجْل، والساكن كأنه يد السبب، فلما حُذف الساكنان صار الجزء كأنه قطعت يداه، فبقي مضطربًا. [انظر: الكافي: ١٤٤، والحاشية الكبرى: ٣٦].

\* المخبول: يُرَادُ به في «العروض»: ما سقط ثانيه ورابعه الساكنان من التفعيلات. [انظر: الخبل].

\* الخَبْن؛ يُرَادُبه في «العَروض»: حذف الحرف الشائي الساكن من التفعيلة، وهـ و مـن الزحـاف المفـرد، ويمدخل عـشرة أبحر: البسيط، والرجـز، والرمـل، والمنسرح، والسريع، والمديد، والمقتضب، والخفيف، والمجتث، والمتدارك.

وبه تصبح افاعلن فَعِلنْ. وتصبح افاعلانن فَعِلاتُن، والمستفعلن مُتَفْعِلُن.

ومتمى ما يَعِ منك كلاتما يستكلم فيجبنك بعقبل ومتاما/ يعمن ككلامن يستكلم/ فيجبنك بعقبل ومتاما/ يعمن ككلامن تعللم/ فيجبن تعللم/ فيجبن فيلاتُن ف

\* المخبون: يُرَادُ به في «العَروض»: ما سقط ثانيه الساكن من التفعيلات. [انظر: الخبن].

\* النَّحْرُبُ، يُرَادُ به في «العَروض»: حذف الحرف الأول مع حذف السابع السابع الساكن من «مفاعيلن»؛ فتصير فاعيلُ وتنقل إلى مَفْعُولُ.

ومثال ذلك قول الشاعر من بحر الهزج:

لسو كسان أبسو موسسى أمسيرًا مسارضسيناهُ لسو كسان/ أبسو موسسى أمسيرن مسا/ رضيناهو مفسسويلُنْ مَفَسساعِيلُنْ مَفَسساعِيلُنْ مَفَسساعِيلُنْ المفسساعِيلُنْ مَفسساعِيلُنْ المفسساعِيلُنْ المفسسالِ الحسسرب/ سسسالًم سسسالًم/ سسسالًم

وهو لا يكون إلا في التفعيلة الأولى من البيت. [انظر: الكافي: ١٤٥، ١٤٥].

<sup>\*</sup> الأخرب: يُرَادُب في العروض): ما حُدف الحرف الأول منه والسابع

الساكن من التفعيلات. [انظر: الخرّب].

\* الخُروج، يُرَادُّ به في «العَروض»: حرف المدّ (الألف أو الياء أو الـواو) الـذي يتبع هاء الوصل المتحركة إشباعًا لحركتها؛ وذلك كالياء الناشئة عن إشباع هاء الوصل في قول شوقي:

اسكب دموعك لا أقول استبقها فأخو الهوى يبكى على أحباب

ولا ينوب حرف مدِّ عن آخر في الخروج، وسُمِّيَ خروجًا؛ لـبروزه وتجـاوزه للوصل التابع للرويِّ.

\* الدُرُمُ، يُرَادُ به في العَروض ": حذف أول متحرك من الوتد المجموع في أول البيت، ويكون ذلك في "فَعُولُنْ " و المَقَاعِيلُنْ " و المُقَاعَلَتُنْ "، ويدخل بحر المتقارب، والمزج، والمضارع، والطويل؛ فيحوَّل افَعُولُنْ " إلى «عُولُن " وينقل إلى المُفْتَعِلُنْ " ويقال له: أثلم، ويحوَّل المفاعلين إلى فاعَلَتُنْ " وينقل إلى المُفْتَعِلُنْ " ويقال له: أخرم. له: أغضَب، ويحوَّل «مفاعيلن» إلى «فَاعِيلُنْ وينقل إلى «مفْعُولُن " ويقال له: أخرم.

وإذا كان الجزء؛ أي التفعيلة أوَّله سببٌ وزوحف فصار أوله وتـدًا، فـإن بعـض العلماء يجيز فيه الخرم تشبيهًا بما أوله وتد في الأصل، وبعضهم لا يجيزه فيه.

وإذا كان البيت مُصرَّعًا جاز في أول النصف الثاني ما جاز في النصف الأول باتفاق، وإذا كان البيت غير مصرَّع فإن بعضهم يجيز الخرم في أول النصف الثاني، والخرم يُعَد علة جارية مجرى الزحاف؛ أي لا يلزم في جميع القصيدة. [انظر: الكافي ١٤٣، والحاشية الكبرى ٤٤].

\* الأَحْرُهُ: يُرَادُ به في «العَروض»: الجزء «مفاعيلن» إذا خُذف أوله وهو في أول البيت، ويدخل المضارع والهزج؛ ومثاله من بحر الهزج قوله:

أدُّوا مسسا اسستعارُوهُ كسذاك العسيش عاريَّسة

أددومـــــس/ تعــــاروهو كــــذا كلعــــى/ شـــعاريبه

الخَزْنُ، بُرَادُ به في «العَروض»: اجتهاع الطي والإضهار في التفعيلـة الواحـدة،
 ويسمى الجزل بالجيم والزاي، وقد سبق. [انظر: الجزل].

\* الحَرْمُ: بُرَادُ به في «العَروض»: زيادة ما دون خمسة أحرف في أول البيت غالبًا - ولا تُحتسب هذه الزيادة في الوزن - وقد يكون في أول المشطر الشاني لكن بحرف أو حرفين. وهو قبيحٌ، وغير مختص ببحر؛ ومن أمثلته من بحر الهزج: الشكدُ خَيازيمَــك للمــوت فــان المــوت لاقيكــا

فكلمة الشدد» زائدة لا يُعتدبها في التقطيع، وهو علةٌ جارية بجرى الزحاف في عدم اللزوم، ويجوز أن تكون الزيادة شيئًا من نفس الكلمة التي بعضها من الوزن، وهو الصحيح، خلافًا لابن الحداد. [انظر: الحاشية الكبرى: ٤١، والعيون الغامزة على خبايا الرامزة: ١٠١].

\* الاختصاص: يُرَادُ به في «النحو»: أن يتقدَّم ضمير يتلوه اسمٌ معرفة يفسر ذلك الضمير. وهذا الاسم يكون منصوبًا بفعل محذوف تقديره أخص، رسل ذلك: نحن المصرين أصحاب حضارة عريقة؛ فكلمة «المصرين» فسرت المراد بالضير السابق عليها، وتعرب مفعولًا به لفعل محذوف تقديره أخص، وتسمى منصوبًا على الاختصاص.

\* الخَفْضُ، يُرَادُ به: الجر، والخفض ليس مِن وضع الكوفيين، ولا الجر من وضع الكوفيين، ولا الجر من وضع البصريين؛ وإنها هما مقتبسان من أوضاع الخليل بن أحمد ومصطلحاته، إلا أن الكوفيين توسعوا في الخفض فاستعملوه في الكلمات المنونة وغير المنونة، بعد ما كان الخليل لا يستعمله إلا في المنوَّن، أما البصريون فنقلوا الجر من كونه حركة

يُستعان بها عند الخليل على التخلص من التقاء الساكنين في نحو: «لم يـذهبِ الرجل» إلى كونه حركة خاصة بالأسهاء المعربة؛ سواء أكانت منونة أم غير منونة.

ويراد بالخفض عند الحليل: ما وقع في أعجاز الكلم منونًا؛ مثل: «زيد». [انظر: مفاتيح العلوم ٣٠٠]. وقد يُراد به أيضًا الكسر في المبنيات. [انظر: شرح القصائد السبع الطوال: ٧، ومعاني القرآن للفرّاء ٢: ١٢١، ٢٧١].

\* الخفضُ على البِنَيَة، يُرَادُ به: المبني على الكسر بناءً أصيلًا لا يـزول؛ مثـل: قطام، ودَراكِ، ونَزالِ، وحَذامِ. [انظر: الجمل للخليل بن أحمد: ١٧٨].

\* الخفض على الجواره يُرَادُ به: الجرعلى الجوار أو بالمجاورة. [انظر: الجر بالمجاورة]،

\* الحفض على التوهم، يُرَادُ به: الجرعلى التوهم. [انظر: الجربالتوهم].

\* الخفيض: يُرَادُ به في «العَروض»: بحر من بحور الـشعر العـربي، وهـو عـلى ستة أجزاء:

فَاعِلاتُنْ مُسْتَفْعِ لُسنْ فَاعِلَاتُنْ فَاعِلَاتُنْ مُسْتَفْعِ لُسنْ فَاعِلَاتُنْ

ربيته

حلَّ أهلي ما بين دُرْنَى فبادئ لَي وحلَّت عُلُويَّة بالسِّخَال

وسُمي خفيفًا؛ لأن الوقد المفروق اتصلت حركته الأخيرة بحركات الأسباب، فحركت الأسباب، فحركت الأسباب فخفَّت، وقيل: سُمي خفيفًا لخفته في الدوق والتقطيع؛ لأنه يتوالى فيه ثلاثة أسباب، والأسباب أخفُ من الأوتاد، وهو يُستعمل تامًّا ومجزوءًا. وله ثلاثة أعاريض وخمسة أضرب:

- ١ العَروض الأولى صحيحة ووزنها فاعلاتن، ولها ضربان:
  - أ ضربٌ صحيح وزنه «فاعلاتن».
  - ب- ضربٌ محذوف وزنه افاعلن».
- ٢ ألعروض الثانية محذوفة ووزنها «فاعلن»، ولها ضربٌ واحد محذوف،
   ووزنه فاعلن.

٣ - العَروض الثالثة مجزوءة ووزنها «مستفعلن»، ولها ضربان:

أ- ضربٌ مجزوء ووزنه (مستفعلن).

ب- ضربٌ خبون مقصور ووزنه «فعولن».

\* التخفيف: يُرَادُ بتخفيف الحرف عدم تضعيفه، ويراد بتخفيف الهمزة جعلها بين بين. [انظر: «بين بين»]. وقد يراد بتخفيف الهمزة قلبها حرف مد من جنس حركة ما قبلها؛ فنقول في رأس: راس، وفي بُؤس: بوس، وفي بِثر: بير.

\* الاختلاس، يُرَادُ به: اختطاف الحركة في النطق فتبدو كنصف حركة، وربها لا يتبينها السامع فيُخال أنها سكون. ومن ذلك قراءة أبي عمرو: ﴿ فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ ﴾ [البقرة: ٤٥]: باختلاس حركة الهمزة في "بارئكم"، فبدت كأنها سكون.

\* خلع الأدلة؛ يُرَادُبه: تجريد الأدوات الدالة على المعاني التي تحدث في الكلام؛ مثل أدوات الاستفهام وأدوات الشرط وحروف العطف والنداء..

فتُجرد هذه الأدوات من معانيها المعروفة لها، والمتبادرة فيها؛ لإرادة معانٍ أخرى لها، أو تجريدها من بعض معانيها؛ بمعنى أثنا نتجي عن هذه الأدوات أدلتها المتبادرة عند استعمالها؛ كقول الشاعر:

# \* أَمْ كيفَ يجزونني السُّوءي من الحَسَن \*

ف(أم) هنا خلع عنها دليل الاستفهام وأصبح معناها معنى بل.

ومما يفيد أمرين وخلع أحدهما:

- الحفاب تفيد الاسمية والخطاب فتقول: كتابك لك. وتخلع عنها الاسمية في ذاك، وذلك، وهاك، وأرأيتك زيدًا ما صنع.
- ٢- ألف التثنية: تدل على الاسمية والتثنية؛ تقول: (يكتبان) وتخلع عنها الاسمية في (كتابان).
- ٣- واو الجهاعة: تدل على الاسمية وجماعة الذكور في (يكتبون)، وتخلع عنها الاسمية في (مجدُّون).

- ٤- نون النسوة: تدل على الاسمية وجماعة الإناث في (يكتبن)، وتخلع عنها الاسمية في (ذلكن).
- ٥- واو العطف: تفيد العطف والجمع في (حضر محمد وعلي) و يخلع عنها العطف في (استوى الماء والخشبة).
- ٦- فاء العطف: تفيد العطف والاتباع في (قرأت ففهمت)، ويُخلع عنها العطف في (إن تجتهد فالنجاح حليفك).

[انظر: الخصائص لابن جني: ٢: ١٧٩ -١٩٦].

\* التخليع: يُرَادُ به في «العروض»: اجتهاع الخبن والقطع في العروض والفطرب؛ أي حذف الثاني الساكن مع حذف السابع الساكن وإسكان ما قبله؛ ففي (مستفعلن) تحذف السين والنون وتسكن اللام وتنقل إلى (فعولن)، ولا يقع هذا إلا في مجزوء البسيط. [انظر: الحاشية الكبرى: ٤٢].

\* الدِفلُع، يُرَادُ به: ما اجتمع في عروضه وضربه الخبن والقطع؛وهــذا يكــون في ِ مجزوء البسيط. [انظر: التخليم]. ويكون وزنه:

مسستفعلن فساعلن فعسولن مسستفعلن فساعلن فعسولن

ويسمى هذا الوزن نُحُلُّع البسيط.

ومن أمثلته:

الْبُسَلُ مِسِن النساس مِسا تيسسَّرُ ودَعُ مِسن النساس مِسا تَعَسسُر

ولا يجوز في أجزاء هذا الوزن الطيّ إلا على شــذوذ. [انظــر: الحاشــية الكــبرى: ٥٧، الكافى: ٤٧].

\* الخلاف، يُرِيدُ به الكوفيون عاملًا من عوامل نصب الفعل المضارع، وهو معروفٌ لديهم أيضًا بالصرف. [انظر: أحرف الصرف]، كما أطلقه الكوفيون على عامل النصب في المفعول معه؛ وذلك لأنه لا يحسن تكرير الفعل مع المفعول معه. وكذلك أطلقوه على العامل في الظرف الواقع خبرًا.

\* الدالفة: يُرادُ به: اسم الفعل، وعده بعض النحويين قسمًا رابعًا من أقسام الكلمة؛ فقالوا: الكلمة إما اسم، وإما فعل، وإما حرف، وإما خالفة. [انظر: اسم الفعل].

المداخل

\* المخالَضة: يطلقه الكوفيون على عامل النصب في الظرف الواقع خبرًا، فبإذا قلنا: «عليٌّ أخوك»؛ فالأخ هو علي؛ لأن الخبر هو المبتدأ في المعنى. أما إذا قلنا: «عليٌّ خَلْفُك»؛ فالحُلْفُ ليس عليَّا، فمخالفته له عملت النصب؛ ومن ثنمَّ يقول الكوفيون: هذا الظرف منصوب على المخالفة. [انظر: الهمع ١: ٩٨].

#### الدال

\* الدخيل: يَرَادُ بِه في العَروض؟: الحرف المتحرك الواقع بين التأسيس والرَوِي، وهذا ملازم للتأسيس يقترن به، ولا يلزم أن يكون حرفًا معينًا، فيجوز أن يختلف هذا الحرف؛ كما في قول جيل:

وقالت ترفق في مقالة ناصب عسى الدهرُ يومًا بعد نأي يساعفُ فإن تبدنُ منا يرجع الود راجع وإلا فقد بان الحبيب الملاطفُ فوليتُ عزوتًا وقلت لصاحبي هو الموت إنْ بان الحبيب المؤالفُ

فالألف تأسيسٌ، والفاء رويّ، وما بينهما دخيل، وهو في البيت الأول عين، وفي الثاني طاء، وفي الثالث لام.

وسُمي هـ ذا الحرف دخيلًا؛ لوقوعه بين حرفين خاضعين لمجموعة من الشروط، على حين لا يخضع هو لشروطٍ مماثلة فشابه الدخيلَ في القوم.

\* المُداَحَلَ: يُرَادُبه في «العَروض»: ما كان شطره متصلاً بالآخر غير منفصل منه، وقد جمعتها كلمة واحد، وهو المدمَج أيضًا، وأكثر ما يقع ذلك في عروض الخفيف، وهو في غير الخفيف مستثقل عند المطبوعين من الشعراء، وهم يستخفونه في الأعاريض القصار كالهزج؛ ومربوع الرمل، وما أشبه ذلك؛ مثل:

يسا بسدورًا أنسا بهسا السبب سيسدهر عسسان أسسسيرُ

[انظر: العمدة لابن رشيق: ١: ١٧ ١، والعقد الفريد: ٣: ١٤٩، والكافي: ١١٢].

\* الاستدراك، يُرَادُ به تعقيب الكلام بإزالة بعض الخواطر والأوهام التي ترد على الذهن بسببه، فإذا قلنا: علي على الذهن بسببه، فإذا قلنا: علي رجل غني، فقد يفهم المستمع من هذه الجملة أنه سعيد، ويَرِدُ هذا الخاطر على ذهنه، والحقيقة خالِفةٌ لـذلك؛ فنعقب على العبارة الأولى بقولنا: لكنه غير سعيد؛ فبالجملة الثانية أزلنا بعض الخواطر التي ترد على ذهن المستمع. وأداة الاستدراك هي: لكن أو لكن . [انظر: مغني اللبيب: ١: ١٩٣ – ٢٩٣].

\* المتدارك: يُرَادُ به في «العَروض»: بحر من بحور الشعر، وأجزاؤه ثمانية: فساعلن فساعلن فساعلن فساعلن فساعلن فساعلن فساعلن فساعلن

ييته:

## جاءنسا عسامرٌ سسالًا صسالحًا بعدّ ما كان من عامر

وسُمي مُتدارَكًا بفتح الراء؛ لأنه مستدرك على أوزان الخليل، أو مُتدارِكًا بكسر الراء؛ لنتابع أجزائه. وقد سُمي البحر بأسهاء كشيرة؛ منها: الغريب، والشقيق، والخبّب، والمحدّث، والمتقاطِر، والمتداني، والمتّسق.

وله عروضان وأربعة أضرب:

۱ - العروض الأولى: تامة صحيحة ووزنها فاعلن، ولها ضرب واحد تام صحيح وزنه فاعلن.

٢ - العروض الثانية: مجزوءة صحيحة وزنها فاعلن، ولها ثلاثة أضرب:

أ - ضربٌ مرفَّل وزنه فاعلاتن.

ب- ضربٌ مذال وزنه فاعلان.

ج- ضربٌ صحيح وزنه فاعلن.

وإذا دخل الخبن كل تفعيلاته عُرف الوزن بالخبب، وركْض الفرس. وإذا شُعِّت كل تفعيلاته عُرف بضرب الناقوس أو قطر الميزاب. [انظر: الحاشية الكرى: ٨٠، ٨، والكافي: ١٣٨، والعيار في أوزان الأشعار: ٨٤].

ويُراد بالمتدارك القافية التي يَفصل بين ساكنيها متحركان اثنان، وسُميت بذلك لإدراك المتحرك الأول؛ ومثال ذلك قول زهير بن أبي سلمي:

ومن يَكُ ذا فضلٍ فيبخل بفضله على قومه يُستغنَ عنه ويُسذَّمَم

وردتْ الميهان بين الذال الساكنة والمد الأخير وهو يُعد ساكنًا. [انظر: القافيـة في العروض والأدب: ٢٩].

\* المدّعاهة، يُرَادُ به: ضمير الفصل؛ وهو ضميرٌ يـؤتى به بـين المبتدأ والخبر المعرفتين للفصل بين ما يكون خبرًا وما يكون تابعًا، فإذا قلنا: أخوك العـالم، فربها يظن المستمع أن «العالم» نعت، وينتظر الخبر، لكن إذا قلنا: أخوك هو العـالم؛ تعيّن أن «العالم» خبر وليس نعتًا، واصطلاح «الدعامة» اصطلاحٌ كوفي. [انظر: ضمير الفصل، وانظر: الهمع ١: ٦٨].

\* الدُّعاء؛ يُرَادُ به: طلب حصول الفعل أو النهي عنه موجَّها ممن هو أقل إلى من هو أقل إلى من هو أعلى؛ كما في قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا وَءَالِنَا مَا وَعَدَشَّنَا عَلَى رُسُلِكَ وَلا غُزِنَا يَوْمَ ٱلْقِينَمَةُ ﴾ [آل عمران: ١٩٤]؛ فـ «آتنا ولا تخزنا» يطلق عليها دعاء تأدبًا؛ لأنسا لا نسأمر الله عنز وجل ولا ننهاه. [انظر: تفسير الطبري جدا: ١٥٢]. وقد يراد بالدعاء النداء.

\* الإدغام، يُرَادُ به: أن تصل حرفًا ساكنًا بحرف مثله متحرك من غير أن تفصل بينها بحركة أو وقف؛ فيصيران لشدة اتصالحا كحرف واحد ترفع اللسان عنها رفعة واحدة شديدة، فيصير الحرف الأول كالمستهلك لا على حقيقة التداخل والإدغام؛ وذلك طلبًا للتخفيف؛ لأنه يثقل التكرير والعود إلى حرف بعد النطق به. ويجب الإدغام إذا كان الحرف الأول من المثلين ساكنًا والثاني متحركًا، ولا حاجز

بينهما من حركة أو وقف؛ مثل: لم يَرُحْ حاتم، فتنطق الحاء مشدَّدة؛ أي تدغم الحاء الأولى في الثانية، ومثل: لم يقل لك، فتُنطق اللام مشدَّدة؛ أي تُدغم اللام من "يقل" في لام «لك»، ومثل: اكتبْ بالقلم، فتنطق الباء مشدَّدة؛ أي تدغم الباء في الباء.

ويجب الإدغام أيضًا إذا تحرك المثلان في كلمة واحدة، ولم يكن الحرف ملحقًا قد جاوز الثلاثة، ولا البناء مخالفًا لبناء الفعل فيسكن المتحرك الأول؛ لتزول الحركة الحاجزة، فيرتفع اللسان بها ارتفاعة واحدة؛ فيخف اللفظ، وليس فيه نقض معنى ولا نبس؛ وذلك نحو: رد يَرُد؛ وشدًّ يشدُّ.

ويجوز الإدغام إذا كان المثلان متحركين وفي كلمتين منفصلتين؛ مثل: المال لك، وهذا ثوب بكر، وكما في قوله تعالى: ﴿ جَمَلَ لَكَ ﴾ [الفرقان: ١٠].

ويجوز الإدغام أيضًا في مثل: اقتتل، فإذا أدغمت التاء في التاء جاز فــتـح القــاف وكسرها فقالوا: اقَتَّل، واقِتَّل.

ويمتنع الإدغام إذا كان الحرف الأول من المثلين متحركًا والشاني ساكنًا؛ مشل: ظَلِلْت، ورسولُ الحسن. وإذا كان أحد المثلين للإلحاق؛ مثل: قَرْدَدَ. وجَلْبَب، وإذا كان الإدغام يؤدي إلى لبسٍ؛ مشل: شُرُر، وطَلَل، وجُدد، وإذا كانا في كلمتين منفصلتين وما قبل الحرف الأول حرف ساكن غير مدة؛ مثل: قَوْمُ مَالك.

وقد يقع الإدغام في الحرفين المتقاربين كما في المتهاثلين؛ كما في قراءة من قرأ: ﴿ إِنَّلْ اللَّهِ اللَّهُ عَلَى ا كَانَ ﴾ [المطففين: ١٤] بإدغام اللام في الراء ١٠٠. [انظر الكتاب ٢: ٣٩٧- ٢ ٢٤].

\* الله مكج: [انظر: المداخل].

\* الدوائر العروضية: يُرَادُ بالدائرة العروضية في علم العروض مجموعة مكونة من تفعيلات، وقد تكون من تفعيلة واحدة، وهذه التفعيلات مركبة من مقاطع عروضية تشبه - إلى حد كبير - النغات في السلم الموسيقى وفقًا لترتيب

<sup>(</sup>١) قرأ حفص وحده بسكته لطيفة على اللام، وقرأ الباقون بإدغام اللام في المراء. [انظر: الإتحاف ٢: ٥٩٦].

داثرة المؤتلف

رموز للحروف المتحركة والساكنة، ويمكن استخراج بعيض أوزان بحور المشعر العربي من كل دائرة.

وقد قام الخليل بن أحمد باستقراء ما وصل إليه من السعر العبري؛ فوجده لا يزيد على خمسة عشر بحرًا، أمكنه حصر رموز ترتيب متحركها وساكنها في خمس مجموعات، سمَّى كل مجموعة دائرة، فهي خمس دوائر، ثلاث منها بسيطة تتركب من تفعيلات متشابهة خماسية أو سباعية، واثنتان مركبتان من تفعيلات كل منها خاسية وسباعية في وقت واحد.

وهذه الدوائر هي: دائرة المؤتلف، دائرة المجتلب، دائرة المختلف، دائرة المشتبه، داثرة المتفق، وسيأتي الحديث عن كل دائرة. [إنظـر: الكـافي: ٥٠، ٧٢، ٩٣، ١٢٧، አንተኔ እግተ ገ.

\* دائرةُ المؤتلف، يُرَادُ به: الدائرة التي تتركب من تفعيلات سباعية، وهيي تتكون من واحدٍ وعشرين حرفًا، ويُستخرج منهــا يحر الوافر، ويحر الكامل، وسُمِّيت هـذه الدائرة دائرة المؤتلف؛ لائتلاف الأجزاء السباعية في كل واحد من البحرين؛ إذ كل واحد من الأجزاء مركبٌ من وتد وفاصلة؛

ففي بحر الوافر مُفاعَلَتُن مكونة من وتد المفاه+ فاصلة صغرى اعَلتُنَّ، وفي بحر الكامل (مُتَفَاعِلُن) مكونة من فاصلة صغرى «متفا»+ وقد «عِلْن». فصارت كسأنها الأجزاء ائتلفت.

وهذا رسمٌ توضيحي لداثرة المؤتلف ورمزنا للحركة بالخط القصير وللسكون بدائرة صغيرة، وبدأنا تفعيلات الكامل من الخارج، وتفعيلات الوافر من الداخل.

\* دائرة المُجتلَب؛ يُرَادُ به: الدائرة التي كشرت أبحرُها، وتتكبون من واحد وعشرين حرفًا، ويُستخرج منها ستة أبحر مستعملة هي: السسريع، والمنسرح، والحفيف، والمسطارع، والمقتضب، والمجتث.

والسريع في الدائرة عروضه وضربه

«مفعولات» استعمل مطويّ العروض مكشوفها موقوف المضرب، والمضارع، والمقتضب والمجتث وقعت في الدائرة مسدسة، واستعملت مربعة.

وسُميت هذه الدائرة دائرة المجتلب لكثرة بحورها؛ لأن الجلب في اللغة الكثرة، وسهاها بعض العلماء دائرة المشتبِه؛ لأن أجزاء كل واحدٍ من أبحرها مشتبه بعضها ببعض في أن كل واحد منها سباعي.

وهذا رسمٌ توضيحي لدائرة المجتلب ورمزنا للحركة بخطٍ قبصير وللسكون بدائرة صغيرة، وجعلنا تفعيلات الخفيف والمنسرح والسريع من خارج الدائرة، وتفعيلات المضارع والمقتضب والمجتث من الداخل.

\* دائرة الختلف: يُرَادُ به: الدائرة التي أبحرُها مركبة من أجزاء خاسية وسباعية، وهي مكونة من أربعة وعشرين حرفًا، ويُستخرج منها بحر الطويل، والمديد، والبسيط. وسُميت دائرة المختلف؛ لأن أجزاء كل واحد من أبحرها مختلفة، بعضها مساعى وبعضها خاسى.

وهذا رسمٌ توضيحي لدائرة المختلف، ورمزنا للحركة بالخط القصير ٥-١

وللسكون بدائرة صغيرة «٥٥»، وجعلنا تفعيلات بحر الطويل من خارج الدائرة وتفعيلات المديد والبسيط داخل الدائرة.

\* دائرة المشتبه: يُرَادُ به: الدائرة التي تتباثل تفعيلاتها؛ فكل واحد منها سُباعي، وهي تتكون من واحد وعشرين حرفًا، ويُستخرج من هذه الدائرة بحر الرمل، والرجز، والهزج، وسُميت دائرة المستبه؛ لأن أجزاءها كلها سُباعية متشابهة، وسيّاها بعض العلهاء دائرة

دائرة المشتيه

المجتلب؛ لأنه اجْتُلب فيها «مفاعيلن» من الطويل، و «مستفعلن» من البسيط، و «فاعلاتن» من المديد، وهذا رسمٌ توضيحي للذائرة. [انظر: الكافي ٦٣].

والمنافق المنافق المنا

\* دائرة المتقفى، يُراد به: الدائرة التي اتفقت تفعيلاتها؛ لأنها كلها خماسية، وتتكون من عشرين حرفًا، وقد جعلها الخليل بن أحمد خاصة بالمتقارب، وأدخل فيها غيره المتدارك مع المتقارب، وسميت بهذا الاسم لاتفاق أجزائها في كونها خاسية، وهذا رسمٌ توضيحي للدائرة. [انظر: الكافى ١٣٨].

الذال

\* ذو الثلاثة، يُرَادُ به: الفعل الأجوف، وهذا استعمال كوفي ورد في كلام الفرّاء. [انظر: ديوان الأدب للفاراي: ١: ٢٤، ٧٦]. \* دُو الأربِعة، يُرَادُ به: الفعل الناقص؛ أي معتل الآخر، وهـذا اسـتعمالٌ كـوفي ورد في كلام الفراء وابن السَّكِّيت. [انظر: ديوان الأدب للفارابي: ٢١ : ٢٤، ٢٧].

\* التنهيل: يُرَادُبه في الكروض): زيادة حرف ساكن على الوت، وهو من على الزيادة، وهو من على الزيادة، وهو من على الزيادة، وهو خاص بمجزوء الكامل، والبسيط، والمتدارك؛ فتنصبح «متفاعلن» «متفاعلن» و«فاعلن» و«فاعلن» والتذييل يلحق العروض، أو الضرب، أو هما معًا.

\* اللهُذَالَ: يُرَادُبه في «العَروض»: التفعيلة التي زيد عليها بعد وتدها حرف ساكن. [انظر: التذييل] ، ومن أمثلته من مجزوء البسيط:

إنّا ذهنا على ما خيّلت سعد بن زيدٍ، وعمرًا مِن تميم إناذمم/ ناعلى/ ما خيلت سعد بن زي/ دن وحم/ رن من قيم مستفعلن/ فاعلن/ مستفعلن مستفعلن/ فاعلن/ مستفعلان سالم/ سالم/ سالم/ سالم/ سالم/ سالم/ مسلمال

- وإذا سلم الضرب من التذييل مع جوازه فيه سمي مُعَرَّى. [انظر: المُعرَّى. وانظر: المُعرَّى.

### الراء

\* الرياصي، يُريدُ به الكوفيون الفعل الثلاثي الناقص المتصل بتاء الفاعل؛ مثل: قضيْتُ، وسعيتُ، وغزوتُ، وعفوتُ؛ لأن التاء اختلطت به فصارت كأنها حرفٌ من الفعل وصارت رابعة. [انظر: اللذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري: ١: ١٧٧،

\* الرابط: يُرَادُ به: ما يربط بين جملتين، أو اسم واسم سابق؛ ليتم المعنى ويكتمل بناء الجملة، وغالبًا ما يكون الرابط ضميرًا. والأشياء التي تحتاج إلى رابط أحد عشر:

- ١- الجملة المخبر بها تحتاج إلى رابطٍ يربطها بالمبتدأ، وهذا الرابط يكون واحدًا نما يلي:
- أ ضمير يعود على المبتدأ ويطابقه؛ مثل: عليٌّ نجح أخوه، وفاطمة نجح أخوها، والحجرة باجا مفتوحٌ.
- ب- الإشارة إلى المبتدأ؛ كما في الآية الكريمة: ﴿ وَلِيَاسُ ٱلنَّقَوَىٰ ذَلِكَ خَيرٌ ﴾ [الأعراف: ٢٦]؛ فكلمة الباس؛ مبتدأ، وجملة اذلك خير، خبر، والرابط اسم الإشارة اذلك».
- ج- إعادة المبتدأ بلفظه؛ كما في قوله تعالى: ﴿ لَغَاقَةٌ ١ مَا لِمُعَاقَةٌ ﴾ [الحاقة: ١- ٢]؛ فكلمة «الحاقة» الأولى مبتدأ، وجملة «ما الحاقة» خبر، والرابط إعادة المبتدأ بلفظه.
- د أن يكون في جملة الخبر عمومٌ يدخل فيه المبتدأ؛ مشل: عليٌّ نعْم الرجل؛ فكلمة «على» مبتدأ، وجملة «نعم الرجل» خبر، والرابط العموم.
- ٢- الجملة الموصوف بها، ولا يربطها بالموصوف إلا الضمير إما مذكورًا أو مقدرًا؛ فالمذكور كما في الآية الكريمة: ﴿ حَتَىٰ تُنَزّلَ عَلَيْنَا كِنْبًا نَقَرَأُهُ ﴾ [الإسراء: ٩٣]؛ فجملة انقرؤه، في محل نصب صفة لكلمة الكتابًا، والرابط هو الهاء من نقرؤه. والمقدَّر كما في الآية الكريمة: ﴿ وَالتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسُ عَن نَفْسٍ شَيَّا ﴾ [البقرة: ٤٨]؛ فجملة: الا تجزي، في محل نصب صفة لكلمة اليومًا، والرابط ضمير مقدَّر، تقديره: الا تجزي نفس فيه.
  - ٣- جملة صلة الموصول الاسمى. [انظر: جملة الصلة].
- ٤- الجملة الواقعة حالًا: ورابطها إمّا الواو والضمير معًا؛ كما في الآية الكريمة: ﴿ لَا تَقْرَبُوا الفَيْكَلُوةَ وَالشّرَ شَكْرَىٰ ﴾ [النساء: ٤٣]؛ فـ «الواو» رابطً و «أنتم» ضمير رابط أيضًا ربط جملة الحال، وهي «أنتم سكارى» بصاحب الحال وهو دواو» الجهاعة في «لا تقربوا»، وإمّا الواو فقط كما في الآية الكريمة: ﴿ لَهِنَ الْكَريمة : ﴿ لَهِنَ اللّهِ اللّهِ اللّهِ الْكَريمة : ﴿ لَهِنَ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللهِ الهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الله

الكريمة: ﴿ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى ٱللَّهِ وَجُوهُهُم مُسْوَدَّةً ﴾ [الزمر: ٦٠]؛ فالضمير «هم الهو الرابط، وقد تُخُلُو جملة الحال من الرابط فيقدَّر؛ كما في قولهم: مررت بالبُرُّ قفيزٌ بدرهم؛ أي قفيز منه بدرهم.

٥- الجملة المفسَّرة لعامل الاسم المشتغل عنه؛ مثل: عَلِيًّا أكرمته؛ فجملة «أكرمته»
 فسرت عامل النصب في كلمة «عليًّا»، والرابط هو الضمير «الهاء».

٦- بدل البعض من الكل، ولا يكون الرابط إلا الضمير الظاهر أو المقدر.

فالظاهر كما في قول تعمالى: ﴿ قُرِ آلَيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۞ يَضَفَهُ ﴾ [المزمل: ٢، ٣]؛ فكلمة «نصفه» بدل بعض من كل، و«الهاء» رابط ربط بين البدل والمبدل منه.

وقد يخْلُف الضمير كلمة «أل» مثل: قبَّل أباك اليدَ؛ فكلمة «اليد» بدل بعض من كل، والرابط «أل».

٧- بدل الاشتمال: ولا يكون الرابط إلا ضميرًا ظاهرًا أو مقدَّرًا.

فالضمير الظاهر كما في قولنا: أعجبني عليٌّ خلقه؛ فكلمة «خلق» بـدل اشـتمال، والضمير هو الرابط الذي يربط البدل بالمبدل منه.

والضمير المقدَّر كما في الآية الكريمة: ﴿ قُيْلَ أَمْعَنُ ٱلْأَخْدُودِ ﴿ النَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ ﴾ [النبروج: ٤، ٥]. والتقدير: النار فيه، وقيل: إنَّ أَلَ عـوض عـن الـضمير. [انظـر إعراب القرآن لأبي جعفر النحاسي ٥: ١٩٢].

- ٨- معمول الصفة المشبهة، ولا يربطه إلا الضمير: إما ملفوظًا به؛ مثل: زيدٌ حسنٌ وجهه. أو مقدَّرًا؛ مثل: زيد حسنٌ وجهًا؛ أي منه.
- ٩- جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء، ولا يربطه إلا الضمير؛ كما في قوله تعالى:
   ﴿ فَمَن يَكُفُرُ مَبْدُ مِنكُمْ فَإِنِّ أُعَذِبُهُ ﴾ [المائدة: ١١٥]؛ أو مقدَّرًا؛ كما في قوله تعالى: ﴿ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَ ٱلْمَجَ فَلا رَفَتَ وَلا فَسُوفَ وَلا حِدالَ فِي ٱلْحَجَ ﴾ [البقرة: ١٩٧]؛ أي منه.
- ١٠ العاملان في باب المتنازع، فلا بدَّ من ارتباطهها: إما بعاطف كها في: قام وقعدا أخواك، أو عمل أوله في ثنانيهها؛ نحو: ﴿ وَأَنْهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللَّهِ

شَطَطَا ﴾ [الجن: ٤]، ﴿ وَأَنَّهُمْ ظَنُوا كُمَا ظَنَنُمْ أَن لَن يَبْعَثَ اللهُ أَمَدًا ﴾ [الجن: ٧]، أو كون ثانيهما جوابًا للأول؛ إما جوابية "الشرط؛ كما في قوله تعالى: ﴿ مَا تُونِ أَذْرِغْ عَلَيْهِ قِطْدًا ﴾ [الكهف: ٩٦]، أو جوابية السؤال "؛ نحو قول تعالى: ﴿ بَسَتَفْتُولَكَ قُلُ اللهُ يُقَيِيكُمْ فِي الْكَلَالَةُ ﴾ [النساء: ١٧٦].

١١ - ألفاظ التوكيد المعنوي؛ مثل: عاد الجيش كلَّه، وقابلت الوزير نفسه، ويشترط في هذا الضمير أن يطابق المؤكد إفرادًا وتثنية وجعًا وتذكيرًا وتأنيشًا. [انظر: معنى اللبيب٢:٢٠-٥١٥].

\* الرقبة: يُرَادُ به: موضع الكلمة وفقًا لوظيفتها النحوية في بناء الجملة؛ فالمبتدأ رتبته التقديم، والخبر رتبته التأخير، والفاعل رتبته التأخير عن الفعل، والتقديم على المفعول به، ورُتبة المفعول به التأخير عن الفعل والفاعل، وهكذا.

\* الرَّجَزُ؛ يُرَادُ به في «العَروض»: بحرٌ من بحور الشعر العربي، وهو على ستة أجزاء، ووزنه:

مستفعلن مستفعلن مستفعلن

مستفعلن مستفعلن مستفعلن

وبيته:

دَارٌ لسسلمي إذ سُسلَيمَي جسارةٌ قَصْرٌ تَسري آياتِهما مشلَ الزُّبُسرُ

ويستعمل تامًا ومجزوءًا، ومشطورًا، ومنهوكًا.

وله أربع أعاريض وخمسة أضرب:

١ – العَروض الأولى: صحيحة، ووزنها مستفعلن، ولها ضربان:

 <sup>(</sup>١) هذا نص كلام ابن هشام في المغني. والمراد بجوابية الشرط أن يكون الفعل الثاني جوابًا لـشرط مفهوم من الفعل السابق.

<sup>(</sup>٢) المراد بجوابية السؤال أن يكون الفعل الثاني جوابَ سؤالِ يُفهم من الفعل الأول. وسيأتي مزيد من التفصيل في بيان مصطلح «التنازع».

أ – الضرب الأول: صحيح ووزنه مستفعلن.

ب- الضرب الثاني: مقطوع ووزنه مفعولن.

٢- العَروض الثانية: مجزوءة، ووزنها مستفعلن، ولها ضربٌ واحد مثلها وزنه مستفعلن، وهنا يكون البيت مكونًا من أربع تفعيلات.

٣- العروض الثالثة: مشطورة، وزنها مستفعلن، ولها ضربٌ واحد مثلها مشطور،
 هنا يكون للبيت ثلاث تفعيلات فقط، والتفعيلة الثالثة هي العروض والضرب.

٤- العَروض الرابعة: منهوكة، ووزنها مستفعلن، ولها ضربٌ واحد مثلها، وهنا يكون البيت مكونًا من تفعيلتين هما الصدر والعجُز، وتكون التفعيلة الثانية هي العروض والضرب؛ وذلك مثل:

### # يا ليتني فيها جَذَّعْ #

وسمي هذا البحر بحر الرجز؛ لأنه يقع فيه ما يكون على ثلاثة أجزاء، وأصله مأخوذ من البعير إذا شُكَّت إحدى يديه فبقي على ثلاث قوائم، وقيل: هـو مـأخوذ من قولم، ناقة رجزاء؛ إذا ارتعشت عند قيامها لضعف يلحقها أو داء، فلـما كـان هذا الوزن فيه اضطراب سمى رجزًا تشبيهًا بذلك.

\* الرُّحُسَة ، يُرَادُبه: السياح للشاعر بمخالفة الضوابط النحوية والصرفية لضرورة الشعر، ويتفاوت ذلك حسنًا وقبحًا، وقد يلحق بالضرورة ما في معناها، وهو الحاجة إلى تحسين النثر بالازدواج. ومن ذلك صرف ما لا ينصرف، وقصر الجمع الممدود، ومذ المقصور. [انظر: الاقتراح: ١١، وانظر: مصطلح الضرورة الشعرية].

\* التَّرْخيم: يُرَادُ به: حذف حرفٍ من آخر الاسم المنادى إذا كان علمًا أو نكرة مقصودة، مثل: أفاطمُ مهلًا؛ أي يا فاطمة، ومثل: يا عام، أي يا عامر، ومثل يا ناقً أسرعي؛ أي يا ناقة. ولذلك شروط عامة وشروط خاصة مفصلة في كتب النحو يمكن الرجوع إليها.

ويجوز حذف الحرفين الأخيرين معًا بشرط أن يكون المنادي علمًا مجردًا من تماء التأنيث، وأكثر من أربعة أحرف، وأن يكون ما قبل الآخر مدًّا زائدًا؛ مثل: عشان،

ومنصور؛ فتقول: يا عثمٌ، ويا منصُ.

وشدًّ الترخيم في غير النداء؛ كقولهم: «أمسك فلانًا عن فُلِ، أي عن فلان.

ويراد بالترخيم أيضًا: حذف حروف الزيادة من الاسم عند إرادة التصغير [انظر: تصغير الترخيم]؛ فتقول في تصغير «أحمد»: «حُمَيْد» وفي تصغير «حارثة»: «حُرَيْث».

\* المرد، يُرَادُ به: الإتباع، وقد سبق توضيحه. [انظر: الإتباع، وانظر: معاني القرآن للقرّاء ١: ١٧، ٢: ٩٧، ١٩٧، ٢٧٩، ٣: ٥، ٤ • ١، وشرح القصائد السبع الطوال: ٧٨، ٢٠١، ٥٠٥، وتفسير الطبري ٢: ٣٧، ٣٩٩، ٤٢٠، ٤٣٦، ٤٣٦، ٤٩٢، ٤٩٦.

\* المُرَدود؛ يُرَادُ به: التابع، وقد سبق توضيحه. [انظر: التابع، وانظر: تفسير الطبري ٤: ١ ٣١، ومعاني القرآن للفرّاء: ٣: ٥].

\* المردّف؛ يُرَادُ به في «العَروض»: أحد حروف العلمة الياء، والألف، والواو السواكن، إذا وقعت قبل حرف الرويّ دون حاجزٍ بينها، فالياء تكون ردفًا؛ كما في قول الشاعر:

أضحى التنائي بديلًا مِن تدانينا ونابَ عن طِيب لُقْيانَا تَجانِينا

فالياء في كلمة «تجافينا» ردفٌ والنون رويّ.

وتكون الألف ردفًا؛ كما في قول الشاعر:

لسولا الحيساءُ لهَساجني اسستعبارُ وَلَسْرُرْتُ قَسْبُرَكِ والحبيبُ بُسزَارُ

فالألف في كلمة (يزار) ردفٌ، والراء رويّ.

وتكون الواو ردفًا؛ كما في قول الشاعر:

وإنَّ الْسُتَهْدِي الرياحَ سَلامكُمْ إذا أقبلتْ مِنْ نحوِكُمْ بَهُبُوبٍ

فالواو في كلمة «هبوب، ردفٌ، والباء رويّ.

وقد تجتمع الياء والواو في قصيدة واحدة كما في قول الشاعر:

وإن الأمستهدِي الرباحَ سلامكُمُ إذا أقبلتُ مِن تحوِكم بهبوب وأسسالهًا حمسلَ السسلام إلَسيْكُمُ فيان هِسي يومّسا بلَغَتْ فَسأَجِيبِي

وقد يكون الردف ياءً أو واوًا ساكنة قبلها فتحة؛ كقول الشاعر. يمنعها شيخٌ بِخُذَّيْبِ السَّيْبُ لا يحذر الريبَ إذا خِيفَ الرَّابُثُ

وكقول الآخر:

مالكُ لا تنبحُ باكلبَ الدُّومُ بعد هدوء الحيُّ أصواتُ القَوْمُ فد كنت نبّاحًا فها ليك اليومُ

ورُوي أن سيبويه لا يجيز مجيء الردف واوًا أو ياءً بعــد حــرفٍ مفتــوح، ولكــن الشعر العربي فيه كثير منه كالمثالين السابقين.

وإنها سُمي الرِّدْف ردفًا؛ لأنه ملحق في التزامه وتحمُّل مراعاته بالرويِّ؛ فجري عجري الرِّدْف للراكب؛ لأنه يليه ويلحق به. [انظر: الحاشية الكمبري: ١١٠-١١٣، والقافية في العروض والأدب: ٦٦، ٢١].

\* الْمُتَوَادِهُ، يُرَادُ بِهِ فِي المُروضِ : كُلُ قَافِيةٍ اجتمع فِي آخرها ساكنان، وسُميت بلذلك لتتابع الساكنين واتصالحا، وهذا مُحْتَصُّ بالقوافي المقيَّدة؛ أي الساكنة؛ سواء سُبِق الحرف الأخير بحرف لين أو بحرفٍ صحيح، وذهب الأخفش إلى وجوب حرف اللين؛ ومن أمثلة ذلك:

مَن عائدي الليلة أم مَن يصيح؟ بستُّ بهممٌ ففروادي قسريخ

وقول الآخر:

\* أَرْخِينَ أَدْيَالُ الْحُقِيِّ وَأَرْبَعُنْ \*

[انظر: القافية في العروض والأدب: ٢٨].

\* المُوسُ: يُرَادُ به في «العُروض»: الفتحة التي قبل ألف التأسيس؛ وذلك كفتحة

الشين من كلمة «شامل» من قول الشاعر: دعاكَ الهوى واستجْهَلَتْكَ النّازلُ

وكيف تَصَابِي المرءِ والشيبُ شاملُ

وشُمِّيت هذه الفتحة رسًا: إما أخذًا من رسستُ الشيء إذا ابتدأت على خفاء، فسُميت بذلك لتقدمها على الرويِّ - إذ هو أول لوازم القافية - ولخفائها؛ لأنها بعد حرف خفي وهو الألف، وإما أخذًا من الرسِّ بمعنى الثبات؛ فهي ثابتة على حال واحدة، فهي فتحة واجبة لا ينوب عنها غيرُها؛ لأن التأسيس ألف، والألف لا تلي إلا الفتحة.

\* الإرسال؛ يُرَادُ به: المدّ وعدم التحريث كما في ياء المتكلم؛ إذ فيها لغتان الإرسال والفتح؛ فنقول: عِنْدي أبوك، بإرسال الياء؛ أي بنطقها حرف المد. وتقول: عِنْدِيَ. [انظر: معاني القرآن للفراء ١: ١٩].

\* المراهيات: يُرَادُ به في «العَروض»: حروف القافية وحركاتها. [انظر: الكافي: ٤٩].

\* الرَّفْع؛ يُرَادُ به: موقع إعرابي خاص بالمسند والمسند إليه؛ كالمبتدأ والخبر، والفاعل، ونائب الفاعل، وعلامته الضمة أو ما ناب عنها.

وقد يراد به الضمة التي تظهر على آخر الكلمات المعربة.

وقد يراد به الضمة التي تظهر على آخر الكلمات المبنية. [انظىر: معاني القرآن للفراء: ٢: ٢١٩، ٢٠٠٩].

\* الرقع بالصرف، يُرَادُ به: رفع المضارع في موقع يُوهم أنه مجزوم في جواب الأمر، مثل: ﴿ وَلَا تَمْنُنُ تَسَتَكُورُ ﴾ [المدثر: ٦]، ومثل: ﴿ ثُمَّ ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمَ يَلْعَبُونَ ﴾ [الأنعام: ٩١]. [انظر: الجمل في النحو للخليل بن أحمد: ١٤٧، وانظر أيضًا: كتاب الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد دراسة تحليلية: ص٩٧، ٨٠].

\* الرفع بالثون، أراد به بعض النحويين: رفع الاسم مع تنوينه، [انظر: معاني القرآن ١: ١٢٠].

\* الرقع بالصفة: يُرَادُ به: رفع المبتدأ بالخبر شبه الجملة، والكوفيون يقولون إن عامل الرفع في المبتدأ هو الخبر، ويطلقون على الجار والمجرور والظرف الصفة. [شرح القصائد السبع الطوال: ٢٣٨، ٤٠٨، ٤٨٧].

\* الرقع على البدية، يُرَادُ به: المبنيّ على النضم بناءٌ أصبلًا لا ينزول؛ مثل: حيثُ، وقطُّ، وعَوْضُ. [انظر: الجمل للخليل بن أحمد: ١٤٨].

\* الرقع على التكرير، يُرَادُ به: تقدير مبتدأ للخبر الثاني عند تعدد الخبر، فإذا قلنا: أنت عالم نابغة عصرك، وتكون كلمة «نابغة» مرفوعة على التكرير، أي تكرير المبتدأ، وكأننا قلنا، أنت عالم أنت نابغة عصرك. [انظر: شرح القائد السبع الطوال: ٨٢١٢، ٥٠١].

\* الرقع على الملح: يُرَادُ به: أن يكون الاسم مرفوعًا على أنه خبر لمبتدأ عذوف، إذا كان الموقف والسياق يقتضي مدحًا؛ ومن ذلك قولهم: نثوم الضحى»؛ قال الأنباري: وانتوم الضحى يرتفع على المدح بإضهار هي نؤوم الضحى» [انظر: شرح القصائد السبع الطوال: ٢٦].

\* التَرْفِيل، يُرَادُبه في «العروض»: زيادة سبب خفيف على ما آخره وتد جموع، وهو من علل الزيادة، ولا يقع إلا في مجنوء المتدارك، ومجنوء الكامل، فيصير «فَاعِلُنْ» «فاعلاتن»، و «متفاعلن» «متفاعلاتن»؛ ومثاله من مجنوء الكامل قول الحطئة:

ولَقَ الْمَ مَنَ وَأَلْتَ آخِر ولَقَ الْمَ مَنَ عُلَمْ مُنَافِّهُ وَإِلَى الْمَاسِرَعِ/ توانتا الخرر مُتَقَ اعِلُنْ/ مُتَقَامِانِ مُتَقَامِا عِلُنْ/ مُتَقَامِا عِلُنْ/ مُتَقَامِا عِلُنْ/ مُتَقَامِا عِلَنْ/ مُتَقَامِا عِلَنْ

[انظر: الكافي: ٦٦، ١٤٥، والحاشية الكبرى: ٤٠].

\* المُرَفَّل؛ يُرَادُبه في «العَروض»: التفعيلة التي زيد عليها بعُد وَتَدِها سببٌ خفيف. [انظر: الترفيل].

\* المراقبة، يُرَادُ به في «العَروض»: تجاور سبين في جزء واحد فقط، وقد سلم أحدهما وزُوحف الآخر، فلا يُزاحف السببان المجتمعان ولا يَسْلمان من الزحاف، بل لابد من مُزاحفة أحدهما وسلامة الآخر، وهي تحل في بحرين: المضارع، والمقتضب.

\* المركب الإستادي؛ يُرَادُ به: ما تكون من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى، أي حُكم بإحداهما على الأخرى؛ مثل: ظهرَ الهلال، نجحَ المُجدِّ، المجد ناجحٌ.

\* المركب الإضافي، يُرَادُ به: كل أسمين نُزُّل ثانيها عما قبله منزلة التنوين على معنى «من» أو «في» أو «اللام»؛ مثل: باب خشب، مكر الليل، وضوء القمر، والمعنى بابٌ من خشب، مكرٌ في الليل، وضوءٌ للقمر.

والكلمة الأولى تأخذ حكمها الإعرابي، ويُحـذف منهـا التنـوين، ونـون المثنـى، ونون جمع المذكر السالم، والكلمة الثانية تُجر بالإضافة.

\* المركب العددي، يُرَادُ به: ما تكون من عددين وقصد كلّ منها دون استعمال حرف العطف، وهذا يكون في الأعداد من أحد عشر حتى تسعة عشر، ويُبنى على فتح الجزئين، ويُستثنى من ذلك (اثنا عشر): فيعرب الجزء الأول منه إعراب المثنى، ويُبنى الجزء الثاني على الفتح؛ ومن ذلك قوله تعمالى: ﴿ عَلَيْمَا يَتْمَةُ عَشَرُ ﴾ [المدثر: ٣٠]، وقوله تعالى: ﴿ عَلَيْمًا يَتْمَةُ عَشَرُ ﴾ [المدثر: مبنى على فتح الجزئين، وفي «اثنتا عشرة» الجزء الأول مُعْربٌ إعراب المثنى، والجزء الثاني مبنى على الفتح.

\* المركب المزجي، يُرَادُ به: ما رُكِّب من اسمين جُعلا اسمًا واحدًا لا بالإنسافة ولا بالإنسافة ولا بالإسناد بل بتنزيل ثانيهما من الأول منزلة تماء التأنيث، فتظهر على آخره

العلامة الإعرابية، وهذا النوع من المركبات إذا كان عليًا يُمنع من المصرف؛ فلا ينون ويُجر بالفتحة نيابةً عن الكسرة؛ فتقول: سافرتُ من بعلبكٌ إلى حضر موتَ.

\* المركب تركيب خمسة عشر، يُرادُ به: ما رُكّب من الكلمات بطريقة المركّب العددي [انظر: المركب العددي] مثل بينَ بينَ، وصباحَ مساء، وبيتَ بيتَ.

\* المتراكب؛ يُرَادُ به في «العَروض»: القافية التي يُفصَل بين ساكنيها بثلاثة متحركات. وسُمِّيت بذلك لتولل حركاتها؛ فكأنها ركب بعضها بعضًا؛ ومثالها قول الشاعر:

ومسا نزلتُ مسن المكسروه منزلةً إلا وثقتُ بسأن القَسى لهسا فَرَجَسا

الرَّمَلَ: يُرَادُ به في «العَروض»: بحرٌ من بحور الشعر، وهو على سنة أجزاء:
 فـــاعلاتن فـــاعلاتن
 وبيته:

. وشُمِّي بحر الرمل؛ لأن الرمّل نوعٌ من الغناء يخرج من هذا الوزن، فسمي بذلك، وقيل: شمي رملًا لدخول الأوتاد بين الأسباب وانتظامه كرمل الحصير الذي نسج به، يقال: رَمّلَ الحصيرَ إذا نسجه، والمرمُول منه رمل؛ كأنه يقال للطرائق التي فيه رملٌ، وقيل: سمِّي بذلك لسرعة النطق به لتنابع «فاعلاتن» فيه؛ لأن الرمل يطلق لغة على الإسراع في المشي، ومنه الرَّمَل المعهود في الطواف. [انظر: الكانى: ٨٣].

وهذا البحر يُستعمل تامًّا، ومجزوعًا، وله عَروضان، وستة أضرب:

١ - العَروض الأولى: محذوفة ووزنها فاعلن، ولها ثلاثة أضرب:

أ - الضرب الأول: صحيح ووزنه فاعلاتن.

ب- الضرب الثاني: مقصور ووزنه فاعلان.

ج- الضرب الثالث: محذوف ووزنه فاعلن.

٢ – العَروض الثانية: مجرُّوءة ووزنها فاعلاتن، ولها ثلاثة أضرب:

أ - الضرب الأول: مُسبّع ووزنه فاعلاتان.

ب- الضرب الثاني: مجزوء ووزنه فاعلاتن.

ج- الضرب الثالث: محذوف ووزنه فاعلن.

\* المروم، يُرَادُ به: الإتيان بالحركة خفيفة حرصًا على بيان الحركة التي تحرك بها آخرُ الكلمة في الوصل؛ سواء أكانت حركة إعراب أم حركة بناء، فعند قولنا اجماء زيده يكون الوقف بسكون الدال، وفي ذلك إسقاطٌ للحركة كاملة، فإذا أردنا رَوِّم الحركة – ولاسيها حركة الإعراب – لدلالتها على المعاني في الأصل، فنأتي بالحركة خفية؛ لأننا نروم الحركة ونريدها، ولم نشأ إسقاطها كاملة؛ ولذلك يُدركها الأعمى الصحيح السمع إذا استمع؛ لأن في آخر الكلمة صُويئتًا خفيفًا.

وعلامة الروم في الكتابة خطٌّ بين يدي الحرف هكذا: ﴿جاء زيد-﴾.

ومذهب الفرَّاء أنه لا يجوز روم الفتح؛ لأن الفتح لا جزء لـه لخفتـه. وعنـد سيبويه وغيره من النحاة يجوز فيه الـرَّوْم كـما في المرفـوع والمجـرور. [انظـر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي: جـ٢: ٢٧٥، وكتاب سيبويه: ٤: ١٦٨، ١٦٩ هارون].

\* الرَّوِيُّ، يُرَادُ به في «العَروض»: الحرف الذي تُبنى عليه القصيدة، فيرد في كل بيت منها، ويشغل موضعًا معينًا لا يتزحزج عنه في أواخر الأبيات؛ ولذلك تُنسب القصيدة إليه، وذلك كالباء في قصيدة أبي تمام التي مطلعها:

السيفُ أصدقُ انباءً مِنْ الكتبِ فَي حَدَّه الحدبين الجِدُّ واللعبِ

فيقال قصيدةٌ بائية.

وسُمي هذا الحرف رويًا: إما أخذًا من الرواء بمعنى الحبل؛ لأنه ينضُم أجزاء البيت ويمنعه من الاختلاط بغيره كالحبل الذي تُشد به الأمتعة فوق الجَمَل، وإما أخذًا من الرواية بمعنى الحفظ، وإما أخذًا من الارتواء؛ لأنه تمام البيت الذي يقع به الارتواء والاكتفاء، وإما أخذًا من الرَّويَّة، وهي الفكرة؛ لأن الشاعر يتفكر فيه،

وإما أخذًا من الرُّواء؛ أي المنظر الحسن؛ لأن به عصمة الأبيات وتماسكها.

والروِيُّ نوعان:

أ - الروي المقيّد، وهو الساكن؛ كقول الشاعر:

مساهساج حسَّانَ رسسوم المقسام ومظمسن الحسى ومبنسي الخيسام

وسُمي مقيَّدًا لتقييده عن انطلاق الصوت به. والروي المقيد قليل الشيوع، وقد أجاز العلماء فيه الاختلاف في الإعراب، والتخفيف والتشديد.

ب- الرويُّ المطلق، وهو المتحرك الموصول، سُمِّي بذلك لإطلاق الصوت بـه،
 وهذا هو الكثير الشائع.

وحروف المعجم تكون رويًّا إلا ما يلي:

١- الألف غير الأصلية، وغير الزائدة للتأنيث أو للإلحاق، وأجاز بعضهم الألف الدالة على الاثنين في مثل: «قاما»، والألف التي في آخر ضمير الغائبة في مثل: «رأيها».

٢- الياء التي تكون للإطلاق، وياء الضمير المكسور ما قبلها، وأجازها الخليل
 والأخفش.

٣- واو الإطلاق، وواو الجمع في نحو يقوموا، واذهبوا، إذا انضم ما قبلها، وأجازها الأخفش.

٤- الهمزة المبدلة من ألف التأنيث في الوقف لا تكون رويًا ألبتة؛ كقولهم: هـ له
 خُبلًا في حُبلي.

٥- الهاء التي تُتبين بها الحركة؛ نحو: اقضِهُ وارمِهُ، وهاء التأنيث؛ نحو: طلحة وحزة، وهاء الثانيث؛ نحو: طلحة وحزة، وهاء الضمير؛ نحو: ضربتُه، فإذا شُكِّن ما قبل الهاء كانت رويَّا كما في قول الشاعر:

لسبس خليلي بالقليسل أنساه حتى أرى مُصبحه وعسساه

٦- نون التنوين، ونون التوكيد الخفيفة.

وهناك حروف يجوز وقوعها رَوِيًّا؛ وهي:

- ١- الألف الأصلية، والمزيدة للإلحاق، أو التأتيث، وضمير المثنى، واللاحقة بالضمير.
  - ٢- تاء التأنيث المنطوقة تاءً لا هاءً عند بعض الناس.
    - ٣- كاف الخطاب عند بعض الناس.
    - ٤- الميم الواقع بعدها هاء الضمير كافة.
      - ٥- الهاء الأصلية المتحرك ما قبلها.
- الراو الأصلية الساكنة المضموم ما قبلها، والمخففة من المشددة، وعند بعض
   الناس واو الجهاعة المضموم ما قبلها.
  - ٧- الياء الأصلية الساكنة المكسور ما قبلها.

[انظر: العيون الغامزة: ١٤١، ١٤٢، والقافية في العَروض الأدب: ٤٣-٥٥].

## الزاي

- \* الزّحاف؛ يُرَادُ به: التغيير المختص بثواني الأسباب؛ سواء أكانت خفيفة أم ثقيلة في حشو أم في غيره، وهذا التغيير لا يلزم في كل القصيدة إلا لزوم القبض في عروض بحر الطويل؛ فإنه واجبٌ، وكذلك بعض أعاريض بحر البسبط؛ فإنه واجب الخبن. والزّحاف أنواع:
- \* الزحاف المزدوج، يُرَادُ به في العَروض، حدوث تغيير في ثواني الأسباب في التفعيلة الواحدة. وأنواعه: الخبل، والحزل، والشكل، والنقص. وكل واحدٍ منها مفصًّل في موضعه، يمكن الرجوع إليه.
- \* الزّحاف المضرد؛ يُرَادُ به في «العروض»: حدوث تغيير واحد في ثواني الأسباب في التفعيلة. وأنواعه: الخبن، والإضهار، والوقص، والطي، والقبض، والعصب، والعقل، والكف. وكل واحدٍ منها مفصّل في موضعه.
- \* الزّحاف الجاري مجرى العلق؛ يُرَادُ به في «العَروض»: التغيير في ثواني

الأسباب الذي يلزم في القصيدة؛ كالقبض في عروض الطويل، والخبن في عروض البسيط الأولى، وضربها الأول، والمعروف أن الزحاف لا يلزم، لكنه في المواضع المذكورة يلزم كالعلة؛ ولذلك شمى زحافًا جاريًا عبرى العلة.

\* الزيادة، يُرادُ به: أن تكون الكلمة لا موضع لها من الإعراب إن كانت مما يُعرب، ومتى أُسقطت من الكلام لم يختل الكلام، وتُسمَّى الزيادة هنا الإلغاء أيضًا؛ وإنها يؤتى بالزيادة أو بها يُلغى من الكلام تأكيدًا وتثبيتًا، وهذا الزائد، أو ما يُلغى أربعة أقسام: اسم، وفعل، وحرف، وجلة؛ فالاسم كضمير الفصل، والفعل مثل: (كان) الزائدة، والحرف مثل: (ما)، والجملة مثل: «الجملة المعترضة».

"الزيادة الشبيهة لألفى التانيث: يُرَادُبه: زيادة الألف والنون مع العلم أو الصفة؛ كما في «عثمان» و «سكران»، وقد قال الكوفيون: إن المانع من صرف هاتين الكلمتين وأمثالها الزيادة والعلمية، أو الزيادة والوصفية، أما البصريون فمذهبهم أن المانع من الصرف الزيادة المُشْبِهة لألفي التأنيث؛ ولهذا قال الجوجاني: وينبغي أن تُعدّ موانع الصرف ثمانية لا تسعة. [انظر: مغني اللبيب: ٢: ٣٥٣، والمقتصد: ٢: ٩٦٥].

\* الزائدتان اللتان بمنزلة زيادة واحدة، يُرادُبه: الواو والنون في جمع المذكر السالم، وكذلك ياء النسب. [انظر: الكتاب ١: ٣٤٠].

\* الزوائد الأربعة: يُرادُ به: أحرف المضارعة؛ أي الحروف التي يُبدأ بها الفعل المضارع؛ وهي: الهمزة، والياء، والتاء، والنون. [انظر: الكتاب ١: ٣، والواضع للزبيدي: ٤٤].

\* المزيدة: بُرَادُ به: الاسم أو الفعل المشتمل على حروف زائدة على حروفه الأصلية هي الأصلية هي الأصلية هي النون والصاد والراء، وما عدا ذلك فزائد.

#### السين

\* السبب الثقيل: يُوَادُّ به في «العَروض»: الحرفان المتحرك ان المتتاليان؛ مثـل: لَكَ، بِكَ.

\* السبب الخفيف: يُرَادُ به في «العَروض»: حرفٌ متحرك متلوَّ بحرفِ ساكن؛ مثل: لَمْ، قَدْ.

\* السنب المضطوب؛ يُرَادُ به: السبب الخفيف؛ أي حرفٌ متحرك بعده ساكن؛ مثل: «قَدْ» و «كُنْ». [انظر: الفصول والغايات: ١٧٧].

\* السبب المفتشر، يُرَادُ به: السبب الثقيل؛ أي حرفان متحركان؛ مثل: مَعَ. [انظر: الفصول والغايات: ١١٧].

\* التَّسْبِيغ، يُرَادُ به في «العَروض»: زيادة حرف ساكن على ما آخِره سببٌ خفيف، وهو خاص بمجزوء الرمل؛ فيصير «فاعلاتن» فيه «فاعلاتان»، وهو من علل الزيادة؛ ومن أمثلته قول الشاعر:

برياء، وس المساول المساول المساعلة المساعلة المسلمان الم

[انظر: الكافي: ٨٦].

\* المُسَبِّغُ؛ يُرَادُ به في العَروض، الجزء الذي زيد على اعتداله من عند سببه الخفيف حرفٌ ساكن. [إنظر: التسبيغ، الكافي: ١٤٥، وانظر: الحاشية الكبرى: ١٤٠].

\* السابك؛ يُرَادُ به: الحرفُ الذي يُجعل ما بعده في معنى المسدر؛ مشل: «أنَّ» و «ما» و «كي» و «لو»، و «أنَّ»، وقد سبق توضيح ذلك. [انظر: الحروف المصدرية].

\* المُنْسَرِحِ يُرَادُ به في «العَروض»: بحرٌ من بحور الشعر، وهو على سنة أجزاء: مستفعلن مقعولات مستفعلن

وبيته:

إن ابسن زيسد لا زال مستعملا للخير، يفشي في منصره العرف

وسُمي منسرحًا لانسراحه مما يلزم أضرابه وأجناسه، وذلك أن مستفعلن متى وتعت ضربًا في غيره، فلا مانع من مجيئها على أصلها، ومتى وقعت مستفعلن في ضربه لم تجئ على أصلها، لكنها جاءت مطوية، فلانسراحه مما يكون في أشكاله شمى مُنسرحًا.

وله ثلاث أعاريض وثلاثة أضرب:

العَروض الأولى: «مستفعلن»، ولها ضربٌ واحدٌ مطويٌ وزنه «مفتعلن».
 هذا هو المختار، وزعم بعضهم أن العروض الأولى لم تستعمل إلا مطوية، وأن البيت المذكور مصنوع، وزاد بعضهم أن لها ضربًا مقطوعًا واستحسنه المحدئوُن وأكثروا منه. [انظر: الحاشية الكبرى: ٧٣].

٢ - العروض الثانية: منهوكة موقوفة ووزنها مفعولان، وضربها مثلها. والبيت هنا تفعيلتان فقط، والعروض هي الضرب.

٣٠ العروض الثالثة: منهوكة مكشوفة ووزنها فعولن، وضربها مثلها. والبيت هنا تفعيلتان فقط، والعروض هي الضرب.

المُتُسرد؛ يُرَادُ به: وزن شعري مستحدث ومأخوذ من دواثر الخليل بن أحد،
 وهو نموذج من مقلوب بحر المضارع، ووزنه:

مفاعيلن مفاعيلن فاع لاتن مفاعيلن مفاعيلن فاع لاتن

ومثاله:

على العقل فَمَوَّلُ فِي كلِّ شانِ ودانِ كلَّ من شئتَ أن تُدانِ [انظر: الحاشية الكبرى: ٤٦].

\* السريع: يُرَادُ به في «العَروض»: بحرَّ من بحور الشعر، وهو على سنة أجزاء: مستفعلن مستفعلن مفعولات

وبيته:

# ين ضحن في حافًا تِسه بالأبوال في منزلٍ مستوحث يرثُّ الحال الله

وسُمي سريعًا لسرعته في الذوق والتقطيع؛ لأنه يحصل على كل ثلاثة أجزاء منه ما هو على لفظ سبعة أسباب؛ لأن الوتد المفروق أول لفظه سببٌ والسبب أسرع في اللفظ من الوتد؛ فلهذا سمى سريعًا. ويستعمل تامًا، ومشطورًا.

وله أربع أعاريض، وستة أضرب:

١ - العَروض الأولى: مطوية مكشوفة ووزنها (فاعلن، ولها ثلاثة أضرُب:

أ - ضربٌ مطويٌّ موقوف ووزنه «فاعلان،

ب- ضرب مطويٌّ مكشوف ووزنه «فاعلن».

ج- ضربٌ أصلمُ ووزنه ﴿فَعْلُن،

٢ - العَروض الثانية: مخبولة مكشوفة، ووزنها «فَعِلْن»، ولها ضرب واحد مثلها «فعلن».

٣ - العَروض الثالثة: مشطورة موقوفة، ولها ضربٌ واحد مثلها.

والبيت هنا يكون ثلاثةً أجزاء، والعَروض هي الضرب، ووزنها المفعولان،

٤- العَروض الرابعة: مشطورة مكشوفة يووزنها «مفعولن»، ولها ضربٌ واحد مثلها، والعَروض هي الضرب أيضًا؛ لأن البيت مشطور.

\* الإستقاط؛ يُرادُبه في «النحو»: الزيادة والحذف. [انظر: تفسير الطبري ٥: ٥٨٦].

\* سقوط الصفة، يُرَادُ به: حذف الجار، والكوفيون يطلقون على الجار صفة، وهو ما يُعبر عنه بنزع الخافض، أو بالحذف والإيصال، وقد سبق توضيحه. [انظر: الخذف والإيصال، وانظر: معاني القرآن: ج٣: ٧٧، ٤٧].

\* السكون، يُرَادُ به: عدم تحريك الحرف، والسكون علامة جزم الفعل المضارع الصحيح الآخر؛ مثل: لم يكتب،

\* الساكن: يُرَادُ به: الحرف الذي يحتمل ثلاث حركات غير صورته؛ مثل الميم من كلمة عمرو.

\* ساكن الحشو؛ يُرَادُ به: الكلمة الثلاثية ساكنة الوسط. [انظر: ديـوان الأدب للفاراي ١: ٧٨].

\* السلّب: يُرَادُ به: النفي. وقد يراد به الإزالة في مثل: «قَـشُر»؛ أي أزال القـشر وسلبه؛ ومثل: «أعْجَمَ»؛ أي أزال العُجْمَة وسلبها، ومِن ثم يُقال قـد تفيـد صيغة «فعّل»، و «أفْعَل» السلب.

\* المسلُوبِ، يُرَادُ به في «العَروض»: التفعيلة التي دخلها الخبن والقمر؛ مثل: «مستفعلن» يدخله الخبن فتسقط السين ثم يدخلها القصر فتسقط النون ويسكن ما قبلها فتنقل إلى «فعولن».

## \* السالم،

\* يُرَادُ به في «الصرف»: الكلمة الخالية من حروف العلة ومن التضعيف ومن الممزة؛ مثل: كتب، نصر، فتح.

 «العروض»: كل تفعيلة لم يدخلها زحاف؛ أي لم يحدث فيها تغيير مع جوازه فيها. [انظر: الحاشية الكبرى: ٩٥].

\* المُسمَّطه، يُرَادُ به في «العَروض»: نوعٌ من الشعر يبتدئ فيه الشاعر ببيت مصرّع، ثم يأتي بأربع شطرات على غير قافيته، ثم يعيد شطرًا واحدًا من جنس ما ابتدأ به، وهكذا إلى آخر القصيدة.

## ومثال ذلك:

توهمتُ من هند معالم أطلالِ عفاهن طول الدهر في الزمن الخالي مرابع من هند خلتُ ومصايفُ يصبح بمغناها صدًى وصوازف وغيرُها هوج الرياح العواصف وكسل مُسسفٌ تُسم آخسر رادف بأسحم مِن نوء الساكين هطال

وقد جاءت المسمَّطات في أوزان كثيرة مختلفة. [انظر: العمــدة ١: ١١٨ – ١٢٠، وموسيقى الشعر د. إبراهيم أنيس: ٣٠٧، ٣٠٨، ط٤].

\* السماع: يُرَادُ به: صاع اللغة من العرب الموثوق بهم اللذين عاشوا في عصر الاحتجاج؛ أي إلى منتصف القرن الثاني الهجري بالنسبة لعرب الأمصار، ونهاية القرن الرابع الهجري بالنسبة لأهل البادية، والسماع مصدرٌ من مصادر الاحتجاج في عجال اللغة والنحو والصرف والعروض، ويقابله القياس.

\* الاسم، يُرَادُ به: الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترنة برزمن؛ مثل: رجل، فرس، جدار، عنب، إحسان، كاتب.

\* الاسم المبنى، يُرَادُ به: الاسم الله يلزم آخره حالة واحدة، ولا يتأثر بالعوامل الداخلة عليه، وهو يشبه الحرف شبها قويًّا يقرِّبه منه؛ ولذا كان مبنيًّا مثل: أسهاء الإشارة ما عدا (هذان وهاتان)، والأسهاء الموصولة ما عدا (اللذان واللتان) فهما يعربان إعراب المثنى و(أيّ) الموصولة إذا أضيفت وحذف صدر صلتها، والضهائر، وأسهاء الاستفهام ما عدا (أيّ)، وأسهاء الشرط. [انظر: البناء العارض والبناء الأصلى].

\* الاسم الدُبهُمُ: يُرَادُ به: اسم الإشارة والاسم الموصول. [انظر: الأنموذج للزخشري: ٧، وانظر: الكتاب لسيبويه ١: ٢٧٠-٢٥٦].

\* الاسم النبَّامُ: يُرَادُ به: الاسم الذي نصب الميـز؛ لأنـه تـم، فاسـتغنى عـن الإضافة، وهو يقتضي تمييزًا لإجامه، وتمامُه بأحد أربعة أشياء:

١- التنوين؛ مثل: اشتريت رطلًا عسلًا.

٢- نون التثنية؛ مثل: اشتريت رطلين عسلًا.

٣- نون جمع المذكر السالم؛ مثل: قرأت عشرين كتابًا.

٤- الإضافة كما في قوله تعالى: ﴿ مِلْ مُلْ الْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾ [آل عمران: ٩١]. وهذه
 الأسهاء هي المعروفة بها دل على وزن، أو كيل، أو عدد، أو مساحة. [انظر:

المقتصد ٢: ٧٢٢، ٧٢٣، وانظر: شرح المصباح: ٥٣١-٥٣١].

- \* الاسم الجاري مجرى الصحيح، يُرَادُ به: الاسم الذي آخره واوٌ أو ياء قبلها حرف ساكن؛ مثل: دلو، ظبي، وهذا النوع من الأسماء تظهر عليه علامات الإعراب كلها كالاسم الصحيح تمامًا مع أن آخره حرف علة. [انظر: مصطلح: الجاري مجرى الصحيح].
- \* الاسم الجامد: يُرَادُ به: الاسم الذي لم يُؤخذ من غيره؛ مثل: رجل، وحجر، وقمر، وفرس.
- \* الاسم المُتَشَبِّتُ: يراد به: الاسم الذي يدل على نفسه وعلى مسمَّى؛ كأخٍ: يـدل على نفسه وعلى مسمَّى؛ كأخٍ: يـدل على نفسه على نفسه وعلى أخيه، وكأب: يدل على نفسه وعلى أب وأم. [انظر شرح عيوب الإعراب للمجاشعي: ٤٢].
- \* الاسم المُشْتَقُ، يُرَادُ به: الاسم المأخوذ من غيره؛ كاسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغة المبالغة، والصفة المشبهة، واسم الزمان، واسم المكان، واسم التفضيل، وبعض أسهاء الآلة.
- \* الاسم الصحيح: يُرادُّبه: المصدر الصريح. [انظر: معاني القرآن للفرّاء ١: ١٦٥].
  - \* الاسم الصريح: يُرادُ به: الاسم الخالي من التأويل.
- \* الاسم المُعرَبِ ، يُرَادُ به: الاسم الذي يتغير آخره بتغير العوامل الداخلة عليه. فتقول: أقبل محمدٌ، ومررتُ بمحمدٍ، ورأيت محمدًا. فكلمة «محمد» تغير آخرُها: فمرة ضمة ومرة كسرة وأخرى فتحة، وذلك نتيجة لتغيير العامل، وهو هنا الفعل وحرف الجر. فكلمة «محمد» مُعربة.
- \* الاسم غير الصحيح، يراد به: المصدر المؤول. [انظر معاني القرآن للفراء: ١: ٤٧ ،، ١٨٦ ، ٢٨٦).

<sup>\*</sup>الاسم غير الصريح: يراد به: المصدر المؤول.

- \* الاسم ضير المتمكن، يُرَادُ به: الاسم المبني، [انظر: الاسم المبني].
- \* الاسم المقصور، يُرَادُ به: الاسم المعرّب الذي آخره ألف لازمة، وهو نوعان: أ- قياسي؛ أي يخضع لقواعد وضوابط معينة، ويشترط أن يكون له تظير من الأسياء الصحيحة، ويُصاغ على صور متعددة؛ منها:
- ١- المصدر على وزن فَعَلَ، بشرط أن يكون فعله ثلاثيًا لازمًا معتـل الآخـر باليـاء،
   على وزن فَعِل بفتح الفاء وكسر العين؛ مثل: هَرِي هوَّى، وجَرِي جوَّى.
- ٧- المصدر الميمي أو اسم الزمان والمكان على وزن مَفْعَل مثل ملْهَى، ومَسْعَى، ومَأْوَّى.
- ٣- اسم المفعول من الفعل الماضي المعتل الآخر الزائد على ثلاثة أحرف؛ مشل:
   مُعْظَى، ومُعْفَى، ومُستقصى.
- ٤- جمع التكسير الذي على وزن فِعَلِ- بكسر ففتح- بشرط أن يكون المفرد على وزن فِعْلَة؛ مثل: حِلية وحِلَى، وبنيّة وبنّى، وفِرْيّة وفِرْي.
- ٥- جمع التكسير على وزن فُعَل، بشرط أن يكون مفرده فُعْلَة المختوم بتاء التأنيث
   التي قبلها حرف علة؛ مثل: دُمية ودُمَّى، وكُوَّة وكُوَّى.
- ٦- جمع التكسير لما كان على وزن فُعْلى أنثى أفْعَل؛ مثل: الدَّنيا والدنا، والقُـصْوَى
   والقصا، والعُلْيا والعلا.
- ٧- أسياء الأجناس الدالة على الجمع بالتجرد من التاء، وهي على وزن فَعَل، مشل:
   حصاة وحصي، وقطاة وقطا.
- ب- سماعي؛ أي لا يقاس عليه، ويعرفه المطَّلع على مفردات اللغة الواردة عن العرب، ولا يُشترط فيه وجود نظير له من الأسماء الصحيحة.
  - ومن أمثلته: فَتَى، سَنَّا، حِجًّا، فالأمر فيه راجعٌ إلى المسموع عن العرب.
- \* الاسم المستقيم، يُرَادُ به: المُسند إليه؛ أي المبتدأ والفاعل. [انظر: الـضروري ف صناعة النحو: ٥٤].
- \* الاسم الممدود: يُرَادُ به: الاسم المُعْرَب الذي آخرُه همزةٌ قبلها ألف زائدة؛

نحو: قراء، بداء، سهاء، بناء، حوراء، خضراء. فإذا كانت الهمزة بعد ألف أصلية فلا يُعدُّ الاسم محدودًا عند جهور النحويين. [انظر: الألف الممدودة]، وهو نوعان: قياسي، وسهاعي.

- أ القياسي: يصاغ على أشكال متنوعة؛ منها ما يلي:
- ١- المصدر لفعل ماض معتل الآخر على وزن «أفعل»؛ نحو: أعطى إعطاء، وأربى إرباء، وأفنى إفناء، وأغنى إغناء، بشرط أن يكون للفعل وللمصدر نظير من الصحيح.
- ٢- المصدر لفعل خماسي أو سداسي معتل الآخر مبدوء بهمزة وصل فيهها؛ مشل:
   اعتلى اعتلاء، ارتقى ارتقاء، انتهى انتهاء، بشرط أن يكون للفعل وللمصدر
   نظيرٌ من الصحيح.
- ٣- المصدر على وزن فُعال، بشرط أن يكون ماضيه ثلاثبًا معتل الآخر على وزن فَعَل الدال على صوت، أو داء؛ مثل: عوى عُواء، ورغا رُغاء، وثغا ثغاء، ومشى بطنه مُشاء.
- ٤- أن يكون مفردًا لجمع تكسير على وزن «أفْعِلَة» المختوم بالتاء المسبوقة بحرف العلة «الياء»، بشرط أن يكون المفرد مختومًا بالهمزة المسبوقة بحرف علة، وأن يكون لهما نظائر من الصحيح الآخِر؛ نحو: كساء وأكسية، ورداء وأردية، وبناء وأبنية.
- ٥- كل جمع على فُعَلاء وأَفْعِلاء؟ مثل: فقهاء وأصفياء. [انظر: المقرب ٢: ١٤١]. ب- السماعي: لا تنطبق عليه الضوابط السابقة التي من أهمها وجود نظير له من الصحيح؟ وذلك مثل: الفَتَاء بمعنى حداثة السن، والثَّراء بمعنى الغِنَى، والسَّناء بمعنى الشرف.
- \* الاسم المتمكن أمكن يُرادُ به: الاسم المعرّب المصروف؛ مثل: محمد، وعلي، وكتاب، وفرس، فإن هذه الأسهاء يظهر على آخرها المضمة والفتحة والكسرة والتنوين. وسُمي الاسم متمكناً أمكن نظرًا لتمكّنه من باب الاسمية وعدم شبهه

بالحرف أو الفعل.

\* الاسم المتمكن غير أمكن أيراد به: الاسم المنوع من الصرف؛ مشل: إبراهيم، فاطمة، عثمان [انظر: الممنوع من الصرف] وسُمِّي (متمكنًا)؛ لأنه يعرب، و عني أمكن الأنه يشبه الفعل؛ إذ لا تدخله الكسرة ولا التنوين.

\* الاسم المائل، يُرَادُ به: ما ليس مُسنَدًا إليه، فالمنصوبات والمجرورات هي الأسماء المائلة. [انظر: الضروري في صناعة النحو: ٤٥].

\* الاسم الناقص: يُرَادُ به: الاسم الموصول؛ لأنه مبني، ولا تمتم دلالته إلا بجملة الصلة. [انظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه: ٦٠، ٢٠٢، والضروري: ٢٢].

\* الاسم المنقوص: يُرَادُ به: الاسم المعرَب الذي آخرُه ياء خفيفة لازمة مكسورٌ ما قبلها؛ مثل: القاضي، الداعي، الهادي، الساقي. وتحذف الياء إذا كان الاسم مجردًا من أل، وليس مضافًا، في حالتي الرفع والجر، كما في قوله تعالى ﴿ فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾ [طه: ٧٧]، وقد تُحذف مع الاقتران بأل كما في قوله تعالى: ﴿ ٱلْكَيْرِ ٱلْمُتَعَالِ ﴾ [الرعد: ٩]، وتُقدَّر على ياء المنقوص الضمة والكسرة، وتظهر الفتحة لخفتها.

\* الاسم الموضوع، يُرَادُ به: الاسم المتمكن؛ أي: المعرَب. [انظر: تفسير الطبري ٥: ٢٨، وانظر: الاسم المتمكن].

\* الاسم المؤقَّت: يُرَادُ به: العلَّم. [انظر: معاني القرآن للفراء ١: ٧].

\* اسم إنْ: يُرَادُ به: ما كان مبتدأ قبل دخول (إنَّ على الجملة الاسمية، وتغيُّر حكمِه الإعرابي؛ إذ يُنصب بعد ما كان مرفوعًا.

\* اسم الآلة، يُرَادُ به: الاسم الدال على الآلة التي يتم بها الفعل، وقد يكون ذلك الاسم جامدًا؛ مثل: قلم، وسكين، وفأس، وقد يكون مشتقًا؛ مثل: منشار، ومبرد، ومكنسة، والمشتق له أوزان معينة هي: مِفْعَل، ومِفْعَال، ومِفْعَلَة. وأقر مجمع

اللغة العربية بالقاهرة صيغة فَعَّالة.

\* اسم الجمع: يُرَادُ به: ما دل على أكثر من اثنين أو اثنتين، وليس له مفرد من لفظه ومعناه معًا، وليست صيغته على وزن خاص بجمع التكسير أو غالب فيه؟ مثل: (إبل، و «قوم»، و «رَكُب»، و «صَحْب».

\* اسم الجِنْس؛ يُرّادُ به: الاسم الموضوع للماهية من حيثُ هي؛ أيُ من غير أن تُعيَّن في الخارج والذهن. [انظر: الهمع ١: ٧٠]. واسم الجنس نوعان:

١- اسم جنس جَمعي: وهو ما يُقرَّق بينه وبين واحده بالتاء أو الياء؛ مثل: تَشر وتمرة، وكلِم وكلمة، ورُوم ورُومِي، فكلمة تمر، وكلِم، ورُوم اسم جنس جمعي، ومن القليل أن تكون التاء في اسم الجنس الجمعي لا في واحِدِه؛ مثل: كَمُاة اسم نبات والواحد كُمْ،

٢- اسم جنس إفرادي: وهـو ما يطلـق عـلى القليـل والكثـير؛ مثـل: «مـاء»،
 و «تراب»، و «زيت»، و «عسل».

- \* اسم الحدكان، يُرَادُ به: المصدر. [انظر: الكتاب ١: ١٥].
- \* اسم الحال التي يفعل عليها: يُرَادُّ به: اسم الهيئة. [انظر: اسم الهيئة].
- \* اسم ذات، يُرَادُ به: الاسم الدال على شيء غير موصوف بصفة؛ مثل: رجل، فرس، وغصن فكل كلمة من هذه الكلمات اسمٌ دالٌ على شيء يشغّل حيزًا من الفراغ، ولا تدل على شيء من صفاته من طول أو قصر أو قوة أو نشاط.
- \* اسم الزمان، يُرَادُ به: الاسم المشتق الدالٌ على زمن حدوث الفعل، ويأي على وزن مَفْعَل أو مَفْعِل من الفعول منه، وزن مَفْعَل أو مَفْعِل من الفعول الثلاثي، ومن غير الثلاثي بزنة اسم المفعول منه، مَطْلَع، ومَوْعِد، ومُحْتَمَع في الجمل الآتية: مطلع الفجر خير وقت للقراءة والاطلاع النافع، موعد جني الثمار لم يحن بعد، المساء مُجْتَمَع أهل القرية للسمر. وشروط صياغته مُفَصَّلة في كتب النحو والصرف.

\* اسم المصدر: يُرَادُ به: الاسم الذي يكون بمعنى المصدر وتنقص حروفه عن حروف عن حروف في المصدر وتنقص حروفه عن حروف فعله لفظاً أو تقديرًا دون عوض؛ مثل: «فُسُلّ بضم الغين وسكون السين، ومصدره اغتسال، وفعله اغتسل؛ ومثل: «عطاء»؛ فالمصدر إعطاء والفعل القبّل».

هذا التعريف هو الشائع. وقد اختلف النحويون في إعاله عمل المصدر، وأطلق النحويون داسم المصدر، أيضًا على ما كان عليًا دالا على معنى المصدر دلالة مغنية عن الألف واللام؛ لتضمنه الإشارة إلى حقيقته؛ وذلك مثل: فَجَارِ عليًا للفجرة، وحاد عليًا للمحمدة، وبرَّة عليًا للمبرة، وهذا النوع لا يعمل عمل المصدر اتفاقًا. وأطلق بعض النحويين اسم المصدر أيضًا على ما دل على معنى المصدر مبدوءًا بميم زائدة لغير المفاعلة، وهو المعروف بالمصدر الميميّ، وقيل إن إطلاق اسم المصدر على المصدر على المصدر الميمي بعد من قبيل التجوز. [انظر: شرح التسهيل لابن مالك المصدر على المصدر الميمي بعد من قبيل التجوز. [انظر: شرح التسهيل لابن مالك

\* السم المصوت: يُرَادُ به: ما خُوطب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل، كقولهم في دعاء الإبل لتشرب: «جئ جئ»، وهو أمر لها لورود المياه، وفي دعوتها للعلف: «هأهأ»، وهو أمرٌ لها لتناول العلف، وهذا النوع من اسم الصوت ملحق باسم الفعل، ولم يُدمج في اسم الفعل؛ لأنه لم يتحمل الضمير كما تحمّله اسم الفعل.

ويُطلق أيضًا على ما كان حكاية لصوت حيوان؛ مثل: اغاق، لصوت الغراب، أو حكاية لصوت على الضريبة، وحكاية لصوت وقع الحيوان؛ مثل اقب، لصوت وقع السيف على الضريبة، واطتى، لصوت وقع الحجارة بعضها على بعض.

<sup>\*</sup> اسم معتى، يُرّادُ به: الاسم الدال على معنى مجرد؛ مثل عدل، نزاهة، صدق.

<sup>\*</sup> اسم عَين، يُرَادُ به: ما دل على ذاتٍ؛ أي ما يشغل حيزًا من الفراغ. [انظر: اسم الذات].

<sup>\*</sup> اسم التضضيل، يُرَادُ به: اسمٌ مشتقٌ على وزن «أفعل»، يدل على زيادة

موصوفه على غيره في هذه الصفة وتفضيله عليه، ولاستعمال اسم التفيضيل أربع حالات:

- ١- إذا كان مجردًا من (أل) والإضافة يجب إفراده وتـذكيره، ويجـر المفـضّل عليـه بمن؛ مثل: محمد أكرم من على، وفاطمة أكرم من سعاد.
- ٢- إذا كان مضافًا إلى نكرة وجب إفراده وتذكيره؛ مثل: فاطمة أكرم امرأة، ومحمد أكرم رجل.
- ٣- إذا كان مضافًا إلى معرفة جاز إفراده وتذكيره وجازت مطابقته للمفضَّل؛ مثل:
   عمرُ أعدَلُ الحكام، والعمران أعدُل الحكام وأعْدَلا الحكام، وعائشة أفضلُ النساء وفُضْلَ النساء.
- إذا كان مقترنًا بأل يجب مطابقت للمفضل؛ مشل: عمر الأحدا، والعمران
   الأعدلان، وزرت المدينة الكبرى، وزرت المدينتين الكبريين.

واختُلف في استعمال صيغة الجمع والتأنيث أيكون قياسيًّا أم موقوفًا على السياع؟ وأقر مجمع اللغة العربية بالقاهرة قياسيته. [انظر: قرارات المجمع في دورته الثالثة والثلاثين سنة ١٩٦٧].

\* اسم الفعل: مصطلح بصري يُرَادُ به ضربٌ من الكليات فيها معنى الفعل وتنوب عنه في العمل، ولا تقبل علامة من علامات الأفعال، ولا من علامات الأسهاء، ولا تتأثر بالعوامل، وليست فضلات.

وقال الكوفيون: إنها أفعال لدلالتها على الحدث والزمان، وزعم ابن صابر النحوي أنها قسمٌ رابع زائد على أقسام الكلمة الثلاثة، وسيًّاه خالفة. [انظر: همع الهوامع ٢: ١٠٥].

واسم الفعل غالبًا يأخذ حكم الفعل الذي يوافقه في المعنى في التعدي واللـزوم وإظهار الفاعل وإضهاره؛ وهو ثلاثة أنواع:

١- اسم فعل أمر؛ وهو أكثر أسياء الأفعال عددًا واستعيالًا؛ مثل: «آمين» بمعنى المسرعًا.
 استجب، و «حينهل» بمعنى أقبل مسرعًا.

٢- اسم فعل مضارع؛ مثل: ﴿أَفَّ المعنى أَتَضَجُّرُ.

٣- اسم فعل ماض؛ مثل «هيهات، بمعنى بَعُد.

والعلماء يقسمون أسماء الأفعال تقسيمًا آخر من حيث السماح والقياس:

#### أ - ساعى:

١ - مرتجَل: وهوما وُضع من أول الأمر اسمًا للفاعل؛ مثل: هيهات، وأفّ،
 وآمين. وذهب بعض العلماء إلى أن أدوات النداء أسماء أفعال من هذا النوع.

٢- منقول عن غيره:

أ - منقبول عن النظرف أو الجار والمجرور؛ مثل: «عَلَيْكَ» بمعنى الزم،
 و امكانك» بمعنى اثبت، و «أمامك» بمعنى تقلّم، «ووراءك» بمعنى تأخّر،
 و اللّكَ» بمعنى ثَنَحٌ.

ب- منقول عن مصدر استُعمل فعله؛ مثل: «رُوَيْدًا» مصدرٌ مصغَّر مرخَّم، أو
 عن مصدر أُميت فعله؛ مثل: «بَلْه» بمعنى تركًا؛ أي اترك.

ج- منقول عن كلمتين رُكبتا تركيبًا مزجيًّا؛ مثل: «حَيَّهَلْ» بمعنى أقبِل مسرعًا.

# ب- قياسي:

يُصاغ اسم الفعل قياسًا من كل فعل ثلاثي تام التصرف على وزن «فَعَالَ مبنيًّا على الكسر؛ مثل: نَزَالِ، ولَحَاقِ، وتَرَاكِ، وجَلَاسِ.

وقد يطلق اسم الفعل على اسم الحدث؛ أي المصدر. [انظر: تفسير الطـبري ٧: ٥٢٩، والضروري: ١٥].

\* اسم الفاعل؛ يُرَادُ به: الاسم المشتق الدال على حدث وذات موصوفة بالقيام هذا الحدث؛ بمعنى التجدد والحدوث. ويكون على وزن فاعل إذا كان فعله ثلاثيًا؛ مثل: كتب كاتبٌ، وبوزن الفعل المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميهًا مضمومة وكسر ما قبل الآخر إذا كان فعله زائدًا على ثلاثة أحرف؛ مثل: مُنْطَلِق، مُسْتَخْرِج.

وقد يطلق اسم الفاعل على الصفة المشبهة وصيغ المبالغة. [انظر: كتاب الأفعال للسرقسطي ١: ٢٦، ٢٣، ٢٤]. واسم الفاعل يعمل عمل فعله بشروط مفصّلة في \* اسم المفعول؛ يُرَادُ به: الاسم المشتق الدال على حدث وما يوصف بوقوع الحدث عليه، ويكون على وزن مفعول إذا كان الفعل ثلاثيًا؛ مشل: نصر منصور، وكتب مكتوب، وعلى وزن الفعل المضارع المبني للمجهول مع إبدال حرف المضارع ميًا مضمومة إذا كان الفعل غير ثلاثى؛ مثل: مُنْطَلَقٌ، ومستخرَج.

واسم المفعول يعمل عمل فعله المبني للمجهول؛ وذلك بـشروط مفـصّلة في كتب النحو.

\* اسم كان: يُرَادُ به: الاسم الذي كان مبتدأ قبل دخول «كان» على الجملة الاسمية.

\* اسم المُوقَّة، يُرَادُ به: المصدر الذي يدلُّ على حدوث الفعل مرة واحدة، ويكون على وزن «فَعَلَة» بفتح الفاء وسكون العين إذا كنان الفعل ثلاثيًّا؛ مثل: جلس جَلْسَة، ونظر نَظْرَةً.

ويأتي على وزن مصدره مع زيادة تاء في آخره إذا كان فعله زائدًا على ثلاثة أُحرف؛ مثل: انطلق انطلاقة، واستخرج استخراجة. وإذا كان المصدر فيه تاء وُصِف بكلمة واحدة؛ مثل: استقامة واحدة.

\* اسم المكان، يُرادُ به: الاسم المشتقّ الدالّ على مكان حدوث الفعل، وقد يكون على وزن «مَفْحَل» أو «مَفْعِل» بفتح الميم وسكون الفاء وفتح العين أو كسرها إذا كان فعله ثلاثيًا، ويكون على وزن اسم المفعول إذا كان فعله غير ثلاثي؛ مثل: مَعْبَد، ومَلْهَى، ومَنْزِل، ومَهْبِط، ومَوْعِد، ومُنْتَجَع، ومُستشفَى. وشروط صياغته مفصّلة في كتب النحو والصرف.

\* اسم ما لم يُسَمَّ فاعلُه: يُرَادُ به: ناثب الفاعل. [انظر: ناثب الفاعل، وانظر: شرح القصائد السبع الطوال: ١٦٩، ١٦٨، ١٦٨، ١٦٩].

\* اسم الهيئة: يُرَادُ به: مصدرٌ يدل على هيئة حصول الفعل، ويكون على وزن «فِعْلَة» بكسر الفاء وسكون العين من الفعل الثلاثي غالبًا؛ مثل قِتْلَة؛ فنقول: قُتِلَ قِتْلَة سوء.

ومن غير الغالب مجيء اسمِ الهيئة من الفعل الزائـد عـلى ثلاثـة أحـرف؛ مثـل: ﴿خُرَةٌ من الفعل اختمر، وعِمَّة من الفعل اعتمَّ أو تعمَّم.

\* الأسماء اللبهمة: يُرادُبه أسهاء الإشارة. [انظر أسهاء الإشارة]. وقد ورد هذا الاصطلاح في كلام البصريين والكوفيين.

وقد يراد به: أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والضمائر، وما أشبهها. [انظر: الكتاب ١: ٢٢٠، ٢٥٦، الواضح للزبيدي: ١١٢، ٢٤٠، وانظر: الاسم المبهم].

\* أسماء أحوال إضافية، يُرَادُ به: ما كنان فيه معنى مضاف؛ مثل: مالِكِ، وأب، وابن، وأمَّ، وأخ. فَالِكُ يقتضي عملوكًا، وأب يقتضي ابنًا، وابن يقتضي أبًا، وأم يقتضي ابنًا، وأخ يقتضي أخًا آخر. [انظر: النصروري في صناعة النحو: ١٥، وانظر مصطلح الاسم المتشبث].

\* الأسماء الخاصة: يُرَادُ به: الأسهاء التي توضع للأنواع على نحو ما توضع للأشخاص، وهي أيضًا معارف؛ مثل: «ابن آوى» لضربٍ من السباع، و«سام أبرص» لضربٍ من المَوَامّ؛ لأنها تدل على نوع محدد منها. [انظر: الضروري في صناعة النحو: ١٧].

\* الأسماء الخَمْسة: يُرَادُ به: خسة أساء لها حكمٌ إعرابي خاصٌ بها، وهذه الأسياء هي: لأأبٌ، لأأخٌ، لاحم، لفو، بمعنى فم، لاذو، بمعنى صاحب. وألحق بها بعض النحويين كلمة لاهَنّ، بمعنى ما يُستقبح ذكره. وتنفرد هذه الأسهاء بأن علامة رفعها الواو وعلامة نصبها الألف، وعلامة جرها الياء؛ وذلك بشروط نُجُمِلُها فيها يل:

١- أن تكون مكبّرة؛ أي غير مصغّرة.

٢- أن تكون مضافة.

٣- أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم.

ويشترط في كلمة «ذو» أن تكون بمعنى صاحب، وأن تضاف إلى اسم جنس؛ فنقول: حضر أبوك، ورأيت أباك، ومررت بأبيك. ونقول فاز ذو الخلق الحسن، وأعجبت بذي الخلق الحسن.

وهناك آراء أخرى في إعراب هذه الأسهاء مفصَّلة في كتب النحو.

\* أسماء الإشارة، يُرادُ به: أسهاء الإشارة التي تدل بالإشارة على مسمًّاها؛ ومنها: ذا، ذي، تا، تي، ذان، تان، أولاء، أُولي.

وهذه الأسهاء تُعدُّ من المعارف، وهي مبنية ما عدا صيغة المثنى، فإنها تعـرب إعرابه؛ أي بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا.

ولدخول هاء التنبيه في أولها واتصالها بحرف الخطاب وباللام شروط مفصَّلة في كتب النحو.

\* الأسماء التي أخذت من الفعل، يُرَادُب، المُشتقات. [انظر: الكتاب ١: ٢١١].

\* أسماء صفات: يُرَادُ به: الأسهاء الدالة على معنى موجود في الشخص القائم بذاته؛ ذلك فيه خلقة؛ مثل: القُبْح والحُسُن. [انظر: النضروري في صناعة النحو: 10].

\* الأسماء الموصولة: يُرَادُبه: الأسماء التي تحتاج لتحديد مدلولها إلى أن تُوصل بجملة خبرية معهودة؛ أو ظرف أو جار وبحرور تامَّيْن، وإلى ضمير عائد أو ما يحل محله؛ مثل: جاء الذي أبوه مسافر، وجاء الذين فازوا. [انظر: جملة المصلة]. والأسماء الموصولة نوعان:

## ١- موصولات مختصَّة:

وهي: «الذي» يختص بالمفرد المذكر، و«التي» يختص بالمفرد المؤنث، و«اللـذان»

يختص بالمثنى المذكر، و«اللتان» يختص بالمثنى المؤنث، و«الـذين» يخـتص بـالجمع

المذكر العاقل، و «اللائي» و «اللاتي، يختصّان بالجمع المؤنث، و «الألّى» يختص بالجمع مطلقًا.

#### ٢- موصولات مشتركة:

وهي «مَنْ» و «ما»: وهما يُستعملان للمفرد والمثنى والجمع بنوعيه، وكذلك «ذو» في لغة طيِّع، و «أي» و «ذا» بشروط خاصة، و «أل» و لا توصل إلا باسم مشتق صريح.

والأسهاء الموصولة كلها مبنية ما عدا صيغ المثنى، فإنها تُعرب إعراب المثنى، والأسهاء الموصولة معربة عند الكوفيين مطلقًا، أما عند البصريين: فهي معربة ما لم تُضَف وصدر وصلها ضمير انحذف، وتفصيل ذلك في كتب النحو. [وانظر الاسم المبنى].

\* السّقاد، من اصطلاحات القافية، وقد اختلف العلماء في المراد به، فقال أبو عبيد: اختلاف الأرداف، وقال الزجاجي: كل عيب سوى الإقواء والإكفاء والإيطاء، وقال الرّماني: اختلاف ما قبل الرويِّ وما بعده من حركة أو حرف، وقال غيرهم: هو الإقواء، وقيل: اختلاف حركة الروي (المُجْرَى)، وقيل: اختلاف الحذو والتوجيه والإشباع، وقيل: اختلاف الحروف اللازمة قبل الرويِّ، وهي الردف والتأسيس، ثم استقر الأمر على أن السّناد: اختلاف ما قبل الرويِّ من الحروف والحركات.

والمتفق عليه أن السناد عيبٌ من عيوب القافية، وسُمي سنادًا أخذًا من قولهم: خرج بنو فلان إلى القتال متساندين؛ أي خرجوا على راياتٍ شتّى دون قائل واحد، فهم مختلفون متنازعون، وكذلك القصيدة التي وقع فيها هذا العيب اختلفت أبياتها، ولم تتألف على حسب ما جرت به العادة في انتظام القوافي، وقال بعضهم: إنه مأخوذ من مساندة بيتٍ إلى بيت إذا كان كل واحد منها ملقى على الذي بجراره دون استواء. [انظر: القافية في العروض والأدب: ٩٩].

\* سناد التأسيس؛ يُرَادُ به: في القافية أن يجيء بيتٌ مؤسّس وبيتٌ غير مؤسّس. وهو عيبٌ من عيوب القافية؛ كما في قول الشاعر:

لَعمر ب لقد كانت فجاجٌ عريضةٌ وليلٌ سخاميُّ الجناحين أدهم إذ الأرضُ لم تجهل على فروجها وإذ لي عن دار الهوان مسراغم

فالبيت الأول غير مؤسس؛ أي خلت قافيته من التأسيس، والبيت الثاني جاءت قافيته مؤسسة؛ إذ «الألف» من «مراغم» هي التأسيس. [انظر: التأسيس].

\* سناد الحكنو: يُرَادُ به: في القافية اختلاف حركة ما قبل الرَّدْف؛ كحركة القاف والواو في البيتين الآتيين:

أَلَمْ تَسَرُ أَنَّ تَعْلَسَبَ أَهِلُ مِنْ عَلَيْ جَبِالُ مَعَاقَلَ مِنَ يُرتَقَيْنَا شربنا من دساء بنسي عُقَيْل بِأَطراف القنا حسى رَوينا

فالياء من «يرتقينا» و «روينا» ردفٌ، وقد اختلفت حركة ما قبلها، وهــذا عيـبٌ من عيوب القافية؛ لتغيير حركة ما قبل الرَّدف من فتح إلى كسر .

\* سناد الرَّدف، يُرَادُ به في القافية أن يجيء بيت مردوف وبيت غير مردوف، وهذا عيب من عيوب القافية؛ مثل:

إذا كنستَ في حاجسة مرسسلًا فأرسِسلُ حكسيهًا ولا توصِيهِ وإن بسابُ أمر عليك التوى نسشاورْ لبيبًسا ولا تعسيمهِ

فالبيت الأول فيه ردف، وهو «الواو» من «توصه»، أما البيت الثاني فليس فيه ردف. [انظر: الردف].

\* سناد الإشباع؛ يُرَادُبه: في القافية تغيير حركة الدخيل من كسر إلى فتح، وهذا عيب من عيوب القافية؛ ومثاله:

يسا نخسلُ ذاتَ السسِّدرِ والجسرَاوِلِ تَطساولِي مسا مُسعَدِّ أن تَطساوَلِي فحركة «الواو» التي قبل اللام في القافية كسرةً في البيت الأول، وفتحةٌ في البيت الناني، والواو هو الدخيل. [انظر: الكافي: ١٥٨، والقافية في العَروض والأدب: ١٠٨، ٢٠١].

\* سناد التوجيه، يُرَادُ به: في القافية أن يكون قبل حرف الروي في القافية المقيدة فتحة مع ضمة أو كسرة، وهذا عيبٌ من عيوب القافية، ولم يعدّه الأخفش عيبًا؛ ومن أمثلته:

أكه إنعتني تبصرنني عَمَر كُنَّ الله أم لا يقتصد؟ فتصفاحكن وقد قلبن لها حسن في كل عين من تود

فالدال من «يقتصد»، و «تود» رويٌّ، وحركة ما قبل الدال تسمى التوجيه، وقد اختلفت هذه الحركة في البيتين: فهي كسرة في البيت الثاني.

\* الإستاد، يُرَادُ به: أن يُحبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عبن كلمة أخرى، على أن يكون المخبر عنه أهم ما يُحبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخص به، والإخبار في الحال كما في «قام علي»، واعليُّ قائم»، والإخبار في الأصل يشمل الإسناد الذي في الكلام الإنشائي؛ نحو (بعنت) واأنت حرَّ والكلام الطلبي نحو: الهل أنت قائم؟ واليتك أو لعلك قائم»، وكذاك نحو (اضرب»؛ لأنه مأخوذ من تضرب باتفاق. [انظر: شرح الرضي على الكافية: ١: ٨، ونشرة يوسف عمر ١:

\* الإستاد الأصلي: يُرّادُ به: إسناد الخبر إلى المبتدأ، وإسناد الفعل إلى الفاعل أو نائب الفاعل، وهذا الإستاد الأصلي هو أساس الجملة الاسمية والفعلية.

أما المشتقات والمصادر المسندة إلى مرفوعاتها فلا يُعدُّ إسنادًا أصليًا؛ ولذلك لا تكون جملًا إلا إذا قوي شَبَهُ المشتقات بالفعل بتقدم الاستفهام أو النفي؛ كما في قولنا: أقائمٌ أخوك؟ وما مهمل أخوك. [انظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي ١: ٣٤ونشرة يوسف عمر].

#### \* السند،

- \* يُزَادُ به في «النحو»: خبر المبتدأ في الجملة الاسمية، والفعل التام في الجملة الفعلية، وقد أراد به سيبويه المبتدأ بعكس ما هو مشهور لدى النحويين من بعده. [انظر: الكتاب ١: ٢٥٦]. والمسند ركنٌ من أركان الجملة، وهو المحكوم به.
- \* المستك الميه، يُرَادُ به: المبتدأ، واسم إن وأخواتها، واسم كان وأخواتها، والسم كان وأخواتها، والفاعل ونائب الفاعل. وأراد به سيبويه الخبر. [انظر: الكتاب ١: ٢٥٦]. والمسند إليه ركنٌ من أركان الجملة، وهو محكوم عليه.
- \* المستد والمستد إلى المبتدأ والحبر، ما لا يُغني واحدٌ منها عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدًّا؛ وذلك مثل: المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل أو ناثب الفاعل، وما كان بمنزلة المبتدأ والحبر: كاسم إنَّ وخبرها، واسم كان وخبرها، وقيل إن المسند هو الأول منها؛ سواء أكان مبتدأ أم غيره، والمسند إليه الثاني.

وقيل: إن المسند إليه هو الأول منهما؛ سواء أكان مبتدأ أم غيره، والمسند الثاني. وقيل: يجوز أن يسمى كل واحد منهما مسندًا ومسندًا إليه.

وقيل وهو الأصح: المستد هو المحكوم بـه، والمـسند إليـه هــو المحكــوم عليــه. [انظر: الكتاب لسيبويه ١: ٧، والأشباه والنظائر النحوية للسيوطي ٢: ٥، ٦].

# الشين

\* الإشباع، يُرَادُ به في «النحو»: إطالة الحركة؛ أي الفتحة أو الكسرة أو الضمة؛ فإشباع الفتحة يُصيرها ألفًا؛ مثل: «عامود» من قوله:

> \* فيه من اللهب الإبريز عامود \* أشبعت حركة العين وهي فتحة فصارت ألفًا، والأصل «عمود».

وإشباع الكسرة يُصيِّرها ياءً؟ مثل: دراهيم في دراهم، وصياريف في صيارف، من قوله:

تنفي يداها الحصى في كبل هاجرة نفي الدراهيم تنقباد البصياريف

وإشباع الضمة يُصيرها واوًا؛ مثل: "أنظُور" في "أنْظُر" من قوله:

وإنني حيثها يثنى الهوى بصري من حيثها سلكوا أدنو فأنظور ا

[انظر: الخصائص لابن جني ٣: ١٢١-١٧٤].

شبه الجملة ---

\* ويراد بالإشباع في «القافية»: حركة الدخيل؛ أي ما قبل الرويّ في القافية المؤسسة: ككسرة الباء الثانية في كلمة «بلابل» من قول ذي الرمة:

لعل انحدار المدمع يعقب راحة من الوجد أو يشفي نجيَّ البلابِل

وسُمِّيت هذه الحركة إشباعًا؛ لأنها أشبعت الدخيل وبلغت به غاية ما يستحق من الحركة بالنسبة لأخويه التأسيس والروي الساكنين.

ثم اتسع العلماء في الإشباع فأطلقوه على حركة ما قبل الرويِّ مطلقًا؛ سواء أكانت القافية مؤسسة أم مجردة من التأسيس؛ كها في قول الشاعر:

لا مرحبَّسا بغسك، ولا أهسلًا بسه ﴿ إِن كَسَانَ تَفْرِيسُ الْأَحِسَةُ فَي غَسِدِ

فحركةُ الغين عندهم إشباع، والقافية غير مؤسسة.

[انظر: الكافي في العَروض والقوافي: ١٥٨ ، والقافية في العَروض والأدب: ٧٩. ٨].

\* شبه الجملة: يُرَادُ به: الظرف والجار والمجرور، ولابد من تعلقها بالقعل أو ما يشبه، أو ما أوِّل بها يشبهه، أو ما يسير إلى معناه، فإن لم يكن شيءٌ من هذه الأربعة موجودًا قُدِّر؛ وأمثلة ذلك ما يلي:

مثال التعلق بالفعل وما يشبهه في قوله تعالى: ﴿ أَنَفَنَتَ عَلِيُهِمْ فَيْرَالْمَغْمَنُوبِ عَلَيْهِمْ أَنْدُوبَ عَلَيْهِمْ أَنْدُوبَ عَلَيْهِمْ أَنْدُوبَ عَلَيْهِمْ الثانية عَلَيْهِمْ الثانية متعلقة بالفعل (أنعمت، و(عليهم) الثانية متعلقة بها يشبه الفعل، وهو الاسم المشتق (المغضوب).

ومثال المتعلق بها أوَّلَ بمشبَّه الفعل قول عنالى: ﴿ وَهُوَ اللَّذِى فِي السَّمَلَةِ إِلَّهُ ۗ وَفِي اللَّهُ عَلَ اللَّهُ الذِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللهُ الله

ومثال التعلق بها يشير إلى معنى الفعل قوله:

# \* أنا أبو المنهال بعض الأحيان \*

وقوله:

أنا ابن ماويدة إذا جدد التَّفُر وجداءت الخيسل أثساقي زُمَسرُ

فتعلق «بعض وإذا» بالاسمين العلّمين، لا لتأولها باسم يشبه الفعل، بل لما فيهما من معنى قولك الشجاع أو الجواد.

ومثال التعلق بالمحذوف قوله تعالى: ﴿ وَإِلَّى نَمُودَ أَغَاهُمْ مَدَلِحًا ﴾ [هود: ٦٦]: بتقدير وأرسلنا، ولم يتقدم ذكر الإرسال، ولكن ذكر النبي والمرسل إليهم يدل على ذلك. [انظر: مغنى اللبيب ٢: ٤٣٣-٣٦].

\* شبه الفعل، يُرَادُ به: الأسهاء المشتقة التي تعمل عمل الفعل، وهي اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة.

\* شبه الوصف: يُرَادُ به: الجار والمجرور أو الظرف إذا قُدَّر متعلقًا باسم مشتق؛ أي بكائن أو مستقر.

" الشبيه بالمضاف، يُرَادُبه: الاسم المشتق العاملُ عمل فعله؛ وذلك في باب النداء، وباب لا النافية للجنس؛ مثل: يا مطيعًا ربك أبشر؛ فمطيعًا ربك تعد شبيهًا بالمضاف، وكذلك يا مهضومًا حقه، ومثل: لا عاصيًا ربَّه ناج.

\* المُشَبَه بالمفعول به، يُرَادُ به: المنصوب بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدِّي إلى مفعول واحد؛ وذلك مثل: على حسنٌ وجهه، بنصب وجهه؛ إذ لا يعرب «وجهه» تمييزًا لكونه معرفة. [انظر: الفصول الخمسون لابن معط: ١٩١].

\* الأشتر يُرَادُ به في «العَروض»: الجزء «مضاعيلن» إذا اجتمع فيه الخرم والقبض؛ أي حَدْف الحرف الأول منه والحرف الخامس، ويُنقل إلى ضاعلن. وهذا لا يكون إلا في أول البيت.

ومثاله في بحر الهزج قول الشاعر:

في السندين قسد مساتوا وفسيه بجمّعسوا عسبره

فالبسندي/ نقسدماتو وفسيها جسم/ معسوعسبره

فسساعلن/ مفسساعيلن مفسساعيلن/ مفسساعيلن

\* الشاذ، يُرَادُ به: ما كان بخلاف القياس من الأبنية أو التراكيب من غير نظر
 إلى قلة وجوده وكثرته؛ ومن أمثلته:

١- تصحيح عين مفعول من الفعل الأجوف؛ كقولهم: «مصوون» و«معيون»
 والقياس مصون ومعين؛ كمقول ومبيع.

٢ عودُ الضمير على متأخر لفظًا ورتبة؛ كقول الشاعر:
 جزى ربُّه عني عـديَّ بـن حـاتم
 جزاء الكلاب العاويات وقد فعلُ

[انظر: الأشباه والنظائر النحوية ٢: ٢١١].

\* النشرط، يُرَادُ به: تعليق شيءِ بآخر بحيث إذا وُجد الأول وُجد الشاني، وقد يراد به العلة والسبب. [انظر: معاني القرآن للفراء ١: ٩٩٩].

\* شرط الأمر؛ يُرَادُ به: جواب الأمر، وقد سبق توضيحه. [انظر: جواب الأمر، وانظر: معانى القرآن 1: ١٥٣].

" الاشتراك، يُرَادُ به: العطف بالحرف. [انظر: الكتاب ١: ٤٢٩، ٤٣٠].

\* المشاركة في المفعل؛ يُرَادُ به: أن يكون المفعول به مشاركًا في تحقيق الفعل،

ويُعدّ فاعلًا من وجو، فعندما أقول: لقيت عليًّا، فلا شك أن عليًّا قبد لقيني، قبال ابن خالويه: «وهذا يسميه النحويون: المشاركة في الفعيل». [انظر: الحجـة لابـن خالويه: ٥١].

\* الشَّطُور يُرَادُ به في العَروض: نصف البيت.

\* المشطور، يُرَادُ به في العَروض: البحر الذي استعمل نصفُ عدد تفعيلاته، ويجوز ذلك في بحرين هما الرجز والسريع. [انظر: الحاشية الكبرى: ٧٨، والكافي: ١٤٥].

\* التشهيث: يُرَادُ به في العَروض: حذف أول الوتـد المجمسوع؛ أي العـين مـن «فاعلاتن» في بحر الخفيف والمجتث، ومن «فاعلن» في بحر المتدارك.

هذا ما اختاره أكثر الحذَّاق ورجَّحه ابن الحاجب. وقيل: هـو حـذفُ أحـد متحرِّكي الوتد فتصير «فاعلاتن» أو «فالاتن»، ولا يكون إلا في الخفيف والمجتثّ.

وهو علة جارية مجرى الزحاف؛ أي علة غير لازمة في جميع الأبيات، وسُمي تشعيثًا؛ لأن إسقاط حركة من الوتد في غير موضعها أدى إلى تفرقة الجزء.

ُ ومثاله من بحر الحفيف قوله:

إن قسومي بَحَاجِكَةٌ كِرَامٌ متقسادمٌ بجسدهم، أخيسارُ إن قومي/ جحاجع/ تن كرامن متقساد/ مس مجسدهم/ أخيسارو فساعلاتن/ مقاعسل/ فساعلاتن/ مستفع لن/ مفعولن مسالم/ مسشكول/ مسالم/ مسشكول/ مسالم/ مسشكول/ مسالم/

وإذا كان البيت مصرّعًا مشعَّث الضرب جاز أن تكون العَروض مشعثة. [انظر: الكاني: ١٤٥، والحاشية الكبرى: ٤٤].

\* المُشَعَّثُ، يُرَادُبه في العَروض: التفعيلة التي سقط أحد متحرِّكي وتدها. [انظر: التشعيث].

\* الشعر التقواديسي، يُرادُبه نوعٌ غريب من الشعر يسمُّونه القواديسي، تشبيهًا بقواديس الساقية؛ لأرتفاع بعض قوافيه من جهة وانخفاضها في الجهة الأخرى، فأول من جاء به طلحة بن عبيد الله العوني في قوله:

كسم للسدة مى الأبكسار (م) بسالخبتين مسن منسازل بمهجتي للوجسد مسن تستذكارها منسسازل معاهست وعلم معاهست وعلم معاهست وعلم مناه المنافي المواطسيل المسانسان الماني معاهستاى ساكنها في المثني هواطسيل

وهو مربوع الرجز، تَعمَّد فيه الإقواء وأوطأ في أكثره قصدًا.

[انظر: العمدة ١: ١١٧].

\* الاشتغال: يُرَادُ به أن يتقدم اسمٌ ويتأخر عنه فعل أو شبهه عاملٌ في ضمير الاسم السابق أو سَبَبيّه، ولو سلط هذا الفعل أو شبهه على الاسم السابق لنصبه لفظًا أو علاً؛ مثل: الكتابُ قرأته؛ فالكتاب اسمٌ تأخر عنه فعل هو «قرأ»، وهذا الفعل عامل في «الهاء»؛ لأن «الهاء» مفعول به، و «الهاء» ضمير يعود على الاسم السابق «الكتاب»، لو سلط الفعل «قرأ» على «الكتاب» لنصبه؛ لأنه يمكن أن نقول: قرأت الكتاب، أو نقول: الكتاب قرأتُ.

والاسم السابق في المثال المذكور يجوز أن يُعرب مبتداً وما بعده خبر، أو يعرب مفعولًا به لفعل محذوف وجوبًا يفسره الفعل المذكور بعده؛ أي «قراً»، وإذا تقدم على الاسم السابق أداة مختصة بالأقعال وجب نصب الاسم على أنه مفعول به لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده. وأوجه إعراب ذلك الاسم مفصّلة في كتب النحو.

\* الاشتقاق: يُرَادُ به: أَحَدُ لفظٍ من آخر بشرط مناسبتها معنَى وتركيبًا، ومغايرتها في الصيغة؛ مثل: أكُل: آكل، مأكول، أكول، مأكل.

وقال البصريون: إن المصدر أصل الاشتقاق، وقال الكوفيون: الفعل أصل الاشتقاق.

\* الاشتقاق الصغير؛ يُرَادُ به: إنشاء مُركَّب من مادة يدل عليها وعلى معناه؛ فيكون بين اللفظين تناسب في الحروف والترتيب؛ مشل: ضرب وضارب ومضروب من الضرب. [انظر: الخصائص لابن جني ٢: ١٣٩ وما بعدها].

\* الاشتقاق الأكبر؛ يُرَادُ به: عقد تقاليب الكلمة كلّها على معنّى واحد كها ذهب ابن جِنّي، فيكون بين اللفظين تناسبٌ في اللفظ والمعنى دون ترتيب الحروف؛ مثل جَبّد وجَذَب، وكها في مادة «ق و ل» فإن تقاليبها الستة على معنى الخفة والسرعة؛ نحو: القول، والقلو، والولق، والوقل، واللوق، واللقو، ويسمى أيضًا الاشتقاق الكبير، وقد أطلق الاشتقاق الأكبر على تناسب اللفظين في خرج بعض الحروف؛ مثل نعق ونهق. [انظر: الخصائص لابن جني ٢: ١٣٣-١٣٩].

\* الاشتقاق الكبير؛ [انظر: الاشتقاق الأكبر].

\* المُشْتَقَّ، يُرَادُ به: الاسم المأخوذ من غيره؛ مشل: ضارب، ومضروب، وضرَّاب، ومضْرب، كلها مأخوذة من «ضرب». والمشتق أنواع: اسم فاعل، وصيغة مبالغة، واسم مفعول، واسم التفضيل، والصفة المشبهة، واسما الزمان والمكان، واسم الآلة.

" الشكل: يُرَادُ به في العَروض: حذف السابع والثاني الساكنين من التفعيلة؛ أي اجتهاع الكف والخبن، وهو من الزحاف المزدوج، ويكون ذلك في "فاعلاتن» مجموع الوتد، وفي "مستفع لن» مفروق الوتد. ويدخل أربعة أبحر هي: المجتث، والرَمَل، والمديد، والخفيف؛ ومثاله من بحر المديد قول الشاعر:

لمسن السديارُ غسيرُهنَّ كل جُونِ اللَّزْنِ دانِ الريابِ للسن دد/ يسارغي/ يسرهنن كللجونسل/ مزندا/ نرريابي فعسلات/ فساعلان فساعلان فساعلان المستكول/ سالم/ مستكول/ سالم/ مستكول مسالم/ سالم/ مستكول

[انظر: الكافي ٣٧، والحاشية الكبرى: ٣٦].

\* المشكول، يُرَادُ به في العَروض: ما سقط ثانيه وسابعه من التفعيلات. [انظر: الشكل، انظر الكافي: ١٣٤].

\* الإشمام، يُرَادُ به تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم ولكن لا يتلفظ به، ويكون ذلك واضحًا عند بناء الفعل الماضي الأجوف للمجهول؛ مثل: «قال»، و«باع»؛ فالشائع أن تقول: «قيل» و«بيع» بكسر القاف والياء كسرة خالصة، وبعض العرب جعلها ضمة خالصة فقالوا: «قُول» و«بُوع»، وبعضهم جعلها حركة بين الكسرة والضمة؛ أي كسرة فيها رائحة الضمة، وهذه الحركة أدركها العلماء وأسموها إشهامًا؛ أي أن نجعل في نطق الكسرة رائحة الضمة.

يراد به أيضًا تصوير الفم عند حذف الحركة بالصورة التي تعرِض عند التلفظ بتلك الحركة بلا حركة ظاهرة ولا خفية، وعلامته في الكتابة نقطة بين يدي الحرف؛ لأنه أضعف من الرَّوْم؛ إذ لا ينطق بشيءٍ من الحركة بخلاف الروم، والنقطة أقل من الخط.

وعزا بعضهم إلى الكوفيين جواز الإشهام في المجرور والمكسور أيضًا، وألظاهر أنه وهم، فلم يُجوِّزه أحد من النحاة إلا في المرفوع والمضموم. [انظر: كتاب سيبويه ٤: ١٦٨، ١٦٩، وشرح شافية ابن الحاجب للرضى ٢: ٢٧٥].

\* الشاهد: يُرَادُ به: النص الذي يُحتج به ويُحتكم إليه في عجال اللغة والنحو والصرف والعَروض، وتُستعان به في بيان الصواب.

وهذا النص إما أن يكون من القرآن الكريم، وإما أن يكون من أحاديث الرسول ﷺ وقد اختلف العلماء قديمًا وحديثًا في الاستشهاد بالحديث النبوي، وأقر مجمع اللغة العربية بالقاهرة الاستشهاد به وفقًا لشروط نصَّ عليها وإما أن يكون من شعر العرب الذين يُحتج بهم وتُرتضى عربيتهم أو نشرهم؛ وهم عرب البادية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، وعرب الأمصار حتى منتصف القرن الثاني

الهجري، وفقًا لقبائل وأماكن حددها القدماء.

[انظر: مجلة مجمع اللغة العربية الملكي ١: ٢٠٢، ٤: ٧].

#### الصاد

\* الاستُصحاب؛ يُرَادُ به: إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل.

وذلك كاستصحاب حال الأصل في الأسياء، وهو الإعراب حتى يوجد دليل البناء، وحالِ الأصل في الأفعال، وهو البناء حتى يوجد دليل الإعراب. [انظر: الاقتراح: ٧٢، ولم الأدلة: ١٤١، والإغراب في جدل الإعراب: ٤٦].

#### \* الصحيح:

- \* يراد بالصحيح في «الصرف»: اللفظ الذي خلت حروفه الأصلية من حروف العلة؛ مثل: كتب، نصر، سأل، شد. وبعض العلماء جعل الصحيح والسالم مترادفين.
- \* ويراد بالصحيح في العَروض»: كل عروض وضرب سلم مما لا يقع من العلل في الحشو؛ كالقصر، والتذييل، والقطع، والبتر، والتشعيث. [انظر: الكافي: ١٤٢، والحاشية الكبرى: ٩٥].
- \* المصدر، يُرَادُ به في «العَروض» ما زُوحِف لمعاقبة ما قبله. [انظر: الكافي: ٢٤]؛ وذلك أن تحذف الألف من «فاعلن» وتثبت النون في «فاعلاتن» التي قبلها في بحر المديد. [انظر: الكافي: ٣٦].
  - \* صدر البيت: بُرَادُ به في «العَروض»: النصف الأول من البيت.
- \* صدر الجملة، يُرَادُ به في «النحو»: المسند أو المسند إليه المبدوء بـ الجملة في الأصل، ولا عبرة بها تقدم عليها من حروف. [انظر: مغني اللبيب ٢: ٤٣].

\* صدر الكلام؛ يُرادُ به في «النحو»: أول الكلام، وكل ما يُغيِّر معنى الكلام ويُؤثِّر في مضمونه، وإن كان حرفًا فمرتبته الصدر: كحروف النفي، والتنبيه، والاستفهام، والشرط، والتحضيض، وإنَّ وأخواتها، أما الأفعال: كأفعال القلوب والأفعال الناقصة فإنها وإن كانت توثَّر في مضمون الجملة لم تلزم التصلار إجراءً لها مُجُرى سائر الأفعال، وكذلك الأسهاء المتضمنة للمعاني تقتضي الصدر وإن لم تكن معارف؛ ولهذا تُقدَّم الإشارة على العَلَم في قولك: هذا محمد، وإن كان العَلَم أعرف؛ لتضمَّن اسم الإشارة معنى الإشارة. [انظر: الأشباء والنظائر للسيوطى ١: ٢١٧].

\* المصدر؛ يُرَادُ به: اسم الحدث الجاري على الفعل - أي الذي تُوافق حروفه حروف في فعله - وليس عليًا ولا مبدوءًا بميم زائدة لغير المفاعلة. وقد يراد بالمصدر والمُصدَّر بتخفيف الدال وتشديدها المفعول المطلق. [انظر: تفسير الطبري ٢: ٥٠٠٥].

\*المصدر المؤول، يُرَادُ به: ما يُمكن أن يُفسّر بالمصدر ويحل محله مصدرٌ مصرّح به. وهو يتكون من «أنّ والفعل، أو «ما» والفعل، أو «لو» المصدرية والفعل، أو «أن» والجملة الاسمية [انظر: الحروف المصدرية، والموصول الحرف]، ويقابله المصدر الصريح، فإذا قلنا: أريد أن أحسن السباحة؛ كان المعني أريد إحسان السباحة؛ فكلمةُ «إحسان» مصدرٌ صريح أمكن أن يحلّ على «أن أحسن»، وكما أن إحسان تُعرب مفعولًا به، كذلك يُعرب المصدر المؤول «أن أحسن» مفعولًا به، كذلك يُعرب المصدر المؤول «أن أحسن» مفعولًا به.

\* المصدر المبني المفاعل، يراد به ما كان دالًا على الأثر الحاصل عنه، وهو متعلق بالفاعل باعتبار الصدور عنه؛ مشل المضاربيَّة، أي الكون ضاربًا. [انظر: حاشية الصبان ٢: ٧٣].

<sup>\*</sup> المصدر المبني للمفعول: يراد به: ما كان دالًّا على الأثر الحاصل باعتبار

الوقوع عليه؛ مثل المضروبيَّة؛ أي الكون مضروبًا. [انظر: حاشية الصبان ٢٢:٧٦].

\* المصدر المبهم، يُرادُ به: المصدر الذي لا يدلُّ على معنى زائدٍ على معنى فعله ؛ مثل ضربت ضربًا، وهذا الذي يسمَّى في باب المفعول المطلق مصدرًا مؤكدًا، وله أحكام كثيرة: منها أنه لا يُحذف عامله ولا يُثنى ولا يُجمع، وقد ينوب عنه مرادفه : كفرحت جَذَلًا، أو اسمٌ مشارك في مادته وحروفه ؛ مشل: اسم المصدر: كاغتسل غُسلًا، أو اسم عين ؛ كقوله تعالى: ﴿ وَاللّهُ أَنْبُتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَهَا لَهُ [نوح: ١٧]، أو مصدرٌ لفعل آخر من مادته ؛ كقوله تعالى: ﴿ وَبَنَتَلْ إِلَيْهِ بَنَتِيلًا ﴾ [المزمل: ٨].

\* المصدر المختص: يُرَادُ به: المصدر الذي يدل على معنى زائد على فعله، وهو نوعان:

أ - مبيّن للنوع؛ مثل: سجدتُ سجود الخاشعين.

ب- مُبيِّن للعدد؛ مثل: سجدت سجدَتَيْن.

وقد ينوب عن المصدر المختص المين للنوع: الآلة، وكُل وبعض، أو لفظ دال على نوع منه، أو صفة المصدر، وقد عدد الأشموني ثلاثة عشر شيئًا تنوب عن المصدر المين للنوع، ويمكن الرجوع إليها. [انظر: الأشموني بحاشية الصبان ٢: ٧٤].

\* المصدر الصويح: يُرَادُ به: المصدر الواضح المذكور في الكلام مشل: إحسان، صدق، خُرُوج، استخراج، انطلاق [انظر: المصدر]. ويقابله المصدر المؤوّل.

\* المصدر الصناعي، يُرادُ به: كل لفظ زيد في آخره ياء مشددة بعدها تاء مربوطة ليدل على معنى مجرد لم يكن يدل عليه قبل الزيادة، وهذا المعنى المجرد الجديد هو مجموعة الصفات الخاصة بذلك اللفظ، مثل كلمة «إنسان» فإنها تدل في الأصل على الحيوان الناطق، فإذا زيد في آخرها الياء المشددة والتاء المربوطة صارت الكلمة «إنسانية» وتغيرت دلالتها تَغَيُّرًا كبيرًا؛ إذ يُراد بها في صياغتها الجديدة معنى جديد يشتمل على الصفات المختلفة التي يختص بها الإنسان:

كالشفقة والرحمة والمعاونة.. إلخ، ولا يراد معناها الأول. ومثـل ذلـك: الوطنيـة، الحزبية، الوحشية.

\* المصدر العلاجي، يُرَادُ به: المصدر الذي يتم حدوثه عن طريق الحواس الظاهرة؛ مثل المضرب، والجري، والقراءة، والمتكلم، والأكل.. إلخ، ويقابله المصدر القلبي،

\* المصدر القلبي، يُرَادُ به: المصدر الذي يتم حدوثه بدون الحواس الظاهرة مثل: الظنّ، والرغبة، والأمل، والعلم، والحسبان، والشكّ.

\* المصدر الميمي، يُرَادُ به: اسم الحدث الجاري على فعله المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة وليس عليًا، ويكون من الفعل الثلاثي على وزن مَفعِل أو مَفعَل وفقًا لشروط خاصة، ومن غير الثلاثي على وزن اسم المفعول.ومن أمثلته: مَعْرِفة، ومَرْجع، ومآب، ومُصاب، فنقول: معرفة الخطأ تهدي إلى الصواب؛ أي عرفان الخطأ، وتقول: إلى الله مرجعنا جميعًا؛ أي رجوعنا، ونقول: إلى الله المآب؛ أي الحطأ، وقال الشاعر:

أَظلَيم إِن مصابَكُم رجلًا أهددَى السلامَ تحيدةً ظلمَ أَو السلامَ تحيدةً ظلمَ أَي إصابتكم.

\* التصريع، يُرَادُ به في العَروض: أن يُقسم البيت نصفين، ويُجعل آخرُ النصف الأول من البيت كآخر البيت أجمع، وتُغير «العَروض» – التفعيلة الأخيرة من النصف الأول للنصف الشاني – فيان النصف الأول للنصف الشاني – فيان كان الضرب «مفاعيلن» وإن كان النصرب فعولن جُعلت العَروض «مفاعيلن»، وإن كان النصرب فعولن جُعلت العَروض (مفاعيلن» وإن كان النصرب فعولن جُعلت العَروض (فعولن»؛ فالأول كقول ابن الدُّميَّنَة:

ألا يا صَبا نجد متى هجتَ مِن نجدِ فقد زادني مسراك وجدًا على وجــدِ

رالثاني كقول أبي نواس:

أجسارة بيتينسا أبسوك فيسور وميسور ما يُرجَى للديكِ عسيرُ

[انظر: الكافي: ١٩، ٢٠].

\* المصراع، يُرّادُ به في العروض: نصف البيت.

\* المُصرَع، يُرَادُ به في العَروض: البيت الذي غُيرت عروضه - التفعيلة الأخيرة من النصف الأول من البيت عيا تستحقه لتوافق الضَرْبَ - التفعيلة الأخيرة من النصف الثاني - في الوزن والروي معًا لأجل أن غَاثل الضربَ فيها. فإن كان الضرب على «مفاعيلن» جُعلْتَ العَروض «مفاعيلن»، وإن كان الضرب «فعولن» جعلت العَروض «فعولن»؛ فقيود المصرّع ثلاثة: تغيير العَروض عمّا تستحقه، وموافقتها للضرب في الوزن، وموافقتها للضرب في الوزن، وموافقتها للضرب في الروي. [انظر التصريع].

ويُفرِّق العلماء بين المصرَّع والمُقفَّى على نحوِ ما سيأتي بيانه في موضعه. [انظر: المقفى].

## \* الصَرَفُّ:

ب يراد به في النحو: التنوين، أو التنوين والجر معًا؛ ولـذلك قالوا الممنوع من الصرف للاسم الذي لا يقبل التنوين ولا يُجر بالكسرة بل يُجر بالفتحة نيابة عن الكسرة. [انظر: الممنوع من الصرف، وانظر: الهمع ١: ٢٤].

\* ويراد به في النحو: عند الكوفيين عاملٌ من عوامل نصب الفعل المضارع؛ وذلك أن يجتمع فعلان ببعض حروف العطف، ومن الفعل الأول ما لا يَحْسُن إعادته مع حرف العطف فينصب الفعل الذي بعد حرف العطف على الصرف؛ لأنه مصروف؛ أي مُبْعَد عن معنى الفعل الأول، ويكون ذلك مع نفي أو استفهام أو نهي أو أمر في أول الكلام؛ مثل: ﴿لا أكره شيئًا وأحبّه لك»؛ فلا النافية التي قبل «أكره لا يحسن إعادتها مع و «أحبه لك»؛ لأننا إذا قلنا لا أكره شيئًا ولا أحبه لك فسد المعنى المراد، ولذلك قالوا الفعل «أحب» ليس معطوفًا على أكره؛ فلمخالفته له وإبعاده عن معنى النفي كان منصوبًا، وعامل النصب فيه عندهم أي

الكوفيين- هو الصرف. [انظر: معاني القرآن للفراء ١: ٣٣، ٢٤، تفسير الطبري ١: ٥٦٩، ٣: ٢٥٥، ٧: ٢٤٧، وانظر: أحرف الصرف].

\* ويراد بالصرف: العِلْمُ الذي يتناول دراسة أخوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب ولا بناء، كتحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لأداء ضروب من المعاني: كالتصغير، والتكسير، والتثنية، والجمع، وأخذ المشتقات من المصدر، ويناء الفعل للمجهول، أو تغيير الكلمة عن أصل وضعها لغرض آخر غير اختلاف المعاني: كالحذف، والزيادة، والإبدال، والقلب، والنقل، والإدغام.

\* التصريف؛ يُرَادُ به: جعل حروف الكلمة على صيغ مختلفة لـضروب من المعانى؛ مثل: ضَرْب، ضَرّب، ضارب، تضارب، واضْطرب.

وقيل: يراد به: تغيير الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغيير دالًا على معنى طارئ على الكلمة؛ نحو: تغييرهم «قول» إلى قال، ويـشمل ذلـك الإعـلال والإبدال والنقل. [انظر: المقرَّب لابن عصفور ٢: ٧٨، ٧٩].

وقيل: هو علمٌ يتعلق ببنية الكلمة وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك. [انظر: إيجاز التعريف في علم التصريف: ٩٨].

\* المُتْصَوِفَ يُرَادُ به: الاسم الذي يقبل التنوين والجور بالكسرة. [انظر: الاسم المتمكن أمكن]، وسُمي الاسم منصرِفًا لانصرافه عن شبه الفعل، وقيل: لأن في آخره صريفًا؛ أي صوتًا.

\* المصروف، يُرَادُ به: الاسم المعرب الذي يقبل التنوين والجو بالكسرة، [انظر: الاسم المتمكن أمكن، وانظر: المنصرف].

\* الإصراف، يُرادُبه في القافية: اختلاف حركة الرويَّ بالفتح مع النضم أو الكسر، وهذا عيبٌ من عيوب القافية، وسُمي إصرافًا أخذًا من قولهم: صرفت الشيء؛ أي أبعدته عن طريقه؛ كأن الشاعر بذلك صرف الروي عن طريقه الذي يستحقه من عمائلة حركته لحركة الروي الأول، وسهاه بعض العلهاء الإسراف، وهو

في الأصل مجاوزة الحد والاعتدال. ومن أمثلته التي جمعت الحركات الثلاث: تُكلِّفُنِي سَموِيقَ الكَرْمِ جَرْمٌ وما جَرْمٌ وما ذاك السَّويقُ؟ وما شربوه وهمو لهم حملال ولا قمالوا به في يهوم سموق

فسناً فِل قُسم أَوْلى تسم أولى ثلاثًا يا بن عمرو أن تَروقًا

والإصراف قليل، وبعضهم جعله من الإقواء، وبعضهم جعله قائمًا بذاته مفصولًا عن الإقواء، وبعضهم أنكره. [انظر: الكافي: ١٦١، ١٦١، والقافية في العَروض والأدب: ٩٦، ٩٠].

\* التصغير؛ يُرَادُ به في الصرف: إلحاق ياء ساكنة بعد الحرف الثاني من الاسم مع ضم الحرف الأول وفتح الثاني لغرض من الأغراض: كالتحقير، أو التقليل، أو التدليل؛ فتقول في (رَجُل): (رُجَيُل)، وله ثلاثة أوزان: فُعيل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل؛ فنقول في جبل: جُبَيْل، وفي جعفر: جُعَيْفِر، وفي عصفور: عُصَيْفِير، وتفصيل ذلك في كتب النحو والصرف.

"تصغير الترخيم؛ يُرَادُ به: تصغير الاسم بعد حــذف أحـرف الزيادة منــه؛
 فتقول في تصغير أحمد: حُميد، وفي عثهان: عُثيم.

\* المُصغّر: يُرَادُ به: الاسم الذي دختله ياء التصغير.

\* المسلّم: يُرَادُ به في العَروض: حذف الوتد المفروق مِن آخر التفعيلة، وبه تُصبح «مفعولات» في بحر السريع «مَفْعُو»، وتُنقل إلى «فَعْلُنْ». ولا يكون ذلك إلا في الضرب الثالث من العَروض الأولى من بحر السريع [انظر: السريع]، والـصَّلْمُ من علل النقص. [انظر: الكافي ١٤٥، والحاشية الكبرى: ٤٣].

\* الأصلم، يُرَادُبه في العَروض: الجزء- أي التفعيلة- الذي مسقط مِن آخره وتده المفروق، وذلك الجزء هو «مفعولات» في بحر السريع، فإذا حُذف «لات» نُقل الجزء إلى «فَعْلُن». [انظر: الصلم]. الأصلم، يُزادُ به: الفعل الثلاثي الذي يكون ثانيه وثالثه من جنس واحد؛
 مثل: ردّ، وكرّ، فرّ. وهو ما يُسمَّى الفعل المضعف.

المُصلَمَّت: يُرَادُ به: البيت الذي تُفتتح به القصيدة وقد خالفت عروضُه ضربَه في الروي؛ وذلك كقول ذي الرمة:

أَأَنْ ترسمتَ من خَرْقًاءَ منزلةً ماءُ الصّبابةِ مِن عينيكَ مَسْجُومُ

[انظر: الحاشية الكبرى: ٨٨]

الصيفة: يُرَادُ به: الهيئة التي تكون عليها الكلمة.

\* صيغة منتهى الجموع؛ يُرَادُ به: كل جمع كان بعد ألفه ثلاثة أحرف وسطها ساكن، أو حرفان؛ مثل: مفاتيح، ومصابيح، ومساجد، ومعابد، وهذا النوع من الجموع يُمنعُ من الصرف؛ أي لا يُنون، ولا يُجر بالكسرة إلا إذا كان مضافًا أو مقترنًا بأل؛ فيُجر بالكسرة من غير تنوين.

\* صبِيعُ المبالغة: هي أبنية أو قوالب يُمكن أن يصاغ على وزنها أسماء للدلالة على الكثرة والمبالغة في الوصف بالقيام بالفعل.

والشائع من هذه الأبينة والصيغ: فعَّال، ومفْعَال، وفَعُـول، وفَعِيل، وفَعِـل؛ فنقول ضرّاب، ومِنْحار، وصبور، وقدير، وأمِن، لنفيد المبالغة في ضارب، وناصر، وصابر، وقادر، وآمن.

وهي تصاغ من الفعل الثلاثي وتعمل عمل الفعل؛ أي ترفع الفاعل، وتنصب المفعول به إذا كان الفعل متعديًا. وذلك بشروط مفصَّلة في كتب النحو.

وهناك صيغ أخرى تدل على المبالغة إلا أنها أقبل شيوعًا من البصيغ الخمس السابقة وهي: فُعَّال، وفِعِيل، وفَعُول، وفُعَّول، وفُعَّل، وفاعُول، ومُعْطِير. كُبَّار، وضِلِّيل. قُيُّوم، وقُدُُّوس، وحُوَّل، وفاروق، ومِمْطِير.

#### الضاد

\* الاضطجاع، يُرَادُ به: الإمالة، وهي النطق بالفتحة بين الفتحة والكسرة، والنطق بالألف بين الألف والياء؛ وذلك كها في قراءة قول تعالى: ﴿ وَقَالَ الرَّكِبُوا فِهَا إِنسَيْمِ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَقَالَ الرَّكِبُوا فِهَا إِنسَيْمِ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ ال

وقد أطلق الخليل الاضطجاع على الكسرة في وسط الكلمة في مثل «إيل». [انظر: مفتاتيح العلوم: ٦٦].

\* الْصَّرِّب؛ يُرَادُ به في العَروض: آخرُ تفعيلة في النصف الآخر من البيت.

\* الضرورة الشعرية، يُرَادُ به: ما جاء في شعر مَن يُحتج بشعرهم - وهم عرب الأمصار حتى منتصف القرن الثاني الهجري، وعرب البوادي حتى نهاية القرن الرابع الهجري - خالفًا للقواعد النحوية والصرفية، وليس للشاعر عنه مندوحة، وقيل: لا يلزم ألَّا يكون له عنه مندوحة.

ولا يجوز للمحدّثين من الضرورات إلا ما وقع في شعر مَن يُحتبج بهم.

ومن أمثلة هذه الضرورات: وصلُ همزة القطع، وفكُ الإدغام في غير موضعه، وظهورُ الكسرة والضمة على آخر الاسم المنقوص، وحذف النون من لكنّ، وتركُ تنوين ما ينبغي أن ينون، وإشباع الحركة حتى يتولد حرفٌ من جنسها، وترخيم غير المنادى، وغير ذلك مما هو مذكور في كتب النحو بتفصيل؛ كارتشاف الضرب لأبي حيان، والكتب التي جمعت الضرورات؛ كضرائر الشعر لابن عصفور، وما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز، والضرائر للآلوسي.

وأنكر ابن فارس الضرورات الشعرية، وعَدَّ ما جَاء من هذا القبيل خطأً وقع فيه الشاعر؛ لأن الشعراء ليسوا بمعصومين من الخطأ، ولبسوا بأمراء الكلام والبيان. [انظر: ذم الخطأ في الشعر لابن فارس].

\* المضارع، يُرَادُ به في النحو: الفعل الدال على حدوث شيء في زمن التكلم أو

بعده مبدوءًا بحرف من حروف (أنيت)؛ مثل: يكتب، أكتب، نكتب، تكتب. [انظر: الفعل المضارع].

\* ويراد به في العَروض: بحرٌ من بحور الشعر، وأصله في دائرته ستة أجزاء، إلا أنه استعمل مجزوءًا فجاء على أربعة أجزاء فقط، ووزنه في الدائرة:

مفاعيلن فساع لاتسن مفساعيلن مفساعيلن فساع لاتسن مفساعيلن ويبته وفقًا للدائرة:

أرى ليلى، يا خليلي، قَلَتْ وَصْلِي ﴿ وَصَدَّتْ مِن بعد ما قد سَبَتْ عَفِّلِ

وله عروض واحدة مجزوءة، وضرب واحد مثلها، كما في قول الشاعر:
دعـــاني إلى سُــعادِ دَوَاعِــي هَــوَى سُــعادِ
دعــاني إ/ لا ســعادن دواعــي هــ/ واسـعادي
مفاعيـــل/ فــاعلانن مفاعيـــل/ فــاعلانن

وسُمَّي هذا البحر مضارعًا؛ لأنه ضارع المَرَج؛ أي شابهه في مجيئه على أربعة أجزاء، وفي تقديم أوتاده، وقيل: لم يسمع المضارع من العرب، ولم يجيئ فيه شعرٌ معروف، وقد قال الخليل: وأجازوه.

[انظر: الكافي: ١١٧، والعيون الغامزة: ٢٠٧، ٢٠٨].

\* التضعيف؛ يُرَادُ به في الصرف: تكرير حرف أو مقطع أصلي في الكلمة لتكوين كلمة جديدة: كزيادة حرف من جنس حرف آخر، وإدغام الأصلي في الزائد؛ مثل: عظم؛ فالأصل «عَظُم» ثم كررنا «الظاء» وأدغمنا الزائد في الأصلي، وتحول الفعل من لازم إلى متعدًّ، ومثل: «اطمأنً» الأصل «طَمْأُن» ثم كررنا «النون» وأدغمنا الزائد في الأصلي، وتحول الفعل من متعدًّ إلى لازم؛ فنقول: طمأنت الخائف فاطمأنً.

<sup>\*</sup> مضاعف الثلاثي، يُرَادُ به في الصرف: ما تماثلت عينُه و لامه؛ مثل: جلل،

\* مضاعف الدرياعي: يُرَادُ به في الصرف: ما تماثل فيه الحرف الأول والثالث؛ وتماثل فيه الحرف الثاني والرابع؛ مثل: زلزل، ووسوس، وزحزح، وقد عد بعض العلماء هذا النوع من الكلمات ثنائيًّا. [انظر: الثنائي].

## \* الإضمار:

\* يراد به في «النحو»: التقدير؛ فإضهار الفعل تقدير وجوده في التركب من غير أن يُذكر، وكذلك إضهار المبتدأ، وإضهار «أن» الناصبة للمضارع قبل فاء السببية، وواو المعية، وحتى، ولام الحجود، ولام التعليل، وكي التعليلية، ويسراد به أيضًا الضهائر المتصلة والمنفصلة البارزة والمستترة مطلقًا. [انظر: الكتاب ١: ٢٢٠].

\* ويراد به في «العروض»: تسكين الحرف الثاني المتحرك من التفعيلة، وهـو مـن الزحاف المفرد، وبه تُصبح «مُتَفَاعلن» «مُتُفاعلن»، ويدخل بحرًا واحدًا هو الكامل. ومثاله قول الشاعر:

إلى امسرق مِن حَير حبس منصبي شطري وأحمي سائري بالنّه مِلْ إنتمرؤن/ من خبر عب/ سنمنصبي شطري وأح/ ميسائري/ بلمنصل منفاعلن/ منفاعلن/ منفاعلن/ منفاعلن منظمر منظمر

\* النصمير؛ يُرَادُبه: ما دل على تكلم، أو خطاب، أو غيبة؛ مثل: أنها، وأنت، وهو. والضمير يُعدُّ من الأسهاء المبنية دائها، وقد يراد بالنضمير التقدير والإضهار والحذف. [انظر: معانى القرآن للفراء ١:٤١، وتفسير الطبرى ٢:٧٠].

\* الْصَمير الْبِسَارِنْ يُرَادُّ به: الضمير الذي له صورة في اللفظ؛ كالتـاء في قمـت، والكاف في أخبرك، ومثل: نحن، وأنت، وهو.

<sup>\*</sup> الضمير الجائز الخفاء؛ يُرَادُ به: الضمير المستتر جوازًا، وهو عما يمكن أن

يحل الظاهر محله، وسيأتي. [انظر: الضمير المستتر جوازًا].

\* المضمير المستتن يُرادُ به: ضميرٌ لا يذكر في الكلام لكن يُقدَّر وجوده في بناء الجملة وتمام التركيب، وهذا معنى قول النحويين: هو ما ليس له صورة في اللفظ، فإن جاز أن يحل الظاهر محله فهو المستتر جوازًا، وإن لم يجز أن يحل الظاهر محله فهو المستتر وجوبًا، وقد منع ابن الخباز تسميته ضميرًا؛ لأنه ليس كلمة. [انظر: الهمع ا: ٤].

\* الضمير المستترجوازاً ويُرَادُ به: ما يَحُلُّ علَّه الاسمُ الظاهر أو الضمير البارز؛ مثل: محمد حضر؛ ففاعل «حضر» ضمير مستتر جوازًا تقديره «هو» يعود على «معمد»، ويمكن أن يحلَّ على هذا الضمير اسمٌ ظاهر؛ كأن نقول: محمد حضر أخوه. ويستتر الضمير جوازًا في المواضع الآتية:

- ١ كل فعل أسند إلى ضمير الغائب أو الغائبة؛ نحو: محمد نجح.
- ٢- المشتقات التي تعمل عمل الفعل؛ وهي اسمُ الفاعل، واسم المفعول، وصيغ
   المبالغة، والصفة المشبهة، إذا لم يكن فاعلها ظاهرًا.

\* الضمير المستتروجوياً: هو ما لا يحل محله الاسم الظاهر ولا الضمير البازر، ويستر الضمير وجوبًا في المواضع الآتية:

- ١ فعلُ الأمر للمفرد المذكر؟ مثل: قُم.
- ٢- الفعل المضارع المبدوء بهمزة؛ مثل: أوافق، والمبدوء بالنون؛ مثل: نُجاهد،
   والمبدوء بتاء الخطاب لغير المؤنث؛ مثل: ألا تجلس.
  - ٣- اسم الفعل المضارع؛ مثل: أوَّهُ بمعنى أتوجِع، وأفُّ بمعنى أتضجر.
    - ٤- اسم فعل الأمر؟ مثل: صه، وراءك.
    - ٥ فاعل فعل التعجب في صيغة «ما أفعله»؛ نحو: ما أجمل الوفاء!.
      - ٦- فاعل أفعل التفضيل في نحو: خالد أكرمُ من بكر.
- ٧- أفعال الاستثناء؛ نحو ما خلا، وما عـدا، ولـيس، ولا يكـون، في قولـك: قـام

القوم ما خلا عليًا، وعدا بكرًا، وليس خالدًا، ولا يكونُ محمدًا. ٨- المصدر النائب عن فعل الأمر؛ نحو: قيامًا لا جلوسًا.

\* الضمير المُستكنِّ، يُزادُبه: الضمير المستنر، وقد سبق بيانه.

\* ضمير الشان، يُرَادُ به: الضمير الذي لم يتقدمه ما يعود عليه، ويُسمَّى ضميرَ القصة أو الحديث، ويسميه الكوفيون المجهول. ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿ مَا هِمَ إِلّا حَيَانَا الدُّنَا نَدُوتُ وَعَيَا ﴾ [الجاثية: ٢٤]؛ فالضمير «هي، لا يعود على شيء تقدم ذكره، وإنها يراد به الحال والشأن. ونصَّ الخليل على أنه لا يُعَدِّ اسمًا في هذا الموضع، وسهاه الخليل على أنه لا يُعَدِّ اسمًا في هذا الموضع، وسهاه الخليل عادًا وصلة. وسهاه سيبويه إضهار الحديث. [انظر: مصطلح المجهول، وانظر: الجمل للخليل بن أحمد: ٧٧٠، وكتاب سيبويه ٢: ١٧٦، وكتاب المخليل بن أحمد دراسة تحليلية: ٨١ ، ٨١].

\* ضمير الفصل، يُرَادُ به: الضمير الذي يقع بين مبتدأ وخبر معرَّ فين في الحال أو في الأصل؛ للفصل بين ما يكون خبرًا وما يكون تابعًا؛ مثل: محمد هو المجدُّ، وكان محمدٌ هو المجدُّ. وهو اصطلاحٌ بصري وسياه بعض الكوفيين دعامة، ويعضهم سياه عهادًا، وبعض المتقدمين سموه صفة. [انظر: الهمع ١: ١٨، وانظر: مصطلح الدعامة].

وهو عند البصريين ضميرٌ لا محل له من الإعراب، وعند الكوفيين يُعرب مبتداً خبرُه ما بعده، والجملة منها خبر المبتدأ الأول؛ فإذا قلنا: كان محمد هو العالم، نصبنا «العالم» خبرًا لكان، عند البصريين، ورفعناها على أنها خبر للضمير «هو» عند الكوفيين، وجملة «هو العالم» في محل نصب خبر كان.

\* الضمير المنفصل؛ يُرَادُ به: ما يصح أن يبدأ به من النضائر، وينصح أن يقع بعد إلا الاستثنائية في النثر؛ فنقول: أنت فاثرٌ، وما فاز إلا أنت؛ فالنضمير «أنت» يسمى ضميرًا منقصلًا.

<sup>\*</sup> الضمير واجب الخفاء؛ يُرّادُ به: الضمير المستتر وجوبًا، وقد سبق توضيحه.

\* التضمير المتصل؛ يُرَادُ به: النضمير الذي لا يُبدأ به، ولا يقع بعد إلا الاستثنائية في غير ضرورة شعرية؛ مثل الكاف، وياء المتكلم، والتاء، والهاء؛ نقول: أكرمتك، أكرمتني، أكرمتُه، أكرمتُها.. إلخ.

\* ضمائر الجر؛ يُرَادُ به: الضهائر التي تقع في موقع المجرورات فتعرب مضافًا إليه أو مجرورة بالحرف الجار. وهذه الضهائر لا تكون إلا متصلة؛ وهي: للتكلم: نا، ي؛ نقول: لنا، لي.

وللخطاب: كَ، كِما، كُم، كُنّ؛ نقول: منك، منكِ، منكما، منكم، منكن. وللغيبة: هما، هما، هم، هنّ؛ نقول: له، لها، لهم، لهن.

ضمائر الرفع، يُرادُ به الضهائر التي تقع في موقع المرفوعات؛ فتعرب مبتدأ،
 أو اسبًا لكان وأخواتها، أو فاعلًا، أو نائب فاعل، وهي تكون منفصلة، ومتصلة.

## ١ - ضمائر الرفع المنفصلة:

أ - للتكلم: نحن، أنا؛ نقول: نحن مخلصون، أنا مؤمن.

ب- للخطاب: أنتَ، أنتِ، أنتِه، أنتيا، أنتَى، أنتُنَّ.

ج- للغيبة: هو، هي، هما، هم، هنّ.

## ٢- ضهائر الرفع المتصلة:

أ - للتكلم: نا، تُ؛ نقول: كتبناً، كتبتُ.

ب- للخطاب: تَ، تِ، ثَمَّا، تُمُّ، تُنَّ.

ج- للغيبة: ا، و، ي؛ نقول: اكتبا، اكتبوا، اكتُبِي.

\* ضمائر النصب؛ يُرَادُ به: الضهائر التي تقع في موضع المنصوبات، فتعرب مفعولًا به أو اسمًا لإن وأخواتها. وهي تكون منفصلة ومتصلة:

## ١ - ضمائر النصب المنفصلة:

أ - للتكلم: «إيانا»، «إياي»؛ نقول: ما أكرمت إلا إيانا، وما أكرمت إلا إياي.
 ب - للخطاب: إياك، إياك، إياكم، إياكن.

ج- للغيبة: إياه، وإياها، وإياهما، وإياهم، وإياهن.

## ٢- ضمائر النصب المتصلة:

أ - للتكلم: نا، ي؛ نقول: أكرمتنا، أَكْرَمْتَنِي. وقد عد سيوبيه (ني) كلها ضمير نصب. [انظر: الكتاب ١: ٣٨٦].

ب- للخطاب: كَ، كِ، كِم، كم، كن.

ج- للغيبة: هه، هما، هما، همن؛ نقول: أكرمتُه، وأكرمتُها، وأكسرمتُها، وأكسرمتُها، وأكسرمتُها، وأكسرمتُها،

#### \* الضورة

\* يُرَادُ به في النحو: الضمير، وقد سبق بيانه، ويراد به أيضًا المقدَّر وجوده في التركيب مع عدم ذكره. [انظر: الإضار].

\* ويراد به في العَروض: ما شُكِّن ثانيه المتحرك من التفعيلات. [انظر: النظر].

\* النتضمين، يُرَادُ به في النحو: أن نُعدَّ الفعل مِشتملًا ومحتويًا ودالًا على معنى فعل آخر لسببٍ بلاغي؛ وبذلك يأخذ الفعل الأول حكم الفعل الشاني من حيث التعدي واللزوم والاستعمال في الجملة.

وقد اتخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة قرارًا بأن كل فعل يُضَمَّن معنى فعْلِ آخر يأخذ أحكامه بشروط:

١- تحقيق المناسبة بين الفعلين.

٢- وجود قريئة.

٣- ملاءمة الذوق العربي.

ولا يكون ذلك إلا لسبب بلاغي، ومن الأصول التي تُبنى عليها قياسية التضمين قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا خَلُوا إِلَىٰ شَيَطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٤] ضُمّة الفعل في قوله «خلا» معنى انتهى؛ ولذلك عُدِّى بإلى بدلًا من الباء. وكذلك قوله تعالى:

﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحُ ﴾ [البقرة: ٢٢٠] ضُمّن الفعل (يعلم) معنى المميز)؛ ولذلك صلح بجيء امِنُ في قوله: امن المصلح) بدلًا من واو العطف. [انظر: البرهان ٣: ٣٣٨ وما بعدها، وعجلة مجمع اللغة العربية: ١: ١٨٠ وما بعدها].

\* ويراد به في «القافية»: تعليق قافية البيت بالبيت الذي بعده بحيث لا يَستقلَّ كل واحدٍ من البيتين بالمعنى، بل يبقى الأول مفتقرًا إلى الآخر لإتمام معناه. وسمي ذلك تضمينًا بمعنى الإيداع؛ كأن الشاعر أودع تمام معنى البيت الأول البيت الآخر، والتضمين منه مقبولٌ ومنه قبيحٌ:

فالمقبول: هو ما لم يفتقر فيه البيت الأول إلى الشاني افتقارًا لازمًا بل يصح الاستغناء عنه، وإنها الحاجة إليه لتفسير المعنى وتكميله كالتوابع الأربعة: الصفة، والبدل، والتوكيد، والعطف، والفضلات؛ كما في قول امرئ القيس:

وتَعْرِفُ فيه مِن أبيه شهائلًا ومِن خاله ومن يزيد ومن خُجُرُ مسهائلًا ونائلً ذا إذا صحا وإذا سَكِرُ

فالمعنى تامٌ في البيت الأول، ويصلح الوقوف عليه، إلا أنه فسَّره وفصَّله في البيت الثاني.

والقبيح: هو ما افتقر فيه البيت الأول إلى البيت الذي يليه افتقارًا لازمًا؛ لأنه لا يتم الكلام إلا به؛ كالمرفوعات الأربعة: الفاعل، ونائبه، وخبر المبتدأ ونواسخه، والصلة، وجواب الشرط والقسم؛ كما في قول النابغة الذبياني:

وهم ورَدُوا الْجِفَ ارَ صلى عُميم وهم أصحابٌ يومِ عكاظَ إلى السهدتُ لهم مواطنَ صادقاتٍ شهدُنَ لهم بِحُسْنِ الظنّ مِنْي

قالبيت الأول لا يستقل بنفسه؛ لعدم اشتهاله على خبر (إن».

والنوع الأول لا يُعد عيبًا، ويعد النوع الثاني عيبًا من عيوب القافية؛ لأنه يتبغي أن يستم بها معنى البيت. [انظر: القافية في العَروض والأدب: ١١٣ - ١١٦، والكافي: ١٦٦].

\* الإضافة: يُرادُ به نسبة تقييدية بين اسمين تُوجب لثانيها الجر، والسائع أن يسمى الأول منها مضافًا، والثاني مضافًا إليه؛ مثل «كتاب محمد»؛ فكتاب مضاف، و«عمد» مضاف إليه مجرور، والعلاقة بين الكلمتين ليست علاقة إسناد كالعلاقة التي بين المبتدأ والخبر، بل علاقة تقييدية؛ أي بعد ما كان الاسم الأول شائعًا قبل الإضافة أصبح مقيدًا بالاسم الثاني؛ فكلمة (كتاب) وحدها نكرة تطلق على أي كتاب، ولكن بعد إضافة كلمة «محمد» إليها أصبحت تلك النكرة مقيدة، ولم تعد نكرة بل أصبحت معرفة؛ لأن المضاف إليه شائعة كما كانت قبل الإضافة، ولم تعد نكرة بل أصبحت معرفة؛ لأن المضاف إليه وهو كلمة «محمد» - معرفة.

وفي حالة الإضافة يحذف التنوين من الاسم الأول؛ أي المضاف، كما تُحذف النون إن كان مثنى أو جمع مذكر سالًا؛ مثل: حاكم المدينة عادلً، حاكما المدينة عادلان، حاكِمُو المدينة عادلون.

والإضافة أو النسبة التقييدية تكون على معنى «اللام» أو «مِـن» أو «في»؛ مشل: «كتاب محمد»؛ أي كتاب لمحمد، و«كأس فضةٍ»؛ أي كأس من فضة، و«صوم يومٍ» أي صوم في يوم.

والغرض المعنوي من الإضافة أن يكتسب الاسم الأول تعريفًا أو تخصيصًا بإضافة الثاني إليه، وإذا تحقق هذا الغرض سُميت الإضافة حقيقية أو معنوية أو محضة، إذا لم يتحقق هذا الغرض سُميت الإضافة إضافة غير حقيقية أو لفظية أو غير محضة.

وقد أريد بالإضافة النسب. [انظر: الكتاب ٢: ٦٩ بولاق].

\* الإضافة البيانية؛ يُرَادُبه: الإضافة التي على معنى حرف الجر (مِن) المفيدة لبيان النوع؛ نحو: هذا ثوبُ حرير، وهذا خاتمُ فِضَةٍ، وهذا سوارُ ذهب؛ فالثوب قد يكون من خرير أو غيره، والخاتم قد يكون من فضة أو غيرها، والسوار قد يكون من ذهب أو غيره؛ فالإضافة هنا على معنى مِن؛ لأنها بينت نوع الثوب

والخاتم والسوار. [انظر: شرح المصباح: ٥١٣، ١١٥، وشرح المفصل ٢: ١١٩، والكليات: ١٣٣].

\* الإضافة الحقيقية: يُرادُ به: الإضافة التي بين طرفيها قوة اتصال وارتباط وليست على نية الانفصال؛ إذ لا يَفْصِلُ بين طرفيها - وهما المضاف والمضاف إليه - ضمر مستر، كما سيأتي في بيان الإضافة غير الحقيقية.

وسُميت إضافةً حقيقية؛ لأنها تؤدي الغرض المعنوي، وهو تعريف المضاف أو تخصيصه حقيقيةً لا مجازًا، وليتضح الفرق بين التعريف والتخصيص نذكر الجمل الآتية: سمعتُ صوتًا، سمعت صوتَ رجلٍ، سمعت صوتَ محمدٍ.

كلمة صوت في الجملة الأولى نكرة تشمل صوت الإنسان، وصوت الحيوان، وصوت الحيوان، وصوت الريح، وصوت تدفق المياه.. إلخ، وفي الجملة الثانية تحددت دائرة الشيوع والاشتراك بقيد أن الصوت صوت رجل فأصبح مختصًا بأنه صوت إنسان ذكر بالغ، فلم يصل بعد إلى جعله محددًا معروفًا لدى المخاطب بالجملة، ومردُّ ذلك أن كلمة «صوت» نكرة، وكلمة «رجل» نكرة، أما الجملة الثالثة فالصوت فيهنا محدد بأنه صوت شخص معين هو محمد. فالمضاف إلى معرفة يكتسب منه التعريف، والمضاف إلى نكرة يصبح نكرة مختصة؛ أي يكتسب التخصيص فقط، والإضافة المحقية تسمَّى أيضًا الإضافة المعنوية، والإضافة المحضة.

\* الإضافة الظاهرة؛ يُرَادُبه الإضافة إلى ياء المتكلم المذكورة في الكلام نصًا. [انظر: النحو الوافى ٣: ١٧٣].

\* الإضافة المعنوية: يُرَادُ به: الإضافة الحقيقية، وقد سبق بيانها، وسميت معنوية؛ لأنها تُحقق الغرض المعنوي الذي يراد بها، وهو تعريف المضاف أو تخصيصه.

\* الإضافة غير الحقيقية، يُرَادُ به: الإضافة التي ليس بين طرفيها قوة اتصال وارتباط؛ لأنها على نية الانفصال؛ إذ يفصل بين المضاف والمضاف إليه ضميرٌ مستر،

فإذا قلنا: عليٌّ فاهمُ الدرسِ، نجد (فاهم الدرس) مضاف ومضاف إليه، لكن الفاهم) اسم فاعل، وفاعله ضمير مستتر؛ فكأنه فَصَلَ بين المضاف والمضاف إليه، وكلمة (الدرس) مع أنها مضاف إليه، فهي مفعول به في المعنى؛ إذ يمكن أن نَعْدِل عن الإضافة ونقول: (على فاهمٌ الدرسَ)، إذا أردنا الدلالة على الحال أو الاستقبال.

وهذه الإضافة لا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا؛ فكل اسم مشتق يعمل عمل الفعل وأضيف إلى مفعوله فإضافته غير حقيقية، كما في المثال السابق، وكما في قولنا: علي مُشْرقُ الوجه، ومحمد حسنُ الخلق، وصخرٌ كان هبًا طَ أو ديةٍ، حَّالَ ألويةٍ، شهّادَ أنديةٍ.

- \* الإشافة غير المُحنفة: يُرّادُ به: الإضافة غير الحقيقية، وقد سبق بيانها.
- الإضافة المقدرة، يُرَادُ به: الإضافة إلى ياء المتكلم المنقلبة ألفًا أو المحذوفة
   بعوض أو بغير عوض؛ مثل: يابن عبًا، ويا أبت. [انظر: النحو الوافي ٣: ١٧٣].
  - \* الإضافة اللفظية: يُرَادُّ به: الإضافة غير الحقيقية، وقد سبق بيانها.
    - \* الإضافة الحضة، يُرادُبه: الإضافة الحقيقية، وسبق بيانها.
- " الإضافة اللامية: يُرَادُ به: الإضافة التي على معنى حرف الجر «اللام» الفيدة للملك أو التخصيص؛ مثل: كتاب محمد؛ سرجُ الفرس؛ أي: كتاب لحمد بمعنى ملك محمد، وسرج للفرس؛ بمعنى خاص بالفرس.

والفرق بين الإضافة اللامية والإضافة البيانية التي سبق إيضاحها في موضعها؟ أن الإضافة البيانية يصلح فيها الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف، فإذا قلنا: خاتم فضة يمكن أن نقول: الخاتم فضة، ولكن إذا قلنا في الإضافة اللامية: كتاب محمد؛ فإنه لا يصح أن نقول: الكتاب محمد، وكذلك إذا قلنا سرج الفرس؛ فإنه لا يصح أن نقول: السرج فرسٌ. [انظر: شرح المصباح: ١٣٥، ١٤٥، وشرح المفصل ٢: أن نقول: السرج فرسٌ. [انظر: شرح المصباح: ١٣٥، ١٥٥، وشرح المفصل ٢.

#### الطاء

\* طَرْحُ الخافض؛ يُرَادُ به: حذف حرف الجر ونصب ما بعده. [انظر: الحذف والإيصال].

## \* الطّرد،

\* هو ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطَّردًا، وهو على أربعة أضرب:

١- مطّرد في القياس والاستعمال جميعًا؛ وذلك مثل: قام زيلًا، وضربت عمرًا،
 ومررت بسعيد.

٢- مُطَّرد في القياس شاذً في الاستعال؛ مثل: الماضي من يَـذر ويـدَع، وكقـولهم:
 المكان مُبُقِلٌ هذا هو القياس، والكثير في السهاع: باقل. وينبغي أن نتحامى ما تحامت العرب من ذلك.

3- شاذ في القياس والاستعمال جميعًا، وهو كتتميم (مفعول) فيها عبنُه واو؛ نحـو: ثوْبٌ مصوُون، ومسك مذوُوف، وحكى البغـداديون فـرس مَقْـوُود ورجـل مَعْوود مِن مَرَضِه، وهذا لا يجوز القياس عليه. [انظر: الخصائص لابـن جني ١ : ٩٨، ٩٧].

\* ويراد به في العَروض: وزنٌ شعري مستحدّث مأخوذ من دوائر الخليل، وهو نموذجٌ من مقلوب بحر المضارع ووزنه:

فاعلاتن مفاحيلن مفاعيلن

## ومثاله:

ما على مستهامٍ ربع بالمصدِّ فاشتكى ثم أبكاني مِن الوجدِ

[انظر: الحاشية الكبرى: ٤٦].

فاعلائن مفاعيلن مفاعيلن

\* التطريف: يُرَادُ به في العروض: حذف الألف الأولى والنون من "فاعلاتن" في بحر المديد؛ لمعاقبة ما قبلها وما بعدها، فلا يُحذف ساكن السبب الخفيف قبلها ولا ساكن السبب الخفيف بعدها.

ومثال ذلك قول الشاعر:

بِجَنُسوبِ فسارعٍ مِسن تَلاقِسي؟ بجنوب/ فسارعن/ مسن تلاقي فعسلات/ فساعلن/ فساعلاتن

ليت شعري: هل لنا ذات يَـوْمِ
ليت شعري/ هل لنا/ ذات يومن
فاعلاتن/ فاعلاتن

[انظر: الكافي: ٣٨].

في التفعيلة الأولى من النصف الثاني من البيت دخلها زحافان: حذف الثاني الساكن، وهذا يمنع من حذف ساكن السبب الخفيف الذي قبلها؛ أي النون من «فاعلاتن»، ويمنع أيضًا من حذف ساكن السبب الخفيف الذي بعدها؛ أي ألف «فاعلن»؛ حتى لا يتوالى أربعة متحركات؛ لأن ذلك غير مقبول في موسيقى الشعر.

\* الطرفان ، يُرَادُ به في «العروض»: ما أريد بالتطريف، وقد سبق بيانه. وقيل: الطرفان هما الألف والنون المحذوفتان من «فاعلاتن» في بحر المديد. [انظر: التطريف].

\* المُطاوَعة، يُرَادُ به: قبولُ آثر الفعل؛ مثل: كسرتُ الزجاجِ فانكسر، أي أن يدل أحد الفعلين على تأثير ويدل الفعل الثاني على قبول فاعله لذلك التأثير، بشرط أن يتلاقى الفعلان اشتقاقًا، وأن يكون الفعل علاجيًّا.

\* المُطاوع: يُرَادُ به في الصرف: الفعل الدال على الاستجابة وقبول الأثر، مثل: كسرته فإنكسر، ودحرجت الكرة فتدحرجت؛ فالفعل انكسر، وتدحرج يعد مطاوعًا.

وللفعل المطاوع أوزانٌ هي:

١- انفعل؛ مثل: انكسر وانزاح.

٢- افعللٌ؛ مثل: اطمأنَّ.

٣- تفعُلُل؛ مثل: تدحرج.

٤- أَفْعَلَ؛ مثل: أكب في قولنا: كَبَبْتُهُ على وجهه فأكبّ.

٥ - تَفَعَّل؛ مثل: تقدَّم في قولنا: قدَّمْته فتقدَّم.

٦- تفاعل؛ مثل: تباعد في قولنا: باعدتُه فتباعد.

\* الطويل: يُرَادُ به في العَروض: أحد بحور الشعر، وأجزاؤه ثمانية: فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن

ربيته:

ألا يسا لقَدويي للتنسائي وللهجس ومَرِّ الليسالي كيفَ يُرْدِين بسالعُمْرِ

وسُمِّي هذا البحر طويلًا لمعنيين:

أحدهما: أنه أطول الشعر؛ لأنه ليس في الشعر ما يبلغ عدد حروف ثهانية وأربعين حرفًا غيره.

وله عروض واحدة مقبوضة وزنها امفاعِلُن، ويأتي معها ثلاثة أضرب:

أ - الضرب الأول صحيح، ووزنه: امفاعيلن.

ب- الضرب الثاني مقبوض، ووزنه: (مفاعلن).

ج- الضرب الثالث محذوف ، ووزنه: "مفاعي، ويُنْقل إلى "فَعُولُن،

\* الطويل الأول: يُرَادُ به: ما كان من الضرب الأول من بحر الطويل، ووزن الضرب الأول (مفاعيلن)، كما في قول الشاعر:

ألا عِمْ صباحًا أيها الطلـلُ البالي وهل يعمن من كان من العُصُرِ الخالي

[انظر: الفصول والغايات: ٢٦٨].

\* الطويل الثالث؛ يُرَادُبه: ما كان من الضرب الثالث من بحر الطويل، ووزن الضرب الثالث (مفاعي)؛ كما في قول الشاعر:

لَمَنْ طلسلٌ أبسصْرتُهُ فسشجاني كخبطٌ زبسورٍ في عسسب يسان

[انظر: القصول والغايات: ٢٦٨].

الطويل الثاني: يُرَادُ به: ما كان من الضرب الثاني من بحر الطويل، ووزن الضرب الثاني (مفاعِلُن)؛ كما في قول الشاعر:

قِفَا نَبِكِ مِن ذَكرى حبيبٍ ومَسْزَلُ ﴿ بِسِقَطِ الْلَوَى بِينَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلٍ

[انظر: القصول والغايات: ٢٦٨].

\* المستطيل؛ يُرَادُ به في «العَروض»: وزنَّ مستحدَث لم ينظم على نسقه العرب الذين يُختجُّ بشعرهم، وأوزانه مشتقة من دوائر الخليل، وهو مقلوب بحر الطويل، ووزنه:

مفاعيلن فعولن مفاعيلن فعولن فعولن مفاعيلن فعولن

مثل:

لقد هاج اشتيائي غريرُ الطرفِ أحوَرٌ أُدير الصدغُ منه على مسكِ وعَنْـبَرْ

[انظر: الحاشية الكبرى: ٤٥].

- \* المطوّل؛ يُرَادُ به: الاسم العامل في غيره عمل الفعل؛ أي السبيه بالمضاف. [انظر: المقرب لابن عصفور ١: ١٧٥، وانظر: مصطلح الشبيه بالمضاف].
- \* الطّيَّهُ يُرَادُ به في «العَروض»: حذفُ الرابع الساكن؛ كحذف «الفاء» من مستفعلن مجموع الوتد، فتُنقل إلى «مُفْتَعِلُن»، وكحذف «الواو» من «مَفْعُولات» فتنقل إلى «فاعلاتُ».

ويدخل الطي خمسة أبحر هي: الرَّجَز، والبسيط، والمُقْتَضب، والسريع، والمُشرِح، وهو نوع من الزحاف.

ومثاله من بحر البسيط قول الشاعر:

ارتحلوا غدوة فانطلقوا بكرًا

ارتحلو/ فدوتن/ فنطلقو/ بكرن

مفتعلن/ فاعلن/ مفتعلن/ فعلن

مطوى/ سالم/ مطوي/ مخبون

في زُمَسرِ مسنهم يتبعها زمَسرُ في زمرن/ منهمو/ تتبعها/ زمرو مُفْتَعِلُنْ/ فاعلن/ مفتعلن/ فعلن مطوي/ سالم/ مطوي/ مخبون

[انظر: الكافي: ٤٣، ٤٥، ٤٤، والحاشية الكبرى: ٣٦].

\* الطي المضارق؛ يُرَادُ به: نوعٌ من الطي، وهو الذي يـزول عـن جزئـه فيكـون الجزء سالمًا، أو مُزاحَفًا بزحاف غيره. مثل قول الأعشى:

تسمعُ لِلْحَلْىٰ وَسُواسًا إِذَا أَنْصَرَفَتْ ﴿ كَمَا السَّتَعَانِ بِسِرِحٍ عِشْرِقٌ زَجِلُ

[انظر: الفصول والغايات: ١٧٧، ١٧٨].

\* الطي الملازم، يُرَادُ به: نوعٌ آخر من الطي وهو الذي يكون لازمًا للجزء أبدًا لا يفارقه. وذلك مثل الضرب الأول من المنسرح لا يزال مطويًا؛ مثل قوله: يوشسك مَسن فسرٌ مِسن مَنِيَّسهِ في بعسم غِراتِسه يُوَافِقُهسا

[انظر: الفصول والغايات: ١٧٧، ١٧٨].

\* المُطورِيُّ، يُرَادُ به في «العَروض»: ما سقط رابعه الساكن من التفعيلات. [انظر: الطي].

#### الظاء

\* الظّرُفية: يُرَادُ به: حلول الـشيء في غـيره حقيقة؛ مثـل: عـليُّ في المسجد، والكتاب في الحقيبة، وجئتُ في الصباح، ويتفتح الزهـر في الربيـع. أو مجـازًا مشل: النجاة في الصدق، والعز في طاعة الله.

\* النظرف، يُرَادُبه: ما ضُمّن من اسم وَقُتِ أو مكانِ معنى (في) باطرادِ لواقع فيه مذكور أو مقدَّر ناصب له، وهو نوعان: ظرف زمان، وظرف مكان؛ ومن أمثلته:

أَخْرُجُ من المنزل صباحًا؛ فكلمة اصباحًا الله تعد ظرف زمان؛ فهي اسم وقت من المنزل صباحًا؛ فكلمة اصباحًا الفعل الواقع فيه، وهو أخرجُ. وعامل النصب في الظرف هو الفعل، مثل: الناسك صائمُ نهارًا قائمٌ ليلًا، افنهارًا وليلًا النصب في الظرف هو الفعل، مثل: الناسك صائمُ نهارًا قائمٌ ليلًا، النهار وليلًا النصب فيها الاسم المشتق قبلها. [انظر: ظرف الزمان والمكان].

\* النظرف المؤسسُ، يُرَادُ به: الظرف الذي يفيد زمانًا أو مكانًا جديدًا لا يُفهم من متعلّق الظرف؛ مثل: صفا الجوُّ اليوم.

\* الظرف المُبهَم: يُرَادُ به: ظرف المكان المبهم: وهو ما ليس له هيئة، ولا شكل عسوس، ولا حدود تحصره، وتحدّد جوانبه؛ مثل الجهات الست: أمام، وخلف، ويمين، وفوق، وتحت، وألحق بها عند، ولدّى.

وظرف الزمان المبهم: هو النكرة التي تدل صلى زمن غير محدود ولا مقدَّر بابتداء معين ونهاية معروفة؛ مثل: حين، ووقت، وأطلق سيبويه «الظروف المبهمة» على: أين، ومتى، وكيف، وحيث، وإذً، وقبل، وبعد، وسلَّاها غير المتمكَّنة. [انظر: الكتاب ٢: ٤٤].

<sup>\*</sup> الظُّرف التَّام: يُرَادُ به: في النحو عند الكوفيين ما كان من الظروف خبرًا.

<sup>\*</sup> الظرف المختص: يُرّادُ به: ظرف المكان المختص: وهو ما له هيئة أو شكل

عسوس، وله حدود تحصره، وتُحدِّد جوانبه؛ مثل: بيت، غُرفة، مسجد، مدرسة.

وظرف الزمان المختص: هو ما دل على زمن محدود مقدَّر معلوم: إما بالعَلَمية، أو بأل، أو بالإضافة، أو بالوصف؛ مثل: رمضان، اليوم، زمن الشتاء، زمنًا طويلًا.

\* النظرة المتصرف، يُرَادُ به: الظرف الذي لا يلزم النصبَ على الظرفية؛ وإنها يتركها إلى كل حالات الإعراب الأخرى؛ كأن يقع مبتدأ، مثل: اليومُ أربعٌ وعشرون ساعة، أو فاعلًا مثل: أقبل يومُ العيد، أو مفعولًا به مثل: جعلنا يومَ الهزيمة يوم النصر،

\* النظرف غير الدختص: يُرَادُ به: الظرف المبهَم، وقد سبق بيانه.

\* النظرف غير المتصرف، يُرَادُ به: الظرف الذي يلزم الظرفية؛ أي لا يُستعمل إلا ظرفًا؛ مثل: قَطُّ وعَوْض، كما يراد به الظرف الذي يترك الظرفية إلى شبهها؛ أي إلى الجر بالحرف «مِنْ» غالبًا؛ مثل: عند، ولَدُنْ، وقبل، وبعد، وأين، وهُنا، وثَمَّ.

\* النظرف غير المتمكن، يُرادُ به الظرف الذي لا يجوز أن يكون مرفوعًا، ولا يستعمل إلا ظرفًا نحو: قبل وبعد وعند؛ لأنك لا تقول قبلك قديم، ولا بعدك متأخر، ولا عندك واسع. [انظر: شرح السيرافي لكتاب سيبويه ٢: ٢٨٣].

\* النظرف المستقر؛ يُرَادُ به الظرف أو الجار والمجرور الذي يكون متعلقه المحذوف كونًا عامًّا، ويُفهم هذا المتعلق بدون ذكره؛ مثل: الكتاب فوق المكتب. والكتاب في الحقيبة؛ فالظرف والجار والمجرور متعلقان بكون عام محذوف والتقدير: الكتاب موجود فوق المكتب، أو الكتاب موجود في الحقيبة.

وقيل: يراد به: ما كان متعلقه المحذوف عامًّا أو خاصًّا واجب الحذف، وسُمي مستقرًّا: إما لاستقرار الضمير فيه؛ لأن الضمير ينتقل من المتعلق المحذوف وجوبًا إلى الظرف والجار والمجرور، وإما لأنه يتعلق بالاستقرار فهو مستقر فيه ثم خُذف «فيه» اختصارًا.

وقد أطلق سيبويه الظرفَ المستقر على ما كان خبرًا، واللغوَّ على ما لا يكون

خبرًا. [انظر: الكتاب ١: ٤٥، ٥٥، وشرح المفصل ٧: ١١٤، والصبان ١: ١٤٧].

\* النظرف اللغو، يُرَادُ به: الظرف والجار والمجرور الذي يكون متعلقه خاصًا مذكورًا أو محذوفًا جوازًا، وسُمِّي لغوًا؛ لأنه لو حذف لكان الكلام مستغنيًا عنه؛ فإذا قلنا: محمد يُصلي في المسجد، أو محمد يصلي فوق السطح؛ فالظرف والجار والمجرور كلِّ منها يتعلق بالفعل يصلي وهو مذكورٌ وكونٌ خاصٌ أيضًا، فالظرف والجار والمجرور يسمَّى كل منها في المشالين المذكورين ظرفًا لغوًا؛ لأنه يمكن الاستغناء عنه؛ لأنه فضلةٌ بعكس قولنا: محمد في المسجد ومحمد فوق السطح؛ فمتعلقها محذوفٌ وجوبًا، وهو كونٌ عامٌ تقديره موجودٌ، ولا يستغني عنها التركيب. [انظر الظرف المستقر].

\* النظرف المتمكن أيرادُ به الظرف الذي يجوز أن يكون مرفوعًا في حال نحو: اليوم، والليلة، وخلفك، وقدامك؛ لأنك تقول: اليوم طيب، والليلة مظلمة، وخلفُك واسع. [انظر: شرح السيرافي للكتاب ٢: ٣٨٣].

\* النظرف النائب عن الفعل: يُرَادُ به: النظرف أو الجمار والمجرور المتعلق بمحلوف الصلة؛ مثل: الكتاب الذي عندك جديدٌ؛ أي الكتاب الذي يوجد عندك جديد؛ فالنظرف ناب عن الفعل اليوجد»؛ وهو صلة الموصول. [انظر: شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ: ١٤٤].

\* النظرف الناقص: يُرَادُبه: الظرف الذي لا يتم به الكلام؛ كأن نقول: قريدٌ عِندَه.

<sup>\*</sup> ظرف الزمان، يُرَادُ به: الاسمُ المنصوب الدالَّ على زمان حصول الفعل، ويتضمن معنى (في) باطَّراد؛ مثل: صباحًا، مساءً، وقتًا، حينَ، ساعةً، شهرًا؛ فإذا قلنا: أخرُج صباحًا وأعودُ مساءً؛ كان المعنى أخرج في الصباح وأعود في المساء.

<sup>\*</sup> ظرف المكان، يُرَادُ به: الاسم المنصوب البدالَّ على مكان حصول الفعل، ويتضمن معنى (في) باطراد؛ مثل: قبل، وبعد، وأمام، وخلف.

\* التعجب: يُرَادُ به: التعبير عن استعظام أمر ظاهر المزيَّة خافي السبب بالسيغ القياسية أو السياعية، والصيغ القياسية صيغتان: هما قما أفعلَه، وقافيسلْ بهه؛ فنقول: ما أجملَ الروض، وأجُملُ بالروض. ولذلك شروط موضَّحة في كتب النحو.

ومن الأساليب السهاعية الآية الكريمة: ﴿ كَيْفَ تَكُفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٨].

\* الْعَجُز؛ يُرَادُ به في العَروض: النصف الثاني من البيت، ويراد بالعجز أيضًا في العَروض حذف النون من (فاعلاتن) الأولى وإثبات الألف في الفاعلن) التي بعدها في بحر المديد. ووزنه:

فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلن فاعلاتن

[انظر: الكافي في العَروض والقوافي للتبريزي: ٣٦].

\* العدال: يُرَادُ به: إخراج الاسم عن صيغته الأصلية بغير القلب؛ لا للتخفيف، ولا للإحلاق، ولا لمعنى، فلا يُعدُّ من العدل ما كان تغيير الصيغة فيه بسبب القلب المكاني؛ كما في «أيس» مقلوبًا من «يئس»، ولا ما كان بسبب التخفيف؛ كما في مقام، ومقول، وفَخْذ وعُنْق بسكون الحاء والنون، ولا ما كان بسبب الإلحاق؛ مثل: كوثر، ولا ما كان لإضافة معنى؛ كما في التصغير؛ نحو: رجال.

ومن نهاذج العدل: ما يكون في الصفات، وذلك في شيئين:

أخر، جمع أخرى تأنيث آخر وهمو أفعمل التفضيل، قيمل: معمدول عن «الآخر»؛ إذ الأصل الاقتران بأل؛ لأنه جمع لاسم التفضيل. وقيمل: معمدول عن «آخر»؛ لأنه اسم تفضيل عجرد من أل والإضافة، فيلزم الإفراد والتذكير. وقيمل:

معدول عن الأخريات. وقيل: معدول عن إرادة التفضيل إلى معنى اغير».

ب- الفاظ العدد التي على وزن فُعَال ومفعل، والمسموع من ذلك: أحاد ومَوْحَد، وثُنَاء ومَثْنى، وثُلاث ومَثْلَث، ورُبّاع ومَرْبع، وحُماس وخُمس، وعُمشار ومَعْشر؛ فهي معدولة عن واحد واحد، واثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة.

ومن نهاذج العدل ما يكون في الأعلام؛ مثل:

أ - ما جاء من الأعلام على وزن الفُعل، وهي معدولة عن وزن افاعل، وطريقة العِلْم به سياعُه غير مصروف ولا علة مع العلَمية، والمسموع منه: عُمّر، وزُفَر، ومُضَر، وثُعَل، وهُبل، وزُحَل، وعُصَم، وقُزَح، وجُسَم، وقُمَم، وجُحا، ودُلَف، ويُلغ- بطنٌ من قضاعة- وذكر الأخفش أن المُورى، من هذا النوع.

وهذه الأعلام معدولة تقديرًا عـن (فاعـل»، إلا الْتُعَـل»: فمعدولـة عـن وزن «أَفْعَلِ».

ب- ما جاء على «فُعَل» المختص بالنداء؛ مثل: فُسَق وغُدَر وخُبَث ولُكَع؛ فإنها معدولة عن فاسق وغادر وخبيث وألكع، فإذا سُمي بها امتنع صرفها للعلمية والبعدل، وإن نُكِّرت زال المنع من الصرف.

ج- ما كان على وزن «فُعلَ المؤكّد؛ وهو جُمّع، كُتّع، وبُصَع، وبُتّع، جُمْع: جعاء، وكتعاء، وبصعاء، وبتعاء. قد رأى بعض النحويين أنها معدولة عن «فُعُل» بسكون العين، كما يجمع أخّر وحراء على حُر، ورأى بعضهم أنها معدولة عن فَعَالَى على أنها أساء لا صفات؛ مثل صحارى، فالأصل أن نقول جماعَى وكتاعَى وبمساعَى.. وقال فريق آخر: هي معدولة عن فَعُلاوات؛ لأن قياس كل ما جُمع بالواو والنون أن يُجمع مؤنثه بالألف والتاء؛ فكما يقال أجعون يقال جعاوات.

وقد عد بعض النحويين ألفاظ التوكيد تلك أعلامًا بمعنى الإحاطة.

د - «سَحَر» الملازم للظرفية المراد به وقتٌ بعينه، فهـ و معـ دول عـن مـصاحبة الألف واللام إذ كان قياسه وهو نكرة أن يُعرَّف بأل، كما تُعـرَّف النكـرات فعـ دلوا عن ذلك إلى تعريفه بالعلَمية فصار علمًا لهذا الوقت. هـ ما جاء على وزن «فَعَالِ» علمًا لمؤنث؛ مثل: حَذَامٍ، وقَطَامٍ، ورَقَاشِ، وعَلابٍ، ورَقَاشِ، ورَقَاشِ، ورَقَاشِ، وغلابٍ، وسجاحٍ، وهي أعلام لنسوة، والسكابِ» علم لفرس، واعرادٍ، لبقرة، واظفارٍ، لبلدة.

ومن نهاذج العدل أيضًا: ما جاء على «فَعَال» صفة جارية مجرى الأعلام؛ مشل: حَلاقي للمنية، وضَرَامٍ للحرب، وجَنادِ للشمس، وأزامٍ للسنة الشديدة، وما جاء على (فَعالِ) صفة مُلازمة للنداء؛ مثل: يا فَسَاقِ، ويا خَبَاثِ، وما جاء على (فَعالِ) من أسهاء فِعُلِ الأمر؛ مثل تَزالِ، وتراكِ، وحَذارِ؛ فإنها معدولة عن انزل، واثرك، واحدر. إذا كان الاسم المعدول صفة أو عليًا مُنع من الصرف. [انظر: النحو الواني ٤: إذا كان الاسم المعدول صفة أو عليًا مُنع من الصرف. [انظر: النحو الواني ٤: والعدل نوعان: تحقيقي، وتقديري، وسيأتي بيانها.

\* العدل التحقيقي: يُرَادُ به: أن يوجد بالاسم قياسٌ غير منْع الـصرف يـدل على أن أصله شيء آخر: كثلاث ومَثلث. [انظر: العدل].

\* العدل التقديري: يُرَادُ به: ألّا يوجد بالاسم قياس يدل على أن أصله شيء آخر، ووجد غير منصرف، ولم يكن فيه إلا العلمية، فقُدر فيه العدل حفظًا للقاعدة النحوية كما في اعْمَر.

## \* التَعدُي،

- \* يُرَادُّ بِه في «النحو»: أنْ يَنصب الفعلُ المُفعولَ بِه.
- \* ويراد به في «القافية»: حركة ما قبل المتعدي؛ كحركة الهاء في قول الشاعر:

## \* تنسج منه الخيل ما لا تغزلهو \*

## \* المتعدي،

- \* يُرَادُ به: الفعل الذي ينصب المفعول به.
- \* ويراد به في «القافية»: واوٌ تَلْحَق الوصل الذي هو هاء ساكنة زائدة، وهذه الواو لا تُحسب في التقطيع، وسُمي بذلك لتجاوزه الحد، وهو من زيادات الأخفش. [انظر: الكافي: ١٦٠، ١٦٠].

\* التعديدة، يُرَادُ به: جعل الفعل اللَّازم متعديًا، فينصب المفعول به، ويكون ذلك بواحد من الأمور الآتية:

- ١ زيادة همزة في أول الفعل اللازم تسمى همزة التعدية مثل: أظهر الله الحقّ.
  - ٧- تضعيف عين الفعل اللازم؛ مثل: وضَّحتُ الحقيقة.
- ٣- زيادة السين والناء في أول الفعل اللازم؛ مثل: يستخرج العمالُ النفط من باطن
   الأرض..
  - ٤- زيادة الألف في الفعل اللازم؛ مثل: جالستُ عليًّا.
- ٥- تضمين الفعل اللازم معنى فِعْل متعد فيأخذ حكمه وينصب المفعول به أمشل:
   عزمتُ السفر، بمعنى نويته، فلما ضُمّن (عزم) معنى (نوى) نصب المفعول به.
   [انظر: التضمين].
- ٦- أن يحذف حرف الجر بعد الفعل اللازم كقوله تعالى: ﴿ أَعَرِمَاتُمْ أَمْ رَئِكُمْ ﴾ [الأعراف: ١٥٠]، والتقدير: أعجلتم عن أمر ربكم. [انظر: الحذف والإيصال].
- ٧- صوغ الفعل اللازم على وزن فَعَلَ يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع للدلالة على الغلبة؛ مثل: كَرَمْتُ عليًّا فأنا أَكْرُمُهُ؛ أي باريته في الكرم فغلبتُه فه.
- \* التَّعُذُّر؛ يُرَادُّ به: مانعٌ من موانع ظهمور الحركة الإعرابية كما في الكلمات المقصورة؛ لاستحالة ظهور حركة على الألف، كما في قولنا: جاء مصطفى، ورأيت مصطفى، ومررت بمصطفى.
- "الإعراب، يُرَادُ به: أثر ظاهرٌ أو مقدَّر يجلبه العامل في آخر الكلمة حقيقة أو عجازًا.
- \* الإعراب المحلّى: يُرَادُ به: ألّا تكون العلامة الإعرابية ظاهرة ولا مقدّرة؛ لأن الموقع الإعرابي شغلته كلمةٌ مبنية أو جملة، فهذه الكلمة المبنية وتلك الجملة تأخذ

الحكم الإعرابي للموقع الذي حلّت فيه؛ فتقول في إعراب جملة «أنتم تُساعدون هؤلاء» أنتم: مبتدأ مبني في محل رفع؛ أي مرفوع محلًا. تساعدون: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعة ثبوت النون. واو الجهاعة: ضمير مبني في محل رفع؛ أي: مرفوع محلًا. هؤلاء: اسم إشارة مبني في محل نصب مفعول به، وجملة «تساعدون» المكونة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ.

الإصراب الصريح، يُرّادُ به: اختلاف آخِر الكلمة باختلاف العوامل الداخلة
 عليها. وهو يكون بالحركات أو بالحروف. [انظر: شرح المصباح: ٩٥١].

\* الإعراب الظاهر؛ يُرَادُ به: ظهور العلامة الإعرابية.

\* الإعراب غير الصريح، يُرَادُ به أن تكون الكلمة موضوعة على وجه خصوص. ولا يكون ذلك إلا في المضمّرات؛ ألا ترى أن (أنت) وضع للمرفوع، و(إياك) وضع للمنصوب، ولا رفع في اللفظ ولا نصب. [انظر: شرح المصباح: ٩٥٢].

\* الإعراب المقدر، يُرَادُ به: عدم ظهور العلامة الإعرابية في الكليات المعربة، وذلك إما لتعدر ظهورها كما في الأسماء المقصورة؛ مثل جاء مصطفى، وإما لثقلها كما في الأسماء المنقوصة في حالتي الرفع والجر؛ مثل: جاء القاضي، وإما لوجود علامة أخرى غير العلامة الإعرابية، كما في الأسماء المضافة إلى ياء المتكلم مثل: كتابي جديد، والأسماء المجرورة بحرف الجر الزائد أو الشبيه بالزائد؛ مثل ليست الشمس بطالعة، ورُبُّ رجل كريم لقيته، والأسماء والجمل المحكية. [انظر: حركة الحكاية، وحركة المناسبة].

ومعنى ذلك أن الاسم لا يقال إنه معرب إلا إذا كان في داخل تركيب مفيد، أما الأسهاء المنفردة؛ كأسهاء العدد؛ نحو: واحد، اثنان، ثلاثة، وأسهاء حروف التهجي؛ نحو: ألف، باء، تاء، جيم، ونحو: زيد، بكر، عمرو، فلا يقال إنها معربة ولا مبنية،

<sup>\*</sup> إعراب الحرف: يُرّادُ به: حركة الحرف. [انظر: معاني القرآن للفراء ١: ٢].

<sup>\*</sup> المعرب: يُرَادُ به: ما يتغير آخرُه بتغير العوامل السابقة عليه.

إلا إذا كانت في تركيب. [انظر: شرح الرضي على الكافية ١:٢١].

\* المعرب من جهتين، يُرّادُ به: الاسم المعرب الذي تتبع حركة الحوف الذي قبل آخره حركة الحوف الذي قبل آخره حركة الإعراب؛ مثل: «امرؤ»؛ نقول: جاء امرُوَّ، ورأيت امرَأَ، ومررت بامرِئ؛ فالراء تغيرت حركتها كها تغيرت حركة الهمزة؛ ومثل: «فم» يقال: هذا فُمَّ، ورأيت فيًا، وأخرجته من فِمِهِ. [انظر: شرح القصائد السبع الطوال: ٢٥٠].

\* المعرَب مِن مكافين، يُرَادُّ به: المعرب من جهتين، وقد سبق.

\* التعريب؛ يُرَادُ به: أن تأخذ الكلمة حكمَها الإعرابي، أو إجراء الكلمة مُجراها الإعرابي، وهو اصطلاح قدماء النحاة. [انظر: تفسير الطبري ١: ٤٠٤].

\* المُعَرَّى: يُرَادُ به في «العَروض»: كل ضرب سلمَ مِن علل الزيادة مع جوازها فيه: كالتذييل، والترفيل، والتسبيغ.

فالتذييل الذي تصير به «مستفعلن» «مستفعلان»؛ فإنه يجوز أن تُزاد هذه الألف في هذه التفعيلة إذا وقعت ضربًا، فإذا لم تُزد فيه سُمي الضرب مُعرَّى؛ كما في قول الشاعر:

# ماذا وُقوفي على ربع خلا الخُلُولِ وارسِ مستعجم

فمستعجم هي الضرب، ووزنها مستفعلن، ولم يزد حرف ساكن على وتـدها المجموع «عِلُنْ» مع جواز ذلك. [انظر: التـذييل، واللّـذال. انظـر: الكـافي: ١٤٣، والحاشية الكبرى: ٩٦،٩٥].

\* العروض: يُرَادُ به: علمٌ يتناول ميزان الشعر العربي يُعرف به صحيحه من مكسوره، وواضع أُسُسِه الخليل بن أحمد الفراهيدي.

كما تطلق كلمة العَروض على آخِر تفعيلة في الشطر الأول، وهي هذا مؤنشة، وتجمع على أعاريض. [انظر: الكافي: ١٧].

\* المُعْرِفِقَة يُرَادُ به: الاسم الذي يُحدد مسيًّاه: كالعلم، والضمير، واسم

الإشارة، والاسم الموصول، والاسم المحلى بأل، والاسم المضاف إلى واحدٍ عما سبق؛ مثل: عمد، أنت، هذا، الذي يفعل، الكتاب، كتاب محمد.

\* المعرفة الذي يكون فيه الاسم الخاص شائعاً في الأمة: يراد به علم الجنس. [انظر: الكتاب ١: ٢٦٤، وانظر: علم الجنس].

\* المعرفة غير المؤقتة: يُرَادُ به: الضمير، واسم الإشارة، والاسم الموصول، والمحلّى بأل، والاسم المضاف إلى معرفة؛ لأن هذه المعارف تُحَدُّد مسهاها بقيد، فالضمير يحدد مسهاه بقيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة، واسم الإشارة بقيد الإشارة، والاسم الموصول بقيد الصلة، والمحلّى بأل بقيد الاقتران بالأداة؛ وهي وأله، والمضاف إلى معرفة بقيد الإضافة.

المعرفة المؤقّتة: يُرَادُ به: عَلَمُ الشخص، وهو يعين مسماه تعيينًا مطلقًا؛ أي
 بلا تبد. [انظر: تفسير الطبري ١: ١٨١، ومعاني القرآن للفراء ١: ٧].

\* المعرّف بأداة التعريف: يُرَادُ به: الاسم الذي يحدّد مسهاه بعد اقترانه بأل فيصير معرفة؛ مثل: الكتاب، الرجل.

\* المُعَرَّفُ بِالإضافة، يُرَادُ به: الاسم الذي يحدّد مسهاه بعد إضافته إلى معرفة فيصبر معرفة. [انظر: الإضافة، والإضافة الحقيقية].

\* المعرَّف بأن، يُرَادُ به: المعرَّف بأداة التعريف، وقد سبق.

\* العصنب، يُرَادُ به في «العروض»: تسكين الخامس المتحرك من التفعيلات، ويكون في بحر واحد وهو الوافر، كما في قول الشاعر:

إذا لم تسسّطع شيئًا فدفية وجساوزه إلى ما تسسطيع وجساوزه إلى ما تساطيع الذا لم تس/ تطيعو الذا لم تس/ تطيعو مفاعيلن/ مفاعيلن/ مفاعيلن/ فعولن مفاعيلن/ مفاعيلن/ فعولن

معصوب/ معصوب/ مقطوف معصوب/ معصوب/ مقطوف

[انظر: الكافي: ١٤٤، والحاشية الكبرى: ٣٥، ٤٢].

\* المعصوب، يُرَادُ به في «العَروض»: ما شُكِّن خامسه المتحرك من التفعيلات ولا يكون إلا في بحر الوافر، فتصبح المُفاعلَتن، المفاعلتن، وتنقل إلى المفاعيلن، [انظر: العصب].

\* الْعَضْبُ: يُرَادُب في "العَروض): حذف أول الوتد المجموع من الجزء المُفَاعَلَتُنْ في أول البيت، وينقل إلى المُفْتَعِلَّنْ ، ويكون ذلك في بحر الوافر، كما في قول الشاعر:

إن نــزل الــشتاء بــدار قــوم تجنّب جــاز بيــتهم الــشتاء ان نــزل الــشتاء بـدا/ رقـومن تجننبجـا/ ربيــتهمش/ شــتاءو مفــعلن/ مفــاعلتن/ فعــولن مفــاعلتن/ فعــولن أعــولن أعــولن

[انظر: الكافي: ٥٦، ١٤٤، وإلحاشية الكبرى: ٤٤].

\* الأعضب، يُرَادُ به في «العَروض»: الجنرء «مضاعلتن» إذا خرم؛ أي حذف الحرف الأول من البيت. الحرف الأول منه البيت. [انظر: العضب].

\* عطف البيان، يُزَادُ به: التابع الجامد الموضّع لمتبوعه، أو المخصّص له؛ مثل: علي أخوك ناجع ؛ فكلمة «أخ» عطف بيان. والصلة بين عطف البيان والبدل المطابق مفصّلة في كتب النحو.

\* عطف النسق؛ يُرَادُ به: التابع الذي يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف؛ وهي: الواو، والفاء، وتُمَّ، وأو، وبل، ولكن، ولا، وحتى، وزاد

الكوفيون «أيْء. وتفصيل استعمال هذه الحروف موضَّحٌ في كتب النحو في بـاب العطف.

\* العطف على التوهم؛ يُرادُ به: عطفُ كلمةٍ على أخرى، مع خالفة المعطوف عليه للمعطوف عليه في العلامة الإعرابية على توهم دخول عامل على المعطوف عليه يقتضي العلامة الإعرابية للمعطوف؛ مثل: ليس على قائمًا ولا قاعدٍ، بجر قاعد؛ على توهم دخول الباء في خبر ليس، وبذلك يكون التركيب المتوهم: ليس على بقائم ولا قاعدٍ، وضابط جواز هذا النوع من العطف صحّة دخول العامل المتوهم، وشرطُ حُسنه كثرة دخوله، كما في المثال السابق، وكما وقع هذا العطف في المجرور وقع في المرفوع والمنصوب من الأسماء، وكذلك في المجزوم والمنصوب من الأسعاء، وكذلك في المجزوم والمنصوب من الأفعال، والمركّبات. [انظر: تفصيل ذلك في مغني اللبيب: ٢: ٤٧٧، ٤٧٨ طبعة عمد عبي اللين].

\* المعاقبة: يُرَادُبه: إحلالُ حرف جرّ محل حرف جرّ آخر. [انظر: تفسير الطرى ١: ٢٩٩].

\* ويراد به في «العروض، تجاوز سببين خفيفين سَلِها كلاهما أو أحدُهما من الزِّحاف، بألَّا يُحذف ساكناهما معًا، أو يُحذف أحدهما ويَسلَم الآخر، فلا بد من سلامتهها معًا من الحذف، أو سلامة أحدهما وزحاف الآخر، وتكون المعاقبة في جزءٍ واحد؛ أي في تفعيلةٍ واحدة كمفاعيلن، أو جزئين كفاعلاتن فاعلن.

فالسببان المتجاوران في «مفاعيلن» هما «عي»، و«أنّ»؛ فلا يصبح أن تُحذف الياء والنون معًا؛ حتى لا يتوالى أربعُ حركات عند اتعمال التفيعلة بها بعدها وهي «فعولن» في الطويل، إنها يجوز حذف إحداهما، أما السببان المتجاوران في الجزئين: «فاعلاتن» «فاعلن» فهها «تن» و «فا»، فلا يصبح حذف النون والفاء معًا؛ حتى لا يتوالى أربع حركات عند اتصال التفعيلتين. وإنها يجوز حذف إحداهما، فإذا حذفنا النون لا نحذف الفاء، وإذا حذفنا الفاء لا نحذف النون.

والمعاقبة تخلُّ في تسعة أبحر: المجتث، والرمَل، والمديد، والهزج، والخفيف، والكامل، والوافر، والمنسية الكبرى: ٣٣].

\* العَشْص: يُسَرَادُ بِه في «العَسروض»: اجستهاع الحَسَرُم والعَسَّب والكَسفّ في «مفاعلتن»؛ أي حذف الحرف الأول والسابع الساكن وتسكين الخامس المتحرك من التفعيلة «مفاعلتن» في أول البيت؛ كها في قول الشاعر من بحر الوافر:

لــولا ملــك رؤّف رحـيم تــداركني برحتــه هلكــث لـولام/ لكـن رؤفـن/ رحـيمن تــدراكني/ يرحتهـي/ هلكتـو مفعــول/ مفـاعلتن/ فعــولن مفـاعلتن/ مفـاعلتن/ فعــولن أعقــولن أعقــولن أعقــولن

[انظر: الكافي ٥٧، والحاشية الكبرى: ٤٤].

\* الأعقص، يُرَادُ به في «العَروض» الجنزء «مفاعلتن» إذا كنان في أول البيت وجُدف منه الحرف الأول، وسكن خامسه المتحرك، وحدف سابعه، وبذلك يُصبح «مفاعلتن» فاعلنت، وينتقل إلى مَفْعُولُ. [انظر: العقص].

\* العقل: يُرَادُ به في «العَروض»: حذف الخامس المتحرك بعد سكونه، ولا يكون إلا في «مُفاعَلَتُن» إلا التي في الضرب الأول من العَروض الثانية فيصير الجزء «مُفاعَلَتُن» فيُنقل إلى مَفاعِيلُن، ويجذف الخامس الساكن، وهو الياء، وينقل إلى «مفاعلن»، ولا يدخل العقل إلا بحرًا واحدًا، وهو الوافر؛ ومثاله قول الشاعر: منسازلٌ لفرتنسا ققسالٌ كسأنها رسسومُها سسطورُ منسازلٌ لفرتنسا/ قفسان كسأنها/ رسسومها/ سسطوررو مفاعلن/ لفرتنسا/ قفسولن مفاعلن/ مفاعلن/ فعول معقول/ م

[انظر: الكافي: ٥٥، ٥٥، والحاشية الكبرى: ٣٥].

\* المعقول؛ يُرَادُ به في «العَروض»: الجزء الذي سقط خامسه بعد سكونه وهـ و «مفاعَلَتن»، ويُنقل إلى «مفاعِلن»، وشمي معقولًا؛ لأنه لما شُكِّن لم يمتنع مـع ذلـك ــدنى سابعه، فلما حُذف خامسه امتنع حذف سابعه. [انظر: العقل].

\* التعليق، يُرَادُ به: إبطال عمل ظن وأخواتها في اللفظ دون المحلّ؛ لعارض يحُول بينها وبين العمل فيها بعدها؛ مثل: ظننت لمحمدٌ مسافرٌ، فالفعل ظن عُلِّق عن العمل في اللفظ، قلم ينصب المفعولين لوجود لام الابتداء، ومحمد مبتدأ، ومسافر عمر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب سدَّت مسدًّ مفعولي ظن.

والتعليق يكون بلام الابتداء، وبالنفي بإن وما ولا، وبالاستفهام، وبالقسّم، فيجب التعليق إذا وقع بعد الفعل واحدٌ من هذه الأمور، وقد يُعلَّق غير ظن وأخواتها عن العمل في المفعول به؛ مثل: أخاف هل العدو سيدركنا، وعرفتُ من يكونُ أخاك، وتحققت لا عليَّ في المسجد ولا عمرو؛ فالأفعال أخاف، وعرف، وتحقق لم تنصب المفعول به؛ لأنها قد أبطل عملُها في اللفظ. [انظر: الهمع 1: ١٥٤].

\* التعلق: يُرَادُ به: الارتباط المعنوي، فتعلق الظروف والجار والمجرور بالفعل أو شبهه يراد به: إرتباط الظروف والجار والمجرور من جهة المعنى بالفعل أو شبهه والخاروف تدل على مكان حصول الحدث أو زمانه، وكذلك حروف الجرتدل على معانٍ مرتبطة بالفعل؟ مثل: خرجت من البيت، وصليتُ في المسجد، وأكتبُ بالقلم؛ فالجار والمجرور في الجملة الأولى دل على المكان الذي بدأ منه الحدث، وفي الجملة الثانية دل على المكان الذي تم فيه الحدث، وفي الجملة الثالثة دل على ما تم الحدث بوساطته واستعين به في إنجازه.

\* المُتَعلَّق، يُرَادُ به: ما يلزم ارتباطه بالفعل أو شبهه، ويضيف معنَى إليه: كالظرف، والجار والمجرور؛ إذ لابد لها من فعل أو ما في قوته ليرتبطا به، وقد يكونان متعلقين بمذكور أو بمحذوف [انظر: شبه الجملة]. وفي تعلق الظرف والجار والمجرور بالفعل الناقص وبحروف المعاني خلافٌ بين العلماء.

وفي بعض الأحيان لا يوجد متعلق للجار والمجرور؛ وذلك في ستة أمور:

١ - حرف الجر الزائد، وقد سبق بيانه في موضعه.

 ٢- «لعل»: إذا استعملت حرف جركما في لغة عقيل؛ لأنها بمنزلة حرف الجر الزائد.

٣- «لولا»: إذا وليها ضمير؛ مثل: «لولاي ولولاك ولولاه»، على قول سيبويه: إنّ
 «لولا» جارة للضمير.

٤- ﴿رُبِّ فِي نحو: رُبُّ رجلٍ صالحِ لقيتُه أو لقيتُ.

٥- كاف التشبيه عند الأخفش وابن عصفور.

٢- حروف الاستثناء، خلا وحدا وحاشا إذا خفضْن ما بعدهن. [انظر: مغني اللبيب ٢: ٤٤١، ٤٤١].

\* العِلَّة: يُرَادُبه في «النحو»: التهاسُ سببِ لحكم من الأحكمام النحوية. وقد عُني النحويون ببيان علل البناء والإعراب، ورفع القاعل ونصب المفعول وجر المضاف إليه.. إلخ.

وعلل النحو هذه ليست موجبة؛ وإنها هي مستنبطة أوضاعًا ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها، وهي ثلاثة أضرب:

١- علل تعليمية: وهي التي يُتوصل بها إلى تعلم كلام العرب؛ لأننا لم نسمع
 كل كلامهم لفظًا، وإنها سمعنا بعضًا وقسنا عليه نظيره؛ ومن هذا قولنا: إن زيدًا
 قائم. فإن قبل: بم نصبتم (زيدًا)؟ قلنا: بإنّ؛ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر؛ لأنا
 كذلك عُلِّمناه وعَلَّمناه. فهذا وما أشبهه نوعٌ من التعليم وبه ضبط كلام العرب.

٢- علل قياسية: وتُعدُّ تلك العلل مرحلة ثانية تالية للعلة التعليمية؛ كأن يقال لمن قال: نصبت (زيدًا)؟ فيقال له: لأنها شابهت الفعل لمن قال: نصبت (زيدًا)؟ فيقال له: لأنها شابهت الفعل المتعدي إلى المفعول فحُملتُ عليه، وعملتُ عمله؛ فالمنصوب مشبه بالمفعول لفظًا، والمرفوع بها مشبه بالفاعل.

٣- العلل الجدلية: وهي تالية للعلة القياسية؛ إذ يسأل سائل قائلًا: في أي شيء شابهت إن وأخواتها الأفعال المتعدية، وبم شبهت؟ أبالماضية أم المستقبلة، أم الحادثة في الحال، أم المتراخية، أم المنقضية بلا مهلة؟ ثم لم شبهتموها بالأفعال التي تقدم مفعولها على فاعلها؟ ولم لم يكن العكس.. إلخ، ويجيب النحويون عن كل هذه الأسئلة ذاكرين عللًا لكل حالة.

وقد أطلق على العلل القياسية والجدلية مصطلح «العلل الثواني والثوالث» وهو ما ثار عليه ابن مضاء القرطبي. [انظر: الإيضاح في علـل النحـو للزجـاجي ٦٤، ٦٥، وكتاب الرد على النحاة لابن مضاء: ١٣٠، ١٣١].

\* ويراد به في العروض؟: تغييرٌ غير مختصِّ بثواني الأسباب، يقع في العَروض والضرب دون الحشو، وإذا وقع لزم في جميع القصيدة، والعلة نوعان: علة بالزيادة، وعلة بالنقص؛ فَعِلل الزيادة هي: الترفيل، والتذييل، والتسبيغ، وكل منها مفصَّل في موضعه يمكن الرجوع إليه، وعلل النقص هي: الحَذف، والقطف، والقطع، والبتر، والقصر، والحذذ، والصلم، والوقف، والكشف، وكل منها مفصل في موضعه يمكن الرجوع إليه. [انظر: الحاشية الكبرى: ٤٠-٤٤].

\* العلة الجارية مُجْرَى الزحاف، يُرَادُ به في «العَروض»: تغييرٌ في الأوتاد لا يلزم في القصيدة، وهو التشعيث، والخرم. وكل منها مفصل في موضعه. [انظر: الخاشية الكبرى: ٤٤].

<sup>\*</sup> العلل الثوائي والثوالث: [انظر: العلة].

<sup>\*</sup> المُعَلُ: يُرَادُ به في «الصرف»: ما اشتمل على حرف علة، بشرط أن يكون هذا الحرف قد أصابه تغيير؛ نحو صيام، وهُيام، فإنّ أصلها: صَوَم، وهَيَم، شم انقلبت الواو والياء ألفًا؛ وذلك لتحركها وفتح ما قبلها.

<sup>\*</sup> المُعنَّلُ، يُرَادُبه في «النحو»: ما كان آخِرُ حرفِ فيه حرف علة؛ سواء أكان أصليًّا أم زائدًا؛ وذلك مثل: رَمَى، دعا، رَضِيّ، اسْلَتْقى واسْرَنْدَى.

<sup>\*</sup> ويغلب إطلاقه في «الصرف»: على ما كان أحدُ حروفه الأصلية حرفَ علـة

من غير تقييد بآخر حرفٍ فيه؛ مثل: وَزَنَّ، قال، رمي، وعي، طوى.

فالفعل: «رمى» معتل عند النحويين والصرفيين، و «باع» سالم عند النحويين معتل عند النحويين معتل عند النحويين سالم عند الصرفيين.

- \* مُعتل العين، يُرَادُبه: الفعل الأجوف. [انظر: الأجوف].
- \* معتل الشاء؛ يُرَادُ به: الفعل الذي أولُ حروف الأصلية واو أو ياء؛ مثل: وعد، وزن، يَبس، يَس.
- \* معتل اللام: يُرَادُ به: الفعل الذي ثالث حروف الأصلية واو أو يساء؛ مثل: رَضِيَ، طَوَى، دعا.
- \* الإعلال، يُرَادُ به في الصرف: تغييرٌ يطرأ على أحد أحرف العلة الثلاثة (الألف والواو والياء)؛ بحيث يؤدي هذا التغيير إلى حذف الحرف، أو تسكينه، أو قلبه حرفًا آخر، ويلحَق بأحرف العلة الهمزة.

فالحذف ويُسمى الإعلال بالحذف وهو حذف حرف العلة: فاسم المفعول من «قال» «مَقْرُول» على وزن مفعول، فتُقِلت حركة الواو الأولى إلى الساكن قبلها ثم حُذفت الواو الأولى من الكلمة فصارت: «مقول».

والتسكين والنقل- يُسمَّى الإعلال بالنقل- هو جعل حرف العلة ساكنًا بنقـل حركته إلى ما قبله أو بإلغاثها؛ فالنقل كها في المشال السابق، والإلغاء كما في إلغاء حركة الباء في "يَمْشي"؛ فالباء الأخيرة أصلُها مضموم، فألغيت الحركة.

والقلب ويسمى الإعلال بالقلب وهو تحويل حرف العلة إلى حرف آخر؟ كما في «باع»: أصل الألف ياء «بَيَع»، ثم قلبت الياء ألفًا. وقَلْبُ حروف العلة جزءٌ من الإبدال؛ لأن الإعلال بالقلب تحويل حرف العلة إلى حرف علة آخر، والإبدال تحويل حرف العلة إلى حرف علة آخر، والإبدال تحويل حرف إلى آخرَ علة أو غير علة. [انظر: الإبدال].

\* العلَّم، يُرَادُ به: الاسمُ الموضوع لمعيَّن لا يتناول غيره، ومن ذلك أسماء الشخوص والمدن والأنهار والجبال والشهور.

\* العلَمُ المُرْتَجِلَ، يُرَادُ به: العلَم الذي لم يُستعمَل في شيء آخر قبل استعماله علمًا؛ مثل: (عِمْران)، (فَقُعس)، (حَيْوَة).

\* العلم المنقول: يُرَادُ به: العلم المستعمّل قبل العلَمية في شيء آخر؛ كأن يستعمل اسم فاعل مثل «صادق»، أو اسم مفعول مثل «مسعود»، أو صفة مشبهة مثل «حسن» و «أمين».

\* علَنَم التنثيلة، يُرَادُ به: علامة التنثية، وهي: الألف والنون في حالة الرفع، والياء والنون في حالتي النصب والجر. [انظر: الإيضاح للزجاجي: ١٢١].

\* علَم الجمع، يُرَادُ به: علامة جمع المذكر السالم، وهي الواو والنون في حالة الرفع، والياء والنون في حالتي النصب والجر. وعلامة جمع المؤنث السالم، وهي الألف والتاء. [انظر: الإيضاح للزجاجي: ١٢١].

\* علم الجنس: هو ما وُضع للأجناس التي لا تُؤلَفُ غالبًا: كالسباع، والرحوش، والأحناش، ومن غير الغالب أن يوضع علم الجنس لما يُؤلَف، أو لبعض المعاني.

فمن أعلام الأجناس التي لا تؤلف: «أسامة» لجنس الأسد، و«ثُعَالة» لجنس الشعلب، فيطلق «أسامة» على أي أسد، كما يطلق «ثُعالة» على أي تعلب، ومن الأجناس المألوفة قولهم لمجهول النسب: «هيّان بن بيّان»، وللفرس: «أبو الدغفاء»، وللبغل: «أبو الأثقال»، وللجمل: «أبو أيوب»، وللحمار: «أبو صابر»، وللدجاجة: «أم جعفر»، وللنعجة: «أم الأموال»، ومن أعلام الأجناس للمعاني «برّة» علم على البر، و «فَجَارٍ» علم على الفَجْرة، بمعنى الفجور.

وعلم الجنس لا يقترن بأل، ويقع صاحب حال، ويوصف بالمعرفة، ويقع مبتدأ بلا مسوَّغ، ويُمنع من الصرف إن وُجلت علة مع العلمية تقتضي منع الصرف، وبذلك اختلف علم الجنس عن النكرة، ومن ثم قالوا: «علم الجنس ما وُضع لمعين في الذهن». [انظر: الهمع ١: ٧٠].

- \* عَلَم الشخص؛ هو ما وُضع لعيَّن في الخارج. [انظر: العلم].
- \* علَم الاستقبال: يُرَادُ به: الحرف الذي يُبدأ به الفعل المضارع، وهو الهمزة، والنون، والتاء، والياء. [انظر: حروف المضارعة، وانظر: شرح القصائد السبع الطوال: ١٤٣].
- \* عَلَمُ الإضافة، يُرَادُ به: الجرأو الخفض الذي يدل على أن الاسم في موضع المضاف إلى ما قبله.
- \* علَم الفاعلية: يُرَادُ به: الرفع؛ إذ يـدل عـلى أن الاسـم في موقع الفاعـل أو نائبه.
  - \* عَلَم المفعولية، يُزادُ به: النصب؛ إذ يدل على أن الاسم في موقع المفعولية.
- \* العلم بالغلبة، يُرَادُ به: ما لم يوضع لمعين، ولكن بكثرة استعاله للدلالة على شخص أو شيء دون غيره صار عَلَمًا عليه؛ مثل: «ابن عمرا فهو ليس علمًا عند الوضع فهو يطلق على أي واحد من أبناء عمر، ولكن لكثرة استعاله للدلالة على «عبد الله بن عمر» دون إخوته صار عَلمًا عليه.
- \* علامة الإعراب الأصلية، يُرَادُ به: ما يظهر على آخر الأسماء المعرّبة من ضمّة في حالة الجر، وما يظهر على آخر الفعل الجر، وما يظهر على آخر الفعل المضارع المعرّب من ضمّة في حالة الرفع، أو فتحة في حالة النصب، أو سكون في حالة الجزم.
- \* علامة الإعراب الفرعية، يُرَادُ به: ما ينوب عن علامات الإعراب الأصلية: كزيادةٍ أو حذفٍ في آخر الكلمة، أو إحلال الكسرة عل الفتحة، أو إحلال الفتحة عل الكسرة، وعلامات الإعراب الفرعية هي:
- الواز: وتنوب عن الضمة في جمع المذكر السالم وفي الأسماء الخمسة، فتكون علامةً للرفع فيهما.

٧- الألف: تكون علامةً للرفع نيابةً عن الضمة في المثنى، وتكون علامةً للنصب
 نيابةً عن الفتحة في الأسياء الخمسة.

٣- الياء: تكون علامةً للنصب نيابةً عن الفتحة في المثنى وجمع المذكر السالم،
 وتكون علامةً للجر في المثنى، وجمع المذكر السالم، والأسهاء الخمسة.

٤- الفتحة: تكون علامةً للجر نيابةً عن الكسرة في المنوع من الصرف.

٥- الكسرة: تكون علامةً للنصب نيابةً عن الفتحة في جمع المؤنث السالم.

٦- ثبوت النون: يكون علامةً للرفع نيابةً عن الضمة في الفعل المضارع المسند إلى
 ألف الاثنين، أو واو الجهاعة، أو ياء المخاطبة.

٧- حذف النون: يكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة، أو علامة للجزم نيابة عن السكون في الفعل المضارع المتصل بألف الاثنين، أو بواو الجهاعة، أو بياء المخاطبة.

٨- حذف حرف العلة: يكون علامة للجزم نيابة عن السكون في الفعل المضارع المعتل الآخر.

\* العُمُدة؛ يُرَادُ به: الاسم الذي يكون ركنًا أساسيًا في الجملة، والعُمَـد ثلاثـة: الفاعل، أو نائبه، والمبتدأ، والخبر. [انظر: الهمع ١: ٩٣].

\* العماد، يُزادُ به: عند الكوفيين ما يسميه البصريون ضمير الفصل. [انظر: ضمير الفصل، والنظر: معاني القرآن للفراء ٣: ٣٧، ١: ١٠٤، ١٠٤٨، ٢٤٨، ٢٤٨، ٢٤٩، وتفسير الطبري ٧: ٢٩، وهرح المفصل ٣: ١١، والهمع ١: ٦٨].

\* الاعتماد، يُرَادُ به في «العَروض»: عند الجمه ور قبض «فعولن» في بحر الطويل قبل ضربه المحذوف، ويُطلق على سلامة نون «فعولن» في بحر المتقارب قبل ضربه الأبتر.

ومثال قبض فعولن في بحر الطويل قبل ضربه المحذوف قول الشاعر: وما كل ذي لبَّ بمؤتيك نصحه وما كل مؤتٍ نصحه بِلَبيبٍ وماكل/ لذي لبين/ بمؤتي/ ك نصحهو وماكل/ لمؤتن نص/ حهوب/ لبيبن فعولن/ مفاعيلن/ فعولن/ مفاعلن فعولن/ مفاعيلن/ فعول/ مفاعي سالم/ سالم/ سالم/ مسالم/ مقبوض/ محـنوف

ومثال سلامة قعولن في بحر المتقارب قبل ضربه الأبتر قول الشاعر:

خَلِسِيلٌ عُوجَا عَلَى رَسْمٍ دَارٍ خَلَتْ مِن سُلَيْمَى وَمِنْ مَيَّةُ

خليلٍ/ يعوجا/ على رس/ مدارن خلت من/ سليمى/ ومن مي/ يه

فعولن/ فعولن/ فعولن/ فعولن فعولن أعولن أحولن أحال المسالم/ سالم/ س

وأطلقه الأخفش على كل جزء في الحشو زوحف بزحاف غير مختصّ به: كالخبن، وعلى هذا فهو عامَّ لكل جزء بالصفة المذكورة، ومقتضاه أن الحشو المزاحف بها يخصَّه لا يسمَّى اعتهادًا: كحشو الوافر المزاحف بالنقص فإنه لا يدخل في شيء من أعاريضه وأضرُبه.

وأطلقه بعضهم نقلًا عن الزجاج على كل جزءٍ من أجزاء الحشو دخله زحاف، وقيل: هو اسمٌ للأسباب التي تُزاحَف؛ لأنها تزاحف اعتبادًا على الوتد قبلها أو بعدها. [انظر: الكافي: ٣٠، ١٣٢، ١٤١، والحاشية الكبرى: ٩٤].

\* العامل: بُرُادُ به: ما يوجب كونَ آخر الكلمة على وجه محصوص من الإعراب، والعامل نوعان، عاملٌ لفظي، وعاملٌ معنوي. [انظر: شرح الرضي على الكافية ١: ٢٥].

\* العامل اللفظي، يُرَادُ به: الكلمة المؤثرة نحويًّا في ضبط آخرِ كلمةٍ أخرى على وجهٍ غصوص من الإعراب، كحروف الجر؛ فإنها تؤثر نحويًّا في الأسهاء التي بعدها فتجعلها مجرورة في مثل قولنا: الطائر في القفص.

ومن العوامل اللفظية الأفعال: فهي ترفع الفاعل وتنصب المفعول بــه، وبقيــة

المفعولات، والحال، والمصدر. والمشتقات تعمل عمل أفعالها بـشروط مفـصلة في كتب النحو. والأسماء المضافة تعمل الجر في المضاف إليه.

ونواصب الفعل المضارع وجوازمه، ونواسخ المبتدأ والخبر، وحروف الجر الأصلية والزائدة وشبهها.

\* العامل المعنوي: يُرَادُ به: ما أوجب كونَ آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب، وليس ملفوظًا به ولا مقدَّرًا، وذلك مثل: (الابتداء)؛ فهو عامل الرفع في المبتدأ عند البصريين، ومثل (الخلاف)؛ فهو عامل نصب الفعل المضارع بعد واو المعينة عند الكوفيين.

\* عائد الصلة، يُرَادُ به الضمير الذي تشتمل عليه جملة صلة الموصول الاسمي، ويعود على الاسم الموصول ويطابقه ليربط بين هذه الجملة والاسم الموصول؛ مثل: نجح الطلبة الذين اجتهدوا؛ فواو الجماعة هي عائد الصلة، وقد ينوب عن هذا الضمير اسمٌ ظاهر كلفظ الجلالة في قول الشاعر:

فيا رَبُّ لبلى أنت في كل موطنٍ وأنت اللذي في رحمة الله أطمسُعُ

وقد يُحذف عائد الصلة؛ كما في قولنا: قرأتُ الكتباب اللذي اشبتريتُ. ولحذف شروط مفصّلة في كتب النحو. [انظر: الهمم ١: ٨٦].

\* العوض؛ يُرَادُبه في «الصرف»: زيادة حرف على الكلمة نظرًا لحذف حرف الخرمنها، ولا يحل الحرف الزائد محل الحرف المحذوف؛ مثل: عدة، وثقة؛ فالتاء هنا ليست للتأنيث ولا للمرة أو الهيئة؛ وإنها هي عوض عن فاء الكلمة المحذوفة، وهو الواو من (وَعَدًا)، و (وثرقًا،، وكذلك الناء في (صيارفة)؛ فهي عوض عن ياء (صياريف)، وكذلك الميم في (اللهم) عوض عن ياء النداء في (يا الله).

\* عَيْنُ الكلمة، يُرَادُ به في الصرف: الحرف الثاني الأصلي في الكلمة، وقد قابل علماء الصرف أصول الكلمة الثلاثية بالفاء والعين واللام، فالحرف الأول يقابله الفاء ويسمى فاء الكلمة، والثاني يقابله العين ويُسمى عين الكلمة، والثالث يقابله

اللام ويُسمى لام الكلمة؛ ففي كلمة «قمر» تُعد الميم هي عين الكلمة، وفي «كتب» تعد التاء عين الكلمة؛ لأن أصلها تعد التاء عين الكلمة؛ لأن أصلها «طلق»، وفي كلمة «القاف» عين الكلمة؛ لأن أصلها نَقَلَ، وهكذا.

## الغين

\* الإغراء و يُرَادُ به: إلزام المخاطب العكوف على ما يُحمد عليه و كأن نقول لشخص: الاجتهاد، الاجتهاد، الاجتهاد، الاجتهاد والصبر. وهذه الكليات تُنصب على أنها مفعولٌ به لفعل محذوف تقديره الزم. [انظر: الهمع ١: ١٧٠].

كما أطلق الإغراء على الظروف والجار والمجرور المستعملةِ أسهاءَ أفعال، وهمي موقوفة على السباع؛ ومن ذلك: عليك، عندك، دونك، أمامك، مكانك، وراءك، إليك. [انظر: المقرب ١: ١٣٥، والجمل للخليل بن أحمد: ٥٤].

\* الإغرام: يُرَادُ به: عيبٌ من عبوب القافية، وهو دون التضمين، كأنّ اقتضاء التضمين أشد منه. والتضمين هو ألّا يتم المعنى في بيت واحد [انظر: مصطلح التضمين]، فالإغرام دون التضمين كقول النابغة:

فلو كانوا ضداة البين منسوا وقد رفعوا الخدور على الخيام صفحتُ بنظرة فرأيتُ منها بجنب الخدرِ واضِعةَ القِرامِ

وهـم وردوا الجف ارصلى تمـيم وهـم أصـحاب يـوم عكساظ إنّي شهدت لهـم بحسن الظن منّي

وقال أبو العلاء المعرى: «وكان بعض المتأخرين يزعم أن الإغرام أن يستم وزن البيت ولا تتم الكلمة. وهو لا يُعرَفُ في شعر العرب، وإنها يتعمَّدُه المحدّثون؛

كقول القائل:

أبا بكبر لقد جاءتك من يحيى بن منصو ر الكام من فخدها منه صرفًا غير محزو جية جنبك الله أبا بكسر مسن السشو

[انظر: مصطلح التضمين، وانظر: الفصول والغايات: ٥٢٧، ٥٢٧].

الغُلُو، يُرَادُبه في «العَروض»: حركة ما قبل الغالي: كحركة القاف من قول رؤبة:

\* وقاتم الأعماق خاوي المخترقن \*

[انظر: الكافي ١٥٩، ١٦٠، والمعيار في أوزان الأشعار: ٩٨].

\* الغالمي؛ يُرَادُ به في «العَروض»: النون التي تلحق المرويّ المقيمة، زائمة على الوزن غير محتسب به في التقطيع، وهو من زيادات الأخفش؛ وذلمك كما في قول رؤية:

وقاتم الأعماق خاوي المخترقن مشتبه الأعملام لمساع الخفقين

فالنون هي «الغالي»، وحركة القاف التي قبلها هي «الغلو». [انظر: تنوين الغالي].

\* الاستخادة، يُرَادُ به: نداء مَن يفرِّج كربة أو يُنْقذ من خطر؛ مثال ذلك قولنا: يا لله للمستضعفين. وحرف النداء «يا» لابد أن يكون مذكورًا، والمستغاث به في المثال لفظ الجلالة جُرَّ باللام المفتوحة، وهو الغالب، والمستغاث له (المستضعفين) جُرَّ باللام المكسورة على الأصل.

\* غير المنصرف؛ يُرَادُ به: الاسم الذي لا تدخله الكسرة في آخره ولا التنوين لا جتهاع علَّتين، أو لوجود علة واحدة تقوم مقام العلتين.

واجتهاع العلتين يكون على النحو الآتي:

١ – العلَّمية والعُجْمَة؛ مثل: إبراهيم، وإسحاق، ويعقوب.

٧- العلّمية والتأنيث؛ مثل: فاطمة، وسعاد، وطلحة.

- ٣- والعلّمية والعدل؛ مثل: عُمر، زُفر، جُشم.
- ٤- العلَّمية وزيادة الألف والنون؛ مثل: عثمان، عفان.
  - ٥- العلَمية ووزن الفعل؛ مثل: أحمد، يزيد، تغلب.
- ٦- العلّمية والتركيب المزجيّ؛ مثل: بعلبك، حضرموت.
  - ٧- الوصفية ووزن الفعل؛ مثل: أصغر، وأعمى.
- ٨- الوصفية وزيادة الألف والنون في (أفعل) الذي مؤنثه (فُعلى)؛ مثل: ظمآن، جوعان.
  - ٩- الوصفية والعدل؛ مثل: أُخَر.

# والعلَّة التي تقوم مقام العلتين:

- ١- ألف التأنيث الممدودة؛ مثل: صحراء، صفراء، عرجاء.
  - ٢- ألف التأنيث المقصورة؛ مثل: حُبلى.
  - ٣- صيغة منتهي الجموع؛ مثل: مساجد، مصابيح.
- [انظر: شرح الكافية للرضي ١: ٣٥، وانظر: المنوع من الصرف].
- \* غير الواجب، يُرَادُ به: غير الخبري؛ أي الإنشائي. [انظر: الكتاب ١: ٢١٦، ٢٤].
- \* الغاية: يُرَادُبه في «العَروض»: كل تغيير لـزم الـضربّ بمـا لا يجـوز مثلُه في الحشو، وهذا التغيير يكون بثلاثة أشياء: إسـقاط حرف متحرك، وإسـقاط زنة حرف متحرك، وزيادةً تلحق الجزء لم تكن فيه في الأصل.

وقيل: هو كلَّ ضرب غالف للحشو صحَّة واعتلالًا، كها في «فعولن» النضرب الأول من المتقارب فإنه لازمٌ للصحة، بخلاف الحشو فإنه يجوز فيه النصحة والاعتلال، وكـ «مستفعل» الضرب الثاني من الرجز، و «فاعلن» الضرب الأول من السيط: فإنَّ القطع يلزم الأول، والخبن يلزم الثاني، بخلاف الحشو. [انظر: الكافي: المحاشية الكيرى: ٩٥].

\* الغايات، بُرَادُ به: الظروف التي تُقطّع عن الإضافة؛ كقبّل، وبعد، وفوق، وتخت،

وقُدًّام، وأمام، ووراء، وخلف، وأسفل، ودون، و(مِنْ عَلُ)، وأولُ في قولهم: ابدأ بهذا أولُ. وقد عُدَّ من الغايات (حَسْبُ)، و(غيرُ)، وهما ليسا من الظروف؛ تقول: قبضت عشرةً حسْبُ، وقبضت عشرة لا غيرُ، وقبضت عشرة ليس غيرُ.

وسُميت غايات لمّا كانت ملازمة للإضافة، وغاية المضاف بالمضاف إليه؛ فلما قُطعت عن الإضافة صارت هذه الأسهاء حدودًا وغايات ينتهي الكلام عندها؛ أي إن الغاية هي المضاف إليه، فلما حُذف المضاف إليه وقامت هذه الأسهاء مقامه انتقل منه إليها وصفُه واسمُه، وهو الغاية. وقيل: تسميتها بالغايات مخصوص بحالة القطع عن الإضافة. وقيل: هي غايات مطلقًا.

[انظر: شرح المصباح: ٣٩٧-٣٠٣، والمفصل للزمخشري: ١٦٨].

### الفاء

\* هاء الجزاء: يُرَادُ به: الفاء التي تقعُ في جملة جواب الشرط، ويجبُ الاقتران جذه الفاء، إذا كان جواب الشرط واحدًا مما يلي:

١- الجملة الطلبية: وهي تشمل الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والعرض،
 والتحضيض، والتمنى، والترجى.

٢- الجملة الفعلية المصدّرة بالحرف (قد) أو (سوف) أو (السين).

٣- الجملة الفعلية المنفية بالحرف (ما) أو (لن) أو (إن)، وإذا كانت أداة السرط (إذا) وحرف النفي (إنْ جاز اقتران جواب الشرط بالفاء وجاز تركها؛ كما في قول تعالى: ﴿ وَإِذَا رَمَالَكَ ٱلَّذِينَ كَنْ مُرَالًا إِن يَنْخِذُونَكَ إِلَّا هُمُزُولًا ﴾ [الأنبياء: ٣٦].

٤- الجملة المصدَّرة بكلمة لها الصدارة؛ مثل: «رُبَّ»، و«كمانَّ»، وأدوات السرط،
 وأداة القسم عند كثير من النحويين؛ ومن أمثلة ذلك قول الشاعر:
 إن كمان عمادكم عيماً فربً فتى بالشوق قد عاده من أمركم حرزنُ

وقوله تعالى: ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَتُهِ بِلَ أَنَّهُ مَن قَتَكُلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسِ

أَوْ فَسَادٍ فِي ٱلأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلُ ٱلنَّاسَ جَمِيمًا ﴾ [المائدة: ٣٢].

وكقولنا: متى تعتمد الدولة على أسباب القوة فوالله يخافها الأعداء.

٥- الجملة الفعلية التي فعلها جامد؛ مثل: نِعْم، بِنْس، حبَّذا، لا حبذا، عسى، ليس.

٦- الجملة الاسمية مثبتةً أو منفيةً.

وقد تحل «إذا» الفجائية محل الفاء في الدخول على الجملة الاسمية، واشترط بعض النحويين في هذه الحال أن تكون أداة الشرط «إنْ»، واتفقوا على اشتراط أن تكون الجملة الاسمية غير دالة على الطلب، ولا مسبوقة بنفي ولا بناسخ.

\* فاء السببية الجوابية: يُرَادُ به: الفاء التي تدل على أن ما بعدها مسبّب على قبلها، ولابد أن تُسبق بطلب أو نفي محضين ويليها فعل مضارع منصوب؛ مثل: أتعرف لنفسك حقّها فتصوبها عن الهوان، وتدل أيضًا على أن ما بعدها مُترتّب على ما قبلها ترتيبَ الجواب عن السؤال؛ مواء أكان ما قبلها مشتملًا على الاستفهام أم غير مشتمل عليه؛ أي تدل على أن ما بعدها بمنزلة الجواب لما قبلها؛ ولأنها تدل على السبية والجوابية، لكن شاع الاكتفاء بتسميتها على السببية الجوابية، لكن شاع الاكتفاء بتسميتها فاء السببية الجواب أيضًا.

\* هاء العماد، يُرَادُ به: الفاء الداخلة على الخبر بعد (أما)؛ فتقول: أما زيد فعاقل، وأما محمد فلبيب؛ فالفاء عهادٌ وما بعدها خبر عها قبلها؛ أي يعتمد عليها في الربط بين الخبر والمبتدأ. [انظر: الجمل للخليل بن أحمد: ٣١٠، الطبعة الأولى].

\* فأء الكلمة؛ يُزَادُبه في «الصرف»: الحرف الأول الأصلي من حروف الكلمة؛ ففي كلمة «قمر» تُعد «الخاء» فاء ففي كلمة «استخرج» تعد «الخاء» فاء الكلمة، وكلمة «الكلمة]. الكلمة، وكلمة «آبار» تعد «الباء» فاء الكلمة. [انظر: عين الكلمة].

\* فتحة التركيب، يُرَادُ به: فتحة تطرأ على آخر الاسم المعرب عند تركيبه مع (ما) بعده؛ كما في قول الشاعر:

فقوله: «أثورَ ما» فتحة الراء منه فتحة تركيب (ثـور) مـع (مـا) بعـدها. [انظـر الخصائص ٢: ١٨٠، ١٨٠].

\* الافتخار والابتهاء: يُرَادُ به: النصب على الاختصاص. [انظر: الكتاب ١: ٢٥٠، وانظر: المنصوب على الاختصاص].

\* المضرد؛ يُرَادُ به: ما لا يقصد بجزي منه الدلالة على جزء معناه، وهو الكلمة، فكلمة (جمل) مثلا تدل على الحيوان المعروف، ولا يقصد بالجيم الدلالة على جزء من أجزاء الحيوان. وكذلك الحال في الميم واللام.

ويراد به الاسم غير المثنى وغير المجموع.

\* ويراد به في باب الخبر، والحال، والنعت: ما ليس جملةً ولا شبه جملة، وإذا قلنا: على قائد الجيش، وخالد حامل اللواء، كان الخبر في الجملتين مفردًا أيضًا.

\* ويراد به في باب النداء، ولا النافية للجنس: ما ليس مضافًا، ولا شبيهًا بالمضاف، فإذا قلنا: يا قائد الجيش، ويا حامل اللواء، لا يُعدُّ المنادى فيهما مفردًا، وقد كان مفردًا في باب الخبر.

\* وقد يراد في باب الخبر ما يقابل الجملة فقط عند من قسّم المفرد ثلاثة أقسام: قسمٌ لا يذُلّ جزؤه على جزء معناه وهو عين المبتدأ في المعنى، وقسم ينزل منزلة المبتدأ من جهة المعنى؛ نحو قولك: عليُّ حاتمٌ جودًا، وقسمٌ واقع موقع ما لا يدل جزؤه على جزء معناه وهو الظرف والجار والمجرور، بشرط أن يكونا تامَّين، وعلى هذا يعد الظرف والجار والمجرور من قبيل المفرد في باب الخبر. [انظر: المقرب لابن عصفور ١: ٣٨].

\* التفسير، يُرَادُ به: التمييز، وهو اسمٌ جامدٌ منصوب يُبين ما كان مُبهها من ذوات أو نسب. [انظر: التمييز، وانظر: معاني القرآن للفراء ٢: ١٥٩، ٣٠٨، والواضح للزبيدي: ٩٠، ٩١، وشرح القصائد السبع الطوال: ١١، ٧٠، ٩٠٤]. \* التفسير للفعل، يُرَادُ به المفعول لأجله [انظر: المفعول لأجله، وانظر: تفسير الطرى ٢: ٧٣، ٣: ٢ ٥٥].

\* المُفسُر، يُرَادُ به: البدل. [انظر: معاني القرآن للقراء ٢: ٢٧٣، ٣: ١٥٤]، كما أريد به التمييز. [وانظر: تفسير الطبري ٣: ٩٠].

\* المفصل: يُرَادُ به في «العَروض»: كلَّ تغيير احتص بالعَروض- التفعيلة الأخيرة من النصف الأول من البيت- ولم يجز مثله في الحشو. وهذا يكون بإسقاط حرف متحرك فصاعدًا. [انظر: الكافى للتريزي: ١٤١، والوافى: ٢٠٢].

وقيل: هو كل عروض خالفة للحشو صحة واعتلالًا؛ كما في «مستفعلن» عروض المنسرح؛ للزومها الصحة؛ إذ لا يدخلها الخبل، فلا يجوز فيها «فعلتن» مع جوازه في الحشو، وكما في «فعلن» عروض الطويل، وكما في «فعلن» عروض البسيط؛ فإن القبض يلزم الأولى، والخبن يلزم الثانية، مع جوازهما في الحشو [انظر: الحاشية الكبرى: ٩٤، ٩٥].

\* الفاصلة الصفرى: يُرَادُ بـ في «العّروض»: ثلاثـة أحـرف متحركـة بعـدها حرف ساكن؛ مثل: «عَلَهُا» و اجبلًا»؛ لأن التنوين نون ساكنة. [انظر: الكافي: ١٨].

الفاصلة المحبرى: يُرَادُ به في «العَروض»: أربعة أحرف متحركة بعدها ساكن؛ مثل: «عَلِمَتَا»، «سَمَكَةٌ». [انظر: الكافى: ١٨].

\* الفضّلة؛ يُرَادُ به: الاسم الذي لا يكون ركنا أساسيًا في الجملة وهو ما خلا من العلاقة الإسنادية: كالمفعول به، والمفعول فيه، ولأجله، ومعه، والمفعول المطلق، والحال، والتمييز، والمستثنى غير المفرَّغ، والأسهاء التي تلي حروف الجر.

أما المستثنى المفرَّغ: فإذا أُعْرِب خبرًا، أو فاعلًا، أو نائب فاعل، عُدَّ عُمْدة؛ مثل: ما محمدٌ إلا رسول، ما فاز إلا المجدُّ، ما يُعاقب إلا المهمل، ويُعدُّ فضلة في غير ذلك. [انظر: شرح الرضي على الكافية: ١: ٢٥].

\* الفاصلة ، يُرَادُ به: الفاصلة الكبرى. قال أبو العلاء المعري: «وبعضهم يسمى الفاصلة الكبرى: الفاضلة لزيادتها في الحركات». [انظر: الفصول والغايات: ١٧٥ ، ١٧٥].

\* الفعل، يُرَادُ به: الكلمة الدالة على حدث مقترن بزمن مشل: كتب، يكتب، اكتب، يكتب، اكتب، وقد يطلق على الاسم المشتق الذي يعمل عمل الفعل. [انظر: تفسير الطبري ٢: ١ ٣٢]. وقد يُطلق على الاسم الواقع بعد اسم على بأل مسبوق باسم إشارة؛ كقولك: هذا الحار الفارة. [انظر: معاني القرآن للفراء ١: ١٢].

## \* القعل المبنى: يُرَادُ به ما يأتي:

- ١- الفعل الماضي: وهو مبني على الفتح؛ مثل: أكرم، ونصر. ويُبنى على السخم إذا اتصل بواو الجهاعة؛ نحو: نصرُوا. ويُبنى على السكون إذا اتصل بضمير رفع متحرك؛ مثل: كتبتُ، وكتبتا، وكتبتها وكتبتم، وكتبتُنَ، هذا مذهب الكوفين. أما البصريون فقالوا: إن الفعل الماضي مبني على الفتح دائها ظاهرًا أو مقدَّرًا، ويكون الفتح مقدَّرًا عنه اتصاله بواو الجهاعة، والمانع من ظهور الحركة مناسبة الواو، وعند اتصاله بضهائر الرفع المتحركة تكون الفتحة مقدرة، والمانع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض لِدَفْع كراهة توالي أربعة متحركات فيها هو كالكلمة الواحدة.
- ٢- الفعل المضارع: إذا اتصلت به نون التوكيد اتصالًا مباشرًا يُبنى على الفتح؛
   مثل: الأجتهدَن، وإذا اتصلت به نون النسوة يُبنى على السكون؛ مثل: الطالبات
   مُكُتُننَ
- ٣- فعلُ الأمر: وهو يُبنى على ما يُجزم به مضارعه؛ فيكون مبنيًا على السكون؛ مثل: «اكتبْ»، ويكون مبنيًا على حذف حرف العلة مثل: «ارْم» و داسع»، و «ادعُ»، و «ادعُ»، و يكون مبنيًا على حذف النون إذا أُسند إلى ألف الاثنين، أو واو الجهاعة، أو ياء المؤنثة المخاطبة؛ مثل: اكتبا، واكتبوا، واكتبى.

- \* الفعل المبني للمجهول: [انظر: المبني للمجهول].
  - \* الفعل المبنى للمعلوم: [انظر: المبنى للمعلوم].
    - \* الثقمل المبني للفاعل: [انظر: المبنى للفاعل].
- \* الفعل المبني للمفعول: [انظر: المبني للمجهول].
- \* الفعل التام: يُرَادُ به: الفعل المتصرِّفُ المستعمَّل منه الماضي والمضارع والأمر، واسم الفعول، والصفة المشبهة، وباقى المشتقات.

ويراد به الفعل الذي يكتفي بمرفوعه؛ أي يكون طرفًا في الإسناد؛ مشل: نجم محمد، وفاز المجد، بخلاف «كان، وأخواتها؛ إذ هي ليست طرفًا في الإسمناد، ولا تكتفي بمرفوعها؛ لأن مرفوعها كان مبتدأ وما زال بحتاج إلى خبر.

\* الفعل المجرد، يُرَادُ به: ما كانت جميعُ حروفه أصلية ثلاثيًا؛ مثل: فتح، ويقال له المجرد الثلاثي، أو رباعيًا؛ مثل: دحرج، ويقال له المجرد الرباعي، ولا يكون الفعل المجرد أكثر من أربعة أحرف.

- \* الفعل الجامد؛ يُرَادُ به: الفعل الذي يلزم صورةً واحدةً وزمانًا واحدًا، ومن هذا النوع:
  - ١- ﴿ قُلُّ } للنفي.
  - ٧- "تبارك" من البركة.
  - ٣- "هَدَّ" بمعنى كَفَي.
- ٤- «كَذَبَ» بمعنى وَجَب؛ مثل: «كِذَبَ عليك الحبُّ»؛ أي وجب. وقد يكون للإغراء، والمغرّى به مرفوع.
  - ٥- (يَهِيطُ) بمعنى يصيح ويضج، ولا يستعمل إلا مضارعًا.
- ٦- «أهَلُم» بفتح الهمزة والهاء وضم اللام، ويضم الهمزة وكسر اللام، ولم يستعمل
   منه إلا المضارع في أكثر اللغات.

٧-- «أهاء» بالبناء للفاعل: آنُحذُ، وبالبناء للمفعول بمعنى أُعطي، ولم يُستعمل منه إلا المضارع.

٨- «هاء» بالمد والكسر، و «ها» بالقصر والسكون بمعنى: خُذْ، وتلحقه النضهائر؛
 فُيقال هاء وهائي، وهائين، وهاؤم، وهاؤن.

٩- «عِمْ» صباحًا، بمعنى انعم صباحًا، ولم يُستعمل منه إلا الأمر، وقال أبو حيان:
 شمع مُضارعه.

٠١ - «يَنبغي» لم يُستعمل منه إلا المضارع، وقال أبو حيان: وسُمع ماضيه.

١١- دهات، وربها قيل: هاتي يُهاتي.

١٢ - (تعال) بمعنى أقبل.

١٣ - «هلَّمٌ» لم يستعمل منه إلا الأمر، وتلحقه الضمائر، وعند الحجازيين لا تلحقه الضمائر فهو اسم فعل.

١٤ - «ليس» لم يستعمل إلا ماضيًا، وهو للنفي ويعمل عمل كان.

١٥- أفْعال المدح: نِعْم، حبَّذا.

١٦ - أفعال اللم: بئس، ساء، لا حبذا.

١٧- و «عدا» و اخلا في الاستثناء.

[انظر: ارتشاف الضرب ٤ُ: ١٠٣٥ - ٢٠٤٠، وهمع الهوامع ٢: ٨٣].

\* الفعل المُجاوِزِه يُرَادُ به: الفعل المتعدي، وسيأتي بيانه. [انظر: الفعل المتعدي].

\* الفعل الأجوف؛ يُرَادُ به: ما كان ثاني أصوله حرف علَّة. [انظر: الأجوف].

\* الفعل الدائم، يُرَادُ به: عند بعض النحويين الفعل المضارع الدال على الحال، وقد أطلقه الكوفيون على اسم الفاعل. [انظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي: ٨٦، والواضح للزبيدي: ٨].

\* الفعل المزيد، يُرَادُ به: الفعل المشتمل على حرف زائد أو أكثر على حروف

الأصلية؛ مثل: أخرج، قاتل، عظم، تقاتل، انطلق، استخرج، تدحرج، اطمأن،

\* الفعل السالم؛ يُرَادُ به في «الصرف»: ما يرادف الصحيح، وهو الفعل الذي ليس في مقابلة فائه وعينه ولامه حرفُ علة ولا همزةٌ ولا تضعيف، هذا هو المشهور، ويعضهم فرق بين السالم والصحيح وقال: السالم ما مر، والصحيح ما ليس في مقابلة الفاء والعين واللام منه حرفُ علة فحسب، فكل صحيح سالم، من غير عكس. ويراد به في «النحو»: ما ليس في آخره حرفُ علة؛ سواء أكان في غيره أم لا، وسواء أكان أصلًا أم زائدًا، فيكون «نَصَرَ» سالمًا عند الطائفتين، و«رمى» غير سالم عندهم، و«باع» غير سالم عند الصرفين وسالمًا عند النحويين، و«اسلنقى» سالمًا عند الصرفيين وغيرَ سالم عند النحويين، و«اسلنقى» سالمًا عند الصرفيين وغيرَ سالم عند النحويين.

\* الفعل الصحيح، يُرَادُ به: الفعل الخالي من حروف العلَّة. وقيل: هـو مـرادفٌ للفعل السالم. [انظر: الفعل السالم].

\* الفعل المتصرف، هو ما اختلفت أبنيته لاختلاف زمانه؛ فيُصاغ من مادته ماض، ومضارع، وأمر، واسم فاعل، واسم مفعول. إلخ.

مثل: سمع، يسمع، اسمع، سامع، مسموع، سميع، مُسْمع.

\* الشعل الأصمَع، يُرَادُ به: الفعل الذي عينُه ولامه من جنس واحد. مشل: سرّ، وفرّ، ومدّ، وامتدّ، واستمدّ، وشدّ، ويشتدُّ.

وقيل له الأصم لشدته، أو لأنه تكرر فيه حرفٌ واحد فشابه الأصم؛ لأنه يكرر الحرف حتى يسمع. [انظر: نزهة الظرف في علم الصرف للميداني: ١٣].

\* الفعل المضارع: يُرَادُ به: الفعل الدال على حدث في زمن المتكلم أو بعده؛ مثل: يكتبُب، والفعل المضارع يُبنى على الفتح إذا اتصل بنون التوكيد اتصالًا مباشرًا، ويُبنى على السكون إذا اتصل بنون النسوة، ويُعرب فيها عدا ذلك؛ فيكون مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجزومًا، وفقًا لعوامل كل حال.

- \* الفعل المُضعف؛ يُرَادُ به: ما كُرر فيه حرفٌ من حروفه الأصلية؛ مثل: اشدٌه، ولازلزل».
- \* الفعل المتطاول: يُرَادُ به: الفعل الممتد؛ مثل: جعل فلانٌ يديم النظر حتى يعرفك؛ ألا ترى أن إدامة النظر تطول. [انظر: معاني القرآن للفراء ١: ١٣٣، وتفسير الطبري ٤: ٢٩٠١.
- \* الفعل المُتعدِّي، يُرَادُ به: الفعل المحتاج إلى المفعول به، ويسمَّى المجاوز، والواقع، وهو ثلاثة أنواع:
  - أ ما ينصب مفعولًا واحدًا؛ مثل: نال المجدُّ جائزةً، وقرأتُ كتابًا.

ب- ما ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وهـذا النـوع هـو المعروف بظن
 وأخواتها؛ مثل: ظن الطالب النجاح سهلًا.

ج- ما ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأً وخبرًا؛ مشل: منح، أعطى، سأل، كسا؛ نقول: منحتُ الفائز جائزةً.

\* الفعل العلاجي، يُرَادُ به: ما يحتاج في حدوثه إلى تحريك عضو، أو استعمال حاسة من الحواس الظاهرة؛ مثل: ضرب، شتم، أكل، أبصر، سمع.

#### \* الفعل المتل:

- \* يُرَادُبه في «النحو»: ما كان آخره حرف علَّة؛ سواء أكان أصليًّا أم غير أصلي. \* ويرادبه في «الصرف»: ما كان أحد حروف الأصلية حرف علَّة. [انظر: المعتل].
- \* الفعل غير العلاجي: يُرَادُ به: الفعل الذي لا يحتاج في حدوثه إلى تحريك عضو، أو استخدام حاسة من الحواس الظاهرة. وهو ما يعرف بالفعل القلبي؟ مثل: ظن، علم، فكر، اقتنع، أيقن، عرف.
- \* الشعل غير المُلاقي، يُرَادُ به: الفعل غير المتعدِّى أي السلازم وهو الفعل

الذي لم يلاقِ مصدرُه مفعولًا. نحو (قيام)، و(احمرًا)، و(طيال) إذا أُريبد بــه ضــد (قَصُر) خاصة، وإن أردت به معنى (علا) كان متعديًا.

والأفعال التي لا تتعدى هي ما كان خلقة نحو: (اسود)، و(احر)، و(اشهاب). أو ما كان فعلًا من أفعال حركة الجسم بغير ملاقاة لشيء آخر مثل: (قعد) و(قام) و(سار) و(غار)، فهذه الأفعال مصوغة لحركة الجسم وهيئته في ذاته. أو ما كان فعلًا من أفعال النفس غير متشبث بشيء خارج عنه مثل: (كرم)، و(مَلُح)، و(حسُنَ)، و(سَمَحَ) وما أشبه ذلك. [انظر: الأصول لابن السراج ١: ١٦٩،

\* الفعلُ غيرُ الواجب؛ يُرَادُ به: الفعل الذي لم يقع. [انظر: الكتاب ٢: ١٥٤].

\* الفعل عير الواقع، يُرَادُ به: الفعل السلازم. وهو اصطلاحٌ كوفي. [انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ١٧، وديوان الأدب للفاراي ١: ٨٠، والأشموني بحاشية الصبان ٢: ٥٠].

\* الضعلُ المستقبل؛ يُسرَادُ به: الفعل المضارع المدالَّ على المستقبل. [انظر: النظر: الإيضاح للزجاجي: ٧٥، والواضح للزبيدي: ٨].

\* الثقعل القاصين [انظر: الفعل اللازم].

\* المفعل المقلبي: يُرَادُ به: الفعل غير العلاجي، وقد سبق بيانه.

\* الفعل اللازم: يُرَادُ به: الفعل الذي لا يصل إلى المفعول به بنفسه، بل يصل إليه بحرف جر، أو بوسيلة أخرى. [انظر: التعدية].

ويُعرف هذا النوع من الأفعال بمعناه أو بصيغته:

فمن جهة المعنى: يكون الفعل دالًّا على السجية والطبيعة؛ مشل: شرُف وكـرُم، وحسُن، أو دالًّا على لـون؛ وحسُن، أو دالًّا على لـون؛ مثل: احمَّر، واصفرّ، أو دالًّا على المطاوعة؛ أي الاستجابة لأثر فعـل آخـر؛ مثـل:

مددتُه فامتد، وكسرته فانكس أما من جهة الصيغة: فمن الصيغ التي تكون لازمة فَعُلَ ؛ مثل: حَسُن العملُ ؛ وانفعل، مثل: انهمر المطر، واستفعل ؛ مثل: استأسد الذئب، وتفعلل ؛ مثل: تسلّل اللص وافعلل ؛ مثل: اطمأنٌ المتهمُ، وافعنلل ؛ مثل: احْرَ نُجم القومُ.

- \* الضعل الذي لا يتعدى الفاعل: يُرادُ به: الفعل اللازم، وقد سق بيانه.
- \* النصل المثال، يُرَادُ به: الفعل الذي أول أصوله واوٌ أو ياءٌ. [انظر: معتل الفاء].

\* الفعل الماضي: يُرَادُ به: الفعل الدالُّ على حدوث شيءٍ في زمين سابق على زمن التكلم؛ مثل: كتب، فهم، علم. وهذا الفعل مبني دائهًا؛ فيبنى على الفتح الظاهر إذا أُسند إلى ظاهر، أو إلى ألف الاثنين، أو إلى ضمير مستتر؛ فنقول: نجح المجدَّ، والمجدان نجحا، ومحمد نجح.

ويُبنى على فتح مقدَّر إذا أُسند إلى واو الجهاعة، أو ضمير رفع متحرك، وقيل: إذا أسند إلى واو الجهاعة كان مبنيًّا على الضم؛ فتقول: المجدون نجحوا، وإذا أسند إلى ضمير رفع متحرك كان مبنيًّا على السكون؛ مثل: المجدات نجحن. [انظر: الفعل المبنى].

\* الفعل الملاقي، يُرَادُ به: الفعل المتعدي؛ أي الذي لاقى مصدرُه مفعولًا. وهو كل حركة للجسم كانت ملاقيةً لغيرها. مثل: أنيت زيدًا، و وطثت بلدك ودارك. وكذلك أفعال الحواس الخمس؛ مثل: (نظرت)، و (شممت)، و (سمعت)، و (ذقت)، و (لمست). [انظر: الأصول لابن السراج ١: ١٦٩، ١٦٩].

\* الفعل الناقص: يُرَادُ به في «الصرف»: الفعل الذي ثالث حروفه الأصلية حرف علة؛ مثل: رَمّى، سعى، دعا. فإن كان حرف العلة أصله «واو» سمي الناقص الواوي مثل: دعا، وسما؛ لأننا نقول: دعا يدعو، وسما يسمو. وإن كان حرف العلة أصله ياء سمى الناقص اليائي؛ مثل: رَمّى، وجرى؛ لأن المضارع يرمى ويجري.

ويراد بالفعل الناقص في «النحو»: الفعل الذي لا يكتفي بمرفوعه بـل يحتماج معه إلى ما يُتمم معنى الجملة؛ مثل: كان وأخواتها؛ فإنها لا ترفع فماعلًا بـل تـدخل على جملة اسمية. [انظر: الأفعال الناقصة].

- \* الفعل المهموز، يُرَادُ به: الفعل الذي أحد حروفه الأصلية همزة؛ مثل: أخله وسأل، وقرآ.
- \* الفعل المواسطة، يُرَادُ به: الفعل الذي لا يُوصف بلزوم ولا تَعَدَّ، وهو الفعل الناقص مثل كان وأخواتها. [انظر: الأشموني بحاشية الصبان ٢: ٥٧].
  - \* الفعل الواصل؛ يُرَادُ به: الفعل المتعدِّي بنفسه، وقد سبق توضيحه.
- \* الفعل الموصول: يُرَادُ به: الفعل المتعدِّي بحرف الجر؛ أي الـذي لا يـصل إلى المفعول به بنفسه بل يصل إليه بحرف الجر؛ مثل: مررت بعِليِّ.
- \* الفعل الواجب: يُرَادُ به: الفعل الذي لم يسبق باستفهام، ولا نهي، ولا ما يدل على الطلب. [انظر: الكتاب ٢: ١٥١].
- \* الفعل الواقع: يُرَادُ به: الفعل المتعدي- وقد سبق بيانه- وهو اصطلاحٌ كوفي. [انظر: ديوان الأدب للفارابي ١: ٧٨، ٩٠، تفسير الطبري: ٦: ٣٦٧، انظر: الأشمون بحاشية الصبان ٢: ٥٦].
- " فعل الأمر؛ يُرَادُ به: ما دل على طلب حصول شيء بصيغته، مع قبول ياء المخاطبة، أو نون التوكيد؛ مثل: اكتب، اكتبي، اكتبن وفعل الأمر يُبنى على ما يُجزم به مضارعه. [انظر: الجزم].
- \* فعل الاثنين؛ يُرَادُ به: الفعل المضارع المسند إلى ألف الاثنين؛ مثل: تكتبان، ويكتبان. [انظر: الكتاب ٢: ١٥٤].
- \* فعل الجميع؛ يُرَادُ به: الفعل المضارع المسند إلى واو الجماعة؛ مثل: يكتبون، وتكتبون. [انظر: الكتاب ٢: ١٥٤].

\* فعل جمع القساء: يُرَادُ به: الفعل المضارع المسند إلى نون النسوة؛ مثل: يكتُبنَ. [انظر: الكتاب ٢: ١٥٥].

\* فعل الشرط: يُرَادُ به: الفعل الذي يُعلِّن على حدوثه حدوث أمر آخر؟ مثل: «إن تجتهد تنجح»؛ ففعل الشرط هو (تجتهد)، وقد عُلِّن على حدوثه النجاح.

ويلاحظ أن فعل الشرط مع مرفوعه لا يمثل جملة يحسن السكوت عليها؛ إذ لا يتم الكلام إلا بالجواب. [انظر: جملة الشرط]

\* الفعل لما قبله: يُرَادُ به: الحال. [انظر: معاني القرآن للفراء ٢: ٣٧٣].

\* الأهمال الخمسة، يُرادُ به: كل فعل مضارع المصل بألف الاثنين، أو واو الخياعة، أو ياء المخاطبة؛ مثل: يكتبان، تكتبان، يكتبون، تكتبون، تكتبين.

وهذه الأفعال علامةٌ رفعها ثبوت النون، وعلامة نصبها وجزمها حذف النون؛ نقول: الطالبان يكتُبان، الطالبان لن يكتبا، الطالبان لم يكتبا.

\* الأفعال المتسخلة عن الحدث: يُرَادُبه: الأفعال الناقصة؛ لأنها تامّات في أصل الوضع، منسلخات عن الحدث. [انظر: كشاف اصطلاحات الفنون ٢: 3.3].

\* الأفعال المنسلخة عن الرّمان: يُرَادُ به: الأقعال الجامدة؛ كنعم، وبـشس وعسى. [انظر: كشاف اصطلاحات الفنون ٢: ٤٤].

\* الأفعال المُنشعبِكة: يُرَادُبه: ما زاد على ثلاثة أحرف أصول أو أربعة أحرف أصول وتُسمى المزيد فيها. [انظر: المفتاح في الصرف لعبد القاهر الجرجاني: ٤٤].

\* الأفعال القليمة، يُرادُ به: الأفعال التي لا تحتاج في حدوثها إلى تحريث عضو، أو حاسة من الحواس الظاهرة، وتدخل على المبتدأ والخبر فتنصبها على أنها مفعولان، ومنها ما يفيد الربيعين، ومنها ما يفيد الربيعين، وأفعال اليقين، وأفعال الرجحان].

\* الأفعال الناقصة، يُرَادُ به: الأفعال التي لا تكتفي بمرفوعها، وهي التي تدخل على المبتدأ والخبر على أنه خبر للمندل على المبتدأ على أنه اسم لها وتنصب الخبر على أنه خبر لها، وهي المعروفة بكان وأخواتها.

ومن هذه الأفعال ما يعمل بلا شرط؛ وهي: كان، وأصبح، وأضحى، وظلَّ، وبات، وصار، وليس، ففعل جامد.

ومنها ما يعمل بشرط أن يُسبق بنفي أو شبهه؛ وهي: ما زال، وما فتي، ما بسرح، وما انفك. وهذه الأفعال ناقصة التصرف يُستعمل منها الماضي والمضارع فقط.

ومنها ما يعمل بشرط أن يسبق بها المصدرية الظرفية، وهو ما دام، وهـذا الفعـل يعمل بصيغة الماضي وقيل: وبصيغة المضارع أيضًا.

وقد تُستعمل بعض هذه الأفعال تامّة؛ أي تسند إلى فاعل؛ كما في قول تعلى: ﴿ فَسُبّحُن اللّهِ حِينَ تُسْورَكَ وَحِينَ تُصْبِحُن ﴾ [السروم: ١٧]، وكما في قول أيسضًا: ﴿ وَلَهُ كَانَ الله ولا ﴿ وَلَهُ عَسْرَرْ فَنَظِرَةً إِلَى مَيْسَرَةً ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، وكقولهم: كمان الله ولا شيء معه؛ فالفعل المحسون، معناه تدخلون في وقت المساء، والتصبحون، تدخلون في وقت المساء، والكان، بمعنى اوُجد،

# \* أهمال الحواسّ، [انظر: الفعل الملاقي].

\* افعال التحويل والتصيين يُرَادُ به: الأفعال التي بمعنى حوَّل وصيَّر؛ وهي تنصب مفعولين كان أصلها مبتدأً وخبرًا ولو حكيًا، وهذه الأفعال هي: صير، جعل، وهب، اتخذ، ترك، ردِّ، تخذ؛ فنقول: جعلت الصعب سهلا، وصَيرَّتُ الذهب تمثالا، ووهبني الله فداك، واتخذت العدو صديقًا، وتركت الماء ثلجًا، ورددت الثلج ماء.

وقد عارض بعض النحويين في أنها داخلة على مبتـدأ وخـبر؛ لأنـه في قولنـا:

صيرت الفقير غنيًّا، إذا رددناه إلى أصله كانت صورته «الفقير غنيًّ»، وهذا لا يكون، ورُدَّ عليهم بأن هذا معناه: الفقير فيها مضى تجدد له الغنى، وهكذا في نظائره، وبأن أفعال التحويل والتصيير يهائلها أفعال اليقين والرجحان: فقد تدخل على غير المبتدأ والخبر؛ كقولنا: ظننت زيدًا عمرًا.

\* افعال الدّم، يُرادُ به: الأفعال التي تفيد إنشاء الذم؛ مشل: بـش، ولاحبَّـدا، وساء؛ تقول: بش مصير المنافقين النار، ولا حبذا الكذب، جهنم ساءت مستقرًا. و لهذه الأفعال أحكامٌ خاصَّة مفصَّلة في كتب النحو.

\* افعال الرجاء، يُرَادُ به: أفعال ناسخة تعمل عمل كان، وتفيد ترجّي فعل آخر؛ مثل: عسى، وحرى، واخلولق، وهي تدخل على الجملة الاسمية، بشرط أن يكون الخبر جملة فعلية فعلية فعلها مضارع؛ نقول: عسى المجدُّ أن ينال الجائزة، اخلوقت السهاء أن تمطر، حرى زيدٌ أن يقوم. والاقتران الفعل الواقع في جملة الخبر بأن تفصيل في كتب النحو.

\* أفعال الرجحان والشك؛ يُرَادُ به: الأفعال القلبية التي تفيد غلبة الظن أو الشك في اتصاف المبتدأ بالخبر، ومن هذه الأفعال: ظنَّ، حسب، جعل، حجا، عدَّ، زعم،هبُ. وهي تنسخُ حكم المبتدأ والخبر فتنصبها على أن المبتدأ مفعولٌ أول، والخبر مفعولٌ ثانٍ.

\* أفعال الشروع، يُرَادُ به: أفعالٌ ناسخة تعمل عمل (كان)، وتفيد البدء في حدوث فعل آخر في جملة الحبر، وتدخل على جملة اسمية، بشرط أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع غير مقترن بأن، ومن هذه الأفعال: جعل، وطفق- بكسر الفاء وفتحها- وأخذ، وعلق، وأنشأ، وهبّ.

\* أهمال العبارة، يُرَادُ به: الأفعال الناقصة، وهي كان وأخواتها، وسُمِّيت أفعال عبارة؛ لأنها أفعال لفظية لا حقيقية؛ لأن الفعل في الحقيقة ما دل على حدث، والحدث هو الفعل الحقيقي؛ فكأنه سُمي باسم مدلوله، فلما كانت هذه الأفعال

(أي كان وأخواتها) لا تدل على حدث لم تكن إلا أفعالًا من جهة اللفظ والتصرف [انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧: ٨٩].

\* أفعال المقاربة، يُرادُ به: أفعالٌ ناسخة تعمل عمل كان، وتُفيد اقتراب حدوث فعل آخر في جملة الخبر؛ ومن هذه الأفعال كاد، وكرب بفتح الراء وكسرها وأوشك، وهله ل، وأولى، وألم، وهذه الأفعال تدخل على الجملة الاسمية بشرط أن يكون الخبر فيها جملة فعلية فعلها مضارع، رافعٌ لضمير اسمها، مقترنٌ بأن بعد أوشك، وغير مقترن بأن بعد كاد وكرب وهلهل وأولى وألم.

\* أفعال التقلوب: يراد به: أفعال تقوم معانيها التضمنية بالقلب تـدخل عـلى المبتدأ والخبر فتنصبهما على أنهما مفعولين لها. وهذه الأفعال أربعة أنواع:

الأول: يفيد اليقين في الخبر؛ وهي ثلاثة: وجد، وتعلُّم، ودرى.

الثاني: يفيد الرجحان، وهـو خـسة: (جعـل)، و(حبجـا)، و(عـدٌ)، و(دعـم)، و(هب).

الثالث: ما يرد للأمرين، والغالب كونه لليقين. وهو اثنان: (رأى)، و(عَلِم).

ُ الرابع؛ ما يرد لها، والغالب كونه للرجحان، وهـو ثلاثـة: (ظـن)، و(خـال)، و(حسب).

[انظر: شرح الرضي على الكافية ٤: ١٤٧ - ١٥٣ ، والأشموني بحاشية الصبان ٢: ١٠١ ، ١٧ ، شرح ابن عقيل ٢: ٢٨ ، ٢٩].

\* افعال المدح: يُرَادُ به: الأفعال التي تُفيد إنشاء المدح؛ مثل: نِعْمَ، حبَّذا؛ مثل: نعْم العمل طاعة الله، حبَّذا إتقان العمل. ولهذه الأفعال أحكامٌ خاصة مفصلة في كتب النحو.

<sup>\*</sup> اهمال النَّفْس، [انظر: الفعل غير الملاقي].

<sup>\*</sup> أهمال الهواجس: يُوَادُ به: ظنَّ وأخواتها؛ أي أفعال القلوب. [انظر: شرح عيون الإعراب: ٢٧].

\* أفعال اليقين، يُرَادُ به: الأفعال القلبية التي تفيد العلم اليقيني باتصاف المبتدأ بالخبر؛ ومنه: وجد، وألفى، ودرى، وتعلم، ورأى، وعَلِم، وقد يُستعمل الفعلان الأخيران لإفادة الرجحان.

وهذه الأفعال تنصب مفعولين كان أصلهما مبتداً وخبرًا إذا كانت قلبيـة؛ مشل: وجدت المتهم بريئًا، ورأيت المتهم بريئًا.

أما إذا كانت غير قلبية أو غير دالة على اليقين: فإنها تنصب مفعولًا واحدًا؛ فتقول: وجدت الكتاب، بمعنى عثرت عليه؛ ونقول: رأيت الأشجار المورقة، بمعنى أبصرت وشاهدت، ونقول: علمتُ الخبر، بمعنى عرفتُهُ فلا يدل على الميقين، وهكذا في باقي الأفعال. [انظر: كتاب سيبويه ١: ٤٠، والأشموني بحاشية الصبان ٢: ٢٠].

\* الفاعل، يُرَادُ به: الاسم المرفوع الصريح، أو المؤوّل بالصريح الذي أسند إليه فعلٌ أو شبيهُ على جهة قيامه به أو وقوعه منه، مقدَّم عليه، أصلي المحل والصيغة؛ مثل: نجح المُجدُّ، انكسر الزجاجُ، يجب أن تجتهد، أفائز أخوك؟ وللفاعل أحكام أهمها: أنه عُمْدة يجب رفعه، وتأخيره عن عامله، ويلحق الفعل تاء التأنيث إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعًا فاعل مؤنثًا، ولا يلحق الفعل علامة تثنية ولا جمع إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعًا ظاهرًا. وهذه الأحكام مُفصَّلة في كتب النحو.

\* المضعول المسرح، يُرَادُ به: المفعول به الذي يتعدى إليه الفعل بنفسه. [انظر: مغنى اللبيب ٢: ٤١٧].

\* المفعول المطلق: يُرَادُ به: المصدر الفَضْلة المؤكّد لعامله؛ مثل: سجدت سجودًا، أو المبين لنوع عامله؛ مثل: سجدت سجود الخاشع، أو المبين للعدد؛ مثل: سجدت سجدت سجدت سجدت سجدتين. وهذا المصدر منصوبٌ دائيًا، وما كان منه للتأكيد لا يثنى ولا يجمع، وما كان لبيان النوع اختلف العلماء في جواز تثنيته وجمعه، وما كان لبيان النوع وجمعه، وفي حدف عامله تفصيلاتٌ موضّحة في العدد فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه، وفي حدف عامله تفصيلاتٌ موضّحة في كتب النحو.

\* المقعول المقيد: يُرَادُ به: المفعول به الذي يتعدى إليه الفعل بحرف الجر. [انظر: مغنى اللبيب ٢: ٤١٦].

\* المفحول الذي لم يُسمَ فاعله، يُرَادُ به: نائب الفاعل. [انظر: الكتاب ١: ١٤]، وسيأتي بيانه في موضعه.

\* المضعول به: يُرَادُ به: ما وقع عليه فعل الفاعل؛ مثل: حفظ من القرآن، وفهمت الحديث، وقرأت الشعر، أكاتبُ أخوك الرسالة؟

والمفعول به منصوب دائمًا، والأصل فيه أن يتأخّر عن فاعله، وقد يتقدم عليه؛ كما في: أكرمني محمدٌ، ونال الجائزة المجدُّ، وقد يتقدم على عامله؛ كما في قوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَبُّكُ ﴾ [الفاتحة: ٥]؛ ومثل: محمدًا أكرمت. ولذلك تفصيلاتٌ موضَّحة في كتب النحو.

\* المضعول دونه؛ يُزادُ به: الاستثناء؛ أي المستثنى. [انظر: شرح عيون الإعراب للمجاشعي: ١٦٤].

\* المضعول هيه، يُرَادُ به: ما ذُكر فَضَلةً منصوبًا لأجل أمر وقع فيه من اسم زمانٍ مطلقًا أو مكانٍ مبهم أو مقيِّد مقدارًا أو مادته مادة عامله؛ مشل: خرجت صباحًا وسرت خلف أبي، وسرت ميلًا، وجلست عجلس القاضي. [انظر: اسم الزمان واسم المكان، وظرف الزمان، وظرف المكان. وانظر: شدور الذهب لابن هشام: ٧٥].

وقد يراد بالمفعول فيه الحال. [انظر: الكتاب ١: ٢٦٠، الواضح للزبيدي: ٧٥].

\* المضعول الأجله: يُرَادُ به: المصدر القلبي الذي يبين سبب حدوث فعل سابق عليه بشرط أن يكون مشاركًا لهذا الفعل في الوقت والفاعل؛ مثل: حضرتُ رغبة في العلم؛ فكلمة «رغبة» مصدرٌ قلبي بيّن سبب الحضور، والرغبة والحضور مشتركان في الوقت والفاعل؛ فالذي حضر هو الدذي يرغب في العلم، ووقت الحضور هو وقت الرغبة.

<sup>\*</sup> المفعول معه، يُرَادُ به: الاسم الفَضْلة التالي واوًا أريد بها التنصيص على المعيَّة

مسبوقة بفعل لازم أو ما فيه حروف ومعناه، وهو منصوب دائهًا؛ مثل: سرت وسورَ الحديقة، ومثل: أنا ساهرٌ والمصباح، وقد أطلق عليه الكوفيون المنصوب على الخلاف. [انظر: أسرار العربية لابن الأنباري: ٧٤].

- \* أفعل التفضيل: يُرَادُّ به: اسم التفضيل، وقد سبق توضحيه.
- \* المتضعيلة: يُرَادُ به في «العَروض»: المقياس العَروضي الذي تُقاس به أبعاد أجزاء النبت، وبتلاقي التفعيلات يعرف نوع البحر، وما ينشَقُ منه من أوزان، وتتكون التفعيلة من وقد وسبب أو أكثر؛ فنجد «فَعُولُن» مكونة من وقد وسبب، وهم فَاعِيلُن» مكونة من وقد وسبين، وقد تُسمى التفعيلة الركن والجزء.
- \* التفاهيل، يُرَادُ به في «العَروض»: الأجزاء العشرة التي تتكون منها البحور، ويقال لها الأركان، والأمثلة، والأوزان، وهي: فَعُولُنْ، مفاعيلُنْ، مُفاعَلَتُنْ، مُفاعَلَتُنْ، مُفاعَلَتُنْ، مُشَقَعْ مُتَفَاعَلَتُنْ، مَنْ فَعُ ولاتُ، مُسْتَفْعِ لُنْ، مُتَفَاعِلُنْ، مَنْ فَعُ ولاتُ، مُسْتَفْعِ لُنْ، مُتَفَاعِلُنْ، مَنْ فَعُ ولاتُ، مُسْتَفْعِ لُنْ، الله عَلَىٰ الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله
- \* فقد الخافض: يُرَادُ به: حذف حرف الجر ونصب الاسم بعد ما كان جرورًا، ويقال له نزع الخافض، والحذف والإيصال. [انظر: الحذف والإيصال، انظر: تفسير الطبري ٢: ٥١٩، ٤: ٥٩٩].

### القاف

\* المقبض، يُرَادُ به في «العَروض»: حذف الخامس الساكن من التفعيلة، ولا يدخل إلا في «فعولن» و «مفاعيلن»؛ وذلك في أربعة أبحر: الطويل، والهزج، والمتقارب، والمضارع. ومثاله من بحر الطويل.

أتطلب من أسودَ بيسشة دونه أبسو مطسرٍ وعسامرٌ وأبسو سسمد أتطل/ بمن أسو/ دبيش/ تدونهو أبوم/ طرن وعا/ مرن و/أبو سعدي فعول/ مفاعِلُنْ/ فعـولُ/ مفاعِلُن فعول/ مفاعلن/ فعول/ مفاعیلن مقبوض/ مقبوض/ مقبوض/ مقبوض/ مقبوض/ مقبوض/ مقبوض/ مقبوض/ مقبوض/ صحیح

[انظر: الكافي: ٢٨، ٤٣، ١، والحاشية الكبرى: ٣٥].

\* المقبوض: يُرَادُ به في «العَروض»: الجزء الذي حُدَف منه الحرف الحَامس الساكن؟ مثل: «فعولن» فيصبح «مقاعِلُن» ومثل «مقاعيلن» فيصبح «مقاعِلُن» [انظر: القبض].

\* المُستَقَبِلَ: يُرَادُ به: القعل المضارع. [انظر: الأفعال للسرقسطي ١: ٥٥، ٦٠، وديوان الأدب للفارابي ١: ٨٧، وشرح القصائد السبع الطوال: ١٨٠].

\* المتضارب: يُرَادُ به في «العَروض»: بحرٌ من بحور الشعر العربي وهو على ثهانية أجزاء:

فمولن فعولن فعولن فعولن فعولن فعولن فعولن فعولن

وبيته:

- فأمسا تمسيمٌ تمسيمُ بسن مسرِّ فألفساهم القسومُ رَوْبَسي نيامسا

وسُمِّي متقاربًا لتقارب أوتاده بعضها من بعض؛ لأنه يـصل بـين كــل وتــدين سببٌ واحدٌ فتتقارب فيه الأوتاد، فسُمِّي لذلك متقاربًا.

وله عروضان وستة أضرب:

١ - عروضهُ الأولى وزنها فعولن، ولها أربعة أضرب:

أ - ضربٌ مثلها وزنه فعولن.

ب- ضربٌ مقصور وزنه فعولُ.

ج- ضربٌ محذوف وزنه فَعَلْ.

د- ضربٌ محذوف مقطوع، ويقال له أبتر وزنه: «فَعْ»، أو «فَلْ».

٢- عروضه الثانية مجزوءة محلوفة ووزنها فَعَلَّ، ولها ضربان:

1 - ضربٌ مثلها وزنه فَعَلْ.

ب- ضربٌ مقطوع محذوف ووزنه «فَعْ»، أو «فَلْ». [انظر: الكافي للتبريزي: ١٢٩ - ١٣٣].

\* التقريب: اصطلاحٌ كوفي يُطلق على عامل لنسخ حكم المبتدأ والخبر يعمل عمل كان، وذلك عند استعمال كلمة «هذا» و «هذه» إذا أريد بها التقريب؛ نحو: «كيف أخاف الطلم وهذا الحليفة قادمًا»، و «كيف أخاف البرد وهذه الشمس طالعة». وكذلك في كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد اسم الإشارة لا ثاني له في الوجود فيعرب الكوفيون كلمة «هذا» تقريبًا، والمرفوع بعدها اسم التقريب، والمنصوب بعدها خبر التقريب؛ لأن المعنى على الإخبار عن الخليفة بالقدوم، وعن الشمس بالطلوع، وأتي باسم الإشارة تقريبًا للقدوم والطلوع. [انظر: همع الهوامع الشمس بالطلوع، وأتي باسم الإشارة تقريبًا للقدوم والطلوع. [انظر: همع الهوامع

- \* القسَم: [انظر: الجملة القسيمة].
- \* قَسَمُ الإحْبِانِ يُرَادُ به: القسَم الذي قُصد به تأكيد جوابه؛ كقولك: واللهِ ما فعلتُ كذا، وربي إني لصادقٌ، وعهد الله لأفعلنَّ كذا.
- \* قَسَم السقال أو الطلب، يُرَادُ به: القسّم الذي يُضمَّن جوابه طلبًا من أمر، أو لهي، أو استفهام؛ مثل: بالله لتفعلن كذا، وبالله لا تُهملن، وكقول الشاعر:
  بربك هل للصبُّ عندك رأفة في جو بعد اليأس عيشًا مجدَّدا

### \* القصر:

- \* يُرَادُ به: جعل الاسم الممدود مقصورًا؛ كما قالوا في «الأطباء»: الأطبا، وفي «الدماء»: الدِّما، وهذا جائز في الشعر والنثر.
- \* ويُراد بقصر الأسباء الخمسة استعبالها بألف مُطلقًا؛ كالأسباء المقصورة فنقول: جاء أخاك، ومررت بأخاك، ورأيت أخاك؛ مثل كلمة «عصا» تمامًا.

ويراد به في «العَروض»: حذف ساكن السبب وتسكين متحرك» وهـ و مـن علل النقص، فيختص بـالعَروض والـضرب، وإذا دخـل بيتًا لـزم في القـصيدة، ويدخل أربعة أبحر: الرمل، والمتقارب، والمديد، والخفيف، ومن أمثلته مـن بحـر الرمل:

أنّه قد طال حبسي وانتظار أنهو قد/ طال حبسي/ ونتظار فاعلان فاعلان فاعلان فاعلان مقسمور

أبلسغ السنعانَ عنّسي مألكًا أبلغس نسع/ مانعنني/ مالكن فاعلاتن/ فساعلاتن/ فاعلن سسالم/ سسالم/ محسدوف

### \* المقصور:

- \* يُرَادُ به: الاسم المعرب الذي آخره ألفٌ لازمة مفتوح ما قبلها [انظر: الاسم المقصور]. وقد أطلق سيبويه المقصور على المنقوص، كما أطلق المنقوص على المقصور، وجرى بعض النحويين على ذلك. [انظر: الكتاب ٢: ٧٧، ٩٣، ٩٣، ٥٠١).
- \* ويراد به في «العَروض»: الجزء الذي سقط ساكن سببه وسُكِّن متحركه؛ ففي «فاعلاتُن» تُحذف النون وتُسكِّن الناء ويُنقل إلى «فاعلان»، وفي «فَعولُن» تُحذف النون وتُسكن اللام فيصبح «فَعُول». [انظر: القصر].
- " القصم، يُرَادُ به في «العَروض»: حذف الحرف الأول مع تسكين الخامس المتحدث من الجنوب الخامس المتحدث من الجنوء المُفَاعَلَتُن، ويُنقسل إلى المتحدث من الجنوء المُفَاعَلَتُن، ويُنقسل إلى المنفعُولُنْ،

والقَصْم: علَّةٌ جارية مجرى الزِّحاف؛ أي إذا دخل بيتًا لا يلزم في القصيدة؛ لأنه اجتماع الجَوِّم والعصب؛ والحرم: علة جارية مجرى الزحاف، والعصب: زحاف. ومثاله من بحر الوافر:

تفاقم أمرهُم فأتوا بهُجُرِ تفاقم أم/ رهم فأتو/ بهجري مفاعلتن/ مفاعلتن/ فعولن سالم/ سالم/ مقطوف

ما قالوا لنا سَددًا، ولكن ما قالوا/ لنا سددن/ ولاكن مفعولن/ مفاعلتن/ فعولن أقصم/ سالم/ مقطوف

[انظر: الحاشية الكبرى: ٤٤].

\* الأقصم: يُرَادُ به: الجزء (مفاعلتن) إذا حُلف أول وسُكِّن الخامس منه في أول البيت. [انظر: القصم].

\* المقتضب؛ يُرَادُ به في «الْعَروض»: بحرٌ من بحور الشعر العربي، وأصله في الدائرة ستة أجزاء وزنه:

مفعسولاتُ مستفعلن مستفعلن مستفعلن مستفعلن

وييته في الدائرة:

يا من حَالَ من عهدِنا بعد الوَفَا كُمْ لاقيتُ لو تُسْصِفُونا في الْهَوَى

ولكنه استعمل مجزوءًا مطويَّ العَروض والضرب، فله عروض واحدة مجـزوءة مطوية، وضر بُّ واحد مثلها؛ كقول الشاعر:

هُ مُسَلَّ عُسَلِیَّ وَ يُحَكُّمُ مَسَالًا الْ لَسَهَوْتُ مَسَن حَسَرِج هــــل عليـــــي/ ويحكــــا إن لـــهوت/ مــن حرجــي فاعـــــــــلات/ مفــــــتعلن فــــــاعلاتُ/ مفـــــتعلن

وسُمي مقتضبًا؛ لأن الاقتضاب في اللغة الاقتطاع، وهذا البحر كأنه مقتضب من المنسرح؛ لأن أجزاء المنسرح:

«مستفعلن مفعولات مستفعلن» مرتين، وهذه الأجزاء بعينها تقع في المقتضب وإنها اختلفت من جهة الترتيب؛ إذ طُرح مستفعلن من أوله، ومستفعلن من آخره

وبقي «مفعولات، مستفعلن، مستفعلن، الذي هو أصله في الدائرة، فسُمي لذلك مقتضبًا. [انظر: الكافي للتبريزي: ١٢٠-١٢٦].

#### \* القطع:

# يُرَادُ به النحو، عدم ربط الكلمة بها قبلها في الإعراب، وتُعد جزءًا من جملة جديدة؛ ومن ذلك قطع النعت عن المنعوت، فلا يتبع النعت المنعوت، ويكون قطع النعت: إما برفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف، وإما بالنصب على أنه مفعول به لفعل محذوف، وذلك جائزٌ في سياق المدح أو الذمّ أو الترحّم.

فالقطع بالرفع؛ كما في قولنا: دافعت عن المتهم، المسكينُ؛ أي هو المسكين.

والقطع بالنصب؛ كما في قوله تعالى: ﴿ وَالرَّاتُـدُ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴾ [المسد: ٤]؛ أي: أعنى أو أذم حمَّالة الحطب.

ويجب قطع النعت إذا تعدد المنعوت واختلف الإعراب، واتفق النعت في اللفظ والمعنى؛ مثل: فاز محمدٌ وكافأتُ عليًا المجدَّان أو المجدَّيْنِ؛ فالمجدان: خبر لمبتدأ مخذوف تقديره هما، والمجدَّيْنِ: مفعول به منصوب بفعل محذوف تقديره أعني.

وقد ورد القطع وأريد به الحال. [انظر: معاني القرآن للفراء ١: ٧، ١٢، ٢٨٦، ٢٣٨، ٣٣٥، ٣٤٥، ١٣٢، ٢٣١، وشرح القرصائد السبع الطوال: ٢٤، وتفسير الطبري ١: ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٠، ٣٣٠، ٥٦١]

\* ويراد بالقطع في «العَروض»: حذف ساكن الوتد المجموع وتسكين ما قبله، وهو من علل النقص؛ أي يختص بالعَروض والمضرب، وإذا دخل بيتًا لمزم في القصيدة. ويختص بثلاثة أبحر: البسيط، والكامل، والرجز؛ فيصير «فاعلُن» في الثاني «متفاعلُ»، و«مستفعلن» في مجزوء الأول وفي الثالث «مستفعل» وهمتفعل بإسكان اللام في الأجزاء الثلاثة. وقال بعضهم: القطع إسقاط متحرك من الوتد المجموع، والأول أرجع.

ومن أمثلته قول الشاعر:

مسيروا معّا إنها ميعادُكم يسومَ الثلاثاء بطنُ السوادي مسيرومعن/ إنها/ ميعادكم يسومئثلا/ أسائبط/ نلسوادي مستفعلن/ فاعلن/ مفعولن مستفعلن/ فاعلن/ مفعولن سسالم/ سلم

[انظر: الكاني: ٤٢، ٤٤، والحاشية الكبرى: ٤٢].

\* المقطوع: يُرَادُبه في «العَروض»: الجزء سَقَطَ ساكنُ وته وسُكِّن متحركُه؛ مثل: «فاعلُ» مقطوع «في علن»، و «مستفعلُ» مقطوع «مستفعل، وانظر: القطع].

\* التقطيع، يُرادُبه في «العَروض»: تجزئة البيت بمقدارٍ من التفاعيل؛ أي الأجزاء التي يُوزن جا لمعرفة كونه من أي الأبحر بوجه الإجمال.

ويُراعى عند التقطيع ما ينطق لا ما يُكتب، ويقابل حرف المد بحرف ساكن والثاني متحرك، والتنوين بحرف ساكن والثاني متحرك، والتنوين بحرف ساكن والثاني متحرك، فإذا رمزنا للحرف المتحرك (-) وللحرف الساكن (٥)، نجد أن قولنا: "في المسجد، يقابلها: -٥-٥-٥، وتُكتب عروضيًا "فِلْمَسْجِدِي، وكلمة "هذا، يقابلها: -٥-٥ وتكتب عروضيًا "هاذا، وكلمة: "كتاب، يقابها: -٥-٥ وتكتب عروضيًا "كتابن، وكلمة "إنّى يقابلها: -٥- وتكتب عروضيًا "إنْنَ، ولا يُنظر عند التقطيع إلى كل كلمة على حدة، بل تنداخلُ الكلماتُ بها يتفق مع ما يقابل التفعيلات الملائمة. ومثال ذلك قول الشاعر:

 وهكذا يتم تقطيع النصف الثاني من البيت، وبذلك نتبين أنه من بحر الكامل، وأن موسيقاه سليمة لا عيب فيها؛ أي إن البيت موزون لا كسر فيه.

[انظر: الحاشية الكبرى: ٢٣].

\* القطف: يُرَادُبه في «العَروض»: حذف السبب الخفيف من آخر الجزء - أي التفعيلة - مع تسكين الخامس المتحرك، وهو من علل النقص، وهو خاص بالعَروض والضرب، وإذا دخل بيتًا لزم في القصيدة، ويدخل بحر الوافر فقط؛ فتصبح «مفاعلت» والسبب الخفيف هنا هو «تن» محذوف، وسكّن الخامس المتحرك قبله، وقيل: حدف السبب الثقيل وهو «عل»؛ فتصبح «مفاتن» وثنقل إلى «فعولن»، والراجع الأول، وفي كلا الحالين لا يتغير الوزن، ومثال القطع قول الشاعر:

لنا فسنمٌ نسسوِقها فِرازٌ كَانَّ قُرون جلَّتها عسميُ لنا فنمن/ نسووقها/ فرارن كانتقرو/ نجللتها/ عسمييو مفاعلتن/ مفاعلُ مفاعلُ مفاعلُن مفاعلُ مناطلتن مفاعلُ مسالم/ مقطوف سسالم/ سسالم/ مقطوف

[انظر: الكافي: ٥١، ١٤٤، والحاشية الكبرى: ٤٦]

\* المقطوف؛ يُرَادُ به في «العَروض: الجزء الذي سقط من آخره سببٌ خفيف بعد سكون خامسه، ولا يكون إلا في بحر الوافر. [انظر: القطف].

\* المُقعَده ثيرًادُ به في «العروض» عيبٌ من عيوب الشعر يكاد يختص ببحر الكامل، وهو خروج الشاعر من العروض الأولى إلى العروض الثانية منه، والانتقال من العروض الثانية إلى العروض الأولى؛ وذلك كما في الأبيات التالية:

إنا وهذا الحيي مسن يمن عند الهياج أعدرة اكفاء قدوما في المناه بحدة ودماء حمد في الساديم إحنة ودماء المناه المناه بحدة ودماء المناه المناه بحدة المناه بحدة ودماء المناه بحدة المناه بحدة المناه بحدة ودماء المناه بحدة المناه بحدة ودماء المناه بحدة ودماه المناه بحدة المناه المناه المناه المناه بحدة المناه المن

## وربيعة الأذناب فيهابينها ليسوالنها سلما ولا أعداء

فعروض البيت الأول- أي التفعيلة الأخيرة من النصف الأول- على وزن «فعلن»، وهذا هو النموذج الثاني لأعاريض الكامل، وعورض بقية الأبيات من النموذج الأول لأعاريض الكامل على وزن «متفاعلن»، وكان على الشاعر أن يستعمل نموذجًا واحدًا من الأعاريض في كل القصيدة. [انظر: الكامل].

ومن المُقعد أيضًا: أن ينقص حرف من العَروض؛ كما في قول الشاعر: أنبعه مقتمل مالمك بمن زُهمير ترجو النساء حواقب الأطهار

[انظر: الكافي: ١٦٨، ١٦٩، العيون الغامزة على خبايا الرامزة: ٢٧٤].

\* المقعَّر؛ أطلقه الخليل بن أحمد على انتقاض قوة العَروض؛ أي التفعيلة الأخيرة من النصف الأول من البيت، يكون وزنها «مَفْعُولُن» ووزن النضرب مُتَفَاعِلُنْ، وهذا عيبٌ من عيوب الشعر. [انظر: القعد الفريد ٢: ٥٥٥].

\* التقَعُن أطلقه الخليل بن أحمد على فستح الحرف الأول من الكلمة. [انظر: مفاتيح العلوم للخوارزمي: ٣٠].

\* التقافية: يُرَادُ به في قول الخليل بن أحمد: آخر ساكن في البيت إلى أول ساكن يلقاه مع حركة ما قبله، ويُطلق عند الأخفش على آخر كلمة في البيت، كما أطلق على حرف الرويِّ، وقول الخليل أجود؛ ففي قول امرئ القيس:

مِكَـرٌ مفررٌ مقبل مُسلبر معًا "كجلمود صخر حطَّه السيل مِنْ عَلِ

تكون القافية «مِنْعَل» عند الخليل، و «عل» عند الأخفش، و «لِ» عند آخرين. وفي قول ابن زيدون:

غيظ العدا من تساقينا الهوى فدعَوا بأن نغيصٌ فقال الدهر آمينا

تكون القافية «مينا» عند الخليل، و «آمينا» عند الأخفش، و (نا) عند آخرين. وللحروف التي تتكون منها القافية أسهاءٌ هي: التأسيس، والدخيل، والرِّدُف، والرويُّ، والوصل، والخروج. وكل منها مفصلٌ في موضعه.

- \* القافية المطلقة: يُرَادُ به القافية ذات الروى المتحرك. [انظر: الروي].
- \* القاهية المفيِّدة، يُرَادُ به: القافية ذات الروي الساكن. [انظر: الروي].
- \* الْمُقَفَّى، يُرَادُ به في العَروض): كل بيت ماؤت فيه العَروض الـضرب في الوزن والروي بلا تغير في العَروض عها يستحقه؛ كها في قول امرئ القيس: قِفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ بِيقَط اللَّوى بين الدَّخُول فحوملِ

فكل من العَروض والضرب مقبوض دون تغيير في العَروض عما يستحقه، وعلى هذا يكون بين البيت المصرَّع والبيت المقفَّى تباين.

وأطلقه جمهور علماء العروض على الببت الذي وافقت عروضُه ضربَه في الوزن والروي وتغييره الجائز عليه، لكن يشترط تغييرها الأجله بالفعل، وعلى هذا فبين المصرّع والمقفّى عمومٌ وخصوصٌ مطلق: فكل تصريع تقفيةٌ، وليس كل تقفية تصريع، فالمقفى أعم من المصرع. [انظر: الكافي: ٢٠، والحاشية الكبرى: ٩٠].

\* الظلب: يُرَادُ به في «النحو» التبادل بين الكلمات في المواقع الإعرابية، وعدّوا ذلك من فنون الكلام، وأكثرُ وقوعه في الشعر؛ كأن يُجعل المبتدأ خبرًا والخبر مبتدأً؛ كما في قول حسان بن ثابت:

كسأن سسبيئة مسن بيست رأس يكسون مِزاجَهما عسسلٌ ومساءً

فمن نصب المزاج جعل المعرفة الخبر، والأصلُ رفعه ونـصب العـسل، عـلى أن المعرفة هي المبتدأ والنكرة هي الخبر.

\* ويراد به في الصرف؛ تحويل أحد حروف العلة وهي: ا، و، ي، وما يلحق جا، وهو الهمزة إلى حرفٍ آخر منها؛ بحيث بختفي أحدها ليحل محله غيره من بينها، طبقًا لضوابط محددة في كتب الصرف.

ومن ذلك قلب الواو والياء ألفًا في مثل قال، وباع؛ إذ الأصل قَوَل، وبَيّع،

وقلبهما همزة في مثل قائل، وبائع، والأصل قاوِل، وبايع. [انظر: مغني اللبيب ٢: ١٩٩، والأشباه والنظائر للسيوطي ٢: ٢٦٤].

\* القلب المكاني: يُرَادُ به في «الصرف»: تقل حرفٍ من أصول الكلمة من موضعه إلى موضع حرف آخر فيها؛ مثل «آرام»، أصلها «أرآم» جمع «رِدُم»؛ فنقلت الممزة التي بعد الراء إلى ما قبلها، وكذلك «قِيتي» أصلها «قُووس»؛ فنقلت السين ووضعت بعد القاف، ثم طُبُقت على الكلمة ضوابط صرفية فصارت قسي. [انظر: الميزان الصرفي].

\* التفكّق: يُرَادُ به: عيبٌ من عيوب القافية، وهو ما يُجريه الساعر من أجل القافية في لفظها مفردة ومركبة؛ لأن الشاعر يجور على صيغة اللفظ المفرد، إما بالزيادة وإما بالنقص، وإما بالتبديل، فمن الزيادة قول الراجز:

### \* أقول إذ خرَّتْ على الكَلْكَال \*

والأصل: الكَلْكُل.

ومثال النقص قول الشاعر:

وقَبِ لِ مِنْ لَكِي شِاهِدُ وَهُ عَرْجُومٍ ورَهُ طَ ابْنِ الْمُعَلِّ

أراد ابن المعلَّى. ومثال التبديل قول الراجز:

# \* الحمدُ لله العليِّ الأجْلَلِ \*

الأصل: الأجلِّ، ففك التضعيف. [انظر: القافية في العَروض والأدب: ١١٨،١١٧].

\* التقول: يُرادُبه: كل لفظ مَذَلَ به اللسان، تامًّا كان أو ناقصًا. فالتام هو المفيد؛ أي الجملة وما كان في معناها؛ نحو: «صه»، و«مه». والناقص ما كان بنضد ذلك؛ نحو «زيد»، و«محمد»، و«إنَّ»، وكان أخوك، إذا كانت الزمانية لا الحَدَثِيَّة؛ أي الناقصة لا التامة.

فكل كلام قولٌ، وليس كل قول كلامًا، ويرى بعض النحويين أنه حقيقة في المفرد، مجاز في المركب، وقيل: مرادف للفظ، فيطلق على المهمل. [انظر: الخصائص

١: ١٧، والقصول الخمسون: ١٤٩، الحمع ١: ١٣].

\* مقول القول: يُرَادُ به: ذكر نص الكلام المنطوق بعد الفعل؛ كما في قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنِي عَبْدُ الله عَلَى الكلام الذي تعالى: ﴿ قَالَ إِنِي عَبْدُ الله عَلَى الله الله عَلَى الله الله عَلَى الله

\* الإقواء، ويُرَادُبه في «العروض»: والقافية لمدى بعض العلماء الإقعاد؛ أي نقص العروض عن الضرب؛ كما في قول الشاعر:

لَّسَا رأَتْ مساء السسّلي مسشروبًا والفرث يُعْمَصر في الإنباء أرَّنَّسِ

فوزن عروضه «مفعولن»، وضربه «متفاعلن»؛ فزاد العجُز بذلك على الصدر زيادة قبيحة. وعلى هذا الرأي يصير الإقواء عيبًا في العَروض لا القافية.

وذهب الخليل وقُطرب إلى أنه اختلافٌ حروف الـروي؛ أي هــو الإكفـاء، ولم يشع هذان الرأيان.

وذهب أبو عمر بن العلاء إلى أنه اختلاف حركة الروي (المجرى) مطلقًا بالضم أو الكسر أو الفتح.

والقول الذي استقرَّ عليه العلماء هو قول الأخفش الذي أعلىنَ فيــه أن الإقــواء اختلاف حركة الرويِّ (المجرى) بالكسر والضم فقط؛ كا في قول دريد بن الصمة: دهــاني أخــي والخيــل بينـي وبينـه فلـــا دعـــاني لم يجـــدني بقُعْـــدُدِ

فطاعنتُ منه الخيـلَ حتى تَنَهْنَتْ وحتى عَلانِ حالكُ اللـونِ ٱسْـودُ

وردَّ أكثر العلماء هذا الاسم إلى قولهم: أقوى الفاتلُ حبلَه. إذا خالف بين قواه، فجعل إحداهن قوية والأخرى ضعيفة، ورده بعضهم إلى قولهم: أقوت الـدار إذا خلت، سُميت القافية بذلك لخلوها من الحركة التي بنيت عليها. [انظر: العقد الفريد ٣: ١٥٥، القافية في العروض والأدب: ٩٦-٩٨].

<sup>\*</sup> النقياس: يُرّادُ به: حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، وهـ و معظـم

أدلة النحو والمعوَّل في غالب مسائله عليه. [انظر: الاقتراح: ٣٨، وجدل الإعراب: ٤٥].

#### الكاف

\* الكاف الاسمية: يُرَادُ به: الكاف التي تكون بمعنى مثل، وتأخذ حكمها الإعرابي؛ مثل: ما أعانك كمحمد؛ أي مثل محمد.

\*المتكربير، يُرَادُ به: عند الكوفيين ما يراد بالبدل عند البصرين. [انظر: البدل]. ويُطلق أيضًا على ضم الشيء إلى مثله في اللفظ مع كونه إيّاه في المعنى للتوكيد والتقرير، والغالب فيما يفيد التوكيد أن يذكر بلفظين فصاعدًا، لكنهم اختصروه في بعض المواضع بإجرائه عجرى المثنى والمجموع لمشابهته لها من حيث إن التأكيد اللفظي أيضًا ضمَّ شيء إلى مثله في اللفظ وإن كان إياه في المعنى، ومن ذلك قولهم لبينك وسَعْديك، وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَتَهِم الْمَمَرَ كُرَّيَنِ ﴾ [الملك: ٤] في كون اللفظ في صورة المثنى وليس به. [انظر: معاني القرآن للفراء ٣: ٥، ٢١، وشرح الرضي على الكافية ١: ١٥، وتفسير الطبري: ١٩، ٥٩٩].

\* المحرون يُرّادُ به: المبدل من الاسم السابق عليه. [انظر: تفسير ٢: ٣٣٩].

\* الْكَسَفُ: يُرَادُ به في «العَروض»: حذف السابع المتحرك من التفعيلة، وهو بالسين المهملة على ما صوَّبه الزخشري وصاحب القاموس، والشائع بالشين المعجمة، وهو من علل النقص؛ إذا دخل بيتًا لزم في القصيدة. ومثاله من مشطور السريع:

يا صاحبي رخيلي أقالا عنلي يا صاحبي/ رحلي أقل/ لا عنلل مستفعلن/ مستفعلن/ مفعولن سالم/ سالم/ مكسسوف وأصل «مفعولن» مفعولاتُ، فحُذف السابع المتحرك، وهو التاء، فبقيت «مفعولا» فنقلت إلى «مفعولن». [انظر: الكافي: ٥٥٤، والحاشية الكبرى: ٤٣].

\* الْمُكُسُوف، يُرَادُ به في «العَروض»: ما حُذف سابعه المتحرك من التفعيلات؛ أي الأجزاء. [انظر: الكسف].

\* الكشف، يُرادُ به: الكسف، وقد سبق. وقيل هو بالشين المعجمة، على ما رواه الأكثر، وسين مهملة على ما صوبه الزغشري وصاحب القاموس، وجعلا الأول تصحيفًا، وما يقوى الإهمال ظهور وجه التسمية على أن الكسف بالإهمال يطلق لغة على القطع، وحذف الأخير قطع. ووُجِّهت التسمية على الإعجام بأن الكشف بالإعجام لغة: إزالة الغطاء، والحرف الأخير كالغطاء، فشبهت إزالته بإزالة الغطاء، ويدخل «السريع» و«المنسرح»، فتحذف تاء «مفعولات» منها. [انظر: الخاشية الكبرى: ٤٣].

\* المحشوف: يُرَادُ به: المسكوف، وقد سبق. [انظر: الكسف، والمكسوف، والكشف].

\* الإكفاء: يُرَادُ به في «العَروض» اختلاف حرف الروي في القصيدة الواحدة بحروف متقاربة في المخارج. وأطلقه بعض العلماء على اختلاف حركة الروي بالكسر والضم؛ فهو والإقواء سواء. وأطلقه بعضهم على تبديل حرف الروي، مثل أن يأتي بالعين مع الغين لشبهها في الهجاء، وبالدال مع الطاء لتقارب غرجها؛ كما في قول الشاعر:

جاريسة مسن ضسبة بسن أدَّ كأنها في درعها المسنعطُّ

وسمى الخليل هذا «الإجازة». [انظر: الإجازة، والإقواء، وانظر: العقد الفريــد ٣: ١٥٥، والقافية في العَروض والأدب: ٩١، ٩٢، ٩٥].

### \* الكفُّ:

\* يُرَادُ به في «النحو»: منع الأداة العاملة من أن تُؤثر في إعراب ما بعدها؛ وذلك مثل منع «إنّ» وأخواتها عن العمل لاتصال «ما» بها؛ كها في قولنا: إنها المجدُّ نائزٌ، وإنها المجدان فائزان؛ فدما» هنا منعت وكفّت «إنّ» عن عمل تصب المبتدأ ورقع الخبر؛ ولذا يعرب ما بعدها مبتدأً وخبرًا.

\* ويراد به في «العَروض»: حذف السابع الساكن من الجزء؛ كحذف نون «مفاعيلن»، ونون «مستفع لن» مفروق الوتد، وحذف نون «فاعلاتن».

ويدخل في سبعة أبحر: الرمل، الهنرج، المضارع، الخفيف، المديد، الطويل، المجتث. ومثاله من بحر الرمل:

[انظر: الكافي: ١٤٣، والحاشية الكبرى: ٣٥].

\* الكافة، يُرَادُ به: الحرف الذي يمنع الأداة العاملة عن التأثير الإعرابي فيها بعدها؛ مثل «ما» التي تكفُّ (إنّ وأخواتها عن العمل في المبتدأ والخبر. وتسمى «ما» الكافة. [انظر: الكف].

\* المتصوف: يُرَادُ به في «النحو»: الأداة العاملة التي مُنعت من التأثير الإصرابي فيها بعدها؛ مثل «إن» وأخواتها إذا اتصلت بها «ما» الزائدة، سُمَّيت مكفوفة؛ أي الممنوعة عن العمل: فلا تنصب المبتدأ ولا يسمى اسمها، ولا ترفع الخبر ولا يسمى خبرها؛ فعندما نقول: إنها المجد فائز؛ تُعرب «المجد» مبتدأ، و «فائز» خبرًا، ونقول «إن» مكفوفة، وما كافة.

- \* ويراد به في «العَروض»: الجزء الذي سقط سابعه الساكن. [انظر: الكف].
- الكلمة: يُرَادُ به لفظ وُضِعَ لمعنى مفرد. [انظر: شرح الرضي على الكافية ١:
   ٣].

\* الكلِّم، يُرَادُ به: القول المركب من ثلاث كلمات فـأكثر سـواء أفـاد أم لم يفـد؛ مثل: لم يفُذُ مَلَى، إن يفز عَلَى. [انظر: الهمع ١: ١٢].

\* الكلام، يُرَادُ به: ما تضمن كلمتين بالإسناد الأصلي المقصود لذاته؛ أي ما تركب من كلمتين يؤديان معنى يحسن السكوت عليه، والكلام لا يتأتى إلا من اسمين أو من اسم وفعل: فلابد له من طرفين: مسند، ومسند إليه، وقد تكون الكلمتان ملفوظتين: كقولنا: عليٌّ قائم، وقام علي، وقد تكونان مقدرتين في مشل: «نَعَمْ» جوابًا لمن قال: أعَلِيٌّ قائم؟ وقد تكون إحداهما مقدَّرة دون الأخرى مثل: «عَلِيٌّ» إجابة لمن قال: قمن حضر؟». [انظر: شرح الرضي على الكافية ١: ٨، والهمع ١: ١٠].

\* الكامل: يُرَادُ به في «العَروض»: بحرٌ من بحور الشعر العربي، وهو على ستة أجزاء، ويستعمل تامًّا ومجزوءًا ووزنه:

متفاعلن متفاعلن متفاعلن متفاء

وإذا صحوتُ فها أقصُّرُ عند ندّى

متفساعلن متفساعلن متفساعلن

وبيته في الدائرة:

وكسها علمت شهائلي وتكرمسي

وسُمي هذا البحر كاملًا لتكامل حركاته، وهي ثلاثون حركة، وليس في الشعر شيء له ثلاثون حركة غيره، والحركات وإن كانت في أصل الوافر مثل ما هي في الكامل، فإن في الكامل زيادة ليست في الوافر؛ وذلك لأنه توفَّرت حركاته ولم تجئ على أصله، والكامل توفَّرت حركاته، وجاء على أصله؛ فهو أكمل من الوافر؛ فسمى لذلك كاملًا.

وله ثلاث أعاريض، وتسعة أضرب:

١ - عروضه الأولى صحيحة وزنها متفاعلن، ولها ثلاثة أضرب:

أ- ضربٌ صحيح وزنه امتفاعلنا.

ب- ضربٌ مقطوع وزنه افعلاتُنا.

ج - ضربٌ أحدُّ مضمر وزنه ﴿فَعُلُنَّ ٩.

٧- عروضه الثانية حذًّاء ووزنها ﴿فَعِلنَ﴾، ولها ضربان:

أ - ضربٌ أحدُّ وزنه (فَعِلُن).

ب- ضربٌ أحدُّ مضمر وزنه افعُلنا.

٣- عروضه الثالثة مجزوءة ووزنها «متفاعلن»، وله أربعة أضرب:

أ – ضربٌ مرفل وزنه المتفاعلاتن).

ب- ضربٌ مُذال وزنه (متفاعلان).

ج - ضربٌ مجزوء كالعَروض وزنه (متفاعلن).

د - ضربٌ مقطوع وزنه (فاعلاتن).

\* الكامل الأول: يُرّادُ به ما كان من الضرب الأول من بحر الكامل، ووزن هذا

الضرب امتفاعلن، كما في قول الشاهر:

أمِنْ آل ميَّة رائعة أو مُغتَدِ عجسلان ذا زاد وضير مسزود

\* الكامل الثاني، يُرَادُ به ما كان من الضرب الثاني من بحر الكامل، ووزن هذا الضرب (فعلاتن)، كما في قول الشاعر:

الْاسَسالَتَ برامَسةُ الأطْسلالا ﴿ وَلَقَدْ سَأَلَتَ فَهَا أَحَرُنَ سُوالا

[انظر: الفصول والغايات: ٢٦٩].

\* المكملات، يُرَادُ به ما ليس رُكنًا أساسيًّا من أركان الجملة؛ أي ليس مبتدأ ولا خبرًا، ولا فعلًا ولا فاعلًا ولا نائب فاعل؛ فتُطلق المكملات على المفعولات، والتوابع، والحال، والتمييز، والمستثنى - إلا المفرغ فينظر فيه وفقًا لما تقتضيه العوامل السابقة عليه - والمضاف إليه، والمجرور بالحرف.

\* المتكانفة: يُرَادُ به في «العَروض»: تجاور سببين خفيفين في جزء واحد، وقد سليما معًا، أو زُوحِفَا معًا، أو سلم أحدهما وزُوحف الآخر، ولا تكون إلا في جزء واحد، وتحل في الأجزاء الكاملة: أي السالمة من نقص العلل وما جرى مجراها. وتدخل أربعة أبحر هي: السريع، والمنسرح، والبسيط، والرجز. [انظر: الحاشية الكبرى: ٣٨].

\* الكنابية: يُرَادُ به: الضمير، وهي اصطلاحٌ كوفي. [انظر: الهمع ١: ٥٦، معاني القرآن للفراء ٢: ١٠، والواضح للزبيدي: ١٠، ١٢، ١٣].

\* كتابيات الصدد؛ يُرَادُ به: ألفاظ تدل على عدد غير معين ولم يصرح به؛ مثل: كم، وكأيُّنْ، وكذا. ولها أحكامٌ مفصَّلة في كتب النحو.

\* الْمُكْتِيِّ، يُرَادُ به: الضمير، وهو اصطلاحٌ كوفي.

\* الكُنْية: يُرَادُ به: ما صُدِّر من الأعلام بأب، أو أم، أو ابن، أو بنت، أو أخ، أو عم، أو خال، أو خال

\* المُتكاوس؛ يُرَادُ به في «القافية»: القافية التي يَفْصِلُ بين ساكنيها أربع مُتحركات؛ كقول العجاج:

### \* قد جبر الدينَ الإلهُ فَجَبَرُ \*

فالساكنان هما «ألف» إله و«الراء» الأخيرة، والمتحركات هي الهاء، والفاء، والجيم، والباء.

وورد في تعليل هذا الاسم أقوال: قيل: لكثرة الحركات وتراكمها. والتكاوس في اللغة: اجتماع الإبل وازد حامها وركوب بعضها بعضًا على الماء. وقيل: التكاوس الاضطراب، وخالفة المعتاد، يقال: كاس البعير: إذا فقد إحدى قوائمه وسار على ثلاث، وهذه القافية فعلت ذلك، وقيل: سمي بذلك من تكاوس البيت؛ أي ميل بعضه على بعض. وهذا الضرب نادر الوقوع؛ لكثرة حركاته، لا يأتي إلا في البيت أو البيتين من بحر الرجز لكثرة تصرفهم فيه، شم بحر البسيط. [انظر: الحاشية الكبرى: ١٢٨، والقافية في العروض والأدب: ٢٩، والكافي ١٤٨، ١٤٨].

اللام المزحلقة -

\* اللام المُرْحِلَقَة، يُرَادُ به: اللام التي تقيرن بخبر ﴿إنَّ ، أو بنضمير الفصل الواقع بين اسم إنَّ وخبرها، أو باسم إنَّ المتأخو عن خبرها؛ مثل: إن محمدًا لفائز، إن في ذلك لعبرةً.

واللام المزحلقة: هي لام الابتداء إلا أنها لا تبلي (إنَّ) مباشرة؛ فزحلقت من صدر الجملة إلى داخلها؛ ولذلك سميت مزحلقة.

\* اللام الفارقة، يُرَادُ به: اللام التي تدخل على خبر "إنْ المخفّفة من الثقيلة غير العاملة؛ لتفرّق وتميز بينها وبين "إنْ النافية؛ فنقول: إنْ محمدٌ لفائزٌ، فإنْ هنا مخففة من الثقيلة مهملة؛ أي لا تنصب المبتدأ ولا ترفع الخبر وهي تفيد التأكيد، وتقول: إنْ محمدٌ فائزٌ، "إنْ "نافية بمعنى "ما" و "ليس". والفارق بين الاستعمالين وجود اللام في الأولى؛ ولهذا سُمّيت فارقة.

\* اللام الموطئة للقسم: يُرادُ به: اللام الداخلة على إن الشرطية إيذانًا أن الجواب بعدها مبني على القسم قبلها لا على الشرط؛ كما في قوله تعالى: ﴿ لَيْنُ الْمُوابِ بعدها مبني على العشر: ١٢]؛ فالجواب هنا للقسم وليس للشرط.

\* لام الأمر، يُرَادُ به: اللام التي تدخل على الفعل المضارع فيفيد طلب حصول الفعل، وهي جازمة للفعل المضارع، وموضوعة للطلب، وحركتها الكسرة، وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها، وقد تسكّن بعد ثم؛ فنقول: لِتجتهد، ولتفرز ثم لتفعل ما تُريد، وبنو سُليم يفتجون لام الأمر.

ويجوز حذف لام الأمر بعد فعل الأمر «قُلْ)؛ كما في قول تعالى: ﴿ قُل لِمِهَادِيَ اَلَّذِينَ مَامَنُوا يُقِيشُوا الصَّلَوٰةَ وَيُمْفِقُوا مِمَّا رَوْقَتُهُمْ ﴾ [إبراهيم: ٣١].

وقد تُحدّف بعد الفعل «قال»؛ كما في قول الشاعر:

قلت لبسرًابِ لديسه دارُهسا تسأذن فسإني مَمْؤهُسا وجارُهسا

وقد تُحذف في غير الموضعين السابقين؛ كها في قول الشاعر: محمد تفد نفسك كلُّ نفسس إذا ما خفست مِنْ شيء تَبَالًا أي: لِتَقْدِ.

\* لام الايتداء؛ يُسَرَادُ به: لامٌ مفتوحة تدخل في أول الجملة وتفيد تأكيد مضمونها، وتُخلّص الفعل المضارع للحال، ولا تدخل إلا على الاسم؛ كما في قوله تعالى: ﴿ لِأَنْتُدُ أَشُدُ رَفِّكَ ﴾ [الحشر: ١٣]، وعلى الفعل المضارع؛ مثل: لَيُحِبُّ الله المحسنين. وعلى الفعل الجامد؛ كما في قوله تعالى: ﴿ لِيَسَ مَا كَانُوا يَسْتَلُونَ ﴾ [المائدة: 17].

وقال الكوفيون: هذه اللام هي لام القسم، وقدَّرُوا القسم قبلها.

\* لام البعد، هي لامٌ تُزاد بين كاف الخطاب واسم الإشارة للدلالة على بُعد المشار إليه؛ مثل: ذلك، وتلك، ولا تُلحق صيغة المتنى من أسماء الإشارة، ولا أُولئك إذا استُعملت محدودة؛ فلا نقول: أولئلك، بل نقول: أولئك.

. \* لام الجُحُود، يُرَادُ به: لامٌ مكسورة مسبوقة بالفعل اكان، أو اليكون، منفين، تفيد الإنكار الشديد، ويُنصب الفعل المضارع بعدها بأن مضمرة وجوبًا، ويكون مرفوعُ الفعل الذي بعدها ضميرًا يعود على اسم كان أو يكون؛ وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُعَلِّبُهُمُ وَأَنتَ فِيهِمٌ ﴾ [الأنفال: ٣٣].

والمصدر المؤوَّل من أنْ المحذوفة والفعل المضارع المنصوب مجرور بـلام الجحود. وفي متعلقه خلاف بين النحويين مفصل في كتب النحو.

\* لام الجواب: يُرَادُ به: لامٌ تقع في جواب أداة السرط الموا أو السولاء، أو في جواب القسم؛ كما في قول تعالى: ﴿ لَوْ تَمَرُيْلُوا لَمُذَبّنَا الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [الفتح: ٢٥]، و﴿ وَلَوْ تَرَيْلُوا لَمُذَبّنَا الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [الفتح: ٢٥]، و﴿ وَلَوْ تَرَيْعُ وَمِسَاوِثَ وَمَسَادِدُ يُذْكُرُ فِي اللهُ اللهِ كَنْ اللهِ الله عَلَيْمَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَيْمَ اللهِ اللهُ عَلَيْمَ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ا

\* لام التعليل؛ يُرَادُ به: اللام التي تُبيِّنُ أن ما بعدها علَّة لما قبلها، وهي تدخل على الفعل المضارع فيُنْصب بأنْ مضمرة جوازًا بعدها، ويكون المصدر المؤول من أن والفعل المضارع في موضع جرَّ بهذه اللام؛ مثل: جئتُ لأتعلم، وهذه اللام تكون مكسورة، وقد تظهر بعدها أن المصدرية؛ مثل: جئتُ لأن أتعلم.

\* لام القسم: يُرَادُ به: اللام التي تدخل في جواب القسم؛ مثل: والله لَتفُوزنَّ،
 وكما في قوله تعالى: ﴿ نَاللهِ لَقَدْ مَاثَرُكَ ٱللهُ عَلَيْتَ نَا ﴾ [يوسف: ٩١].

\* لام الكلمة، يُرَادُ به في «الصرف»: الحرف الثالث الأصلي من الكلمة؛ فالراء من كلمة «قمر» هي لام الكلمة، وكذلك النون من الحسن». [انظر: عين الكلمة، والميزان الصرف].

\* الإلحاق، يُرَادُ به زيادة حرفٍ على الكلمة، لتبلغ الكلمة بناءً من أبنية الأصول أَزْيَدَ عما كانت عليه، وذلك كزيادتهم الياء في «حَيْدر»، والواو في «حَوْقل»، والنون في «رَعْشَنْ»، ولا تكون الألف للإلحاق إلا في آخر الأسهاء. [انظر: ألف الإلحاق، وانظر: الهمع ١: ٣٢، وانظر: شرح الرضي على الشافية ١: [انظر: ألف الإلحاق، وانظر: الهمع ١: ٣٢، وانظر: شرح الرضي على الشافية ١: ٥٢].

\* الملحق بالمثنى: يُرَادُ به: ما دلَّ على اثنين أو اثنتين ولا واحد له من لفظه؛ مثل: (كِلا)، و (كلتا)، و (اثنان)، و (اثنتان). ويعرب إعراب المثنى؛ أي بالألف في حالة الرفع، وبالياء في حالتي النصب والجر، إلا إذا أضيفت (كلا) و (كلتا) إلى اسم ظاهر، فإنها تُعْربان إعراب المقصور؛ أي بحركات مُقدَّرةٍ على الألف، فنقول: كلا الرجليْن في المسجد، وإن كلا الرجليْن في المسجد.

\* الملحق بجمع المؤنث السالم؛ يُرَادُ به: ما كان منتهيًا بـألفٍ وتاء ولا واحد مؤنثًا من لفظه؛ مثل: أو لات، أو ما سُمي بصيغة جمع المؤنث السالم؛ مثل: عرفات وبركات. فهذه الكلياتُ تلحق بجمع المؤنث السالم في إعرابه؛ أي تُعْرب كما يُعرب جمع المؤنث السالم.

\* الملحق يجمع المنكر السائم، يُرَادُ به: ما كان منتهيًا بعلامة جمع المذكر السالم؛ وهو غير مستوفي لشروط هذا الجمع؛ وذلك مثل: أولو، وعالمون، وعشرون، وثلاثون، وباقي ألفاظ العقود، وذَوُّو، وبنون، وأرضون، وسنون، وعضون، وعزون، وثبون. وهذه الكلمات تلحق بجمع المذكر السالم في إعرابه: فتكون علامة رفعها الواو، وعلامة نصبها وجرها الباء، وفي كتب النحو تفصيلات كثيرة في إعراب الملحق بجمع المذكر السالم.

\* اللحن، يُرَّادُ به: الخطأ في ضبط أواخر الكلبات أثناء الكلام الفصيح: كرفع المنصوب وجر المرفوع.. إلخ؛ أي عدم مُراعاة ضوابط الإعراب والبناء.

\* اللَّغُو: يَّرَادُ به الزيادة. [انظر: الكتاب ١: ٥٥٠].

\* لغة أكلوتي البواغيث: يُرَادُ به: إلحاق علامة التثنية والجمع بالفعل والفاعلُ اسم ظاهر مثنى أو جمعًا؛ مثل: نجحا المجدان، ونجحوا المجدون، ونجحن المجدات. وقال بعض العلماء: إن الألف والواو والنون ضمائر، وهي الفاعل، والاسم الظاهر بدل منها، وقيل: الألف والواو والنون علامات فقط للتنثية والجمع ولا عل لها من الإعراب.

\* لغة يتعاقبون فيكم، بُرَادُ به: ما يراد بلغة أكلوني البراغيث، وقد سبق توضيحه، وجملة «يتعاقبون فيكم» جزء من حديث شريف، وتمام الجملة: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل رملائكة بالنهار»: فانفعل متصل بواو الجماعة، والفاعل اسمٌ ظاهرٌ وهو ملائكة . وقيل: تمام الحديث: «إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»، وعلى هذا لا شاهد في الحديث. [انظر: حاشية الصبان ٢: ٣٠].

\* لغة من ينتظر: يُرَادُ به: إبقاء حركة ما قبل الحرف المحذرف من المنادى المرخم دون تغيير؛ مثل يا فاطمَ، يا محمَّ؛ وكأن المتكلم ما زال في انتظار الحرف المحذوف. [انظر: الترخيم].

\* تفلامن لا ينتظر؛ يُرَادُ به: تغيير حركة ما قبل الحرف المحدوف من المنادى المرخم إلى الضم؛ إذ كان المنادى قبل ترخيمه يستحق البناء على المضم؛ فنقول: يا فاطم، وياجعف، ويا حارُ، ويا محمُّ، في فاطمة، وجعفر، وحارث، ومحمد، ولا نلتفتُ للحرف المحذوف؛ وكأن الفاء، والراء، والميم في هذه الأسهاء هي آخر الكلهات.

\* الإلقاء، يُرَادُ به: إبطال عمل أفعال القلوب؛ فلا تنصب المبتدأ والخبر؛ وذلك إذا تأخرت عن المبتدأ والخبر، أو توسطت بينها؛ فنقول: الشمس طالعة ظننت، عمد فائزٌ علمتُ، الشمسُ ظننتُ طالعةٌ. وأجاز الكوفيون إلغاء عملها مع تقدُّمها؛ فيقولون: ظننت محمدٌ فائزٌ، ولهم على ذلك شواهد، أوَّها البصريون.

ويراد بالإلغاء أيضًا: عدّ الظرف والجر والمجرور غير خبر، فيصبح لغوًا؛ فإذا قلنا: إن في المسجد عليًّا معتكفٌ، كانت كلمة «معتكف» خبر إن مع إلغاء الجار والمجرور؛ أي لا يعد «في المسجد» خبرًا. [انظر: الكتاب ١: ٢٨٠].

ويراد أيضًا بالإلغاء: الزيادة. [انظر: الزيادة].

\* اللفظ: يُرَادُ به: الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية.

\* اللقيف، يُرَادُ به في «الصرف»: الفعل المعتل بحرفين؛ أي ما كان حرفان من أصوله حرفى علة.

فإن كان أول أصوله وثالثها حرفي علة؛ مثل: وعي، وقي، استوفى، اتقى، سُمَّي اللفيف المفروق، وقد ألحق الفارابي هذا النوع من الأفعال بالمشال. [انظر: مقدمة تحقيق ديوان الأدب للفارابي: ١٩، وج١: ٧٧].

وإن كان ثاني أصوله وثالثها حرفي علة، مثل: طوى، وشوى، واستوى، سُمِّي اللفيف المقرون.

\* اللقب، يُرَادُ به: العَلَمُ المُشْعِرُ بمدحٍ أو ذمَّ، مثل: الصديق، والفاروق، وأنف الناقة.

\* ألقاب الإصراب: يُرَادُ به: أسماء علامات الإعراب، وهي: الرفع، والنصب،

والجزم، والخفض أو الجر. والرفع والنصب مشتركان بين الأسماء والأقعال، والجزم خاص بالأفعال، والخفض أو الجرخاص بالأسماء.

- \* إلقاء الخافض؛ يُرَادُ به: حذف حرف الجر وعند ذلك ينصب ما بعده. [انظر: الحذف والإيصال، وانظر: معانى القرآن للقراء ٢: ٣].
- \* التقاء الساكتين؛ يُرَادُ به تجاور حرفين ساكنين. [انظر: حركة التخلص من التقاء الساكتين].
- \* ولا ، الناهية للجنس؛ يُرَادُ به: (لا) التي تدخل على المبتدأ والخبر، فتفيد نفي الخبر عن جميع أفراد جنس المبتدأ، وتعمل عمل إنَّ، وشروط عملها مفصَّلة في كتب النحو.
- \* «لا ، التبريثة ؛ اصطلاحٌ كوفي يُرَادُ به: «لا » النافية للجنس. [انظر المصطلح السابق، والواضح للزبيدي: ١٨].

#### اليم

\* المثلان يُرَادُ به: الفعل الذي أول حروف الأصلية واوّ، أو يـاءٌ؛ مثـل: وزن، وَعَدَ، يَبس، يَبْس.

### \* الأمثلة:

- \* يُرَادُ به: الأفعال. [انظر: الكتاب ١: ١٦].
- \* ويراد به: أيضًا صيغ المبالغة. [انظر: الهمم ١: ١٥٩، وانظر: صيغ المبالغة].
  - ويراد به في «العَروض»: التفعيلات. [انظر: التفعيلات].
- \* الأمثلة الخمسة، يُوادُّبه: الأفعال الخمسة؛ وهي كل فعل مضارع اللصل بألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المؤنثة المخاطبة. [انظر: الأفعال الخمسة].
- \* المُلاء يُرَادُ به: إطالة الحركة: فتُصبح الفتحة ألفًا، والكسرة ياءً، والمضمة واوًا. [انظر: الإشباع].

\* المديد، يُرَادُ به: أحد بحور الشعر العربي، وأصله في الدائرة ثيانية أجزاء، ولم يستعمل إلا مجزوءًا؛ أي ستة أجزاء، فصار وزنه:

فاعلاتن فساعلن فساعلاتن فساعلاتن فساعلن فساعلاتن

يته.

بالبّكر أنسشروالي كُليبًا يالبكر أيسن أيسن الفسرار

وسُمني مديدًا؛ لأن الأسباب امتدت في أجزائه السباعية، فصار أحدهما في أول الجزء والآخر في آخره، فلما امتدت الأسباب في أجزائه سُمى مديدًا.

وله ثلاث أعاريض وستة أضر ب:

١ - العروض الأولى صحيحة، ولها ضربٌ واحدٌ صحيحٌ مثلها ووزنها «فاعلاتن».

٧- العَروض الثانية محذوفة ووزنها «فاعلن»، ولها ثلاثة أضرب:

أ - ضربٌ مقصورٌ ووزنه (فاعلان).

ب- ضربٌ محذوفٌ ووزنه (فاعلن).

ج- ضربٌ محذوفٌ مقطوع ووزنه افَعْلُنا.

٣- العَروض الثالثة خبونة محذوفة ووزنها «فَمِلُنْ»، ولها ضربان:

أ - ضربٌ محذوف خبون ووزنه افَعِلْنا.

ب- ضربٌ محــذوف مقطــوع ووزنــه ﴿فَعْلُــنَّ ، [انظــر: الكــافي: ٣١، ٨٤ ، والحاشية الكبرى: ٥١١ ].

" المُمتَد : يُرَادُ به: وزنٌ شعري مستحدث مأخوذ من دوائر الخليل، ولم ينظم منه إلا المولّدُون، وسمى ممتدًا لكونه مقلوب المديد، وأجزاؤه:

فاعلن فاعلاتن فاعلن فاعلاتن العلن فاعلاتن فاعلن فاعلاتن

ونظم منه بعض المولَّدين فقال:

صاد قلبي غزال أحور ذو دلال كلم زدت حبًّا زاد منى نفورا

[انظر: الحاشية الكبرى: ٤٦].

\* المدود: [انظر: الاسم المدود].

\* مطل الحركات، يُرَادُ به: إطالة الحركة - الفتحة والضمة والكسرة - فيتولك عنها حركة طويلة. [انظر: الإشباع، والمد، وانظر: الخصائص لابن جني ٣: ١٢١ - ١٢٤].

\* المعيَّة، يُرَادُ به: المصاحبة. [انظر: المفعول معه].

\* الممنوع من الصرف، يُرَادُ به: كل اسم مُعْرَب أشبه الفعل بوجود علَّتين فرعيتين مختلفتين فيه من علل، أو علة واحدة تقوم مقام العلتين. [انظر: غير المنصرف].

\* المُواَتَ، يُرَادُ به: الاسم الدال على جماد، أو على ما لا روح فيه؛ مثـل: جِـدار، وموعظة، وبيّنات. [انظر: الكتاب ١: ٢٣٦].

\* ما الحجازية، يُرَادُ به: «ما» النافية التي تعمل عمل ليس عند الحجازين؛ أي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر؛ كما في قوله تعالى: ﴿مَا هَلَذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف: ٣١].

\* «ها» الزائدة يُرادُ به: «ها» التي تقع بين العامل والمعمول، فلا تمنع العامل من العمل فيها بعدها؛ مثل: غضبت من غير ما جُرْمٍ، وقوله تعالى: ﴿ فَهَا رَحْمَةٍ قِنَ العَمل فيها بعدها؛ مثل: غضبت من غير ما جُرْمٍ، وقوله تعالى: ﴿ عَمّا قَلِيلٍ لِيُمْسِعُنَّ نَكِمِينَ ﴾ الله عمران: ٩٥١]، وقوله تعالى: ﴿ عَمّا قَلِيلٍ لِيُمُسِعُنَّ نَكِمِينَ ﴾ [يوسف: ١٨٠]. [الحومنين: ٤٤]، وقوله تعالى: ﴿ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَطتُمْ فِي يُوسُفَ ﴾ [يوسف: ١٨٠]. والمعنى: غضبت من غير جرم، فبرحمة من الله، عن قليل، ومن قبلُ فرطتم. وقد تستعمل أيضًا غير فاصلة بين العامل والمعمول؛ كأن نقول: آلمني شيء ما، وقلت قولًا ما.

ويسمى بعض النحويين (ما) هذه صلة ولغوّا، وبعضهم يسميها توكيدًا للكلام؛ لئلا يظن ظانُّ أنها دخلت لغير معنى البتة.

ومقياس زيادتها أن حذفها لا يخل بالمعنى. [انظر: الأزهية: ٧٨، ٧٩].

\* وها، المُسلَطَة، يُرادُبه: «ما) التي تلحق آخر الكلمة فتجعلها عاملة بعد ما كانت الكلمة غير عاملة؛ مثل: حيثها، وإذما؛ «فحيث»، و (إذا وحدهما لا يُجزم المضارع بعدهما، ولكن باتصال «ما» بها جعلت كلَّا منها تجزم الفعل المضارع. [انظر: معاني الحروف للرماني: ١٥٦].

\* دها، المُغَيَّرة، يُرَادُ به: «ما» التي تغيَّر معنى الحرف الذي قبلها؟ مثل: «لوما»؟ فاتصال «ما» بـ الو» غيَّر معنى «لو» من الشرط إلى التحضيض والحث؟ كها في قوله تعالى: ﴿ لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَتِهِكَةِ ﴾ [الحجر: ٧]. [انظر: معاني الحروف للرماني: ١٧٥].

\* دما، الكافّة، يُرَادُ به: قما، التي تُبطل عمل ما اتصلت به؛ مثل: إن وأخواتها إذا اتصلت بها قما، أبطلت عملها. [انظر: الكُفّ، والكافّ].

\* دها، المُولَّدُة؛ يُرَادُ به: «ما الزائدة، وسبق بيانها. [انظر: الضروري في صناعة النحو لابن رشد: ٥١].

\* ما يجازى به: يُرَادُ به: أدوات الشرط. [انظر: أدوات الشرط، وانظر: كتاب سيبويه 1: ٤٣١، ٤٣٦].

\* ما جُمع بالف وتاء: [انظر: جمع المؤنث السالم].

\* ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء، يُرَادُ به: ما يضاف إلى الجملة الفعلية؛ مثل قوله تعالى: ﴿ مَثْلَ: مَا الصَّالِيقِينَ صِدَفَهُم ۗ ﴾ [المائدة: ١١٩]، ومشل: ما رأيته مثل جاءني، أجلس حيث تكثر الرياحين، وقوله تعالى: ﴿ وَإِذَ قَالَ رَبُّكَ الْمَلَتِكَةِ ﴾ [البقرة: ٣٠]. [انظر: الكتاب ١: ٤٦٠، والأشموني بحاشية الصبان ٢: ١٩١،

\* ما يُعْمَل بِه مِن الأَلَة، يُرَادُ به: اسم الآلة، وقد سبق توضيحه. [انظر: معاني القرآن للفراء ٢: ١٥١].

- \* ما يُعمل به ويُنقل، يُرَادُ به: اسم الآلة. [انظر: ديوان الأدب للفارابي ١: ٨٣، وإصلاح المنطق لابن السكيت: ٢١].
  - \* ما يُكُفّ عن التنوين، يُرَادُ ما يكونُ مضافًا. [انظر: الكتاب ١: ٩٤٩].
- \* ما كان وقتاً هي الأزمنة؛ يُرَادُ به: ظرف الزمان المختص غير المعلوم؛ مشل: شهر ويوم. [انظر: الكتاب ١٦:١ بولاق].
- \* ما كان وقتاً في الأمكنة؛ يُرَادُ به: ظرف المكان المبهم حُكمًا، وهو ما كان مقدرًا مسافته من الأمكنة؛ وذلك نحو: الفرسنخ والميل، وما أشبهه يصلح وقوعه على ما كان بتلك المسافة المعلومة المقدّرة، وسُمي وقتًا؛ لأن العرب قد تستعمل التوقيت في معنى التقدير وإن لم يكن زمانًا. [انظر: الكتاب ١: ١٦، الصبان ٢: ٨٦].
- \* ما لحقته الف التأثيث بعد الف: يُرَادُبه ما لحقته ألف التأنيث الممدودة. [انظر: الكتاب ٢: ١٠].
  - · \* ما لم يُسمَّ هاعله: يُرَادُ به: الفعل المبنى للمجهول، وقد سبق.
- \* ما لم يكسر عليه الواحد؛ يُرَادُ به: اسم الجمع، وقد سبق. [انظر: الكتاب ١: ٢٣٦].
- \* ما يُنتصب من المصادر الأنه حال وقع ظيه الأمر؛ ويراد به المصدر الواقع حالًا؛ مثل: قتلتُه صبرًا، وأتيتُه ركضًا، وكلمتُه مشافهةً. [انظر: الكتاب ١: ١٨٦].
- \* ما يُنصب من المصادر الأنه عند لوقوع الأمر؛ يُرَادُ به: المفعول الأجله، وقد سبق توضيحه. [انظر: الكتاب ١،٤٤ بولاق].
- \* التميين يُزيل الإبهام عن ذات الجامد المنصوب الذي يُزيل الإبهام عن ذات أو نسبة.
- ١ ما يزيل الإبهام عن ذات: إما أن تكون الذات مكيلًا، أو موزونًا، أو

مساحة، أو معدودًا، وأمثلتها على الترتيب: بعث إردبًا أرزًا، واشتريت رطلًا عسلًا، وزرعتُ فدانًا قمحًا، وذبحتُ عشرين عجلًا؛ فالكلمات: أرزًا، وعسلًا، وقمحًا، وعجلًا، أسهاءٌ جامدة منصوبة، ميَّزتُ أسهاء ذاتٍ مذكورةٍ قبلها وأزالتُ عنها الغموض والإجام؛ ولذلك سمى تمييز ذات، أو تمييزًا ملفوظًا.

والأنواع الثلاثة الأولى - أعني تمييز المكيل والموزون والمساحة - يجوز جرّه بالإضافة أو بمن، أما النوع الرابع - أعني تمييز العدد - فإنه يكون مفردًا منصوبًا إذا كان العدد من أحد عشر حتى تسعة وتسعين، ويكون جمعًا مجرورًا إذا كان العدد من ثلاثة حتى عشرة، ويكون مفردًا مجرورًا إذا كان العدد مائة ومضاعفاتها، ويسمى تمييز ذات أو تمييزًا ملفوظًا.

٧- ما يُزيل الإبهام عن نسبة؛ مثل: محمدٌ أكثر من علي مالًا؛ فكلمة «مالًا» لم تُميّز اسبًا مبهيًا ملفوظًا قبلها؛ بل ميزت الحكم المفهوم من الجملة؛ لأننا إذا قلنا: المحمد أكثر من علي» كان الحكم أو النسبة في هذه الجملة مبهمة؛ لأننا لا ندري بجال الكثرة أفي المال، أم في الولد، أم في الخبرة؛ ولذلك سمي تمييز النسبة أو التمييز الملحوظ.

وهذا النوع من التمييز؛ أي المبين لجهة النسبة أربعة أنواع:

- ١ ما كان محولًا عن الفاعل؛ كقول تعالى: ﴿ وَاشْتَمَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [مريم: ٤]
   والتقدير: اشتعل شيبُ الرأس.
- ٢- ما كان محولًا عن المفصول به؛ كقول تعالى: ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلأَرْضَ عُولًا ﴾ [القمر:
   ٢ ]؛ والتقدير: وفجرنا عيون الأرض.
- ٣- ما كان محولًا عن غير الفاعل والمفعول به؛ كما في قول تعمالى: ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَا لَكُ اللَّهِ وَالنَّا اللَّهُ اللَّهِ وَالنَّا اللَّهُ وَالنَّا اللَّهُ اللَّهُ مِن مالك.
  - ٤ أن يكون غير محول؛ كقول العرب: الله دره فارسًا».
- \* التمييز الحول، يُرَادُ به: ما كان محولًا عن فاعل، أو مفعول به، أو مبتدأ. [انظر: التمييز].

- \* التمييز اللحوط؛ يُرَادُ به: التمييز الذي يميز ما انبهم من النسب. [انظر: التمييز].
- \* التمييز الملفوظ، يُرَادُ به: التمييز الذي يميز ما انبهم من الدوات. [انظر: التمييز].
  - \* التمييز المنقول: يُرَادُ به: التمييز المحول. [انظر: التمييز].
- \* تمييز الذات؛ يُرَادُ به: ما يميز المبهم من الموزونات والمكيلات والمساحات والأعداد. [انظر: التمييز].
- \* تمييز النسبة، يُرَادُ به: ما يُميَّز جهة النسبة، ويسمى التمييز الملحوظ؛ ومنه: عول، [انظر: التمييز].
- \* الإمالة، يُرَادُ به: أن يُميل الناطق الألف نحو الياء، والفتحة نحو الكسرة، وليست الإمالة لغة جميع الغرب؛ فأهل الحجاز لا يميلون، وأشدُّهم حرصًا عليها بنو تميم، وأسد، وقيس، وعامة نجد.
  - والمواضع التي يجوز فيها الإمالة هي:
- ١- أن يكون قبل الحرف أو بعده كسرة؛ مثل: مِرْبال، وشِمْلال، ومساجِد، ومفاتيح.
  - ٧- أن يكون الحرف منقلبًا من ياء؛ مثل: نابٍ، ورجلِ مالٍ.
  - ٣- أن يكون قبل الحرف أو بعده يام؛ مثل: شيبان، وعيلان، وغيلان.
- ٤-- أن يكون الحرف مشبّهًا بالمنقلب من الياء وأصله واو، فشبهوه بالياء؛ لغلبة الياء على لام الكلمة إذا جاوزت ثلاثة أحرف؛ لأنه بهذه الزيادة يصير ياء.
   مثل: «يرضى» و «يتزكى» و «استعلى» و «أدنى» و «أربى» و «أزكى» و «أعلى».
- أن يكون الحرف الذي قبل الألف يكسر في حال؛ مثل: خاف، وطاب،
   وهاب؛ وذلك لأنهم يقولون: خِفْت، وطِبْت، وهِبْت.
- ٦- أن تكون الإمالة مسبوقة بإمالة؛ مثل: رأيت عهادًا؛ فيميلون الألف في النصب
   لإمالة الألف الأولى.

## وتمتنع إمالة الألف نيها يأتي:

١- إذا وقعت الألف بعد حرف من الحروف المستعلية؛ وهي سبعة: الساد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والقاف، والخياء؛ مثل: قاعد، وغائب، وخامد، وصاعد، وطائف، وضامن، وظالم.

٢- إذا وقعت الألف قبل حرف من الحروف المستعلية؟ سواء أقيصل بينها أم لم يفصل؟ مثل: ناقد، وعاطش، وعاصم، وعاضد، وعاظل، وباخل، وواقد.
 [انظر: الأصول لابن السراج ٣: ١٦٠، ١٦٠، واتحاد فيضلاء البشر للبنا ١:
 ٢٤٩، وشرح شافية ابن الحاجب للرضى ٣: ٤ - ٣٠].

#### النون

\* التون الأصلية: يُرَادُ به: النون الأصليَّة في الكلمة؛ تحو: حسن، وفطِن، وعَدَن.

\* النتون الزائدة: يُرَادُ به: النون الزائدة في آخر الكلمة؛ نحو: رَعْشَنَ من الرعشة: وهي الناقة الطويلة أو السريعة. وضيفن، وهو الذي يجيء مع الضيف، وخَلْبَن: وهو الرجل الأحق والمرأة الحمقاء، وعَلجَن: وهو حمار الوحش، والناقة الكِناز كثيرة اللحم، والمرأة الحرقاء أو الماجنة. وهذه النون وإن كانت زائدة فيجري على الأصلية؛ لأنها ملحقة بجعفر. [انظر: معاني الحروف للرماني: ١٥١، وانظر: القاموس ١: ٣٢، ٢٠٠، ٢: ١٨٩، والكتاب ٤: ٢٧٠ هارون].

\* النون المضارعة الألفي التأذيث، يُرَادُ به: النون الزائدة التي تكون في آخر الكلمات التي على وزن فَعْلان الذي مؤثنه فَعْلَى مثل: غَـضْبان، وسَكُران، والتي في الأعلام؛ مثل: عُثمان، وعفان، وما أشبه ذلك. [انظر: معاني الحروف للرماني: ١٥٠].

\* نون التاكيد: يُرَادُ به: نونٌ ساكنةٌ أو مشدَّدةٌ مفتوحةٌ، تلحق آخر الفعل

بشروطٍ معينة تفيد تأكيد الفعل؛ مثل: والله لأجتهدَن. كما تلحق آخر فعل الأمر؛ مثل: الجُتَهدن. [انظر: التأكيد بالنون].

\* نون التثنية، يُرَادُ به: نونٌ زائدة مكسورة تلحق الاسم عند التثنية بعد ألف في حالة الرفع، وبعد ياء مفتوح ما قبلها في حالتي النصب والجر، وتُحذف هذه النون عند الإضافة؛ فنقول: هذان بابان، وهذان بابا المنزل.

\* نون الجمع، يُرَادُ به: نونٌ زائدة مفتوحة تلحق الاسم المذكر عند الجمع السالم بعد واو في حالة الرفع، وياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر، وتُحذف هذه النون عند الإضافة؛ نقول: المجدُّون فاهمون، والمجدُّون فاهمو الدرس. [انظر: جمع المذكر السالم].

\* نون الرفع، يُرَادُ به: النون التي تلحق آخر الفعل المضارع عند إسناده إلى واو الجاعة، أو ألف الاثنين، أو ياء المؤنثة المخاطبة، وثبوت هذه النون علامة إعراب فرعية: فثبوتها علامة للرفع، وحذفها علامة للنصب أو الجزم. [انظر: الأفعال الخمسة].

\* نون الصرف، يُرَادُ به: تنوين التمكين، وهو نونٌ زائدة ساكنة تلحق آخر الاسم المتمكن غيرَ مقترنٍ بأل ولا مضافًا، وهي تظهر في النطق ولا تكتب، وإذا وليها ساكن حُرِّكت بالكسر، وتُعدُّ في وزن الشعر حرفًا ساكنًا.

\* ثون العماد، يُرادُبه: نون الوقاية، وهي النون الزائدة التي تسبق ياء المتكلم عند اتصالها بالأفعال وبعض الأدوات وأسياء الأفعال؛ مثل: أكْرَمَنِي، وإنني، وليتني، ودراكني، وتراكني، وعليكني؛ بمعنى أدركني، واتركني، والزمني.

\* نون الوقاية: [انظر: نُون العهاد، وانظر: مغني اللبيب ٢: ٢٥].

\* النحو: قيل هو انتحاء سَمْت كلام العرب في تـصريفه مـن إعـرابٍ وغـيره؛ كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغـير

ذلك؛ ليحلق من ليس من أهل اللغة بأهلها في الفصاحة فينطلق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذَّ بعضهم رُدَّ به إليها. وعلى هذا، فهو يشمل الصرف أينضًا. [انظر: الخصائض ١: ٣٤].

وقيل: هو العِلْم المستنبط باستقراء كلام العرب الذي يُعْرف به أحوال أواخر الكلم من حيث الإعراب والبناء؛ ولـذلك سُمِّي علم الإعراب. وعلى هذا لا يدخل فيه دراسة بنية الكلمة أو تركيب الجملة. وقيل: النحو عِلْمٌ بأحكام مستنبطة من استقراء كلام العرب؛ أي أحكام في ذواتها أو فيها يعرض لها بالتركيب، وعلى هذا فهو يشمل دراسة بنية الكلمة. [انظر: المقرب لابن عصفور ١: ٥٥، والأشموني وحاشية الصبان ١: ١٦، ١٥].

وقيل: هو علمٌ يعرف به كيفية التركيب العربي صحَّة وسقامًا، وكيفية ما يتعلـ ق بالألفاظ من حيث وقوعها من حيث هو أو لا وقوعها فيه.

\* النداء المنسوب: يُرَادُ به: المنادى الموصوف بكلمة ابن أو ابنة؛ مثل: يا حسنُ ابنُ علي، ويا فاطمة بنّة محمد. وهذا النوع من المنادى يجوز فيه البناء على النضم في على نصب، والبناء على الفتح في محل نصب بشرط أن يكون عليًا مفردًا؛ أي ليس مثنى ولا جمعًا، آخره يقبل الحركة، موصوفًا بكلمة ابن أو ابنة مباشرة مضافة إلى علم، والبنوة حقيقية.

\* المتادى: يُرَادُ به: المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدْعُو لفظًا أو تقديرًا، وهذه الحروف هي: يا، أيا، أ، هيا، أيْ، وقد تُحذف أداة النداء؛ كما في قوله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَنذَا أَ ﴾ [يوسف: ٢٩]. ويُبنى المنادى على ما يُرفع به في محل نصب إذا كان عليًا مفردًا أو نكرة مقصودة؛ تقول: يا محمود، يا محمدان، ويا رجلُ تكلم. ويُنصب إذا كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف أو نكرة غير مقصودة؛ مثل: يا عبد الله، يا مؤديًا واجبك أبشر، ويا غافلًا تنبه.

\* التُّدُبُهُ: يُرَادُ به: نداء المُتفجّع عليه لفقده حقيقة أو حكمًا، أو المتوجع منه

لكونه محل ألمٍ، أو سببًا له؛ مثل: واعمراه، وارأساه. وللندبة أحكام مفصلة في كتب النحو.

\* النادن يُرَادُ به: ما قل وجوده وإن لم يكن بخلاف القياس؛ مثل: «خُزْعـال». [انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ٢: ٢١١].

\* نُزُع الحافض؛ يُرَادُ به: حذف حرف الجر ونصب ما كان مجرورًا به. [انظر: الحذف والإيصال].

\* التنازع في العمل، يُرَادُ به: أن يتقدَّم عاملان، ويتأخر عنها معمول يطلبه كلُّ من العاملين السابقين؛ مثل: اجتهدَ وفاز محمدٌ؛ فالفعلان هما العاملان، وكلمة «محمد» هي المعمول، وكلُّ من الفعلين «اجتهد» و «فاز» يحتاج إلى فاعل، فإذا جعلنا «محمد» فاعلًا للفعل الأخير نُضمر فاعلًا في الفعل الأول، وإذا جعلناه فاعلًا للفعل الأول نضمر فاعلًا في الفعل الأخير، ولابد من رابط يربط بين العاملين المتنازعين، وهذا الرابط واحد عما يأتى:

١ - حرف عطف؛ مثل: قام وقعد أخواك.

. ٢- أن يعمل أولهما في شانيها؛ مشل ﴿ وَأَنَهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا ﴾ [الجن: ٤]. ﴿ وَأَنْهُمُ طَنَّوُ اللَّهِ مُنْكُمُ أَن لَن يَهْتَ اللَّهُ أَحَدًا ﴾ [الجن: ٧].

٣- أن يكون ثانيهما جوابا للأول، والجواب هنا نوعان:

أ- جـواب شرط مثـل: ﴿ مَا تُونِ أُفْرِغُ عَلَيْهِ قِطْ رَا ﴾ [الكهف: ٩٦]= إن تؤتون أفرغ عليه قطرًا.

ب- جواب شرط مثل: ﴿ يَمْنَتَغُتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُقْتِيكُم فِي الْكُلَالَةِ ﴾ [النساء: ١٧٦].

ولذلك تفصيلاتٌ في كتب النحو. [وانظر: مغني اللبيب ٢: ٥٠٨].

\* النسب؛ يُرَادُ به: إلحاق ياء مشدَّدة بآخر الامهم، للدلالية على نِيسبة الاسهم المتصل بهذه الياء إلى الاسم المجرد منها؛ مثل: مصر ومصري.

وقد يحدث في الكلمة تغييراتٌ مفصَّلة في كتب النحو.

\* المُتْسُوبِ: يُرَادُبه: الاسم المتصل بآخره ياءٌ مشدّدة للدلالة على نسبته إلى المجرّد منها.

\* النواسخ؛ يُرَادُ به: الكلمات التي تُغيِّر حكم المبتدأ والخبر؛ سواء أكانت حروفًا؛ مشل: إن وأخواتها، أم أفعالًا مشل: كنان وأخواتها، وأفعال الرجاء والشروع والمقاربة، وظن وأخواتها.

\* التَّسَقَ: يُرَادُ به: العطف بالحرف، وهو اضطلاحٌ كوفي ويصري. [انظر: عطف النسق].

#### \* التصب

\* يُرَادُ به في «النحو»: الموقع الإعرابي للمفعولات وما شُبَّه بها وعلامته الفتحة، أو ما ناب عنها، وقد يُطلق على البناء على الفتح. [انظر: الكتاب ١: ٣٤٥، الواضح للزبيدي: ٨٠، ٨١].

\* ويراد به في «العَروض»: كل ما سَلِم من السناد في الشعر التام البناء دون المجزوء والمشطور والمنهوك. [انظر: الكافي في العَروض والقوافي: ١٦٨].

\* النصب بحدث النون: يُرادُ به: نصب الاسم بغير تنوين. [انظر: معاني القرآن ١: ١٢٠].

\* النصب بالصرف: يُرَادُ به: نصب الفعل المضارع بعد واو المعيّة المسبوقة بنفي أو طلب محضين. قال الخليل:

«والنصب بالصرف في قولهم: لا أركبُ وعشين، ولا أشبعُ وتجُوع، فلها أسقط الكناية، وهي (أنت) نصب؛ لأن معناه: لا أركبُ وأنت تمشي، ولا أشبعُ وأنت تجوعُ، فلها أسقط الكناية، وهي أنت تُصِبَ؛ لأنه مصروفٌ عن جهته». [انظر: الجمل في النحو للخليل بن أحمد: ١٨، وانظر أيضًا: كتاب الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد دراسة تحليلية: ٧٧، ٧٧].

\* النصب بفقدان الخافض؛ يُرادُّ به: نصب الاسم بعد حنف الجر، وقد مشل له

الخليل بن أحمد بقول الله عز وجل: ﴿ إِنَّمَا ذَالِكُمُ الشَّيْطَانُ يُعَرِّفُ أَوْلِيَا أَهُم ﴾ [آل عمران: ١٧٥]. وقال: «نصب أولياء، على فقدان الخافض، يعني يخوف بأوليائه؛ فلما أسقط الباء نصب. [انظر: الجمل للخليل بن أحمد: ١٢٠-١٢٣، الطبعة الخامسة].

- \* النصب على البنية: يُرَادُ به: المبني على الفتح بناءً أصيلًا لا يزول؛ مثل: إنَّ، وليت، ولعلَّ، وسوف، وأين. [انظر: الجمل للخليل بن أحمد: ٨٥].
- \* النصب على الخروج: يُرَادُ به: ما يُنصب على الحال، وقد يُراد به المفعول المطلق الذي من فِعُلِ مرادف للفعل السابق عليه أو من فعل بمعناه. [انظر: تفسير الطبري ٧: ٢٥، ٢٦١، ٣٩٥، ومعاني القرآن للفراء ١: ٢٤٧].
- النصب على المذم، يُرَادُ به: نصبُ الاسم على أنه مفعولٌ به لفعل محذوف تقديره أذمٌ، ويكون ذلك عند قطع النعت؛ كما في قوله تعالى: ﴿ وَالْمَرَاتُهُ حَمَّالَةُ الْحَمَّلِي ﴾ [المسد: ٤]. [انظر: القطع].
- \* النصب على الترحم، يُرَادُ به: نصب الاسم على أنه مفعولٌ به لفعل محـ ذوف تقديره (أعني)، والسياق يـوحي بالترجُّم والإشـفاق، ويكـون ذلـك عنـد قطع النعْت؛ كما في قولنا: أقبل الرجلُ المسكينَ. [انظر: القطع].
- \* النصب على الشَّتْم؛ يُرَادُ به: نصب الاسم على أنه مفعولٌ به لفعل محلوف تقديره أعني؛ والسياق يقتضي الشتم، ويكون ذلك عند قطع النعت؛ كما في قولنا: عُزِل القائدُ الخائنَ. [انظر: القطع].
- \* النصب على المصدر، يُرَادُ به: نصب المصدر على أنه مفعول مطلق. [انظر: تفسير الطبري ٥: ١٣٨].
- وقد يراد به: نصب المصدر على أنه مفعولٌ لأجله. [انظر: شرح القصائد السبع الطوال للأنباري: ١٨٦].
- \* النصب على الاستغناء وتمام الكلام، يُرَادُ به: النصب على الحال. [انظر: الخمل للخليل بن أحد: ٧٩، ١٠].

\* النصب على التقسير، يُرَادُ به: نصب المصدر على أنه مفعولٌ لأجله. [انظر: معانى القرآن ١: ١٧].

\* التصب على المدح: يُرَادُ به: نصب الاسم على أنه مفعولٌ به لفعل محدوف تقديره أذكر أو أمدح، والسياق يقتضي مدحًا، ويكون ذلك عند قطع النعت، كما في قولنا: عاد الجيش المنتصر، [انظر: القطع].

\* النصب على نزع الخافض: يُرَادُ به: نصب الاسم دون أن يسبقه عامل نصب إلا أن التركيب قد حُذف منه حرف الجر قبل هذا الاسم. [انظر: الحذف والإيصال].

\* النصب على الوقت: يُرَادُ به: النصب على الظرفية الزمانية. [انظر: شرح القصائد السبع الطوال: ١١١، ١١١].

\* المنتصب عن تمام الاسم: يُرَادُ به: تمييز الذات. [انظر: التمييز، وانظر: القصول الخمسون لابن معطى: ١٨٨].

\* المنتصب عن تمام الكلام؛ يُرَادُ به: تمييز النسبة. [انظر: التمييز، وأنظر: الفصول الخمسون لابن معطى: ١٨٨].

\* المتصوب على الجراء؛ يُرَادُ به: المفغول الأجله. [انظر: شرح القصائد السبع الطوال: ١٨٠].

\* المنصوب على المتحذير؛ يُرَادُ به: الاسم المنصوب على أنه مفعولٌ به لفعل عذوف تقديره احذر، أو نحوه، لحثّ المخاطب على الابتعاد عن أمر مكروه؛ مثل: الإهمالَ الإهمالَ، الإهمالَ والكسلَ، إياك والإهمالَ؛ فكلمة «الإهمال) منصوبةٌ بفعل عذوف تقديره احذر، وفي الجملة الأخيرة كلمة «إيّا» مفعول به، والواو للعطف، و «الإهمال» اسمٌ منصوب على التحذير بفعل محذوف وجوبًا تقديره: اجتنب الإهمال، وهذا من عطف الجمل.

\* المتصوب على المحلِّ: يُرَادُ به: ظرف المكان. [انظر: شرح القصائد السبع الطوال: ٩٠].

\* المنصوب على الاختصاص، يُرَادُ به: الاسم المعرفة الموضّح للمراد بالضمير السابق عليه، وهذا الاسم يكون منصوبًا بفعل عذوف تقديره أنَّحسُّ؛ مشل قول الرسول عليه: «نحن معاشرَ الأنبياءِ لا نورث». [انظر: الاختصاص].

\* المنصوب على الخلاف، يُرَادُ به: عند الكوفيين المفعول معه. [انظر: الخلاف، والمفعول معه].

\* المنصوب على الاشتغال: يُرَادُبه: الاسم المنصوب على أنه مفعولٌ به لفعل على على أنه مفعولٌ به لفعل علاوف يفسره فعلٌ آتٍ بعده عامل النصب في ضمير يعود على الاسم الأول أو عامل النصب في سَبَيّه؛ مثل: هل محمدًا أكرمته، وهل محمدًا أكرمت أخاه؟

\* المنصوب على المصدر، يُرَادُ به: المفعول المطلق بأنواعه. [انظر: شرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر بن الأنباري: ١٢، ٢٤، ٥١، ١٨٠، ١٨٠].

\* المنصوب على الإغراء؛ يُرادُ به: الاسم المنصوب على أنه مفعولٌ به لفعل محذوف تقديره الزم أو نحوه، والغرض حثُّ المخاطب على التمسك بفعل محمود؛ وذلك كقولنا: العدل العدل، والصبر والتجمُّل. [انظر: الإغراء].

\* المتصوب على المتفسير عن المراّت؛ يُزَادُ به: المفعول المطلق المبين للعدد. [انظر: شرح القصائد السبع الطوال: ٤١٢، وانظر: المفعول المطلق].

\* المنصوب على الفعل: يُرَادُ به: الحال. [انظر: معاني القرآن للفراء ٢: • ٣٥].

\* النظائر؛ يُرادُ به: المصادر الصناعية. [انظر: المصدر الصناعي].

\* المنعت: يُرَادُ به: التابع المستق المذي يدل على معنّى في متبوعه، أو سبَبِيّ متبوعه مطلقًا لتخصيص أو توضيح؛ مثل: قرأت كتابًا غزيرةً مادتُه.

وقد يراد به: الصفة، وعطف البيان، والتوكيد. [انظر: الكتاب ١: ٣٩٣، ٣٩٣، والمقتضبُ للمبرد ٣: ١٨٨، والواضح للزبيدي: ٢٥، ٢٦، ٢٧].

وقد أريدبه: الاسم المشتق بخاصة الصفة المشبهة. [انظر: الواضح للزبيدي: ٢١٠].

\* النعتُ الحقيقي، يُرادُ به: ما يدل على معنّى في نفس منعوته الأصلي، وعلامته أن يشتمل على ضمير مستتر يعود على ذلك المنعوت.

وهـذا النعـت يتبع المنعـوت في الإعـراب، وفي الإفـراد، والتثنيـة، والجمـع، والجمـع، والجمـع، والجمـع، والتذكير، والتأكير، فنقـول: فـاز الطالـبُ المجـدُّ، وفـازت الطالبةُ المجدةُ، وفاز الطالبان المجدان، وهكذا.

\* النعت السببي: يُرَادُ به: النعت الذي يدل على معنى في شيء بعده له صلة وارتباط بالمتبوع؛ مثل: هذا بيتٌ نظيفةٌ غرفُهُ. وعلامته أن يُذكر بعده اسمٌ ظاهر معمول للنعت، مشتمل على ضمير يعود على المنعوت مباشرة ويربط بينه وبين هذا الاسم الذي يَنْصَبُّ النعت عليه.

وهذا النعت يلزم الإفراد، ويتبع ما قبله في إعرابه، وفي التعريف والتنكير، ويتبع مرفوعه - أي الاسم الذي بعده - في التذكير والتأنيث فنقول: بكي طفلٌ مسافرةٌ أُمَّهُ.

\* النعت الموافق، يُرَادُ به: ما كان في المعنى عين منعوته؛ فإذا قلت: فاز محمدٌ العالم، كان «العالم» في المعنى نفس: محمد متصفًا بالعلم؛ أي ما لم يكن النعت شبه جملة، وأفاد معنى في متبوعه غير الشمول.

<sup>\*</sup> النعوت: يُرَادُ به: المشتقات. [انظر: مقدمة خلف الأحمر: ٦٢، ٦٤].

<sup>\*</sup> نعوت الإحاطة، يُرَادُ به: التوكيد المعنوي الذي يدفع توهم عدم إرادة الشمول والإحاطة، وهو ما يكون بكلمات كلّ وجميع وكلا وكلتا. [انظر: الواضح للزبيدي: ٢٦].

<sup>\*</sup> تعوت التخصيص، يُرَادُ به: التوكيد المعنوي الذي يكون لدفع توهم مضاف، وهو ما كان بكلهات النفس والعين. [انظر: الواضح للزبيدي: ٢٧].

<sup>\*</sup> النفاذ؛ يُرَادُبه في العَروض): فتحة هاء الوصل أو كسرتُها، أو ضمتُها،

كفتحة الهاء في آخر البيت الآتي

وبيضاء لا تنحاش منها وأمها إذا ما رأتنا زال منها زويلها

[انظر: العقد الفريد ٣: ١٥٢، والعيون الغامزة: ٢٥١].

\* النفي المحض، يُرَادُ به: النفي الخالص من معنى الإثبات، فلا يوجد في الكلام ما ينقض معناه مثل وإلا الاستثنائية التي تنقض النفي، ومثل نفي آخر بعد النفي الأول يزيل أثره ويجعل الكلام مثبتًا؛ ومثال النفي المحض قولنا: لم أسمع صوتك فألبي نداءك.

أما إذا انتقض النفي سُمِّي نفيًا غير محض، كما في قولنا: لم أسمع إلا صوتك.

\* النقص؛ يُرَادُ به في «النحو»: حذف الحرف الأخير من الأسماء الستة عند إضافتها إلى غير ياء المتكلم، وعندئذ تعرب بحركة ظاهرة؛ فنقول: حضر أبّك ورأيت أبّك، ومررت بأبك.

\* ويراد به في «العَروض» حذف السابع الساكن بعد تسكين الخامس المتحرك؛ أي اجتماع الكف والعصب، وهو من الزحاف المزدوج ويدخل بحر الوافر فقط؛ فتصير «مفاعلتن» «مفاعلتن مفاعلتن فتنقل إلى «مفاعيل»؛ كما في قول الشاعر:

لــــسسلامة دارٌ بحفِـــي كباقي الخَلَــقِ الـسَّحْقِ، قِفَــارُ للسَّمِاءِ السَّحْقِ، قِفَــارُ للسَّمِاءِ تفــارو لــسللام/ تــدارنب/ حفــيرن كبــاقلخ/ لقـــسحق/ قفــارو مفاعيـــلُ/ فعــولن مفاعيـــلُ/ فعــولن منقـوص/ منقـوص/ منقـوص/ مقطـوف

[انظر: الكاني: ٥٥، ٥٦، ١٤٤، والحاشية الكبرى: ٣٦، ٣٧].

<sup>\*</sup> المنطُّوص، يُرَادُ به: الاسم المعرَب الـذي آخره يـاء خفيفة لازمـة تلـو كـسرة: كالقاضي، والداعي، وقد أطلق على ما أخره ياء لازمة أو ألف لازمة فيشمل المنقوص والمقصور. [انظر: الكتاب ٢: ٧٦، ٩٣، ٩٣، ١٠٥، والواضح للزبيدي: ٢٦٢].

ويراد به في العَروض: الجزء الذي سقط سابعه بعد سكون خامسه المتحرك. [انظر: النقص].

\* النقل: يُرَادُ به في «النحو»: نقل الحركة الإعرابية من الحرف الأخير إلى الحرف المنحوب الذي قبل الحرف المحرف المنحرف الماكن الصحيح الذي قبله عند الوقف؛ ففي مثل: «جاء بكرً» نقول: جاء بكرُه؛ وفي مثل: «شاهدت البَحْر» نقول: شاهدت البَحَرْ.

\* ويراد به في «الصرف»: نقل الحركة من حرف العلة المتحرك الواقع عينًا للكلمة إلى الحرف الساكن الصحيح قبله، وقد يبقى حرف العلة بعد ذلك على صورته، وقد ينقلب حرفًا آخر، وهذا نوعٌ من الإعلال يسمى الإعلال بالنقل، وهو خاص بالواو والياء؛ لأنها يتحركان؛ وذلك مثل: «يَصُوم» أصله يَصُومُ بسكون الصاد وضم الميم فنُقلت الضمة إلى الساكن قبلها. ولهذا شروطٌ مفصّلة في كتب النحو والصرف.

- \* النكرة؛ يُرَادُ به: الاسم الشائع في جنسه؛ مثل: رجل، وكتاب.
- \* التكرة المحدودة، يُرَادُ به: النكرة الدالة على زمن محدَّدٍ؛ مثل: شهر، وحول.
- \* النكرة الدختصة؛ يُرَادُ به: النكرة المضافة إلى نكرة أخرى؛ مشل: سمعنا صوت رجل، وكذلك النكرة الموصوفة؛ مثل: وقع انفجار مروعٌ في معسكرات الأعداء.
- \* النكرة المُقْبِلَ عليها؛ يُرَادُبه: النكرة المقصودة، وهي الاسم الشائع في جنسه إذا أريد به معين، ويكون ذلك في باب النداء؛ مثل: يا رجلُ انتظر، أو يا رجلُ ارفع صوتك؛ فكلمة «رجل» نكرة، لكن في هذا الموقف أريد بها معين موجه له النداء والأمر.
  - وقيل: تصبح هذه النكرة معرفةً بالقصد. [انظر: الهمع ١: ٥٥].
  - \* النكرة المقصودة، يُرادُ به: ما يراد بالنكرة المقبل عليها، وقد سبق.

<sup>\*</sup> النكرة الموغلة في الإبهام: يُرَادُ به: النكرة التي تكتسب التعريف حتى لـو

أضيفت إلى معرفة، ولا تكتسب التخصيص أيضًا؛ نحو: اغير،، والمثل،

\* المنهوك؛ يُرَادُ به في «العَروض»: البيت الذي اختصرت تفعيلاته فلم يبق منها إلا الثلث فقط، ويدخل النهك جوازًا في بحرين؛ هما: الرجز والمنسرح. ومثاله من الرجز: يسا ليتنسي فيهسا جسدع

يسالينسي/ فيهساجسلع

والأصل في هذا البحر ست تفعيلات، كما سبق في موضعه.

[انظر: الكافي : ١٤٥، والحاشية الكبرى: ٨٨].

\* النهي، يُرَادُ به: طلب الكف عن حصول فعل؛ مثل: لا تهمـلُ. وقــد أُطلـق النهي على النفي أيضًا. [انظر: معاني القرآن للفراء ١: ١٦٠].

\* تائب الظرف، يُرَادُ به: المصدر الذي كان مضافًا إلى ظرف، ولما حذف الظرف حل محلف الطرف حل محلف الطرف حل محله الطرف حل محله المصدر وصار منصوبًا؛ مثل: آخرج طلُوع الشمس؛ فحذف الظرف (وقت)، وهو مضاف وحل محله (طُلوع)، وقد كان مضافًا إليه فصار منصوبًا.

\* الغائب عن الفاعل: يُرادُ به: ما أسند إليه الفعل المبني للمجهول بعد حدّف الفاعل، وهو إما أن يكون المفعول به، أو المصدر، أو الظرف، والجار والمجرور التامَّين؛ فنقول: أُكِلَ الطعامُ، سِيرَ سَيْرٌ، يُعْتَكفُ في المسجد، صِيمَ رمضانُ. ونائب الفاعل يأخذ أحكام الفاعل، وهي مفصَّلة في كتب النحو. [انظر: الفاعل].

\* المتقوين، يُرَادُ به: نونٌ ساكنة تلحق الأسهاء المعربة وبعض الأسهاء المُبْنِيَّة، لفظًا لا خطًّا، ولا تنون الأسهاء عند اقترانها بـأل، أو عنـد إضافتها، وتحُرك النـون بالكسرة عند التقائها بساكن، وتُعدُّ في وزن الشعر حرفًا كسائر الحروف، والتنوين أنواع ستأتي. [انظر: الهمع: ٧٩، ٨٠].

\* تشوين الشربيم: يُرَادُ به في «العَروض»: نون ساكنةٌ تلحق القوافي المطلقة أو الأعاريض المقفّاة بدلًا من حرف الإطلاق وهو الألف والواو والياء.

وصرَّح ابن يعيش بأن التنوين محصّل للتَّرتُّم، وصرح سيبويه وغيره من المحققين أنه جيء به لقطع الترنم، وأن الترنم - وهو التغني - يحصل بألف الإطلاق لقبولها لمدَّ الصوت فيها، فإذا أنشدوا ولم يترتَّموا جاءوا بالتنوين في مكانها. ولا يختص هذا التنوين بالاسم، ويدخل ما فيه «أل» بدليل قوله:

أقسلي اللوم عساذل والمتسابَنُ وقسولي إن أصبتُ فقد أصابَنُ

\* تنوين العوض؛ يُرَادُ به في «النحو»: نون ساكنة تلحق الاسم عوضًا عن حرفٍ أصلى أو زائد، أو مضاف إليه مفردًا أو جملةً.

ومثال ما كان عوضًا عن حرف أصلي: جوارٍ، وغواشٍ، وسَوَاقِ، ودَوَاهٍ؛ أي: صيغة منتهى الجموع لمعتل اللام، والأصل: جواري، وغواشي، وسواقي، وسواقي، ودواهي، فالتنوين عوض عن هذه الياء وفاقًا لسيبويه والجمهور، لا عوضًا عن ضمة الياء وفتحتها خلافًا للمبرد؛ ومثال ما كان عوضًا عن حرف زائد: (جندل)؛ فإن تنوينه عوض عن ألف الجمع؛ إذ أصله (جنادل)، وقيل هذا تنوين التمكين وليس عوضًا؛ ولذلك يجر بالكسرة، وليس حذف الألف الدالة على الجمع: كحذف الياء من نحو: جوار وغواش. [انظر: كتاب سيبويه ٣: ١٠٨].

ومثال ما كان التنوين فيه عوضًا عن المضاف إليه المفرد: «كـل» و «بعـض» إذا قطعتا عن الإضافة؛ كما في قوله تعالى: ﴿ وَكُلّاضَرَبَّاللّهُ ٱلْأَمْثَالُ ﴾ [الفرقان: ٣٩]، وقيل: هو تنوين التمكين رجع لزوال الإضافة التي كانت عارضة.

ومثال ما كان التنوين فيه عوضًا عن المضاف إليه الجملة. اليومشذا، الحيشذا، الحيشذا، المعاقبة: فهو اللاحق اإذا كما في قوله تعالى: ﴿ وَالشَقَتِ السَّنَاءُ فَهِي يَوْمِنْ وَاهِيةٌ ﴾ [الحاقة: ١٦]، والتقدير: فهي يوم إذ انشقت واهية، ثم حذفت الجملة المضافة إلى اإذا للعلم بها وجيء بالتنوين عوضًا عنها، وكُسرت الذال الانتقاء الساكنين: الذال ونون التنوين.

وقال الأخفش: التنوين هنا تنوين التمكين، والكسرة علامة إعراب المضاف إليه.

\* تنوين الغالي، يُرَادُ به في (العَروض): نونٌ ساكنةٌ تلحق القوافي المقيَّدة، أو الأعاريض المصرَّعة زيادة على الوزن، لا يعتدُّ بها في تقطيع البيت، وذلك كما في قوله رؤية:

# وقاتم الأعاقي خاوي المخترَّقُنْ مستنبهِ الأعْسلام لَمَّساع الخَفَقْسَ

وفائدته الفرق بين الوقف والوصل، وجعله ابن يعيش من نوع تنوين الترتم؛ زاعمًا أنّ الترنم يحصل بالنون نفسها؛ لأنها حرف أغنّ، وأنكر الزجاج والسيرافي ثبوت هذا التنوين البتة؛ لأنه يكسر الوزن، وقالا: لعل الشاعر كان يريد (إنّ في آخر البيت فضعُف صوتُه بالهمزَة فتوهم السامع أن النون تنوين، واختار هذا القول ابن مالك.

\* تنوين المقابلة؛ يُرَادُبه في «النحو»: نون ساكنة تلحق آخر جمع المؤنث السالم، ولا تكتب؛ مثل: مسلمات، فاطمات، عدات، وسُمِّيت بذلك؛ لأنها تقابل النون في جمع المذكر السالم.

\* تنوين التمكين، يُرَادُبه في «النحو»: نونٌ ساكنةٌ تلحق آخر الاسم المغرب، لفظًا لا خطًّا؛ للدلالة على بقاء أصالته وعكنه في الاسمية؛ أي إنه لا يشبه الحرف ولا الفعل. [انظر: نون الصرف].

\* تنوين التنكير؛ يُرادُ به في «النحو»: نونٌ ساكنة تلحق بعض الأسهاء المبنية لفظًا لا خطًا؛ إشعارًا بأن المراد بالاسم غير معين؛ فنقول: مررت بسيبويه، وسيبويه آخر؛ فالأول معين، والثاني غير معين، ونقول أيضًا: صه، وصه؛ فالأولى نطلب بها السكوت عن كلام معين، والثانية نطلب بها سكوتًا مطلقًا عن أي كلام.

### الهاء

\* هاء اثتانيت: يُرَادُ به في «الصرف»: الهاء التي تلحق الأسماء لتدل على التأنيث، وهي هاءٌ في الوقف تاءٌ في الأصل؛ مثل: فاطمة، وكاتبة.

واختلف العلماء في أصل علامة التأنيث التي تلحق الأسماء أهمي تماء أم هماء، فقال الكوفيون: هي هاءٌ في الوقف، والتاء بمدل منها في الوصل، وعكس ذلك البصريون.

\* هاء البدل: هي الهاء المبدلة من الهمزة؛ مثل هرقّتُ الماء؛ أي أرقته. [انظر: معاني الحروف للرماني: ١٤٦].

\* هاء السكت، يُرَادُ به: هاء تلحق آخر الاسم عند الوقف؛ كها في قول تعالى: ﴿ مَا آَفْنَى عَنِي مَالِيَةٌ ﴾ [الحاقة: ٢٨، ٢٩]، وهي تلحق لبيان حركةٍ أو حرف، وأصلها أن يوقف عليها. وربها وُصِلَتْ بِنِيَّة الوقف.

\* هاء الإضمار؛ يُرَادُ به: الهاء التي تكون ضميرًا؛ مثل: عليٌّ ضربته، وتُسمى هاء الكنابة.

"هاء الإطلاق والإعتاق، يُرَادُ به: هاء التأنيث التي تلحق بعض صيغ منتهى الجموع، فيصير منصرقًا بعدما كان ممنوعًا من الصرف؛ مثل: صيارف وصيارفة، وصياقلة؛ لأنه بدخول هاء التأنيث صار بعد ألف الجمع ثلاثة أحرف وسطُها متحرك، ودخل بذلك في أوزان الآحاد؛ مثل: كراهية، وطواعية، وبذلك أطلقت هذه الهاء الاسم، وأعتقته من قيد الثقل الذي كان يمنعه من المصرف إلى الخفّة فصار منصرفًا. [انظر: شرح المصباح: ٢٩٩].

\* هاء العماد؛ يُرَادُ به: ضمير الشأن والقصة. وهو من مصطلحات الخليل. [انظر: ضمير الشأن. وانظر: معاني الحروف للرماني: ١٤٥، وكتاب الجمل للخليل ابن أحمد: ٢٧٠].

- \* هاء الكناية: يُرادُ به: الهاء التي تكون ضميرًا. [انظر: هاء الإضهار].
- \* هاء النديهة يُرادُ به: هاءً تلحق آخر الاسم المندوب في الوقف، وهي ليست ضميرًا؛ لأنها لمدِّ الصوت؛ مثل: واعمراه، وارأساه. [انظر: الندبة، ومعاني الحروف للرماني: ١٤٦].
- \* هاء الوقف، يُرَادُ به: هاء السكت. [انظر: هاء السكت، وانظر: معاني الحروف للرماني: ١٤٦].
- \* الهزج: يُرَادُ به في «العَروض»: بحرَّ من بحور الشعر العربي، وهو على ستة أجزاء في الدائرة إلا أنه جاء مجزوء على أربعة فقط.

وزنه وفقًا للدائرة:

مفاعيلن مفساعيلن مفساعيلن

وسته و فقًا للدارية:

سها فظلت مقلتي تجسري مآتيها

عفا یا صاح من سلمی مراعیها

مفاعيلن مفاعيلن مفاعيلن

وسمِّي هزجًا لتردد الصوت فيه، والتهزيج: تردد الصوت، يقال: هذا يهزج في نفسي، فلم كان الصوت يتردد في هذا النوع من الشعر سُمِّي هزجًا، أو نقول لما كان التهزيج تردد الصوت، وكان كل جزء منه يتردد في آخره سببان سمي هزجًا.

## وله عروض واحدة وضربان:

عروض مجنزوءة ووزنها «مفاعيلن»، وضربها الأول مثلها، وضربها الشاني عحذوف ووزنه «فعولن». [انظر: الكافي: ٧٣، ٩٠].

\* همزة التسوية، يُرادُ به: الحمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلّها، وهي التي تقع بعد كلمة سواء، أو ما أُبالي، أو ما أدري، أو ليت شعري، ونحوها؛ ومن أمثلة ذلك قول عز وجل: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِ مَ أَسَتَغَفَرَتَ لَهُمَ أَمْ لَمْ تَسَتَغْفِرْ فَلَاماني: ٣٤].

- \* همزة القطع: [انظر: ألف القطم].
- \* همزة الوصل: [انظر: ألف الوصل].
- \* الإهمال: يُرَادُ به: عدم تأثير الكلمة في غيرها إعرابيًّا؛ فيقال: حرفٌ مُهْمل؛ أي لا عمل له.

وقد أطلق الإهمال على خلو الكلمة من العامل، وأثبت «الأعلم» الرفع بالإهمال من العوامل، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ يُقَالُ لَدُ وَإِنْرَهِمُ ﴾ [الأنبياء: ٦٠]؛ فارتفاع كلمة ﴿إبراهيم عنده بالإهمال من العوامل؛ لأنه لم يتقدّمها عامل يؤثر فيها. [انظر: الهمع ١: ١٦٥].

\* المهمل؛ يُرَادُ به: اللفظ غير المستعمل؛ مثل: ﴿ دَيُّرُ مَعْلُوبِ ﴿ زِيدٍ ﴾.

ويُراد به أيضًا: الحرف الذي لا يعمل في الأسهاء أو الأفعال؛مثل: ﴿قَدُّ ۗ وَهَلْ ۗ .

\* الهوامل؛ يُرَادُ به: الحروف غيرُ العاملة فيها بعدها؛ مثل: هل، قد، سوف، لو.

### الواو

\* واو الاستثناف، يُرادُ به: الواو الداخلة على جملة منقطعة عما قبلها في المعنى، فما بعدها يُعدُّ كلامًا جديدًا مُستقلًا غير مرتبط بها قبله في الإعراب؛ كما في قوله تعالى: ﴿ إِنْكُمْ يَنْ كُمُ مَ وَنُقِتُ فِي الْأَرْمَامِ مَا فَشَاءُ ﴾ [الحج: ٥]؛ فالواو ليست للعطف لعدم استقامة المعنى، وكما في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَن نُوْيَنِ بِهِكذَا القُرْمَانِ وَلا يَالَّذِينَ كَفَرُوا لَن نُوْيِنَ بِهِكذَا القُرْمَانِ وَلا يَالَّذِينَ بَدَيْهُ وَلَوْ تَرَيِّ إِذِ الطَّلِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِيمٌ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِن بَعْضِ القَوْلَ ﴾ [سبأ: ٣١]؛ فجملة «لو ترى» مستأنفة وليست معطوفة على مقول قول الذين كفروا، والواو للاستئناف.

\* واو الابتداء؛ يُرادُبه: الواو الداخلة على جملة اسمية؛ سواء أكانت هذه الجملة لها موقع إعرابي أم لا، فمثال الداخلة على جملة لها محل من الإعراب قولنا: جاء علي والشمس طالعة؛ فجملة الشمس طالعة في محل نصب حال، والواو تسمى واو

الابتداء، أو واو الحال، ومثال الداخلة على جملة لا محل لها من الإعراب قول تعالى: ﴿ وَمَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَثْمِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمٌ وَاللَّهُ عَلِيمٌ وَاللَّهُ عَلِيمٌ مُرْجَوْنَ لِأَثْمِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمٌ وَاللَّهُ عَلِيمٌ عَلَيْهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَاللَّهُ عَلِيم حكيمًا غير مرتبطة بها قبلها في الإعراب، والواو للابتداء.

\* واو الثمانية، يُرَادُ به: واو ذكرها بعض النحويين كابن خالويه، وبعض المفسرين كالثمالي، وبعض الأدباء كالحريري، وقالوا: إن العرب إذ عدُّوا قالوا: ستة، سبعة، وثهانية، إيذانًا بأن السبعة عددٌ تام، وأن ما بعدها عدد مستأنف، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ سَبَعَةٌ وَثَامِنُهُم صَلَبُهُم ﴾ [الكهف: ٢٢]. وقيل: الواو هنا لعطف جملة على أخرى.

\* واو الحال: يُرَادُ به: الواو الداخلة على الجملة الحالية، وتُعدُّ رابطًا من روابط جلة الحال. [انظر: الجملة الحالية، والروابط]، وتُسمَّى أيضًا واو الابتداء، وهي تدل على أن ما بعدها قيد للفعل أو شبهه السابق عليها، ويقدِّرها سيبويه والأقدمون بإذ، ولا يريدون أنها بمعناها؛ لأنه لا يرادف الحرف الاسم، بل لأنها وما بعدها قيدٌ للفعل السابق؛ كما أن «إذً» كذلك.

## \* وقاتم الأعماق خاوي المخترق \*

وأجيب بجواز تقدير العطف على شيء في نفس المتكلم، ويوضح كونها عاطفة: أن واو العطف لا تدخل عليها كها تدخل على واو القسم. [انظر: مغني اللبيب ٢: ٣٦١، والجني الواني: ١٥٤].

\* واو الصرف: يُرَادُ به: عند الكوفين الواو التي يُنصب الفعل المضارع بعدها مسبوقة بطلبٍ أو نقي محضين؛ كما في قول تعالى: ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمُ اللَّهِ مَا اللَّهِ مَا اللَّهِ مَا اللَّهِ عَلَمُ اللَّهِ مَا اللَّهُ اللَّهِ مَا اللَّهُ اللَّهِ مَا اللَّهُ اللَّالِي اللَّا اللَّالِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّاللَّا اللَّالِمُ اللَّا اللَّالِي اللَّا ا

وَيَعْلَمُ الصَّدِيِنَ ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، وكما في قول الشاعر.

لا تنه عن خُلتِ وتاتي مثله عمارٌ عليمك إذا فعلت عظيم

وهذه الواو عند البصريين تُسمَّى واو المعية. [انظر: واو المعية، وحروف المعماني للزجاجي: ٣٨].

\* واو العطف؛ يُرَادُ به: الواو التي تُفيد مطلق الجمع وتعطف الشيء على مصاحبه وعلى سابقه وعلى لاحقه؛ فإذا قلنا: حضر محمد وعلى، كانت الواو مفيدة أن كلًّا منها قد حضر، ويحتمل أنها حضرا متصاحبين، أو حضر محمد قبل على، أو بعده؛ ولذلك فإن الواو لا تفيد ترتيبًا ولا تعقيبًا.

\* واو القسم: يُرَادُ به: الواو الداخلة على الاسم المُقسم به، وتُعدُّ من حروف الجر، فتجر المفسم به، ولا تدخل إلا على اسم ظاهر، ولا تتعلق إلا بمحدوف؛ كا في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْقُرْمَانِ ٱلْمُكِكِيمِ ﴾ [يس: ٢]؛ وإذا تلتها واو أخرى؛ كا في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْنَانِ وَالْنَانِ وَالْنَانِية واو عطف، وإلا لاحتاج كل اسم مُقسم به إلى جواب.

\* واو المعية، يُرَادُ به: الواو الدالة على التنصيص على المعية - أي المصاحبة والمرافقة - الداخلة على اسم فضلة مسبوقة بفعل لازم، أو ما فيه حروفه ومعناه [انظر: المفعول معه]. وقال البصريون: هنه الواو قوت الفعل اللازم فنصب الاسم الذي بعدها في قولنا: سهرنا والمصباح. وتُطلق أيضًا على الواو التي يُنصب الفعل المضارع بعدها بأن مضمرة، وتعطف المصدر المؤول بعدها على اسم صريح أو مؤوّل؛ فالعطف على اسم صريح؛ كقول الشاعرة:

ولُـبْس عباءة وتقرّ عيني أحب إلى من لبس الشفوف

والعطف على اسم مؤول يشترط فيه أن تُسبق الواو بطلب أو نفي محفين؛ كما في قول الشاعر:

لا تنه عن خلق وتمأتي مثله عمارٌ عليمك إذا فعلمت عظيم

أي: لا يكن منك نهى عن خلق وإتيان مثله.

وهذه الواوهي التي سَمَّاها الكوفيون واو الصرف. [انظر: واو الصرف].

\* الواو الزائدة، يُرَادُ به: الواو التي يكون دخولها في الكلام كخروجها منه، أثبتها الأخفش والكوفيون؛ ومن ثم قالوا بزيادتها في جواب الشرط في قوله تعالى: ﴿ حَتَىٰ إِنَا جَاءُوهَا وَفُرِحَتَ أَبُوبُهَا ﴾ [الزمر: ٧٣].

\* المَتَثَبِّد، يُرَادُب، وزنَّ شعري مستحدث ومستخرج من دواثر الخليل العَروضية، وهو مقلوب المجتث، ووزنه:

فاعلاتن فاع لاتن مستفع لن قاعلاتن فاع لاتن مستفع لن

ومثاله:

كنْ لأخلاقِ النَّسَايِ مُسْتَمريًا ولأحسوالِ السَّمْبابِ مُسْتَخْلِيًا

[انظر: الحاشية الكبرى: ٤٦].

\* الموتد المبسوط: يُرَادُ به في «العَروض»: ما يسكن من الأوتاد المفروقة؛ كقولنا: «قامً» بسكون الميم. وبذلك يتكون مقطع واحدٌ من ثلاثة أحرف أولها متحرك، والآخران ساكنان، ويكون ذلك في «مفعولاتُ» إذا دخلها الوقف، وهو تسكين السابع المتحرك فتصبح مفعولاتْ. [انظر: الوقف].

\* الوتك المجموع: يُرَادُ به في «العَروض»: كل حرفين متحركين بعدهما ساكن؛ مثل: قَضَى، أَلَمْ، ويُسمى أيضًا الوتد المقرون.

\* الموتك المضروق، يُرَادُ به في «العَروض»: كل حرفين متحركين بينهما ساكن؛ مثل: كيف، قبل. [انظر: الكافي: ١٨].

\* الوقد المصرون: [انظر: الوتد المجموع].

\* المتواتر، يُرَادُ به «القافية» التي يفصل بين ساكنيها حرفٌ متحرك واحد؛ كما في قول الراجز:

## القلب منها مستريحٌ سالم والقلبُ منسى جاهدٌ جهودُ

وردتُ الدال متحركة منفردة بين الواو والسكون الناتج عن مدة ضمة الدال. وسُميت القافية بذلك: إما أخْذًا من الوتر وهو الفرد، وإما لتواتر الحركة والسكون؛ أي تتابعها، وإما من تواتر الإبل على الماء إذا جاء قطيعٌ منها ثم آخر، وبينها مهلة.

\* الواجب؛ يُرَادُ به: المثبت؛ أي غير المنفي. [انظر: الكتاب ١: ٢٧]. ويراد به أيضًا: الخبري؛ أي ما يحتمل الصدق والكذب. [انظر: الكتاب ١: ٤٢٣].

\* الإيجاب، يُرَادُ به: الإثبات بعد النفي. [انظر: مقدمة خلف الأحمر: ١٠، والواضح للزبيدي: ٧٦، ٧٩]، وهو اصطلاحٌ كوفي، وسَبَّاه البصريون التحقيق، أو الاستثناء المفرّغ. [انظر: التحقيق].

ويرادبه أيضًا: الإثبات مقابل النفي. [انظر: معاني الحروف للرماني: ٩٤].

"اثتُوجيه: يُرَادُ به في «النحو»: بيان أنَّ رواية البيت أو القراءة القرآنية لها وجةً في العربية وموافقة لضوابط النحو، فيقولون مثلًا: وتوجيه الرواية أو البيت أو القراءة كذا وكذا.

\* ويراد به في «القافية»: حركة ما قبل الروي المقيد، أو المطلق إذا لم يكن في القافية رِدْف ولا تأسيس، وخصَّه أكثرهم بحركة ما قبل الروي المقيد. [انظر: الكانى: ١٥٨، والعقد الفريد ٣: ١٥٢].

والشائع أنه مأخوذ من جعل الشيء ذا وجهين، وسُميت بذلك لما تقرر في هذا الفن من أن الحركة قبل الساكن كالحركة عليه؛ فكأن الروي موجَّة بها؛ أي مصير ذا وجهين سكون وتحرك كالثوب الذي له وجهان، فمن حيث سكونه الحقيقي هو ساكن، ومن حيث تحريكه المجازي باعتبار المذكور هو متحرك، وقيل سُمِّي بذلك؛ لأن الشاعر له الحق أن يوجهه إلى أية جهة شاء من الحركات. [انظر: القافية في العروض والأدب: ٨٠ ٨١].

\* الواحد الخارج عن الجماعة، يُرَادُبه: تمييز العدد. [انظر: مقدمة خلف الأحر: ٥٨، وانظر: التمييز].

"الوزن، يُرادُ به: عدد من الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة
 وضعًا معينًا. [انظر: شرح الرضي على الكافية ١: ٥].

\* وزن مُلكَق القصار، يُرَادُبه في «العَروض»: وزنٌ شعري استحدثه أبو العتاهية ووزنه:

فــــاعلات فـــاعلا

ومثاله: للمنــــون دائــــرا تــيُــــــــــون صرفهــــــا هـــــــن ينتقيننــــــا واحــــــدًا فواحــــــدا

فــــاعلات فـــاعلا

\* الميزان المسرّفي، يُرَادُ به: مجموعة من الحروف تقابل بها الحروف الأصلية في الكلمة؛ وهذه المجموعة هي الفاء، والعين، واللام، فتقابل الحروف الأصلية بالفاء والعين واللام، ويقابل الحرف الزائد بنفسه لبيان الصيغة التي تكون عليها الكلمة؛ فنقول في «خرج» على وزن فعَل، وأخرج على وزن أفعًل، وانطلق على وزن انفعًل، واستخرج على وزن استفعل، وعبر على وزن فعل، وكيف على وزن فول، وعبن وعبر على وزن فعل، وكيف على وزن فعل، وغيف على وزن فعل، وأخرت على وزن فعل، وأخرت على وزن فول، وغيف على وزن فعل، وإذا حدف من الميزان؛ فعل الأمر من سعى نقول: على وزن «افع»، وفي «قل» على وزن «فل» وفي «قل» على وزن «فل» وفي «قبل» وإذا حدث تقديم وتأخير في الحروف الأصلية قدمنا وأخرنا ما يقابلها من الميزان؛ فكلمة «جاه» عفل، وكلمة «آرام» و «آبار» على وزن أغفال. [انظر: القلب المكاني].

ويستخدم الميزان الصرفي لبيان أحوال أبنية الكلمة في الأمور الآتية: ١ - ضبط الحركات الثلاثة والتمييز بينها وبين السكون في المفردات. الواسطة \_\_\_\_\_\_ ١٩٧ \_\_\_\_\_ الاتساع -

- ٧- معرفة الحروف الأصلية والزائدة في الصيغ المختلفة.
- ٣- معرفة ما طرأ على حروف الكلمة الواحدة من تقديم وتأخير وهو ما يعبر عنه بالقلب المكان.
  - ٤ حذف حرف أو أكثر من الكلمة أو عدم الحذف.
- \* الواسطة: يُرَادُ به: الحرف، قسيم الفعل والاسم. [انظر: شرح المقدمة النحرية لابن بابشاذ: ٢٧].
- \* السَّعَلَة؛ يُرَادُ به: الاختصار والإيجاز والحذف؛ إذ في جواز الإيجاز والحذف سعة للمتكلم. [انظر: الكتاب ١: ٢١٢].
- \* ويراد به: أيضًا النثر؛ حيث لا ضرورة فيه؛ فيقولون: «هــذا جــائزٌ في السعر غير جائز في السعة»؛ لأن الشعر مقيد بضوابط موسيقية، فيغتفر للشاعر ما لا يغتفر للناثر.
- \* الاتساع، يُرَادُ به: الاختصار والحدف. [انظر: الكتاب ١: ٩٦]؛ لأن في الاختصار والحدف تنويع الاستعال والتوسع في نهاذج التراكيب لتناسب السياقات المختلفة.

وقيل: الاتساع ضربٌ من الحذف، والفرق بين الاتساع والحذف، أننا في الاتساع نقيم المتوسّع فيه مقام المحذوف وتُعْربُه بإعرابه، كالاتساع في إقامة المضاف إليه مقام المضاف؛ كما في قوله تعالى: ﴿ وَسَّكِل ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِي كُنَا فِهَا ﴾ المضاف إليه مقام المضاف؛ كما في قوله تعالى: ﴿ وَسَّكِل ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِي كُنَا فِهَا ﴾ وهي مفعول [يوسف: ٢٨]؛ والمراد: واسأل أهل القرية؛ فحلفت كلمة قاهل، وهي مفعول به مضاف، وأقيمت كلمة قالقرية مقامها؛ فنصبت بعدما كانت مجرورة، أما الحذف: فإننا نحذف العامل وندع ما عمل فيه على حاله في الإعراب؛ كحذف قائن في مثل: اقرأ ولو سطرًا، أي ولو كمان المقروء سطرًا؛ فخبر قكمان، ظل منصوبًا كما كان قبل حذفها هي واسمها. [انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ١: منصوبًا كما كان قبل حذفها هي واسمها. [انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ١:

\* الوصف؛ يُرَادُ به: النعت، وقد يُراد به: التأكيد بالضمير. [انظر: الكتاب ١: ٣٩٢]، وقد يراد به: الضمير المنفصل المؤكد للضمير المتصل. [وانظر: المقتضب ٤: ٢٦٦]. وقد يراد به: الاسم المشتق.

\* الصفة، يُرادُبه: الاسم المشتق. [انظر: الكتاب ١: ٢٧٨، والواضح للزيبدي: ١، ٢٢]. ويراد به: الظرف عند الكوفيين، وسبقهم إلى ذلك الخليل بن أحمد. [انظر: العمين: ٨: ٥٠ ٢، ومفاتيح العلوم للخوارزمي: ٣٥، والإنصاف: المسألة السادسة].

ويراد به: حروف الجر والمجرور. [انظـر: تفـسير الطـبري ٤: ٢٤٧، ٧: ٣٣٩، ٥٧، ٤٧، ٤٦، ٥٠)، وبدي المحليل بـن أحـد: ٨: ٢٠٧، ٢٠٠٦].

وقد يراد به: ضمير الفصل عند بعـض المتقـدمين. [انظـر: تفـسير الطـبري ٧: ٤٢٩، والهمم ١: ٦٨].

\* الصفة المشبقة، يُرَادُ به: الاسم المشتق الدال على ثبوت الصفة ودوامها؛ مثل: صَعْب، وحَسَن، وفَرِح؛ وطفل، وحُلُو، وجُنُب، وحُطَم، وجَبَان، وشُجاع، وكريم، وعطوف، وغَضبَان، وندمان، وعُريان، وأبيض، وأوزانها: فَعْل، وفَعَل، وفَعَل، وفَعَال، وفَعِيل، وفَعَل، وفَعَل، وفَعَل، وفَعَل، وفَعَلان، وفَعِيل، وفَعُدل، وفَعَلان، وفَعِيل، وفَعُدل، وفَعَلان، وفَعِيل، وفَعُدل، وفَعَلان، وفَعِيل، وفَعَدل، وفَعَلان، وفَعَلان، وفَعِيل.

وتُصاغ من الفعل اللازم الدال على سجية أو عيب أو نظافة أو دنس، وتعمل عمله، وقد يأتي بعدها اسمٌ منصوب؛ فإن كان نكرة أُعرب تمييزًا، وإن كان معرفة أُعرب مشبهًا بالمفعول به [انظر: المشبه بالمفعول به]. وسُميت صفة مشبهة، لشبهها باسم الفاعل في عمله النصب وفي كثير من أحواله. وشروط عملها وإعراب ما بعدها، والفرق بينها وبين اسم الفاعل مفصّلٌ في كثب النحو.

[انظر: شرح الرضي على الكافية ٣: ٤٣١، شرح الرضي على الـشافية ١: ١٤٣، وحاشية الصبان ٣: ٢-١٢، والنحو الوافي ٤: ٢٨١]. \* الصفة الصريحة أو المحضة، يُرادُبه: الاسم المشتق الذي يشبه الفعل في التجديد والحدوث شبها صريحًا؛ أي قويًا خالصًا، بحيث يمكن أن يحل الفعل عله، ولم تغلب عليه الاسمية الخالصة، وهذا ينطبق على اسم الفاعل وصيغ المبالغة واسم المفعول.

الصللة

\* الصفة غير المحصة، يُرادُ به: الاسم غير المشتق مثل «أسد»، إذا أريد دلالته على صفة الشجاعة، والمشتق الذي غلبت عليه الاسمية: كأبطح، وأجرع، وصاحب، وراكب، واسم التفضيل. أما الصفة المشبهة فمختلفٌ فيها أهي صفة خالصة أم صفة غير محضة.

\* الصفة اللازمة: يُرَادُ به: صيغ المبالغة. [انظر: كتاب الأفعال للسرقسطي ١: ٢٦، ٦٣].

\* السفة الناقصة، يُرَادُ به: عند الكوفيين الظرف اللغو عند البصريين. [انظر: الأشباه والنظائر النحوية للسيوطي ٢: ٣٣٣، والأصول لابن السراج ١: ٥٠٠].

\* المصفات: يُسرَادُ به: المستقات. [انظر: الواضح للزبيدي: ٢٢١]. ويسراد بالصفات: الظروف وحروف الجر. [انظر: العين للخليل ٨: ١٥٧]. قبال الخليل: «والصفات نحو: أمام وقدام، وتسمى ظروفًا»، وقال أيضًا: (إلى: حرف من حروف الصفات» [٨: ٣٥٦]، وقال: ﴿في: حرف من حروف الصفات» [٨: ٣٠٤].

### \* الصلة:

\* يُرَّادُ به: الجملة أو شبه الجملة التي تقع بعد الاسم الموصول.

وقد يراد به: الفعل الواقع بعد حرف مصدري، والجملة التي بعد «أنَّ». [انظر: الكتاب ١: ١٧٩، ٤٦١، ٤٦١، ٤٧٦].

وقد يرادبه: الإلغاء؛ أي الزيادة. [انظر: تفسير الطبري ١: ٥٠٥].

وقد يراد به: معمول الفعل، والمتعلق به كالظرف، والمتعلق بالمشتق وبالمصدر

[انظر: تفسير الطبري ٣: ٩٢، وشرح القصائد السبع: ١١، ١٥، ٢٧، ٤٨].

وقد يراد به: الصفة؛ أي النعت بالجملة أو شبه الجملة. [انظر: معاني القرآن للفراء ١: ١٩ ٢، ٢٠ ١، ٢٢٤، ٣٠٦، ٣٢٣، وشرح القبصائد السبع الطوال: ١٣٠، ١٣، ٣٠، ٣٣. ٩٣. ٤٨. ٩٣].

وقد يراد به: الحال. [انظر: شرح القصائد السبع الطوال: ٩٣].

\* ويراد به في «القافية»: الوصل، وسيأتي بيانه.

\* صلة الموصول: يُرَادُ به: جملة فعلية أو اسمية تذكر بعد اسم موصول مشتملة على عائد؛ أي ضمير يطابق الموصول في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير والتأنيث. [انظر: جملة الصلة].

\* صلة من صلات الجزاء: يُرَادُ به: حرفٌ يتصل بأدوات الشرط وهو «ما»؛ مثل: مها، حيثها، إذما، أيّها. [انظر: معاني القرآن للفراء ٢: ٥ • ٣].

## \* الوصل:

\* يُرَادُ به في «النحو»: ما يُقابل الوقف على آخر الكلمة؛ أي وصل الكلام بعضه.

\* ويُرادُ به في «القافية»: إشباع حركة الرويِّ؛ فإذا كان حرف الرويِّ منضمومًا كان الوصل واوًا، وإذا كان حرف الرويِّ مكسورًا كان الوصل ياءً، وإذا كان حرف الروي مفتوحًا كان الوصل ألفًا، وقد يكون الوصل هاء متحركة أو ساكنة بعد حرف الرويً.

\* الوصل بنيلة الوقف، يُرَادُ به: اتصال الكلام ببعضه في النطق مع تسكين آخر الكلمة التي تستحق حركة إعرابية. [انظر: إجراء الوصل مجرى الوقف].

\* الموصول الحرفي: يُرَادُ به: كل حرف أُوَّل مع ما بعده بمصدر، والموصلات الحرفية لا تحتاج إلى عائد ولكنها تحتاج إلى صلة، وهذه الحروف هي:

١ - «أَنْ اللَّهُ وتوصل بالأفعال المتصرفة، وتنصب الفعل المضارع؛ كما في قول م تعالى:

﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ مَامَنُوا أَن تَغْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِلِحَدِ اللَّهِ ﴾ [الحديد: ١٦]، وقد تُوصَلُ بالفعل الماضي؛ كما في قولنا: سرَّني أنْ انتصر جيشنا.

٢- (كي، وتُوصَل بالأفعال المضارعة فقط؛ مثل: جئت لكي أعاونكم، وكي والنعل في تأويل مصدر مجرور باللام؛ والتقدير: جئت لمعاونتكم.

٣- (ما) وتكون مصدرية زمانية، ومصدرية غير زمانية.

أ - المصدرية الزمانية توصل كثيرًا بالفعل الماضي، أو المضارع المنفي؛ مثل: لن التخلى عنك ما دمن حيًا؛ أي: مدة دوامك حيًا، تؤول بمصدر مضاف إلى الزمان وهو مدة؛ ومثال اتصالها بالمضارع المنفي قولك: أنت الرجل المخلص ما لم تنحرف، والتقدير: مدة عدم انحرافك. وقد توصل بالمضارع غير المنفي؛ مثل: لن مثل: لأجافينك ما يضحبُك المنافق، وقد توصل بالجملة الاسمية؛ مثل: لن أغادر دارك ما زيد قائم.

ب- المصدرية غير الزمانية، وتوصل بالفعل الماضي والمضارع والجملة الاسمية؛ كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَعِبْلُونَ عَن سَيِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَاتُ شَدِيدٌ إِمَا لَاسمية؛ كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَعِبْلُونَ عَن سَيِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَاتُ شَدِيدٌ إِمَا نَصُولَ وَمَثُلَ عَجبتُ عَما تقول؛ أي من قول المتهم. [انظر: حاشية الصبان قولك، ومثل عجبتُ عِمَّا المتهم قائل؛ أي من قول المتهم. [انظر: حاشية الصبان 1: ١٢٩].

- ٤ الو، وتوصل بالفعل الماضي أو المضارع المتصرفين، ويغلب وقوعها بعد ما يُفيد التمني أو ما يفهم معناه؛ مثل: ود وأحب، كما في قول تعالى: ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدُونُ لَوْ مَدْ وَأَحِبُ مَنْ مَنْدُهِ مُنْ مَنْدُهِ مَنْ مَنْدُهِ مَنْ مَنْدُهِ مَنْ مَنْدُهِ مَنْ مَنْدُهِ مَنْ مَنْدُهِ مَنْ مَنْدُهُ مَنْدُونُ مَنْدُهُ مَنْدُونُهُ مَنْدُهُ مَنْدُونُ مَنْدُونُهُ مَنْدُونُ مَنْدُهُ مَنْدُونُ مَنْدُونُونُ مَنْدُونُ مَنْدُونُ مِنْدُونُ مَنْدُونُ مَنْدُونُ مَنْدُونُ مَنْدُونُ مُنْدُونُ مَنْهُمُ مَنْدُونُ مَنْدُونُ مَنْ مُنْدُونُ مُنْدُونُونُ مُنْدُونُ مُنَادُونُ مُنْدُونُ مُنُونُ مُنْدُونُ مُنْدُونُ
- ٥- ٤أنّ و توصل بأسمها وخبرها النحو: يسرني أنك مستقيم، وعرفتُ أنك ناجح، وعجبت من أن المتهم بريءٌ، وتؤوّل بمصدر خبرها مضافًا إلى اسمها إن كان الخبر مشتقًا كالأمثلة السابقة اكأنك قلت: يسرني استقامتك، وعرفتُ نجاحك، وعجبتُ من براءة المتهم. فإن كان الخبر جامدًا أو شبه جملة أوّلت بالكون افتقول: بلغني أنك أخو على، أو علمت أنك في المسجد اي بلغني

كونك أخاعلي، وعلمت كونك في المسجد. [انظر: حاشية المصبان ١: ١٢٨،

- \* الموصول الاسمى: [انظر: الأسياء الموصولة].
- \* الموصولات الخاصة: [انظر: الأسياء الموصولة].
- \* الموصولات المشتركة: [انظر: الأسهاء الموصولة].
- \* الإيطاء، يُرادُ به في «القافية»: تكرار القافية في قصيدةٍ واحدةٍ بلفظٍ واحدٍ، ومعنى واحد، فيها دون سبعة أبيات إذ عدُّوا الأبيات السبعة قصيدة.

والإيطاء عيبٌ من عيوب القافية؛ ومن أمثلته قول الشاعر:

أَوْ أَضِعُ البيتَ فِي خَرْساءَ مظلمةٍ تُقيّدُ العَيْرَ لا يَسْرِي بها السّاري

لا يخفضُ الرِّزُّ عَنْ أَرْض أَمَّ بها ولا يَضِلُّ عَلَى مِصْباحِهِ السَّادِي

[انظر: الكافي للتبريزي: ١٦٢، ١٦٣].

\* الواهر؛ يُرادُ به في «العروض» بحرٌ من بحور الشعر العربي، وهمو على سنة أجزاء يستعمل تامًّا وجزوءًا، ووزن التام في الدائرة:

مفاحلتن مفاحلتن مفاحلتن مفاحلتن مفاحلتن مفاحلتن

وبيته:

إذا غنضبت بنو أسدِ على ملكِ تخمالهُ م الملوك الأجلها غمضبوا وله عروضان وثلاثة أضرب:

١ حروضه الأولى مقطوفة، ووزنها فعولن، ولها ضربٌ واحد مقطوف أيـضًا؛
 كقول امرئ القيس:

لنسا غسنمٌ نُسسَوِّقها غِسزَازٌ كسأن قُسرون جِلَّتِها عسميُّ

٢- عروضه الثانية بجزوءة، ووزنها مفاعلتن، ولها ضربان: `

أ – ضم تُ مجزوء ووزنه مفاعلتن؛ ومثاله:

لقد علمت ربيعة أن ن حَبْلَكُ واهن فَ خَلَق ب- ضربٌ معصوب ووزنه مفاعيلن؛ ومثاله:

أعاتبه المراه المراع المراه المراع المراه ال

وسمي وافرًا لتوفر حركاته؛ لأنه ليست في الأجزاء أكثر حركاتٍ من مُفاعلتن وما ينفك منه وهو متفاعلن، وقيل سمى وافرًا لوفور أجزائه.

\* المواشر الأولى، يُرادُ به: ما كان من الضرب الأول من بحر الوافر، ووزن هذا الضرب (فعولن)، كما في قول الشاعر:

أحسادِرَةُ دموعَسك دارُ مسى وهانجسةٌ صبياتك الرسومُ [انظر: القصول والغايات: ٢٦٨، ٢٦٩].

\* المتوافر؛ يُرادُ به: وزنٌ شعري مستحدثٌ في الشعر العربي ومستخرج من دوائر الخليل بن أحمد، وهو مزيجٌ محرَّف من الكامل والرمل وتفاعيله:

قاعلائك فاعلائك فاعلن فاعلائك فاعلاتك فاعلاتك فاعلار

و مثاله:

مسا وقوفسك بالركائسب في الطُّلُسلُ ما سؤالك عن حبيسك قىد رَحَلُ

\* الموهور؛ يُرادُ به في «العَروض»: كل تفعيلة سلمتْ من الخرم مع جوازه فيها.

\* الواهي: يُّرادُ به في «العَروض»: البيت الذي استوفى أجزاء الدائرة من عروض وضرب بنقْص؛ كأن يعرض للعروض والضرب، أو لأحدهما من العلل اللازمة، أو ما أُجري مُجراها مما لا يعرض للحشو؟ كالحذف، والقصر، والقبض، والطي، والخبن. ويكون ذلك في الطويل، والمتقارب، والسريع، والرمل، والبسيط، والموافر،

والمنسرح، والخفيف، وغير النوع الأول من الكامل والرجز. [انظر: الكافي:

١٤٢، والحاشية الكبرى: ٨٦، ٨٧].

[انظر: الحاشية الكبرى: ٢٤].

\* الوقت: يُرادُ به: ظرف الزمان. [انظر: شرح القصائد السبع الطوال: ٥٠، ٥٠ ، ٢١، ٢٧، ٨١٨ ، ٢٥٩].

\* التوقيت: يُرادُ به: التعريف المحدد؛ أي تعيين المسمَّى تعيينًا مطلقًا؛ أي بالعَلَمِيَّة. [انظر: العلم].

\* المؤقت: يُرادُ به: المعرفة المحددة، وهو ما يعين مسهاه تعيينًا مطلقًا غير مقيد، وهو العلم. [انظر: العلم].

\* الوقص، يُرادُ به في «العَروض»: حذف الثاني المتحرك بعد تسكينه، و لا يكون إلا في «متفاعلن» وتنقل إلى «مفاعِلُنْ»، ويدخل بحرًا واحدًا وهو الكامل، وبيته:

يَسُلُبُ عَسَنَ حَرِيمَهِ بِسَسِفُهِ وَرَجِيسَهُ وَيُخْتَمِسَي فِي الْبَيْمِنِ عَرِيمَهِ وَيُخْتَمِسَي وَيَحْتَمِ وَيَحْتَمِسَي اللهِ وَيَحْتَمِسَي اللهِ وَيَحْتَمِسَى اللهِ وَيَحْتَمِسَى اللهِ وَيَحْتَمِسَى اللهِ وَيَحْتَمِسَى اللهِ اللهِ اللهِ وَيَحْتَمِسَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُل

مفساعلن/ مفساعلن/ مفساعلن/ مفساعلن/ مفساعلن مفساعلن

موقوص/ موقوص/ موقوص موقوص/ موقوص/ موقوص

[انظر: الكافي: ٦٦، ١٤٤، والحاشية الكبرى للدمنهوري: ٣٥، ٣٥].

\* الموقوص؛ يُرادُ به في العَروض: الجزء الذي حُذف ثانيه المتحرك بعد سُكونه. [انظر: الوقص].

\* الوُقُوع؛ يُرادُ به: تعدي الفعل إلى المفعول به. [انظر: تفسير الطبري ٤: ٩٣، الم. ٢٩، وانظر: التعدي].

\* الواقع، [انظر: الفعل الواقع، والفعل المتعدي].

\* الوقف؛ أي مبني على النحوا: السكون، وذلك في حال البناء، فيقال مبني على الوقف؛ أي مبني على النحو: النظر الكتاب ١: ٣، والإيضاح في على النحو: ٢٧، وشرح الرضي على الكافية ١: ٢٤].

\* ويراد به في «النحو»: أيضًا عدم وصل الكلام ببعضه بأن يتوقف المتكلم على آخر الكلمة، وللوقف طرقٌ شتّى منها الرَّوْمُ، والإشهام والإبدال، وزيادة ألف، والتضعيف، ونقل الحركة، والوقف بهاء السكت. وكل ذلك مفصًل في كتب النحو في باب الوقف.

\* ويراد به في «العَروض»: إسكان السابع المتحرك، ويدخل بحر السريع والمنسرح، فتصير «مفعولاتُ» مفعولاتُ بسكون التاء، وتنتقل إلى مفعولاتُ، وهـو من علل النقص. ومثاله من مشطور السريع:

ينسضحن في حافاته بسالأبوال يسضحنفي/ حافاتهي/ بالأبوال مستفعلن/ مستفعلن/ مفعولان سالم / موقوف

[أنظر: الكافي: ٩٨، ٩٩، ٥٩، والحاشية الكبرى: ٤٣].

## \* الموقوف:

\* يُسرادُ به في «العَسروض»: الجسزء اللذي شُكَّن سمابعه المتحسرك وذلك في مفعو لاتُ. [انظر: الوقف].

\* ويراد به في «النحو»: المبني على السكون مثل فعل الأمر: اقـرأ، قُـلْ. [انظـر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه: ١٣٢، ٢٤٢، والأصول لابن السراج ٢: ٢٠٦.

\* الموالاة، يُرادُ به: عطف النسق، وقد سبق بيانه. [انظر: الجمل للخليل ابن أحمد: ١٤٦، ومجاز القرآن لأي عبيدة: ج١: ٦٠].

### الياء

<sup>\*</sup> الياء المنظلية: يُرادُ به: الياء المنقلبة عن واوِ مثل: «يُغْزَى» مبنيًّا للمجهول،

والمبني للمعلوم «يَغْزو»؛ فالياء التي في المبني للمجهول منقلبة عـن الـواو التـي في المبنى للمعلوم؛ لأن الأصل غزوة.

\* الياء الملحقة، يُرادُ به: ياءٌ زائدة للإحلاق؛ نحر: سَلْقَى يُسَلَّقِى، أَلَحَقُوه بِدَحرج يدحرج، وهي زائدة تشبه الأصلية. [انظر: الإلحاق، وانظر: معاني الحروف للرماني: ١٤٧].

\* ياء التأثيث: يُرادُ به: ضمير المؤنثة المخاطبة، ويسند إلى الفعل المضارع، وقعل الأمر؛ مثل: تكرمِينَ، وأكرمي. [انظر: معاني الحروف للرماني: ١٤٧]. وقال الأخفش والمازني: هي حرف تأنيث، والفاعل مستتر.

\* ياء التثنية، يُرادُبه: علامة إعراب المُتنى في حال النصب والجر؛ مثل: كافأت الفائزين. [انظر: المثنى، وانظر: معانى الحروف للرماني: ١٤٨].

\* ياء الجمع، يُرادُ به: علامة إعراب جمع المذكر السالم في حال النصب والجر، مثل: كافأت المجلّين. [انظر: جمع المذكر السالم، وانظر: معاني الحروف للرماتي: 18٨].

\* ياء الخروج: يُرادُ به في «القافية»: ياء تتبع هاء الوصل المتحركة بالكسر إتباعها لحركتها. [انظر: الخروج].

\* ياء الإضافة، يُرادُ به: ياء النسب المشددة؛ مثل: مصري. [انظر: الكتاب ٢: ٢٩]، وهي تلحق آخر الاسم للدلالة على نسبته إلى المجرد منها. [انظر: النسب]، ويراد به أيضًا: ياء المتكلم وفي هذه الحال تعد ضميرًا، وتلحق آخر الأسياء والأفعال والحروف؛ مثل: كتابي، وأكرمني، ويكرمني، وعندي، وفي، وليتني، وتُشبق بنون تسمى نون العاد أو نون الوقاية إذا اتصلت بالأفعال، أو بعض الأدوات، أو بعض أسهاء الأفعال. [انظر: نون العهاد].

<sup>\*</sup> ياء الإطلاق، يُرادُ به: الياء الزائدة نتيجة لإشباع الكسرة قبلها، وتقع في

إطلاق القافية في الشعر، وفي الفواصل؛ كقول امرئ القيس:

قِفا نبكِ من ذكرى حبيبِ ومنزلي بسقط اللوى بين الدخول فحوملي

\* ياء العوض؛ يُرادُ به: ياء تلحق آخر الأسماء عوضًا عن التنوين في حالة الجر؛ مثل: مررت بزيدي. [انظر: معاني الحروف للرماني: ١٤٨].

\* ياء المتكلم، يُرادُبه: أحد ضهائر النصب والجر المتصلة، وقد يطلق عليها ياء الإضافة، وهي خاصة بالمتكلم.

وهذا الضمير يتصل بالأسهاء، والأفعال، والحروف، والظروف، وبعض أسهاء الأفعال.

وعندما تتصل ياء المتكلم بالأسهاء لا تُسبق بنون الوقاية، ويُكسر ما قبلها، وتكون ساكنة أو مفتوحة على النحو الآتي:

- (أ) عند الاتصال بالأسماء نتَّبع ما يلي:
- ١ إذا كان الاسم صحيح الآخر نقول: كتابي جديد، وصديقي مخلص.
- ٢- إذا كان الاسم جاريًا مجرى صحيح الآخر نقول: أقبل نحوي، ولا تكدر صَفْوِي.
- ٣- إذا كان الاسم معتل الآخر نقول: هذا الرجل هاديّ، وحضر قاضيّ، ونقـول:
   هذه عصاى، وهذا فتاي، ويجب هنا فتح ياء المتكلم.
- - ٥- إذا كان الاسم مثنى مرفوعًا نقول: هذانِ كتاباي، وهنا يجب فتح الياء.
- ٦- إذا كان الاسم مثنى منصوبًا أو مجرورًا نقول: إن كتابيً جديدان. وهنا يجب فتح ياء المتكلم.
- ٧- إذا كان الاسم مجموعًا جمع مذكر سالًا نقول: هم مُستقبِلي، وهـؤلاء مُخْرِجِي،
   وإن مستقبلي كثيرون، سعدتُ بمُستقبليّ. في جميع الأحوال؛ أي في حالة الرفع والنصب والجر. ويجب هنا أيضًا فتح ياء المتكلم.

٨- إذا كان الاسم مجموعًا جمع مؤنث سالًا نقول: هذه مُذكِّراتي، وهؤلاء زميلاتي.
 ٩- إذا كان الاسم منتهيًا بياء مشددة مثل كلمة كُرسيّ نقول: هذا كرسيَّ ويجب إدغام ياء المتكلم فيها قبلها على افتراض حذف إحدى اليائين من كلمة كرسيّ.
 ويجب هنا فتح ياء المتكلم وتعرب مضافًا إليه في محل جر.

(ب) وعند اتصال ياء المتكلم بالأفعال تعرب مفعولًا به مبنيًّا في محل نصب، ويجب أن تُسبق بنون تسمى نون الوقاية سواء أكان الفعل ماضيًا، أم مضارعًا، أم أمرًا. على النحو الآتي:

١ - مع الفعل الماضي نقـول: أسـعدني لقـاؤك، وأوصـاني أبي بتقـوى الله في الـسّرِّر والعلن. وهدَّدني اللص.

٢- مع الفعل المضارع نقول: يسعدني لقاؤك؛ ويوصيني أخي بأبنائه خيرًا، أنتها
 توصياني بفعل الخير، وأنتم تكرموني أو تكرمونني.

٣- مع فعل الأمر نقول: انْتَظِرْنِي عَدًا، وانتظراني غدًا، وانتظروني غدًا، وانتظر نَتِي بعد غد.
 (ج) وعند اتصال ياء المتكلم بالحروف يتبع ما يأتى:

إذا كان الحرف منتهيًا بنون نقول: إنّي، وأنّي، ولكنّي، وكـانّي، ويجـوز أن نقـول
 إنّني، ولكنّني، وكأنّني، أما (عَنْ) فنقول: عنّي يتشديد النون، ويجـوز تخفيفهـا
 فنقول: عَنْي.

٢- إذا كان الحرف منتهيًا بحرف مد؛ مثل (في)، و(إلى)، و(على) نقول: أفي شك؟
 وهل أرسلت إليَّ رسالة؟ وعَلِيَّ واجبٌ نحوك.

٣- إذا كان الحرف غير منته بنون ولا حرف مد مثل: الباء، والام، ولعل، وليت نقول: لا تَشتَعِن بي واستعن بالله، وهذا الكتاب لي، ويجوز هنا سكون الباء وفتحها. أما لعل وليت فلأنها من الحروف المشبهة بالفعل، فإنه يجوز فيها أن نقول: لعلي أزورك غدًا، بإثبات النون وبحذفها. ونقول: ليتيني أحج، ومن النادر أن نقول اليتي، بدون النون.

(د) وعند اتصال ياء المتكلم بالظروف نتبع ما يأتي:

إذا كان الظرف منتهيًا بِنون مثل: «لَدُنْ» نقول: لدنِّي أو لَدُنِي، وفيها عدا ذلك لا نأتى بالنون فنقول: هذا قبلي وذاك بعدي..

(هـ) وعند اتصال ياء المتكلم بأسماء الأفعال- وهي تنصل بأسماء الأفعال المتعدية خاصة؛ لأنها تعرب مفعولًا به- نقول في «عليك»: عليكني.

[انظر: شرح المفصل ٣: ٣١–٣٨، ١٢٣].

\* ياء النسب؛ [انظر: ياء الإضافة].

\* ياء النفس؛ يُرَادُ به: ياء المتكلم. [انظر: ياء الإضافة، وشرح المفصل: ٣: ٣-٣٨].

**建立為西湖**石

#### كشاق الصطلحات

فيها يلي كشاف المصطلحات مع الإشارة إلى الموجع المعوَّل عليه في اختيار المقابل بالإنجليزية إن وُجد، وقد وضعت قبل المصيغة الإنجليزية رسوز الدلالة على المؤلف.

الرمز	المرجع أو المؤلف
æ	مجمع اللغة العربية بالقاهرة
Moh	محمد صلاح الدين مصطفى 🕦
E	Elder"
Н	Howell®
P	Palmer®
w	Wright <sup>(0)</sup>
P, W	Palmer, Wright
W, H	Wright, Howell
H.W	

<sup>(</sup>١) النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم.

<sup>(2)</sup> Arabic Grammar inductive Method, 1937.

<sup>(3)</sup> A grammar of the Classical Arabic Language, London, 1984.

<sup>(4)</sup> Grammar of the Arabic Language, London, 1874.

<sup>(5)</sup> A grammar of the Arabic Language, Cambridge University Press, 1979.

H, Instigation	الامتيتاء
W, H: The particle	الأداة ٤٧
H: Article	أداة التعريف
W, H: Conditional Particles	أدوات الشرط ٤٨
H: Jurative Particles	
The olteration of the "Mujra"	الإجارة
W: The Foundation	التأسيس
H: corroboration	التأكيد
W: Corroboration in meaning	التأكيدالمعنوي
W: Verbal corroboration	التأكيد اللفظى
Corroboration by "Nun"	التأكيد بالنون
W: the "AL" article used to indicate the genus	ال الجنسية
The redunant *Al*	أل الزائلة ٥٠
W: The Article used to indicate previous knowledge	آل العهدية
Definite conjunctive "Al"	آل الموصولة١٥
The "Alif"	الألفا
W: Separating *Alif*	الألف الفارقة ١٥
W: The "Alif" that can be abbreviated	الألف القصورة
W: The lengthened "Alif"	الألف المدودة ٢٥
"Alif" of plural	ألف الجمع
"Alif" of particle	ألف الأداة٣٥
"Alif" of information	ألف التخبير ٢٠
"Alif" of preference	ألف التخير ٥٣
"Alif" of reciprocity	ألف الفاعلة
"Alif" of interrogative	ألف الاستفهام٢٥
"Alif" of establishing	ألف التقرير ٥٣
W: Disjuntive "Alif"= Glottal hard catch	ألف القَطْع٥٣
W: The appended alif	الف الإلحاق
<del>-</del> -	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·

#### الصفحة P: "Alif" added to a word to express grief...... آلف النابة ..... Relation "Alif" ..... آلف النسّب..... P: "Alif" used in the Formation of the aosist...... الف الغس ..... ٤٥ Affirmation "Alif"....... آلف الإيجاب ...... ٤٥ W: Conjunctive "Alif" Glottal soft catch :......... H: W: Article الألف واللام ...... ع ٥ H: W: Imperative..... الأم ..... ٤٥ W: Pure imperative...... الأمر المحض ......عد Feminize ..... التأنث ..... ٤٥ H: W: Feminine..... المؤنث .......عه W: Tropical Feminine ..... المؤنث للحازي ...... ٤٥ W: Natural Feminine للونث الحقيقي .....لونث الحقيقي .... W; Unnatural Feminine..... W: Feminine by Signification ..... للۇنٹالغنوى .......... ٥٥ للونث اللفظي .....مه W: Feminine by form إن الزائدة...... المؤنث اللفظم والمنوى ...... ٥٥ W: Feminine by form and Signification ..... W: The lightened 'an' ..... «أَنْ» المخففة من الثقيلة ......... ٥٥ W: The "an" which supplies the places of the " Masder" W: The Explicative "an" ..... دآنٌ المفسر قريبينين W: The "an" that governs the subjective..... «أَنْ» الناصية «إنَّ» المخففة من الثقيلة .....٧٥ The lightened "in"..... W: The negative "in"..... إن النافية ..... إن الوصلية وهي الزائدة.....٧٥ W: The conditional "in" ...... «إنَّ» الشرطية ........... ٧٥٠ "In" inserted after the negative "ma"..... دإنَّ المازلة .....٧٥ H: Inception ..... الائتناف ..... ٧٥ H: Inception ..... الاستثناف ..... ٨٥ **(₽)** "AI baaw" ..... oA .....

#### المشحة

P: "Baa" of rendering transitive	ياء التقل
Fedundant "ba	باء الصلَّة
Amputation	البتر٨٥
"AI abtar"	الأبتر
H:W: Meter	البحر
H: Inception	الابتلاء
W: Subject of a nominal sentence	المتدا المتدا
H, W: Subject of anominal sentence and predicate	المبتدأ والمبني عليه
H: Substitute or Apposition	البدل
H: Substitute of the whole	البدل المطابق
H: Substitute of after thought	بدل البداء
H: Substitute of the part	بدل البعض من الكل ٦٠
W: Comprehensive substitute	بنل الاشتال
H; Substitute of digression	بدل الإضراب ١٦٠
H: Substitute of the blunder	بدل الغلط
W: Substitution	الإيال
The Pure	البريء
P: The outspread meter	السط
F: First outspread meter	البسيط الأول ٦٢
Second outspread meter	البسيط الثاني
W: Deflection of the sound "A" towards "E"	البطح
W: Indeclination	البناءالبناء
W: The agent or subject of verbal sentence	يناه الاسم على القعل
P: Predicate by verbal sentence	بناء الفعل على الأسم
W: Indeclinable	البني
Original Indeclinable	مينى الأصل١٣٠
Original Indeclinable	المبنى بناء أصيلاً
Accidental Indecimable	البنى بناءً عارضاً١٤
H: Predication	البني على البندأ
Indeclinable with the "fath" of the two parts	المبنى على فتح الجزئين ١٤
_	اجي حي -ي ، بر بر

	الصفحة
H, W: Passive	المبني للمجهول ٦٤
H, W: Active	للبني للمعلوم ٩٤
H, W: Active	المبنى للفاعل 18
H, W: Passive	الميني للمفعول ٢٥
H, W: Passive	المبنى لما لم يُسم فاعله ٦٥
W : Form of the tense and mood	الباب
W: Noun Preeminence	باب أفعل منك
W:Verse	ابيت
E : Effeminate verse	البيت المُحَنَّث ١٥
H: Betwixt and between	يَنْ بِيلَ ١٥
W: Explanation	التبين
( <u>ů</u> )	
H: Alliteration	الإتباعها:
H: Appositive, Matter the property of the proper	التابع
H: Substitution	الترجة
H:Subtitute	المترجم ١٦
Complete	النَّام
Complete and negative	النام المنفي
Complete and Affirmative	التام الموجَب ٢٧
H: Instigation	التيام ٢٧
(△)	
"AI tharm"	الثرم ۲۷
"AI athram"	الأثرم ٧٧
The difficult	الغَلَ
Doubling the second or third radical	التغيل
The second doubled radical	المطل الحشوا
H, W: Triliteral	الثلاثيالثادتي
"Al thaim"	الثُّلُما
"AI athlam"	<5
H, W: Dual	

	الصفحة
H, W: Dual	المني١٩
H, P: Biliteral	الثاني
W: The doubled verb	التائي المضاعف ١٩
W: The biliteral root	الثنائي للكرر ١٩
H, W: Exception	الاستثناء
W: Exception made void	الاستثناء المفرغ٧٠
H: Exception, disjunctive	الاستثناء المنقطع٧٠
Exception Junctive	الاستثناء المتصل ٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
(3)	•
P: The docked	الْجُنْتُ٧٠
W: "Denial"	الْحَادُ
H: abstraction	التجريد٧١
H: Unaugmented	المجرّد٧١
W , H : Genitive case	الجرُّ٧١
H:Errention Genitive	الجرالأصلي٧١
W: Genitive of proximity	الجريالمجاورة٧٢
Genitive by Imagination	الجرعلىالتوهم٧٢
H: Non Essential genitive	الجر غير الأصلي٧٣
H, W: The preposition	الجارُّ
H, W: The noun in the genitive case	البجرور٧٣
H: The quasi - sound, semi Vowel	الجاري مجرى الصحيح٧٣
H: The participial	الجاري على الفعل٧٣
H: The triptot declension	الإجراء٧٣
P: Apposition according to the context	الإجراء على الموضع٧٣
The join which is Quassistop	إجراء الوصل عجري الموقف ٢٤٠٠٠٠٠٠
:Treatment the transitive as intransitive & :Treatment the intransitive as transitive	إجراء اللازم عبسرى غير اللازم وإجرا غيراللازم عبرى اللازم ٧٤
H: Alliteration	عير العرب جرى العرب ٢٥٠ الجري على الأول ٧٥
H: The triptote, "AL mujra"	الْجُرِي على الدون
The case ending of the words	<del></del>
	مجاري أواخر الكلم٧٥

•	الصفحة
The feet	الجُزء
"Al jaza"	الجَزْء٧٦
H: Apodosis	الجزاء
"Al majzua"	المجزوء٧٦
*Aljazl	الجزّل
"Al majzul"	الُجْزُولِ٧٧
$W;  {}^m\!Jussive^{it} $	الْجَوْمُ٧٧
	الجزئم النِّسط٧٧
	الجزم المرسل٧٨
H: Apocoptives	الجوازم ٨٧
W: Incapable of growth = aplaticor primitive	الجائد٨٧
H, W: Plural	الجَنْعُ٧٨
H: Sound plural	الجمع المبني على صورة واحلة ٧٨
P: Plurals of the last form of plural	الجمع الأقصىالله عالم الما الما الما الما الما الما الما
H: W: Broken plural	الجمع الذي يُكسر عليه الواحد ٧٩
Sound male plural	الجمع الذي على حد التثنية ٧٩
H: Broken plural	الجمع الذي لم يُبن على واجِدِهِ ٧٩
P: Plural of the last form of plural	الجمع التناهي
Sound female plural	جع المؤلث السالم
Sound male plural	جع المذكر السالم ٨٠
H: Sound plural	جمع السلامة ٨٠
W: Conflicting in regard to government	جمع الفاعلين والمفعولين٠٠٠
H, W: Plural of paucity	جع القِلَّة٨١
H; Plural of Multitude	جمع الكثرة ٨١
H, W: Broken plural	جمع التكثير
H, W: Broken plural	جمع التكسير
H, W: plural	مجاع۲۸
	التجميع
W: Sentence	الجملة۲۸
H: Inceptive sentence	الجملة المستأنفة

#### الصفحة H: Inceptive sentence ..... الجملة الابتدائية ..... Narrative clause الجملة المحكية ..... W: Circumstantial clause ..... الحملة الحالية ..... P: Enunciative sentence, or clause of statements 🚁 ....... العملة الخبرية .....العملة الخبرية .... Sentence with one aspect ...... الجملة ذات الوجه ..... W: Sentence with two faces or aspects ..... الجملة فات الوجهين..... P, W: Nominal sentence الجملة الاسمية ................. ٥٥ W: Conditional or hypthetical clause ...... الجملة الشرطية ......٥٨ Clause ..... الجملة الصغري ..... Request sentence ..... الجملة الطلبية ...... P: Adverbial sentence ...... أباملة الظرقية ...... P: Parenthesis sentnce ..... الجملة الاعتراضية .....٧ H: The expository sentence ...... الجملة المفسرة أو التفسيرية ..... ٨٨ W: Verbal sentence ..... الجملة الفعلية ..... Oath sentence ..... الجملة القسمية ..... Compound sentence ...... الجملة الكبري ...... P: Sentence that has a place in the grammatical الجملة التي لها محل من الإعراب.... ٩١ analysis P: Sentence that occupies no place in grammatical الجملة التي لا محل خامن الإعراب. 95 analysis P: Productive proposition ...... الجملة الإنشائية ..... W, MOH: The relative clause ...... جَلة الصلة ..... The simple sentences ..... الجمارالأول ..... The complex sentences ...... الجُمَّا ,الثَّه أن ..... ١٩٦ "Ai jamam" الِحَمِّ ..... ٧٧ "Ai ajam" ..... الاجِّة ..... W: Pronoun of the fact or the story ..... المجهول ...... ۹۸ P: Apodosis of command جواب الأمر ..... P: Apodosis of condition, or ..... جواب الجزاء ..... W: Result depending upon condition ..... جواب المجازاة ..... W: Result depending upon condition ..... جواب الشرط .....

#### المشحة P: Apodosis of command ...... جو آب الطلب ..... W: Complement of the oath ..... جواب القسم ..... ٩٩ H: Vicinity الجوار ...................... ٩٩ "Aligazah" ..... الإجازة ..... ٩٩ الحارزة ..... ١٠٠ )... W: The passing away H: Transitive ..... الحاوز ..... H, W; The hallo ..... الأج في ..... (건) التُخشتُ ..... H: Excitation ..... H: Infinitive nouns ..... الأحفاث .....ا ١٠١٠ الحلود عن البناء .......... ١٠١ Being turned from one form to another ..... ١٠١ .... Al hathath, catalexis ....... Al ahath ..... الأخذ Elision or deletion, Ellipse, ..... الحنف ..... Deletion and conjunctive ..... الحذف والإيصال ..... "Mahthuf"..... للحلوف ..... ۲۰۲ "Al hathw"..... 1-4" ..... "Al tahrid" التحريف W. H: Particle ......... الحرف ..... ١٠٤ H: Non- redundant preposition ..... حرف الجر الأصل ..... ١٠٤ H: Redundant preposition ..... حرف الجرالزائد ...... ١٠٥ H: Quais- redundant preposition..... حرف الجر الشبيه بالزائد...... ١٠٥ Letter with vowel..... الحرف الخي ..... Letters of parsing ..... حرف الإعراب ..... ٥٠٥ P: Puture particle..... حرف الاستقبال .....و م ١٠٥ P: Particle of respire..... حرف التنفيس ..... ٥٠٥ الأحرف الخمسة المشيَّعة بالفعل .... ٢٠٦ H: Particles assimilated to the verb ..... أحرُف الصَّر ف .....١٠٦ H: Letters of diversion..... حروف البان .......... ۱۰۱ ..... ۱۰۱ .....

#### الصفحة H. W: Prepositions ..... حروف الجرّ ..... H, W: Conditional particles ..... حروف الجزاء ..... ١٠٦ W: Prepositions..... حروف الخفض ..... H: Partricles of trying to remember..... حروف التذكر ..... ١٠٦٠... W: Servile letters or increments ..... حروف الزيادة .....٧٠٠ W: Copulative particles ..... حروف التشريك.....٧٠٧ H: Demonstrative ..... حروف الإشارة................... ١٠٨ H: The infinitival particles ..... الحووف المصدرية ......١٠٨ H: Aoristic letters ..... حروف المضارعة.....١٠٨ H, W: Prepositions ..... حروف الإضافة ...... H: Jurative particles ..... حروف الإضافة إلى للحلوف به .... ١٠٨ W: Weak letters..... حروف العلة ...... ١٠٨ P. Particles which influence the sense..... حروف للعالى............. ١٠٨ H, W: Soft letters ..... حروف اللَّان ..... ١٠٩ H, W: Letters of prolongation..... حروف للذُّ ...... ١٠٩ H, W: Prepositions ..... ح وف الصفات ..... ١٠٩ H: Redundant particles ..... حروف الصلة أوالحشو ...... ١٠٩ المروفالتي للأمر وألنهي..... ١٠٩ المركة ..... ١١٠ P: Vowel of indeclinable, indeclinable vowel....... حركة البناء ..... Vowel of assimilation ..... حركة الإتباع ..... Vowel of quotion..... ح كة الحكاية ..... حركة التخلُّص من التقاء الساكنين ١١١ Vowel of parsing ...... حركةالإعراب ..... Vowel of affinity..... سركة المناسبة ..... Transposed Vowel ..... حركة النقل .....١١٣ Word with vowel second radical..... متحرك الحشو ..... ١١٤ Augment, Relative clause, The second radical of الحشق ......المشر the word, padding H: E: citaion.... التحضيض ......١١٤

	الصفحة
W, H: Diminutive	التحقير
W: Limitation or restriction	التحقيق
P: Giving the "hamzah" its full value	تحقيق الهمزة ١١٤
W: Quoting the exact words of speaker	الحكاية
W: Adverb of place, Adverb of time, the place	المحلّ
W: adverbs in grammatical analysis (p)	المُحَالُ
H: Synarthnous	المحلَّى بال ١١٥
W: Accusative of state or condition	الحال
W: Non-strengthening stage, P: Adverb explanatory of condition	الحال المُؤسَّسَة
W: Strengthening state	الحال المؤكّلة
W: Non- strengthening state	المال المنات المالية ا
W: Related state	الحال المحكية
Intermixed state,	الحال المتاخلة
Followed state	الحال المترادقة
Compound state	الحال المركية
H: Connected state	الحال السبية
: Numerous state	الحال المعددة
W: Transitory state	الحال غير النائمة
W: Permanent state	الحال غير المنتقلة١١٨
W: Indication a future state	الحال القدرة١١٨
W: Simultaneaus state	الحال المقارنة
W: Transotiry state	الحال المحلة
Preparion state	الحال المُوَطِّيَّةِ١١٩
H: Sylleptris	الحمل على المعنىا
<b>(と</b> )	
	الإخبار بالذي والألف والملام ١١٩
H: Predicate	الخبر
W: Result depending upon the condition	خبر المُجَازاة
The predicative predicate	الخبر السببي

	المبقحة
The Preparing predicate	الخير الموطئ ١٢٢
W: Denotative to state	خبر العرفة ١٢٢
W: Adjective	خبر النكرة
"Al khabl"	اخَيْلُ
"AI makhbul"	المخبول
"Al khabn"	الخَيْن
"Al makhboun"	المخبون
"AI kharb"	الخَرْبُالمَّارِثُ
"Al Akhrab",	الأنحرّ
W: That which goes beyond	الخروج١٢٤
"Al Kharm"	الحَرْمُ
"AI akhram"	الأَخْرَمُالاُخْرَمُ
"AI Khazl"	الخَرْلُ اللهِ
"Al khazm"	المَّنْ عُنْ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّا الللّ
W: Specification	الاختصاص ١٢٥
H, W; Genitive case	الْخَفْضُ
: Genitive on form	الخفضُ على البنية
Genitive with proximity	النفض على البوار١٢٦
Genitive with imagination	الخفض على التوهم١٢٦
W. P: light or nimble "khafif"	النيف.
H: Alleviation	التخفيف
H: Slurring	الاختلاس١٢٧
	خلم الأدلة
"Al takhlia"	التخليم
"Al mokhalla"	المخلِّم١٢٨
Difference	الملاف٨٢١
H; Verbal noun	الخالفة
Difference Mokhalafahi	
(3)	
W: The stronger or quest	اللخيلاللخيل

#### الصفحة Al modakhal ..... الْعَاخَلِ....ا الاستاراك ......ا W: The continuous ..... ۱۲۰ ..... النَّمانة ........ ۱۳۱ Distinctive pronoun...... ۱۳۱ H: Invocation \_\_\_\_\_\_ ۱۳۱ H: Incorporation..... الإذهام ....١٣١ اللَّتَ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا الدوائر المروضية ...... ۱۳۷ ..... ۱۳۷ الر ألاوتك ...... ١٢٢ .... ١٢٢ ..... دائرة المُجتلَب ..... P: Circle of the brought ..... P: Circle of the varied ..... دائرةُ المختلف ..... P: Circle of the intricate دائرةُ المُثَيِّهِ ...... ١٣٥ كان الكن المناسبية المناسبية P: Circle of the harmonious .................. ١٣٥ (3) ن التلائد...... ١٣٥ Possessor of three= hollow ..... Possessor of four= unsound third radical of verb قوالأربعة ...... Appendix..... التلبيل ..... شیل ......۲۲۱ "Al muthal" **(1)** P: Quadrilateral ..... الزياعي ..... W: The connector..... الرابط ..... ۱۳۲ W: Natural order ..... الرثية .....ا W. P. Trembling..... الرَّحُ السِّمِينِ السَّمِينِ السَّمِينِ السَّمِينِ السَّمِينِ السَّمِينِ السَّمِينِ السَّمِينِ السَّ الرُّخْصَة .....الرُّخْصَة على المُناسِّد اللهِ المُناسِّد اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ Licence الترخيم ...... ١٤٠ .... ١٤٠ H: Elision or curtailmenttor. apocope الرد..... 181 K: Alliteration الدُّ دود...... ۱۶۱ ..... ۱۶۱ الدُّ دود..... الرَّذُن ........ ١٤١ ..... ١٤١ ..... الترادف ..... ١٤٢ - ١٤٢ - ١٤٢ الترادف الرُّورِ ...... ۱۹۶۳ .... ۱۹۶۳ .... ۱۹۶۳ .... ۱۹۶۳ .... ۱۹۶۳ ....

	الصفحة
"Al irsal"	الإرسال
"Al Muraayat"	للراعبات
H: Nominative case	الرَّفْعُ١٤٢
H: Nominative by diversion	الرقع بالصَّرْف١٤٣
H: Nomimative by mm	الرفع بالنون١٤٣
H: Nominative by adverb and preposition	الرفع بالصَّفة ١٤٤
H: Nominative on form	الرقع على البنية ١٤٤
•	الرفع على التكرير ١٤٤
P: Put in the nominative to express praise	الرقع على الملح
"Al tarfil"	الترديل
*Al muraffal*	الْرَقْلِ ١٤٥
"Al muraqabah"	للراقبة ١٤٥
H: The attributive compound	المركّب الإسنادي180
H: The prothetic compound	الركب الإضاق 180
Numeral compound	المركّب العددي ١٤٥
W: The mixed compound	الرُّعُ الزَّجِيُ ١٤٥
	للركّب تركيب خسة عشر ١٤٦
"Al mutarakib"	المتراكِب۲۶۱
W. P: The running	الومل۲۶۱
W: Slutting final vowel	ולנק
The rhyming letter "rawiyy"	الرَّرِيُّ١٤٧
Ġ>	
P: The deviation	الرِّحاف
P: Compound deviation	ألزحاف الزدوج ١٤٩
P: Simple deviation	الزِّحاف المفرد ١٤٩
P: Deviation as Quasi- defect	الزِّحاف الجاري مجرى العلة ١٤٩
H: The augment	الزيادة
	الزيادة الشبيهة لألفي النأنيث ١٥٠
*	الزائسدتان اللغان بمنسزلة زمساد
	واحلة

	الصفحة
H: Aoristic letters	الزوائدالأربعة
P: Augmented	المزيد
(w)	3
P: The heavy chord	السبب الثقيل١٥١
P: The light chord	السبب الخفف١٥١
P: The light chord	السبب الشطرب١٥١
P: The heavey chord	السبب المتشر
"Al tasbigh"	التَّشيغ١٥١
"Al musabbagh"	الْسَيْعَ١٥١
H: The infinitival Particles	السابك
p: The flowing "munsarih"	النتيح
"AI munsarid",	التُسَرِد
W: The swift	السريع١٥٢
H; Elision	الإسقاط
Elision of preposition	سقوطالصنة
H: quiescence	السكون
W: Quiescent	الساكن
Quiescent second letter	ساكن الحشو
H: The negative	العلب ١٥٤
"Almaslob"	المشلوب ١٥٤
*AI salim*	السَّالِم
Al Musammat	الْسَمُّط ١٥٤
Acceptable with usage	الشاع
H; Noun	الاسم
W: indeclinable nown	
W: The indeclinable noun	الاسم البَّهُمُ ١٥٥
W: Noun of number, measure, and weight	الاسم التَّامُالاسم التَّامُ
H: The quasi- sound noun	الأسم الجاري مجرى الصحيح ١٥٦
W, H: The aplastic noun or primitive	الاسم الحامل ٢٥٦
	الاسم للتقبث

	الصفحة
W, H: The derivative	الاسم المُشتَّق ١٥٦
•	الاسم الصحيح ٥١ م١
W: the declinable noun	الاسمُ المُعْرَبِ ١٥٦
	الاسم غير الصحيحا١٥٧
	الاسم غير الصريح١٥٧
W: The indeclinable noun	الاسم فيرالمتمكن١٥٧
H: The abbreviated	الاسم القصور١٥٧
:Subject	الاسم المستقيم٧٥١
H: The Prolonged	الاسم للمدود
H: The Perfectly declinable	الاسم للتمكِّن أنكن١٥٨
H: The imperfectly declinable	الاسم المتمكَّن غير آمُكَن١٥٩
: The redundancy noun	الاسم الماثل
H: Defective noun	الاسم الناقصا
H: The abbreviated noun	الاسم المتقوص٩٥١
W: The declinable noun	الاسم الموضوع١٥٩
H, W: The proper name	الاسم المؤقَّت ١٥٩
W: Noun of "inna"	اسم إنَّ
H: Instrumental	اسم الآلة
W: Collective noun	اسم الجمع
H: Generic noun	اسمُ الجِشْ١٦٠
P: Collective generic noun	١- اسم جنس جمعي
	٢- اسم جنس إفرائي٢
H: Infinitive noun	اسم الحنثان
W: Noun of manner	اسم الحال التي يفعل عليها
H: Concrete noun	اسم ذات
H, W: Noun of time	اسم الزمانا
H: Substantive	اسم الصدر
W: Onomatopoeic	اسم الصوت١٦١
H: Abstract noun	اسم معنی۱۲۱
H: Concrete noun	اسم عين

	الصفحة
W: Noun preeminence	اسم التفضيل
H: Verbal noun (having the sence of verb)	اسم الفعل
W, H: Active Participle	اسم الفاعل
W, H: Passive participle	اسم للقعول ١٦٤
W, Noun of "kana"	اسم کان
W: Nomen vicis	اسم للرَّة
H, W: Noun of place	اسم الكان
W: Subject of the passive	اسم مالم يُسَمَّ فاعله ١٦٤
W: Noun of manner	اسم الحيثة
	الأساء البَّهمة
H, P: Vague nouns	أسهاء أحوال إضافية ١٦٥
H: generic proper name	الأساء الحاصة
E: The five nouns	الأساء الحُنسة ١٦٥
H: Demonstrative or nouns of indication	أسهاء الإشارة ١٦٦
W, H: Derivatives	الأسهاء التي أخلت من الفعل ١٦٦
	أسهاءصفات
H: Conjunctive nouns	الأمنهاءالموصولة١٦٦
*Al sinad*	السناد٧٦٧
"Sinad" of "Tasis"	سنادالتأسيس
"Sinad" of "hathw"	سنادالحلو١٦٨
"Sinad" of "Redf"	سنادالردف
"Sinad" of "eshbaa"	سنادالإشباع١٦٨
"Sinad" of "Tawgih"	سنادالتوجيه١٦٩
H: Attribution	الإسناد
: Essential Attribution	الإسنادالأصليا
W, H: Attribute or predicate	السناب
W: Subject	السند إليها
H, W: Attribute and subject	
(ش)	
H: Impletion	الإشباع

	الصفحة
H: Quasi- proposition	شبه الجملة
P, W: Assimilated to the verb (Adjective)	شبه القعل
H: Quasi- qualification	شبه الوصف ۱۷۲
H; quasi- prefixed	الشبيه بالمضاف
Ouasi- object	الْمُشَبِّه بِاللَّفِعُولِ بِهِ١٧٢
*Al ashtar"	الأشتر
H: Anomalous Aberrant :	الشاذ
W, H: The condition, Protasis, &	الشرطا
P: Apodosis of a command	شرط الأمر ١٧٣
H: Hamonymy=Syndetic serial	الاشتراك
	المشاركة في الفعل
H: Hemistich	الشطر ١٧٤
"Mashtur"	الشطور ١٧٤
"Al tashiith"	التشعيث
"Al mushaath"	الشَعْتُ
·	الشعر القواديسي ١٧٥
P: Distracted or diverted from its original object	الاشتفال
H, W: Derivation	الاشتقاق
Simple derivation	الاشتقاق الصغير
Greatest derivation	الاشتقاق الأكبر
Great derivation	الاشتقاق الكبير١٧٦
H, W: The derivative	الْشَيْقُ
"Al shakl"	الشكل
"Al mashkul"	الفُكُول
W: Giving the onw vowel the flavour of the order	الإشام
cotation	الشاهد
(ص)	
	الاستصدحاب
W: The stron word, Sound foot	المحيح

"Al sadr" H: First member	المبلر١٧٨ .
P: Fore- part; W: former Part	
First member of the sentence	صدرالجملة١٧٨
Beginning of sentence	صدرالكلام
H: The infinitive	المبدر
P: Expression equivalent to an infinitive	المدر الووّل ١٧٩
	المصدراليتي للفاعل
	المصدر اليتي للمفعول١٧٩
The vague infintive	الصاراليهم١٨٠
The particular infinitive	الصدرالخص١٨٠
The real infinitive	المصدر الصريح١٨٠
W: The abstract noun of quality	الصدرالصناعي١٨٠
	الصدرالعلاجي١٨١
W: The verbal noun mental or intellectual	المصلوالقلِّي١٨١
P: The verbal noun commencing with mim	المصدراليمي١٨١
#Atasria#	التصريع١٨١
P: The hemistich	المشرّاع ۱۸۲
"Al musarraa"	الْمُصَرِّعِ١٨٢
H: Triptote declension, Diversion, morphololgy	العرف ١٨٢
P: Inflexion	التصريف
H, W: Triptote	المُنصَرفالمُنصَرف المستعدد المُنصَرف المستعدد الم
H, W: Triptote	الممروف
"Al israf"	الإضرافالإضراف
H, W: diminutive	التصغير ١٨٤
H, W: Softened or curtailed diminutive	تصغير الترخيم ٨٤
P; Diminutive noun	الْصغرالله ١٨٤
"Al salm"	الصُّلْمالصُّلْم اللَّهُ اللَّهِ
"Al aslam"	الأصلم ١٨٤
The solid verb	الأصَعُ١٨٥
"Al musammat"	المُصْمَتا

•	الصفحة
H, W: mood, or form, or mould	الصيفة
P: Plurals of the last form of plural	صيغة منتهي الجموع١٨٥
W: Intensive forms	صيغ المبالغة
(ض)	. 6
W: deflection	الاضطجاعا۲۸۲
The last foot of the second hemistich	الفَّرْبالفَّرْب
P. W: Poetical licence. or necessity	الضرورة الشعرية١٨٦
H. W: The Aorist - The similar	المضارع
The reduplication	التضعيف٧٨٧
Triliteral reduplicated	مضاعف الثلاثي١٨٧
W: Quadrilateral	مضاعف الرياعي١٨٨
P: The implying	الإضار٨٨١
H: Pronoun	الضميرالشمير
H: Prominent pronoun	الضمير اليارز ١٨٨
Allowable latent pronoun	الضمير الجائز الخفاء١٨٨
Latent pronoun or pronoun hidden Or pronoun understood	الضمير المستر
Allowable latent pronoun	الضمير للستتر جوازًا١٨٩
The obligatory latent pronoun	الضمير للستتر وجويًا١٨٩
W, H: The latent pronoun, or pronoun hidden	الضمير المستكن١٩٠
W: Pronoun of the fact or story	ضمير الشأن
H: Distinctive pronoun	ضمير القصل
W: The separate pronoun	الضمير المنفصل
The obligatory latent pronoun	الضمير واجب الخفاء
W: The connected or suffixed pronoun	الضمير المصل
P: Pronouns representing the genitive	ضائر الجر١٩١
P: Pronouns representing the nominative case	ضائر الرفع
P: Pronouns representing the acusative case	ضائر النصب
P: Pronominal - Implied or understood	الضمر
Overrunning	التفيمين

	الصفحة
W: Annexation	الإضانة ١٩٤
W: Explicative annexation	الإضافة البيانية
W: Proper or real annexation	الإضالة المعيدية ١٩٥
	الإضافة الظاهرة
W: Logical annexation	الإضافة المعنوية
W: Improper annexation	الإضافة غير المقيقية ١٩٥
W: Impure amexation	الإضافة غيرالمحضة١٩٦
	الإضافة القدرة
Verbal annexation	الإضافة اللفظية
W: Pure annexation	الإضالة المحقية
	الإضافة اللامية
(4)	
The preposition deletion	طرح الخاقش ١٩٧
H: The universal	المطرّد١٩٧
"AI tatrif"	التطريفا
"AI tarafan"	الطرفانالطرفان
W: The reflection	الْمُطاوَعة١٩٨
W: The reflexive	المطارعا
P: The long	الطويل
: The first long	العلويل الأول
: The third long	الطويل الثالث
: The second long	الطويل الثاني
*Almustatiil":	المنطيل
The prolonged	
The folding	الطَّيِّ
	الطي المفارق
	الطي الملازم
The folded.	المطوي
(4)	
Indicating adverbial condition of place or time	الفارنية

	الصفحة
H, W: The adverb or vessel	الظَّرفا
The non - strengthening adverb	الظرف للؤسس۲۰۲
The strengthening adverb	الظرف المُؤكِّد ٢٠٢
The undefined adverb	الظرف المبهم
H: The attributive adverb	الظرف التام ٢٠٢
The definite adverb	الظرف المختص
The adverb that is capable of infliction	الظرف المتصرف
The indefinite adverb	الظرف غير المختص٢٠٣
The adverb that is disable of infliction	الظرف غير المتصرف ٢٠٣
	الظرف غير المتمكن
H: The predicative adverb	الظرف المستقر
H: The non essential adverb	الظرف اللغو ٢٠٤
	الظرف المتمكن٢٠٤
The adverb that is occupying the place of the verb	الظرف النائب عن الفعل ٢٠٤
The incomplete adverb	الظرف الناقص ٢٠٤
H: Adverb of time	ظرف الزمان ٢٠٤
H: Adverb of place	ظرف المكاننا
(3)	
P: The admiration or Exclamation	التعجب
" Al Ajuz"	العَجُزنسسنست
H: deviation	العدل
P: The real deviation	العدل التحقيقي٧٠٧
P: The fictious deviation	العدل التقديري
The Transition "Altaaddi"	التعدى
H, W: The transitive "Al mutaaddi"	التعدي
P: The rehdering transitive	التعدية
P: The impossibility	التَّعَلُّرِ
H: Parsing Declension	الإعراب
P: Parsing according to the context	الإعراب المحلِّي

	الصفحة
Plain parsing	الإمراب الصريح
The apparent Parsing	الإعراب الظاهر
	الإعراب فير الصريح ٢٠٩
The fictious parsing	الإعراب القدر ٢٠٩
W: The declinable	إعراب الحرف
Declinable	المعرب ٢٠٩
W: Doubly declined	العرب من جهتين٢١٠
W: Doub ly declined	المعرب من مكاتين
Translation into Arabic	التعريب
"Almuarra"	اللُّعْرِياللَّعْرِي
H, W: Prosody or metrics	الغروض ٢١٠
W, P: The definite noun, determinate noun	اللَّفْرِقة ١١٠٠
W: The proper name applicable to Every	المعرَّفة الذي يكون الامسم الحاص شائعاً في
individual of a whole kind	17Y
: Pronoun	المرفة غير المؤقتة ٢١١
H, W: The proper name	للمرنة المؤقتة ٢١١
P: The determinate by article	للعرَّف بأداة التعريف
The determinate by annexation	المعرفت بالإضافة ٢١١
The determinate by article	المعرف بأل
"Al asb!	العصب
* Al maasub*	المصوب
"Al adb"	العَشْبِ
"Al aadab"	الأغنيبالأغنيب
W, P: Explanatory apposition	عطف البيان
H: Syndetic serial	عطف النسق
H: Syndetic by imagination	العطف على التوجّم
Alternative, Almuaaqabahi	الماتية
"Al aqs"	العقْص ٢١٤
"Al aaqas"	الأعقص ٢١٤
"Al aql", prevention	العقل ٢١٤

"Al maaqul" prevented	للعقول
H; Suspension	التمليق٥١٢
W, H: Dependence	التملُّق١٥١٠
H: Dependent	الْتُعلَّق
P: Cause; in prosody "Defect"	العلة
P: Defect is Quasi - deviation	العلة الجارية مجرى الزحاف
See, Nat	العلل الثواني والثوالث ٢١٧
*Al mual "	Y1Y
W: The weak	الْغَالِّ
H, W: Hollow verb	مُعتلِّ العين
Weak initial radical	معتل الفاء
W: The defective verb	معتل اللام
The Substitution	الإغلال٨١٢
H, W: The proper name	العُلَمِ
W: The improvised proper name	الْعَلَمُ النَّرْتَجُل
HW: The transferred proper name	العلم للثقول٢١٩
Sign of the duel	عَلَم الْتنثية
Sign of the plural	عَلَمُ الجمع
H: Generic proper name	علم الجنس
H: Personal proper name	عَلَمُ الشخص
First letter of aoristic	عَلَمُ الاستقبال
W: The sign of annexation	علمُ الإضافة
W: The sign of angency	علم الفاعلية
W: The sign of objectivity	ملم القعولية ٢٢٠
Proper - name by majority	العلم بالغلبة
: Radicals signs of the inflexion	علامة الإعراب الأصلية
: Subordination signs of the inflexion	علامة الإعراب الفرعية ٢٢٠
H: The essential	النَّندة
W: Pronoun of separation	
The reliance "Al iatimad"	الاعتياد ٢٢١
	•

	العبقحة
H W: The operative or Regent	العامل ۲۲۲
$\mathbf{P}\!\!:\! \mathbf{Expressed}$ regent, The grammatical regent	
P: The logical regent	
W: The pronoun which returns to conjunctive noun	
H: Compensation sublstitute	العِوَض
W: Second radical of the word	——————————————————————————————————————
( <u>ģ</u> )	
H: The instigation	الإغراء
	الإغرام ٢٧٤
10	الغلو ٢٢٥
W: Addition of a "nun" to a fettered rhyme	الغالي
H: Call for help	الاستفائة
H: Diptote	غيرالمنصرف ٢٢٥
H: Originative	فيرالواجب
"Al ghayah "	الناية
"Al ghayat"	الغايات
<b>(4)</b> )	
W: Particle introducing a clause that expresses result or the effect of a preceding clause	فاءالسيبية الجوابية
W: "Fa" used to separate the protasis and apodosis of aconditional sentence	فاء للجزاء ٢٢٧
	فاء العراد ۲۲۸
W: First radical of the word	قاء الكلمة ٨٢٨
	نتحة التركيب ۲۲۸
W: Accusative of specification	-
Singular, single word Aprothetic	-
H: The specificative	التفسير
H: The causative object	
Substitute Specification	
"Al fas!"	
P: The minor stage	الفاصلة الصغرىالعناس

# الصفحة P: The major stage .....الفاصلة الكبرى..... الفضَّلة .... W: Redundancy, complement ...... ۲۳۱ .... الفعل ...... ٢٣١ - ٢٣١ - ٢٣١ الفعل الفعل علي ..... الفعل المني ...... ۲۳۱ ۲۳۱ الفعل المناقع المن الفعل المنى للمجهول ..... ٢٣٢ .... ٢٣٢ الفعل المناطقة ال H, W: The active verb ..... ٢٣٢ .... ٢٣٢ الفعل المبنى للفاهل..... ٢٣٧ ..... ٢٣٧ الفعل المبنى للفاهل.... الفعل المبنى للمفعول ..... ٢٣٢ .... ٢٣٢ الفعل المبنى للمفعول .... The plastic verb, the complete verb ...... ٢٣٢ ..... ٢٣٢ الفعل المجرد ..... ٢٣٢ .... ٢٣٢ الفعل الحامل ..... Y۳۲ ..... Y۳۲ ..... P: W: The transitive verb ..... ٢٣٣ .... الفعل الأخون ..... ٢٢٣ ..... ٢٢٣٠ Aorist (present tense) active participle ...... ٢٢٣٠ ..... الفعل المزيد ...... ٢٢٣ ..... ٢٢٣٠ الفعل السالم ...... ٢٣٤ ..... ٢٣٤ ..... W: The sound verb ..... ٢٣٤ ..... ٢٣٤ الفعل المصرف ..... ٢٣٤ ..... ٢٣٤ الفعل المصرف W: The solid verb ..... ٢٣٤ ..... ٢٣٤ H: The aorist = Present simple ...... ٢٣٤ ..... ٢٣٤ W: The doubled verb ..... ١٢٥٥ ألفعل المُضعُّف ..... القعل المطاول ..... W: The transitive verb ..... ٢٣٥ ..... ٢٣٥ الفعل العلاجي ..... ٢٣٥ W: The weak verb ..... ٢٣٥ ..... الفعل غير العلاجي ...... ٢٣٥ W: The verb of sense or mental : intransitive verb ...... ١٩٣٥ ..... ٢٣٥ ..... : aorist = present simpl ...... ١٣٣٦ ٢٣٦ الفعل غير الواقع ...... ٢٣٦ ..... ٢٣٦ الفعل غير الواقع .....

## العبفحة

men Calania I	4 . 11 4 . 41.
The future tense	0,
W: Intransitive verb	القعل القاصر ٢٣٦
H: The mental verb	الفعل الفليي
W: The intransitive verb	الفعل اللازم
W: The intransitive verb	الفعل الذي لا يتعدى الفاعل ٢٣٧
H: The quasi - sound verb	الفعل المثال
The past tense, perfect tense	الفعل الماضي
Transitive verb	الفعل الملاتي
W: Defective verb	الفعل التاقص
E: Hamzated verb	الفعل الهموز
Intransitive verb needing a complement	القعل الواسطة ٢٣٨
Self - transitive	الفعل الواصل ٢٣٨
Verb that passes on (to an object) through a preposition	الفعل المؤصول ٢٣٨
; verb of statement	الفعل الواجب
W: The transitive verb	الفعل الواقع ٢٣٨
H, W: The imperative	قعل الأمر ٢٣٨
	فعل الاثنين
	فعل الجميع
	قعل جمع النساء
W: conditional verb	قعل الشرط ٢٣٩.
	القعل لما قبلهالقعل لما قبله
The five verbs	الأفعال الخمسة
; incomplete verbs	الأفعال المنسخلة عن الحدث ٢٣٩ .
: Aplastic verbs	الأفعال المسلخة عن الزمان ٢٣٩.
Augmented Verbs	
H; the mental verbs	
W: Incomplete verbs	
W: verbs of sense	
H: The transmutative and factive verbs	

W: verbs of blame	أنمال اللم
Verbs of hope	أنمال الرجاء
W: Verbs of preponderance and doubt	أنعال الرجحان والشك ٢٤١
W: Verbs of heginning	أقعال الشروع ٢٤١
W: The incomplete verbs	أنمال العبارة ٢٤١
H W: verbs of appropinquation	أنعال المقارية ٢٤٧
H: Mental verbs	أفعال القلوب ٢٤٢
W: Verbs of heart	أفعال القلوب٢٤٢
W: Verbs of praise	أنعال المنح
W: intransitive verbs	أنعال النفس ٢٤٢
Incomplete verbs	أفعال الهواجس ٢٤٢
W: Verbs of certainty	أفعال اليقين
H, W: The agent, or subject of a verbal sentence	الفاعلالفاعل
W: Pure object	المقعول المسرح
H: The unrestricted object	المفعول المطلق
W: Impure object	المفعول المقيد
H: The pro-agent	للفعول اللي لم يسم فاعله ٢٤٤
H, W: The direct object	المعول به
W: The thing excepted	المفعول دونه ٢٤٤
W: The accusative of time and place	القعول فيه
H: The causative object	المفعول لأجله ٢٤٤
H: The concomitante object	القعول معها
The concornitate and Superlative adjective	أقعل التفضيل ٢٤٥
W: The foot	التفعيلة
W: The feet	التفاعيل
Deletion the preposition	فقد الخافض ٢٤٥
. (0)	
The contraction "Al qabd" ,	القَيْضطالقَيْض
The contracted	القبوض۲٤٦
The future	المنقبل

## الصفحة الظارت ..... ۲٤٦..... ۲٤٦..... H: The approximation ...... ۲٤٧..... ٢٤٧.... قَسَمُ الإخبار ..... قَسَم السؤال أو الطلب ..... ٧٤٧ .... ٧٤٧ فَسَم السؤال أو الطلب ..... القصر ...... ٢٤٧ ..... ٢٤٧ القصر القصير المناسبة القصر المناسبة القصر المناسبة القصر المناسبة المناسب H: The abbreviated ..... ٢٤٨ ..... ٢٤٨ "Al qasm" ..... 74A...... 74A.... الأقصيم...... ٢٤٩ .... ٧٤٩ القتفي: W: The topped ...... ۲٤٩ W: The breaking ...... ۲۵۰ القطم التقطيم ...... ۲۵۱ Yo النطف ...... ٢٥٢ .... ٢٥٢ .... ٢٥٢ القطوف The picked, • Almaqtuft ...... ۲۵۲ ..... ۲۵۲ .... "Al muqaad" ...... YoY ...... القار ...... ۲۰۲ ..... ۲۰۲ القار

 W: The rhyme
 ۲٥٢

 W: The loose rhyme
 ۲٥٤

 W: The fettered rhyme
 ۲٥٤

 : The rhymed
 ۲٥٤

 H: The inversion
 ۲٥٤

 The metathesis
 ۲٥٥

H: Analogy	\$100P\$6410\$\$46B\$564\$\$100000000000000000000000000000000000	القياس ٢٥٦

الْقَلَةِ. .....الْقَلَةِ.

متول التول ..... ٢٥٦

H: Phrase

W: Change of the vowel called "majra" ..... ٢٥٦.... ١٠٠١

· (‡)	
"ALKAF" which used noum	الكاف الاسمية
H; repetition	التُكْرير٧٥٧
The repeated = permutative, substitution	المُخْرُورِ
"Al kasf"	الكَيْف
"Al Maksuf"	الْكُشُوفِالمُكُسُوفِ
"Al kashf"	الكشف
"Al Makshuf"	الكشوفالكشوف
W: The alteration of the "jejra"	الإَثْقَاء
The restrain, "AI Kaff"	الكُفْ
H, W: The restraining, the hindring	الكافّ
The hindred	الكفوف
H: Word	الكلمة
Group of words	الگلِم
H: Sentence	الكلام
W: the perfect metre	الكامل
First perfect metre	الكامل الأول
Second perfect metre	الكامل الثاني
W: The complements = the redundancy	الكمّلات١٢٦١
	ואש
W: The pronoun, personal pronoun	الكناية
metonumy of numbers	كنايات العدد
W: The pronoun	الْكَيْنِ
H: The surname, W: Name Compounded with "abu, or umm, or ibn, ibnat, or hint"	الكُنْية
"Al mutakawis"	المتكاوِس
(4)	•
W: The "lam" that is pushed away	اللام المزحلقة

W: Tre distinctive "lam" ..... ۲۲۳ .....

## المهنجة H: The subsidiary "lam" ..... ٢٦٣ .... ٢٦٣ H: The requisitivy "lam" ..... ٢٦٣ ..... H: The "lam" of inception ...... ٢٦٤ ..... ٢٦٤ الام البعد ۲۶۴ Y المساه العام لام الجَحُود ..... ٢٦٤ Y٦٤ لام الجواب ..... ٢٦٤ ٢٦٤ H: The causative "lam" \_\_\_\_\_\_ ٢٦٥ \_\_\_\_\_ The "lam" of the oath ...... ٢٦٥ لام الكلية ...... ٢٦٥ .... ٢٦٥ .... الإلمان ..... attaching ..... عاد على المستقد اللحق بالثني ...... ٢٦٥ The quasi -duel اللحق بيجمع المؤنث السالم ...... ٢٦٥ ..... ٢٦٥ اللحق بيجمع المؤنث السالم ..... اللعن يجمع الذكر السالم ...... ٢٦٦ ٢٦٠ اللعن يجمع الذكر السالم ..... H: Solecistic ...... ۲۲۹ ..... لغة أكلوني البراغيث ...... ٢٦٦ .... ٢٦٦ .... ٢٦٦ الفة أكلوني البراغيث : Dialect of Yataakaboona fikorn ..... ۲٦٦ ٢٦٦ لفة مزيتظ ......... ٢٦٦ Dialect of who regards to portion dropped Dialect of who does not regard to portion لنة من لا ينتظر ..... dropped ..... الإلغاء ...... ٢٦٧ H: Neutralization H: Utterance مسيد ٢٦٧ ما النظ اللفيف ..... ٢٦٧ E: The doubly weak verb اللتي ...... ۲۲۷ .... ۲۲۷ Williame .... القاب الإعراب ...... ٢٦٧ .... ٢٦٧ القاب الإعراب ...... الفاء الخانض ..... ۲۱۸ ۲۱۸ Deletion the preposition W: Quiescent cluster ...... ٧ ٦ ..... ٢ ٧ .... الا النافة للجنس ٢٦٨ ..... ٧٦٨ that denies absolutely الايم النبرية ...... ٢٦٨ ....

#### لمنفحة

(4)	
N, H: Quasi - sound, weak initial radical The assimilated verb	7.4.Y
The verbs, Mod of intensiveness - The feet	٧٦٨
The five verbs	الأمثلة الحمسة
H: The prolongation	YVA
W: The extended	للبيد
	الُنْتَا
H: The prolonged	المنود
H: Impletion or prolongation	- مطل الحركات ۲۷۰
H: The simultaneity	المة
H: The diptote	- المنوع من الصرف١٧٠
Lifeless thing, inornimate	الموّات ۲۷۰
W: "ma" peculiar to the dialect of "Higaz"	ما العجازية٢٧٠
P: Expletive "MA"	تماه الزائدة٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
"Ma aI musallitah"	ما الْسَلَّطَة ٢٧١
"Ma al moghyyerah"	الماء المُغَرِّة ٢٧١
W: The hindering "ma"	ساءالكافة
: Expletive "MA"	الماء المُرَّلَة
H, W: Conditional particles	ما بجازًى به ٢٧١
	ما عجم بألف وتاء
	ما يضاف إلى الأفعال من الأسهاء ٢٧١
H: Instrumental noun	ما يُعْمل به من الآلة٧٧١
H: Instrumental noun	ما يُعمل به ويُنقل
	ما يُكَفُّ عن التنوين٢٧٢
The definite adverb of time	ماكان وتتاً في الأزمنة
The definite adverb of place	
H: The prolonged	
H, W: Passive voice	مالم يسم فاعله
The definite adverb of place	ان وقتاً في الأمكنةقته الف التأنيث بعد ألف ۲۷۲

	الصفحة
W: Collective noun	مالم بكسر عليه الواحد
	ماليتصب من للصادر لأنه حال وقع فيه الأمر ٢٧٢
H: The causative object	ماينه مرالمصادر لأته عارلوقوع
11. 1110 CHAOROAC ON POLIC ORDERONS PROPERTIES AND ACCOUNTS AND ACCOUN	- الأمر ۲۷۲
H: The specificative	التمييز ٢٧٧
H: Transmeted specificative	التمييز المحوّل
: sensible specificative	التَّمييزُ ٱللَّحوظ
: Expressed specificative	التمييز الملفوظ ٢٧٤
H: Transmited specificative	التمييز المنقول ٢٧٤
: Expressed specificative	غييز الذات ٢٧٤
	غييز النسبة
W: The deflection of the sound "A" Towards "I"	וענונ
(3)	
H: Essential "nun"	النون الأصلية
P: Servile "nun"	النون الزائدة
	النون المضارعة لألفي المتأنيث ٢٧٥
H, W: Corraborative nun	نون النأكيد ٢٧٠
Nun of duel	نون التثنية
Nun of plural	نون الجمع
Nun of nomenative	تون الرفع ٢٧٦
Nun of triptate declension	نون الصرف
H: nun of protection	نون العماد ٢٧٦ .
H: nun of protection	نون الوقاية ٢٧٦ .
Grammar, Syntax	النحو ۲۷۲
	النداء المنشوب
H, W: The vocative	_
H, W: The lamentation	التُّلَبِّة
H: The extraordinary	
Deletion the preposition	نَزْع الخافض ٢٧٨
W: The conflict in regard to government	التنازع في العملالتنازع في العمل

H: Relation	النِّسب
H: The relative noun	المنسوب
H: The annuliers	النواسخ ٢٧٩
H: The syndetic serial	النَّسق
H: The accusative case	النصب
Accusative without nunation	النصب بحدف النون ٢٧٩
	النصب بالصرف ٢٧٩
Accusative by deletion the prepostion	النصب بفقدان الخافض
Accusative of state	النصب على البنية
W: Accusative of blame	النصب على الخروج٢٨٠
W: Accusative of pity	النصب على الذم
H, W: Accusative of reviling or reproach	النصب على الترحم
Accusative of infinitive	النصب على الشُّتُم أ
H: Unrestricted object	النصب على المعلار ٢٨٠
W: Accusative of state, or condition	النصب على الاستغناء وتمام الكلام ٢٨٠
Accusative of explanation	النصب على التفسير
W: Accusative of praise	النصب على المدح
Accusative by deletion the preposition	النصب على نزع الخافض٢٨١
Accusative of noun of time	النصب على الوقت ٢٨١
: Expressed specificative	النصب عن قمام الأسم
: Sensible specificative	التصب عن تمام الكلام ٢٨١
Accusative of requital	النصب على الجزاء١٨١
Accusative of cautioning	النصب على التحلير
Accusative of noun place	النصب على المحل
Accusative of specification	النصب على الاختصاص
Noun in Accusative of the difference	النصب على الخلاف
Noun in Accusative of syntactical regiment	النصب على الاشتغال
H: unrestricted object	النصب على المصدر
Noun in Accusative of instigation	المنصوب على الإغراء ٢٨٧
The unrestricted object for enumeration	النصب على التفسير عن المرات ٢٨٢

# الصفحة النصب على الفعل ...... YAY ..... YAY ..... النظائر ..... ۲۸۲ ..... ۲۸۲ النظائر ..... W: The adjective H: Epithet ...... ۲۸۲ ..... ۲۸۲ النعتُ الحقيقي ..... ٢٨٢ .... ٢٨٢ النعتُ الحقيقي ..... النعث السبي ...... ٢٨٢ ..... ٢٨٢ النعث الموافق ..... ٢٨٣ .... ٢٨٣ نعرت الإحاطة ..... ٢٨٣ ..... ٢٨٣ تعوت التخصيص ..... ٢٨٣ ..... ٢٨٣ الغاذ ..... ٢٨٢ ..... ٢٨٢ الغي الحضر ..... ٢٨٤ .... ٧٨٤ إلغان الحضر المعانية على المعانية ا التقص ...... AI nags!! ..... ٢٨٤ ..... ٢٨٤ المنقوص ..... ٢٨٤ ..... ٢٨٤ ..... النفل ..... W: The transference ...... ۲۸٥ النكرة ..... W: The indefinite...... ٧٨٥ ..... ٧٨٥ ..... النكرة الحدودة ...... ٢٨٥ ..... ٢٨٥ النكرة الحدودة ..... النكرة المختصة ...... ٥٨٥ ..... ٥٨٠ النكرة المختصة على المناسبة المناسبة على المناسبة على المناسبة ال النكرة المتيار عليها ...... ٧٨٥ ..... ٢٨٥ النكرة القصونة ...... ٢٨٥ .... ٢٨٥ النكرة القصونة .... النكرة الموضِّلة في الإيهام ...... ٢٨٥ H: Prohibition ...... YAT ..... نالب الظرف ..... ۲۸٦ .... ۲۸۹ نالب الظرف المستمين Pro - adverb النائب من الفاعل ...... ٢٨٦ .... ٢٨٦ النائب من الفاعل .... W: The nunation ........ تنوين الرّنم..... YAY ..... YAY تنوين العوض ..... ٧٨٧ ..... ٢٨٧ تنوين الغال ..... YAA .... YAA .....

تنوين القابلة ...... ٧٨٨ ٢٨٨ ٢٨٨ نوين القابلة .....

	الصفحة
W: Nunation which shows that a noun is fully declinable  W: Nunation which distinguishes, in the case of	تنوين التمكين
an indeclinable noun, between the definite and the indefinite	تنوين التنكير ٨٨٨
(4)	
The "ha" of feminization	هاء التأنيث
The "ha" of substitute	هاء البلل
The "ha" of pause or silence	هاء السكت
The pronoun "ha"	هاء الإضار ٢٨٩
	هاء الإطلاق والإعتاق ٢٨٩
W: pronoun of the the fact or story	هاءالعاد
The pronoun "ha"	هام الكتابة
The ha of lamentation	هام النابة
W: The "ha" of pause or silence	هاءالوقف۲۹۰
P, W: The trilling	المزج
W: The hamza of equalisation	همزة التسوية۲۹۰
Glottal hard catch	القطع
Glottal soft catch	همزة الوصل۲۹۱
H: The inoperation	الإمال
H: The inoperative	الهمل
H: The inoperative letters	الفوامل۲۹۱
(9)	•
H: "Waw" of inception	واو الاستئناف
W: "Waw" of commencement	واو الابتداء
"Waw" of eight	رار الشانية۲۹۲
W: "Waw" denotative of state	واو الحال
W: "Waw" of "reubba"	واورُبِّ ۲۹۲
H: "Waw" of diversion	راو الصرف٢٩٢
H: "Waw" of coupling	واو المطف ٢٩٣
H: Jurative "Waw"	وار القسم ٢٩٣
	,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,

	الصفحة
H: "Waw" of accompaniment	
H; The augmentative "Waw"	الواو الزائدة ١٩٤
Al muttaid	البيد
	الوتدالمسوط
P: The undivided bar	الوتدالمجموع
P: The divided bar	الوتدالمفروق
The undivided bar	الوتدالمقرون
<sup>#</sup> AI mutawater	المتواتر
H: The affirmative	الواجب ٢٩٥
H: The affirmation	الإيماب
"Al tawjih"	التوجيه ٢٩٥
W: Specification of number	الواحد الخارج عن الجهاعة ٢٩٦
W: The measure or metre	الوزنا۲۹۳
	وزن مدق القصار
Tlie morphological pattern	الميزان الصَّرْقِ
H, W: The particle	الواسطة
W: The More concise and bolder construction	السعة
W: The more concise and bolder construction	الاتساع
H, W: The qualificative, the adjective	الوصفالاحتاد
H, W: Qualificative, Adjective	المبقة٨٢٨
H: The assimilate epithet	المبغة الشيَّة
: Pure derivative	الصفة الصريحة أوالمحضة ٢٩٩
: Non - pure derivative	الصفة غير المحضة ٢٩٩
W: Intensive forms	الصفة اللازمة
H: Non - attributive adverb	الصفة الناقصة
H, W: The derivatives	الصفات١٩٩٩
H: The conjunctive	الصلةا
Relative clause	
	صلة من صلات الجزاء
"AI was!"	الوصلالعرب المستنان المستنان المستنان

	الوصل بنيَّة الوقف ٢٠٠٠
P: The conjunctive particle	الم صول الحرف
P, W: The conjunctive noun	الم صول الاسمى
P: The particle conjunctives	الم صولات الخاصة٣٠٢
P: The general (Common) Conjunctives	الم صو لات الشم كة ٣٠٢
W: The repetition of the same word in rhyme	الأنطاء
P, W: Te exuberant	
: First exuberant	
Al mutawafer	
Al Mawfur	
Al wafi	
Time	
W, W: The proper name	
The proper name	
Al waqs	الوقص ٢٠٤
Al mawqus	
The transition	الوُفُوع
H: The transitive verb	
H: The pause	الوقف
*AI mawquf"	الموقوف
H: Syndetic serial	الموالاة
(貸)	•
The Changed ya	الياء المغلبة
The appended ya	الياء الملحقة
Ya of feminization	ياءالتأنيث
Ya of dual	ياء النائية
Ya of plural	باء الجمع
Ya of khorug	
Ya of relation and first person	ياءالإضالة
Ya of Impletion	

	الصبقوحة	
Ya of compensation	Y-Y	ياء العوضر
Ya of the first person	Y.V	ياء المتكلم
Ya of relation		
Ya of the self	Y. 4	ياء النفس



## المراجع

## أولًا- المراجع العربية:

- أبنية الأسهاء والأفعال والمصادر: لابن القطاع، تحقيق د. أحمد عبد الدايم، مطبعة دار الكتب بالقاهرة سنة ١٩٩٩.
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: للدمياطي البناء تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة سنة ١٩٨٧.
- الأَزْهِيَّة في علم الحروف: للهروي، تحقيق عبد المقصود الملوحي، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق سنة ١٩٨٢.
- الأساليب الإنشائية في النحو العربي: لعبد السلام هارون، الطبعة الأولى، الخانجي بمصر سنة ١٩٥٩.
- أسرار العربية: لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
  - أسس علم اللغة العربية: د. محمود فهمي حجازي، دار الثقافة للطباعة والنشر سنة ١٩٧٩.
- الأشباه والنظائر في النحو: لجلال الدين السيوطي، تحقيق د. طبه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية.
- إصلاح المنطق، لابن السكيت: تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٠.
- الأصول في النحو، لابن السراج: تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة سنة ١٩٨٧.
  - الاقتراح في أصول النحو: لجلال الدين السيوطي، دار المعارف، حلب سوريا.
    - الأمالي الشجرية: لابن الشجري، دار المعرفة بيروت، لبنان.
- الإنصاف في مسائل الخلاف: لأبي البركات بن الأنباري، نشره محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بالقاهرة.
- إيجاز التعريف في علم التصريف: لابن مالك، تحقيق محمد المهدي عبد الحي عبار سالم، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سنة ٢٠٠٢.

- الإيضاح في علل النحو للزجاجي: تحقيق مازن مبارك، مكتبة دار العروبة سنة ٩٥٩.
  - البحر المحيط: لأبي حيان، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٨ هـ.
- البيان في فريب إعراب القرآن: لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق د. طه عبد الحميد، الميثة المصرية العامة للكتاب.
  - البيان والتبين: للجاحظ، تحقيق السندوبي سنة ١٩٣٢.
- تاج العروس من جواهر القاموس: لمحب الدين أبي الحسن أبي الفيض السيد محمد مرتضى، المطبعة الخبرية سنة ١٣٠٧هـ.
- تحفة الرب المعبود على التعاريف والحدود: لعبد الله محمد الجنزولي، مخطوط رقم ٢٥٦٩ بمكتبة محافظة الإسكندرية.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لجهال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العرب سنة ١٩٦٨.
- الثعريفات: لعلي بن الحسين محمد بن علي الجرجاني، مكتبة لبنـان بــيروت ســنة ١٩٦٩م، ومطبعة الحليي سنة ١٣٣٨هـ.
- التصريح على التوضيح: للشيخ خالد الأزهري، مطبعة محمد أفندي مصطفى سنة ١٣١٢هـ القاهرة.
- التعريفات والاصطلاحات: لأحمد بن كمال باشا مخطوط رقم ٣٩٧٦، بمكتبة محافظة الاسكندرية.
  - تقطيع الشعر والقافية: د. صفاء خلوصي، بغداد، الطبعة الخامسة سنة ١٩٧٧.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: لأبي جعفر الطبري، تحقيق محمد محمود شاكر، دارالمعارف بمصر.
  - الجمل في النحو: للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. فخر الدين قبارة، ط: الخامسة.
- حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك: لأحمد بن الشيخ أحمد السجاعي، المطبعة العامرة ببولاق سنة ١٣٨٦هـ.
  - حاشية السيد على المطول: دار سعادت، مطبعة عثمانية ١٣١٠هـ

- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: لمحمد على الصبان، الطبعة الثانية بالمطبعة العامرة الشرقية بالقاهرة.
- الحاشية الكبري: (الإرشاد الشافي على متن الكافي في العَروض والقافية)، للسيد محمد الدمنهوري بالمطبعة العامرة الشرقية بمصر سنة ١٣٠١هـ.
  - حدود النحو: لعبد الله الفاكهي، مطبوع مع كتاب إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد.
    - الخصائص: لابن جني، تحقيق محمد على النجار، دار الكتب المصرية.
- ديوان الأدب: لأبي إسحاق بن إبراهيم الفارابي، تحقيق د. أحمد مختار عمر، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
- ذم الخطأ في الشعر: لابن فارس (طبع في كتباب الكشف حين مساوئ المتنبي)، مكتبة القدسي بالقاهرة سنة ١٣٤٩ هـ
  - الوائد: لجبران مسعود، دار الملايين سنة ١٩٦٥.
- سر صناعة الإعراب: لابن جني، تحقيق مصطفى السقا وآخرين سنة ١٩٥٤ القاهرة، وكذلك تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم بدمشق سنة ١٩٨٥.
  - شذرات اللهب: لابن العهاد، مطبعة القدسي سنة ١٣٥٠هـ.
- شرح الأشموي على ألفية ابن مالك: لنور الدين أبي الحسن الأشموي، الطبعة الثانية،
   المطبعة العامرة الشرقية.
- شرح ألفية ابن مالك: لابن عقيل، المطبعة العامرة ببولاق سنة ١٢٨٦هـ. وكذلك نشرة عمد محيى الدين عبد الحميد سنة ١٩٨٠م.
- شرح التسهيل: لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجس للطباعة والنشر سنة ١٩٩٠.
- شرح الشافية: لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق الشيخ الزفزاف وآخرين، مطبعة حجازي.
- شرح القصائد السبع الطوال: لأبي بكر الأنباري تحقيق عبد السلام هارون، دار الممارف بمصر سنة ١٩٦٣م.

- شرح الكافية: لرضي الدين الإستراباذي، دار الكتب العلمية بيروت، وكذلك نشرة حسن يوسف عمر.. جامعة قاريونس بليبيا ١٩٧٨.
- شرح المصباح: لمصنفك، تحقيق وائل عبد الله الرومي، رسالة ماجستير بدار العلـوم سـنة ٢٠٠٢.
- المضروري في صناعة النحو: للقاضي أبي الوليل بن رشد، تحقيق د. منصور علي عبدالسميع، دار الفكر العربي ٢٠٠٢.
- - العقد الفريد: لابن عبد ربه، المطبعة العامرة الشرقية سنة ١٣١٦هـ
  - العمدة: لأبي على الحسن بن رشيق، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى سنة ١٩٠٧م.
- العيون الغامزة على خبايا الرامزة: لبدر الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدماميني، تخقيق الحسان عبد الله، مطبعة الخانجي، ط٢ سنة ١٩٩٤.
- الفصول الخمسون: لابن معطي، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، عيسى الحلبي بالقاهرة سنة ١٩٧٧.
- الفصول والغايات في تمجيد الله والمواعظ: لأبي العلاء المعري، تحقيق محمود حسن زناتي،
   الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٧.
  - في علم النحو: للدكتور أمين على السيد، دار المعارف القاهرة سنة ١٩٧٣.
  - القافية في العروض والأدب: د. حسين نصار، دار المعارف بمصر سنة ١٩٨٠.
    - القاموس العصري: لإلياس أنطوان، دار إلياس ١٩٦٣..
      - القاموس المحيط: للفيروز آبادي، القاهرة، بولاق.
    - الكتاب: لسيبويه طبعة بولاق، وكذلك تحقيق عبد السلام هارون.
      - كتاب الأفعال: لابن القطاع، عالم الكتب سنة ١٩٨٣.
- كتاب الأفعال: للسرقسطي، تحقيق د. حسين شرف، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

- كتاب الرد على النحاة: لابن مضاء القرطبي، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف ط٧، سنة ١٩٨٢م.
- كتاب الكافي في العَروض والقوافي: للخطيب التبريزي، تحقيق الحساني عبـــد الله، مكتبــة الخانجي سنة ١٩٧٧.
- كشاف اصطلاحات الفنون: لمحمد على الفاروقي التهانوي، تحقيق د. لطفي عبد البديع، الفيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٦٧ ١٩٧٧، وكذلك تحقيق أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية سنة ١٩٩٨.
  - لسان العرب: لابن منظور، المطبعة الأميرية.
- المثلث: لابن السيد البطليوسي، تحقيق صلاح مهدي الفرطومي، العراق، دار الرشيد، سنة ١٩٨١.
- مجاز القرآن: لأبي عبيدة، تحقيق د. فؤاد سنزكين، الطبعة الأولي سنة ١٩٥٤ الخانجي مصر.
- جموعة المصطلحات العلمية والفنية: المجلسة ٩، ١٥، ١٥، ١٥، جميع اللغة العربية بالقاهرة.
  - المحتسب: لابن جنى- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- المحكم والمحيط الأعظم: لعلي بن أحمد بن سيده، تحقيق عبد الستار فراج وآخرين سنة ١٩٥٨ القاهرة.
  - مختصر المذكر والمؤنث: للمفضل بن سلمة، تحقيق د. رمضان عبد التواب، الخانجي،
    - مدرسة البصرة: د. عبد الرحن السيد، الطبعة الأولى.
    - مدرسة الكوفة: د. مهدي المخزومي، دار المعرفة، بغداد سنة ١٩٥٥.
    - المدارس النحوية: د. شوقي ضيف، الطبعة الأولى، دار المعارف سنة ١٩٦٨.
  - معان الحروف: للرماني، تحقيق د. عبد الفتاح إسهاعيل شلبي، دار النهضة سنة ١٩٩٣.
  - معاني القرآن: للفراء تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
    - معجم شوارد النحو: لرفيق خوري سنة ١٩٧١ بمصر.

- معجم الطالب في المأنوس من متن العربية: لجرجس همام المشويري، المطبعة العثمانية
   بيروت سنة ١٩٠٧.
  - المعجم الكبير: لمجمع اللغة العربية ج١، ٢، ٣، ٤.
  - معجم النحو: لعبد الغني الدقر، دمشق سنة ١٩٧٥.
    - المعجم الوسيط: عجمع اللغة العربية بالقاهرة.
- المعيار في أوزان الأشعار: للشنتريني، تحقيق د. محمد رضوان الداية، دار الأنوار، بـيروت سنة ١٩٦٨.
- مغني اللبيب: لابن هشام، نشرة محمد محبي الدين عبد الحميد، مطبعة محمد علي صبيح، وكذلك تحقيق د. عبد اللطيف محمود الخطيب- الكويت سنة ٢٠٠٠م، المجلس الوطني للثقافة والآداب.
- مفاتيح العلوم: للخوارزمي، الطبعة الأولى سنة ١٣٤٢ هـ، وكذلك تحقيق إبراهيم الإبياري، دار الكتاب العربي سنة ١٩٨٤.
- مقاليد العلوم في الخدود والرسوم: المنسوب لجملال الدين السيوطي، تحقيق د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب بالقاهرة سنة ٣٠٠٢م.
- المقتصد في شرح الإيضاح: لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر بالعراق سنة ١٩٨٢.
- المقتضب: للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشنون الإسلامية.
  - مقدمة في النحو: لخلف الأحر، تحقيق: عز الدين التنوخي، دمشق سنة ١٩٦١.
- المقرَّب: لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبور، مطبعة العاني ببغداد سنة ١٩٧١.
  - الممتع الكبير: لابن عصفور، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان سنة ١٩٩٦.
- المولد دراسة في نمو وتطور اللغة بعد الإسلام: د. خليل حلمي خليل، الهيشة المصرية المعامة للكتاب سنة ١٩٧٨.
  - النحو الوافي: لعباس حسن، دار المعارف بمصر .

- النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم: د. محمد صلاح مصطفى الكويت.
- نزمة الطرف في علم الصرف: للميداني، دار الآفاق الجديدة، بيروت سنة (١٩٨.
- النشر في القراءات العشر: لابن الجزري، أشرف على تصحيحه: على محمد الضباع، مكتبة مصطفى محمد.
  - همع الهوامع: لجلال الدين السيوطي، الطبعة الأولى، بمطبعة السعادة منة ١٣٢٧ هـ.
- الواضح في علم العربية: لأبي بكر عمد بن الحسن الزُّبيدي، تحقيق د. أمين على السيد، دار المعارف سنة ١٩٧٥.

# ثانيًا- المراجع الإنجليزية:

- Al Khuli: Muhammad Ali, Dictionary of Theoretical Linguistics, Lebanon, 1982.
- Cachia: Pierr, A Dictionary of Arabic Grammatical Terms,
   Printed in Lebanon, 1973.
- Elder: Arabic Grammar Inductive Method, 1973.
- Forbes: Duncan, Grammar of the Arabic Language L.L.D. London, 1863.
- Hartmann and Stork: Dictionary of Language and Linguistic, London, 1976.
- Howell: A grammar of the Classical Arabic Language, London, 1874.
- Palmar: Grammar of the Arabic Language, London, 1874.
- Wrhigt: A grammar of the Arabic Language, Cambridge university press, 1979.

# القمسرس

الصفحة	الموضوع	العبقحة	الموضوع
	ياب الصاد	Ť	مقدمة الطبعة الرابعة
٠٨٦	باب الضاد	ξ	مقدمة الطبعة الثالثة .
197	ياب الطاء	٦	مقئمة الطبعة الثانية .
7 - 1	باب الظاء		مقدمة الطبعة الأولى.
Y+0	باب العين	سچم(۱۱−۲3)	الصطلح بين يدي الم
YY E	باب الغين	٤٧	باب الممزة
YYY.,,,,,,,,,,,,	باب الفاء	٥٨	باب الباء
7 8 0	باب القاف	70	باب التاء
Y0Y	باب الكاف	٦٧,	باب الثاء
Y7Y	باب اللام	٧٠	باب الجيم
	ياب الميم	1	باب الحاء
770.,	باب النون	119	باب الحاء
YA4	باب الهام	179	باب النال
741	ياب الواو	140	باب الذال
	باب الياء	١٣٦	باب الراء
	مسرد الصطلحات	184.,	باب الزاي
	المراجع	101	باب السين
	القهرس	14	باب الشين

# تاباعدانه محتبيه





























تباع كتبنا لدى المكتبات الكبرى : دار المعارف – الأهرام – الأخبار – الهيئة المصرية العامــة للكتـاب – روزاليوسف . . . ودار الأم للكتـــاب ٢٨شارع الدقى ت .٣٣٢٥٩٧١٩